الطبعة السادسة والثلاثون

نجاح واكيم

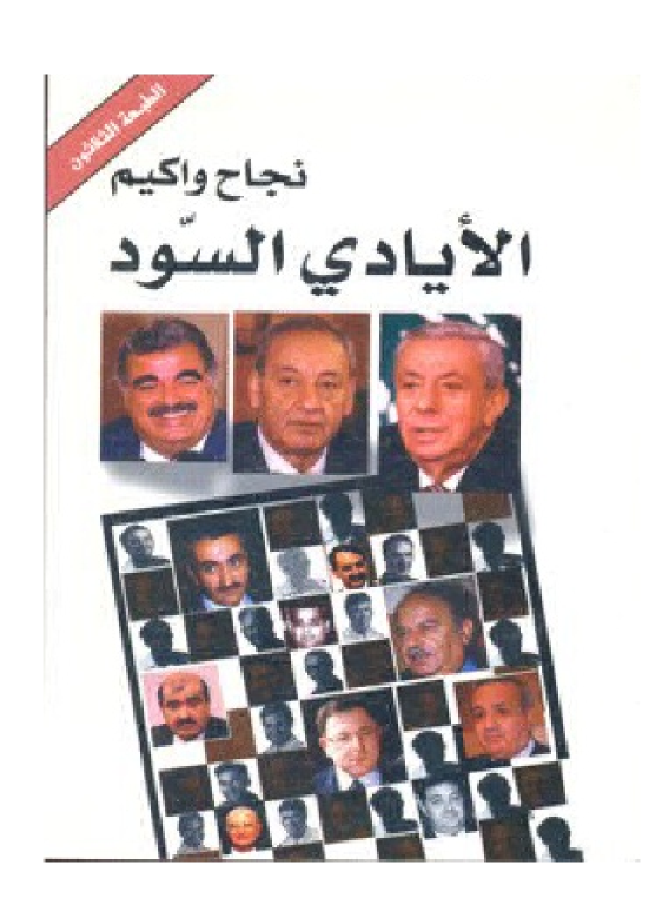
الأيادي السّود



الأيادي السّود

تأليف: نجاح واكيم

الناشر: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ـ بيروت
تاريخ النشر: 1998



تمهيد

منذ العام 1975، بدأت في لبنان فصول مؤامرة متعددة الأطراف، خارجية وداخلية، أدت إلى تدمير مقومات الدولة وتمزيق المجتمع، وتهديد الوطن كياناً ووجوداً، كانت الحرب شديدة الشراسة القسوة، وكان اللبنانيون المقهورون بسلاح ميليشيات الحرب والطوائف والعصبيات المفترسة المدعومة من الخارج، يتطلعون إلى اليوم الذي ستتوقف فيه، وينتظرون قيام دولة تحاكم، ولو سياسياً ومعنوياً الحرب وقوى الحرب، وتعالج أسبابها وعواملها الداخلية، وتحكي

ما تبقّى لهم من مقومات الحياة والعيش، كانوا ينتظرون بناء دولة عادلة، دولة القانون والدستور، دولة تعيد اللحمة إلى المجتمع الذي زادت سنوات الحرب تفسخه وتشرذمه وتطييفه وتمزيقه إلى قبائل ومذاهب..

لذلك عندما حدثت ولادة ما سمي بالجمهورية الثانية ظن اللبنانيون أن خلاصهم قد بدأ يتحقق مع تلك الولادة التي وجدوا فيها بارقة أمل، بعد سنوات مظلمة، بدا خلالها أن قدر وطنهم حرب مستديمة.

لم يمض وقت طويل على قيام "الجمهورية" حتى راحت آمالهم تخيب، إذ إنهم اكتشفوا أن تلك القوى التي اعتقدوا أنها ستحاكم وتحاسب هي التي جاءت إلى الحكم، وأن دولة الدستور والقانون، التي طالما حلموا بقيامها في ملاجئهم المعتمة طيلة سنوات الحرب، قد استولت عليها سلطة خارجة على القانون والدستور، وأن الركائز الأساسية التي تبنى عليها الأوطان والدول، قد بوشر في تدمير ما تبقى منها بشكل بالغ القسوة والعنف، حتى تأكدوا أن "الجمهورية الثانية" كانت أكثر شراسة من "إمارات" بدءاً بالاقتصاد الوطني الذي بدأ يزداد انهياراً يوماً بعد يوم، إلى خزينة الدولة التي جرى العمل على إفلاسها بشكل منظم.

إذ كان النهب المتعدد الأشكال أبرز وسائل تحقيق هذا الإفلاس، وصولاً إلى بنية المجتمع الذي ازداد تفتيتاً إلى عصبيات مذهبية، ليصادر من قبل ميليشيات رأس المال والسلاح، التي تحالف في استيلائها على السلطة.

على مدى السنوات التسع، كنا ننبه ونحذر، وأيضاً كان غيرنا، من بعض السياسيين والنقابيين ورجال الفكر، ورجال العلم في مختلف ميادين المعرفة، يحذر أولئك الذين في السلطة، بَيْدَ أن كلّ ذلك لم يلق أي صدى على الرغم من وضوح الحقائق والأدلة التي كانوا يتسترون عليها بمكابرة وعناد وتحايل وإمعان في نهج، لم يكن سوى دليل على أن كل ما ارتكبوه لم يكن مجرد أخطاء فحسب، بل سياسة مدروسة، وأن الفساد بخاصة، لم يكن مجرد خطأ، بل سياسة واضحة الأهداف، هي تلك التي وصلنا إليها اليوم، من مصادرة للوطن، وإفلاس للخزينة، وتدمير للمجتمع، عبر إحلال شريعة الغاب في الممارسة عوضاً عن شريعة الدستور والقانون.

لقد تمكن هذا التحالف الجهنمي بين ميليشيات السلاح وميليشيات رأس المال، من شل مؤسسات الرقابة والمحاسبة، بدءاً من مجلس النواب الذي يراقب سياسة السلطة وأدائها ويحمي الدستور، إلى القضاء الذي يطبق القانون ويحاسب كل من يخرق قواعده ونصوصه، وصولاً إلى مؤسسات الرقابة الإدارية والإعلام الذي هو وسيلة المجتمع إلى المعرفة.

قلت إن النهب كان واسعاً وشاملاً على مدى السنوات التسع، وخصوصاً منذ تولي السيد رفيق الحريري رئاسة الحكومة، حيث استمر هذا النهب، في غياب الرقابة السياسية والإدارية والقضائية.

ويكفي للدلالة على واقع المأساة التي نعيشها اليوم، والكارثة التي بدأت تهددنا أن نذكر الأرقام التالية:

ـ كانت أرقام الدين العام عندما تولى السيد رفيق الحريري السلطة لا تجاوز الـ 1700 مليون دولار، وكان ذلك في نهاية 1992.

ـ في نهاية العام 1997، بلغت هذه الأرقام 17 ألف مليون دولار أي ملياراً، أي أنها تضاعفت بنسبة 1000% خلال خمس سنوات.

وتحت ذلك الشعار "البراق" الزائف (تثبيت صرف سعر العملة اللبنانية) دفع الشعب اللبناني أكثر من سبعة مليارات دولار، استولى عليها حفنة من أهل الحكم وشركائهم في الداخل والخارج.

إذا افترضنا أن الفائدة على الدين العام، هي فقط في حدود 15% وهذا أقل من النسبة الحقيقية، عندئذ تصبح خدمة الدين العام عن سنة 1997، 2550 مليون دولار، وإذا كان الشعب اللبناني يتألف من 600 ,000 أسرة فهذا يعني أن كل أسرة، يتوجب عليها سنوياً دفع 4200 دولار فوائد لهذا الدين الذي يذهب ريعه إلى أهل السلطة المكتتبين في سندات الخزينة، وبهذه المعادلة يتوجب على كل أسرة دفع 350 دولار في الشهر، أي ما يساوي ضعفي الحد الأدنى للأجور، أيضاً هي من نصيب تيار الرأسماليين في السلطة وشركائهم في الخارج، وهذا ما يمثل أخطر جوانب النهب الذي تعرض له الوطن لست سنوات خلت، ولم يزل.

ـ إن معدل زيادة الدين العام سنوياً، وباعتراف الحكومة يبلغ 5 ,42% سنوياً وهذا يعني أنه يزداد بمعدل الضعف كل سنتين، أي أنه سيبلغ في نهاية العام 1999، حوالي 34 ألف مليون دولار، وستكون نسبتها إلى الناتج المحلي العام 300%.

هل تكفي هذه الأرقام البسيطة، للدلالة على خطورة وفداحة ما ارتكب بحق لبنان الوطن والمجتمع؟

أما عن أوجه الهدر والسرقات الأخرى فحدّث ولا حرج، دعك أخي القارئ من كلّ هذا ومن كلّ ما قدمناه من وثائق في مجلس النواب، وما أُتيح لنا ذكره في وسائل الإعلام، وما تقدمنا به إلى القضاء.. لنكتفي فقط بما تبادله أركان السلطة من اتهامات التلفزة وعبر وسائل الإعلام المختلفة، إذ إن أحداً منهم لم يكذِّب الآخر في تهمة ساقها الآخر ضده، بل جاء رده عليه بتهمة مماثلة، حتى بات الكلّ والكل متهماً في السلطة، ولكن للأسف ما من أحد يحاسب، وما من أحد يعاقب.. ما من مؤسسة أو مرجعية.

على الرغم من أنهم في ما اتهموا بعضهم به كانوا صادقين، وفي هذا فقط هم صادقون. وهذا الكتاب، على الرغم من الجهد الذي بذل فيه، هو غيض من فيض.

هو أقل بكثير من الحقيقة مما ارتكبوا ومما اتهموا به بعضهم بعضاً، إذ أنه يستحيل لكتاب واحد مما بذل فيه جهد وبحث، أن يتسع لكلّ تلك الجرائم والفضائح الاستثنافية في نوعها.

في النهاية لابدّ لي من أن اعترف، أمانة أؤديها إلى القارئ، وإلى الذين بذلوا من أجل إنجاز هذا الكتاب جهداً كبيراً، إني حاولت أن أشرح واقع المعادلة الخارجية المسيطرة على لبنان

وواقع المعادلة الداخلية الطائفية من تحالفات السلاح وميليشيات رأس المال التي تطبق على الدولة والمجتمع، وكيف أن هذه المعادلة الخارجية التي حكمت لبنان معظم فترات الحرب التي استولدت منها ميليشيات وطغمتها، كيف أنها هي عينها بعد الحرب عملت لتولي هذه الطغمة والميليشيات، لتتابع مهمتها "التاريخية" في نحر الوطن.

إن الملفات التي يتضمنها هذا الكتاب، قد قام بجمعها وإعدادها نفر من الشباب المخلصين لوطنهم ولشعبهم، على الرغم مما واجهوا من ظروف صعبة، إذ إن الحصول على مستند لم يكن أمراً سهلاً في دولة تفتقر إلى الشفافية ويعشش فيها اللصوص أزلام السلطة.

إن قيمة هذا الكتاب، بقيمة الجهد الذي بذله أولئك الشباب والفضل فيه يعود إليهم، وأنا أتبنى كل كلمة جاءت فيه، وأتحمل مسؤوليتها أيضاً، وذلك لأنهم شرّفوني عندما افسحوا المجال أمامي للقيام بعمل هو في النهاية عملهم الذي أقدره وأحترمه.

جهد يقدم إلى الوطن،

إلى كلّ مواطن مخلص فيه..

جهد يقدم إلى الحقيقةوإني، إذ أهدي هذا الكتاب، فإنني أهديه إلى هؤلاء الذين شاؤوا أن تبقى أسماؤهم مجهولة، فوق الحقائق الواضحة التي يجب أن تعرف من شباب لبنان الذين يحلمون بوطن، وينتظرون قيامة وطن عادل.

إليهم أهدي هذا الكتاب

نجاح واكيم

مقدمة سياسية

1) مقدمة سياسية)

ذات يوم من شهر آذار 1989، نشرت إحدى الصحف الأمريكية رسماً "كاريكاتورياً" لتمثال من الثلج يعتمر خوذة عسكرية ويحمل بندقية حربية، يذوب تحت شمس متوهجة وبدا إلى جانبه الرئيس الأمريكي جورج بوش على شيء من القلق، يرفع فوق تمثال الثلج في محاولة للتخفيف من سرعة الذوبان.

تحت هذا الرسم كتبت الأسئلة التالية
:

الحرب الباردة!

ألم تكن أبدية؟

ماذا نفعل الآن؟

أعتقد لو استبدلنا بصورة الرئيس الأمريكي صورة واحد من حكامنا، لكان الجواب عن تلك الأسئلة مستحيلا والمستقبل شديد الغموض! وبالتالي لأخذ المعنى بُعداً أكثر سخرية.

في هذا الكتاب لا نريد التحدث مباشرة عن السياسة الأمريكية، نريد سرد حكاية، أو فصل من حكاية عهد بُعيد اتفاق الطائف، لكن كما هو جلي ومؤسف في آن، أن الذي يصوغ حكايتنا، وبخاصة المأساوية منها، هو وكيل نجيب عن تلك السياسة التي تتعامل مع الأوطان التي ننتمي إليها، كفروع ناشطة لشركة استثمار مركزية، وتحظى دائماً بحكام مدهشي الولاء لها يديرون شؤون تلك الفروع على النحو الذي يؤبّد صورتهم كمخلَصين نادري الوجود..

لقد شهدت المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية صراعات داخلية متشعبة في ظل تحولات كبرى في الصراع الدولي الجديد حول المنطقة ناتجة عن تبدل موازين القوى الدولية الذي فرضته نتائج هذه الحرب، وتمثلت أهم اتجاهات هذا الصراع في:

ـ أزمة شرعية النظام وشرعية الكيان في كل بلد، هذه الأزمة التي لم توجد حلول لها حتى الآن، مما عكس ولا يزال حالة من الاضطراب تعيشها الدول العربية حالياً.

ـ شعار وحدة الأمة العربية، الذي رفعته الأحزاب القومية، بدا الأقرب إلى منطق الناس، وهذا ما أدى إلى نمو هذه الأحزاب وانتشارها بسرعة في تلك الفترة، مما زاد في تعمق أزمة شرعية الكيانات والأنظمة القطرية القائمة.

- قيام دولة إسرائيل في فلسطين، وعم قدرة النظام العربي على المجابهة واستعادة الحقوق العربية التي اغتصبها هذا الكيان الناشئ، بمساعدة القوى الاستعمارية القديمة والجديدة.

- التحولات الاجتماعية التي شهدها عدد كبير من البلدان العربية، ما سمح بنمو شرائح من الطبقة الوسطى بدأت تنازع العائلات التقليدية على شرعية سلطتها، أضف إلى ذلك تنامي الدعوة إلى الاستقلال الوطني، والتي كانت تشكل جزءاً من حال عالمية في مواجهة الاستعمار التقليدي.

وإذا كانت هذه الصراعات الداخلية قد أدت إلى نشوء حال من الاضطراب وعدم الاستقرار داخل هذه الأنظمة والكيانات، فإن الصراع الدولي حول المنطقة قد ساهم في تعميق حال اللاستقرار هذه، وكان هذا الصراع يسير في اتجاهين:

الأول: الصراع بين الاستعمار الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة, وبين قوى الاستعمار التقليدي في المنطقة أي بريطانيا وفرنسا اللتين خرجتا من الحرب العالمية الثانية مثخنتين بالجراح.

الثاني: صراع دولي جديد على مستوى العالم، بين المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان أمراً طبيعيًا ألا تبقى المنطقة العربية بمعزل عنه.

** ** **

لقد أجج قيام الكيان الصهيوني حال الكره العربي للغرب، فجاء الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر ليحوّل هذا الكره فعلاً سياسيًا، عندما عقد مع الكتلة الشرقية صفقة الأسلحة التشيكية، بذلك الصراع من أجل إخراج مصر والمنطقة العربية من تحت السيطرة الغربية، هذا المنحى عاد فأكد نفسه من خلال:

1 - الدعوة إلى الوحدة العربية في مواجهة سياسة الأحلاف التي كان يسعى الغرب إلى إطلاقها في المنطقة.

2 - التحرر الاقتصادي عبر تأميم المصالح الأجنبية في المنطقة، وذلك كشرط للتحرر السياسي من سيطرة الغرب.

3 - تحرير البنية الاجتماعية من التشوهات التي سببتها التبعية للاستعمار، والعمل على إزالة الفوارق بين الطبقات.

4 - توثيق العلاقة بقوى التحرر الوطني في بلدان المستعمرات القديمة (العالم الثالث)، وإنشاء كتلة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وفي هذا السياق جاء الانفتاح على الاتحاد السوفياتي وتوثيق العلاقة معه.

في هذا الوقت كان الشرق الأوسط يمثل إحدى الساحات الأكثر حرارة في الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وكانت إسرائيل تمثل رأس حربة الغرب في هذا الصراع الذي بلغ ذروته آنذاك، في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ثم بعد ذلك في حرب حزيران عام 1967، وفي المقابل كانت مصر تشكل الركيزة الأساسية في هذه المواجهة.

** *** **

شهد مطلع الستينيات تحولاً في منحى الصراع بين الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي، فقد كان امتلاك الاتحاد السوفياتي للقوة النووية وتفوقه في مجال الصواريخ البعيدة المدى، قد جعل الولايات المتحدة تدرك استحالة المواجهة العسكرية المباشرة معه، فتحولت من تصادم مباشر إلى خوض صراعات جانبية ومعارك محدودة ضده في مختلف مناطق العالم.

وجاءت هذه المواجهة لمصلحة حركات التحرر الوطني المعادية للأمريكيين التي حققت انتصارات كبرى، في تلك الفترة، في دول العالم الثالث على امتداد القارات الثلاث، افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

واستوقفت هذه الانتصارات التي وصلت إلى أوجها في أواسط السينيات، أي في مرحلة حكم الرئيس جون كينيدي، الولايات المتحدة ودفعتها إلى إعادة التفكير في طريقة إدارتها للصراع الدولي، وفي كيفية ضرب حركات التحرر الوطني، واستعادة الدول التي خرجت من تحت سيطرتها، والذي ساعدها في تحقيق ذلك، تلك التبدلات التي شهدها الاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت، والتي تمثلت بسقوط نيكيتا خروتشوف ومجيء قيادة جديدة إلى السلطة على رأسها ليونيد بريجينيف، تحمل قناعات مختلفة أدت إلى تخلي الاتحاد السوفياتي عن فكرة الثورة العالمية والاكتفاء بتأمين وتدعيم المظلة النووية للحماية الذاتية.

وهذا ما سهل للولايات المتحدة شن هجوم واسع على حركات التحرر الوطنية لاستعادة المواقع التي خسرتها، فكان من نتائج هذا الهجوم سقوط سوكارنو في اندونيسيا، ونيكروما في غانا وأحمد بن بلا في الجزائر، وسقوط الوحدة بين مصر وسوريا عام 1961، ومقتل لوممبا في الكونغو، وتمثلت ذروة هذه الهجمة في حرب الـ 1967 التي خاضتها إسرائيل ضد الدول العربية، بدعم مباشر من الولايات المتحدة والتي كان من أهدافها إسقاط عبد الناصر، ولكن على الرغم من الهزيمة العسكرية، فإن جمال عبد الناصر لم يسقط، وبدل أن يعيد تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة، اتجه نحو تعميق علاقاته مع الاتحاد السوفياتي والابتعاد أكثر عن الولايات المتحدة.

** ** **

عرف عام 1970 بعالم التحولات الكبرى في المنطقة العربية، لكن أبرز هذه التحولات تمثلت بحادثين كبيرين هما:

الأول: وفاة جمال عبد الناصر واندلاع شرارة الصراع على السلطة في مصر، الذي انتهى إلى سيطرة أنور السادات بشكل كامل، وبداية التحول في موقع مصر باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، والابتعاد عن الاتحاد السوفياتي (طرد الخبراء السوفيات من مصر).

الثاني: طرد قيادة الثورة الفلسطينية من الأردن في أيلول عام 1970، مع ما يعنيه هذا الطرد من اقتلاع لهذه القيادة من الوسط الفلسطيني وتحريرها من جماهيرها.

وإذا كان الصراع في الأردن، والذي لم تكن إسرائيل والولايات المتحدة بعيدتين عنه، قد أدى إلى إخراج القيادة الفلسطينية من الأردن، فإن هذه القيادة وجدت في لبنان أرضية، تمثلت بتعاطف الشعبين اللبناني والفلسطيني معها، لاستكمال نضالها المسلح، الذي تواصل إلى أن تم اقتلاع قيادة المنظمة من لبنان، على أثر عدوان 1982.

هذه التحولات التي بدأت في مطلع السبعينيات، تأكد منحها بشكل كامل وحاسم على أثر حرب الـ 1973 من خلال تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بعيداً عن مجلس الأمن الدولي في رعاية الصراع في المنطقة، والذي أدى إلى وجود اختلال في ميزان القوى في النظام الإقليمي الذي تتداخل فيه العوامل الدولية، وهو ما جعل مناخ التفجير في لبنان أكثر ملاءمة وخصوصاً مع وجود هذا الثقل (أي الثورة الفلسطينية) فوق أكتاف النظام الهش القائم في لبنان.

لذلك يمكن القول إن المرحلة الواقعة بين حرب تشرين 1973 وبين عام 1979 تاريخ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، هي التي قلبت المعادلة وأسست لحروب جانبية لاحقة نعيش نتائجها المأساوية عند نهاية هذا القرن.

بعد حرب تشرين، نشطت السياسة الأمريكية بشكل كثيف في المنطقة عبر جولات كيسنجر المكوكية من أجل إيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي تتلاءم والطموح الأمريكي، وبدا واضحاً آنذاك أن الغاية الأساسية من تلك الجولات، هي العمل على إخراج مصر من دائرة الصراع، وتشكيل حلف، سمي بـ (حلف الاجماع الاستراتيجي) كان من المفترض أن يضم، شاه إيران وإسرائيل والسعودية والمغرب وزائير إضافة إلى مصر.

ومع تجلي رغبة السادات في الذهاب إلى الخيار الأمريكي في فك اشتباك مع إسرائيل، بدأ الخلل يتضح يوماً بعد يوم في النظام العربي العام، وأول نتائج هذا الخلل، كانت الحرب الأهلية في لبنان، كمكان لابد له من أن يتأثر بأي تحول في المنطقة، لهشاشة بنيته وتركيبته الطوائفية المتعددة الولاءات للخارج.

بدأت مؤشرات الحرب مع أولى جولات كيسنجر، وجاءت حادثة بواسطة عين الرمانة في نيسان 1975 لتشكل بداية حرب طاحنة لم تنته فصولاً مع خروج المقاومة الفلسطينية بعد اجتياح عام 1982، بل اتخذت أشكالاً مختلفة حتى جاء الطائف لينهيها في الشكل دون أن يلغي أسبابها، وربما كان هذا الاتفاق وطريقة تطبيقه، هذا إذا طُبِق، يشبه إلى حد بعيد تلك المظلة التي تحاول حماية تمثلا الثلج من الذوبان، والتي قد تؤجل ذوبانه لوقت محدد لكنها لا تستطيع أن تؤبده تحت شمس متوهجة.

إذا كانت رغبة السادات بعد حرب تشرين، في فك اشتباك مع إسرائيل قد ساهمت في حرب السنتين، فذهابه اللاحق إلى كامب ديفيد عام 1979 أسس لاجتياح لبنان واحتلال بيروت، أول عاصمة عربية بعد القدس، ولخروج المقاومة الفلسطينية عبر البحر إلى تونس، بعيداً عن دمشق وبر الشام، وبعيداً عن قواعدها الشعبية في لبنان.

** ** **

الحجر الأساس هو الذي رفضه البناؤون..

يمكن تشبيه مصر بحجر أساس انتزع من جدار كان ممكناً في مناعته، لقد استطاعت الإدارة الأمريكية أن تنتزع هذا الحجر من جدار راح يتداعى فيما بعد ليكشف عن عري المشهد وهشاشة التحصين، وكلّ المحاولات التي جرت لتفادي انفراط عقد الجدار قبل كامب ديفيد، وما تبقى منه بعد ذهاب السادات إلى القدس، لم تفلح في تحقيق غايتها، وبقيت كلها في حدود التمني والرغبة..

ومن تلك المحاولات، كانت قمة بغداد التي انعقدت قبيل توقيع السادات على اتفاقات كامب ديفيد النهائي..

لكن قطار كامب ديفيد قد أقلع، ولم تفلح تلك القمة في ثني الرئيس المصر عن الصعود إلى "المقطورة" المخصصة له بإتقان أمريكي مُغرٍ نسبة لرجل من طراز السادات، ظنَّ أن رحلته ستنتهي على درجة عالية من السعادة، حتى إنه رفض استقبال البعثة الموفدة إليه من المؤتمر برئاسة الحكومة اللبنانية آنذاك، سليم الحص، وكانت تحمل إليه رسالة تتضمن بنود الإجراءات التي ستتخذ بحقه في حال عدم تجاوبه مع الرغبة العربية؛ منها تجميد عضوية مصر في الجامعة، ونقل مقرها من القاهرة إلى مكان آخر، ومقاطعة النظام و... كلّ هذا لم يلغ، حتى لم يؤجل إقلاع القطار في العام 1979..

وبالطبع كانت رحلة السادات مأساوية في مستواها الخاص، ونتائجها دراماتيكية على الصعيد العربي واللبناني تحديداً.

لقد اغتيل السادات بعد وقت، لكنَّ الاتفاق بقي على قيد الحياة، وفعلت نتائجه فعلها في مسار الأحداث والتحولات.

على أثر كامب ديفيد، حاول الرئيس السوري حافظ الأسد ترميم التصدع وسدَّ الفراغ، والعمل على (تحقيق التوازن الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل).

كانت بغداد التي شهدت انعقاد القمة، هي المتاح والممكن، كقوة تعوض خسارة مصر، وهكذا حدث تحول في مسار العلاقة بين النظاميين البعثيين، أدى إلى عقد ميثاق سوري عراقي عرف "بالميثاق القومي" يقوم على أسس ثلاثة:

1 - جمع طاقات سوريا والعراق في حلف واحد، يشكل ركيزة لتضامن عربي أوسع..

2 - العمل على تحقيق هذا التضامن لمنع امتداد "كامب ديفيد" إلى دول عربية أخرى.

3 ـ تمتين العلاقة مع الاتحاد السوفياتي مصدر التسليح الرئيسي لسوريا.

كان ذلك الميثاق يشبه الحلم.. إذ أنه لم يعمر طويلاً في الواقع، ربما عرفت الإدارة الأمريكية كيف تجهض هذا الميثاق بالسرعة غير المتوقعة، فبعد أشهر قليلة على إعلان ذاك الميثاق، أعلن في بغداد أن ثمة مؤامرة تهدف إلى الإطاحة بالنظام العراقي، وزعم أن وراء تلك المؤامرة النظام السوري تحديداً..

في ذلك التاريخ افتتح صدام حسين، الذي كان نائباً للرئيس أحمد حسن البكر، صفحة جديدة بإعدام عدد كبير من رفاقه البعثيين، وعمل على إقصاء الرئيس البكر ليتولى شخصياً السلطة كاملة في البلاد.

لم يكن آنذاك من مصلحة أي طرف معارض لاتفاقية كامب ديفيد حدوث مؤامرة كهذه، ولاسيما سوريا التي كانت تسعى عبر "الميثاق" إلى محاصرة كامب ديفيد ومنع قطاره من بلوغ محطات أخرى.

إذاً لم يكن ذلك الذي حدث إلا ضربا من ضروب تجليات السياسة الخارجية الأمريكية، والتفسير الأقرب إلى المنطق والعقل، هو أنّ صدام حسين الرجل القوي في النظام العراقي، عمل على نسف الميثاق وفك التحالف مع سوريا.

وكانت طهران في أواخر العام 1979 تعيش نشوة انتصار ثورتها بقيادة آية اللـه الخميني ضد نظام الشاه الموالي لأمريكا، وأولى الإنجازات التي حققتها طهران في سياستها الخارجية، تمثلت في طرد أعضاء السفارة الإسرائيلية وإقامة سفارة "لدولة" فلسطين في المبنى نفسه، وفي إعلان عدائها التام لأمريكا وانحيازها إلى جانب العرب في نضالهم ضد الاحتلال الصهيوني وهذا يعني، أن ثمة علاقة جديدة ستتوطد بينها وبين سوريا بحكم موقعها في الصراع العربي الإسرائيلي، ما قد يؤدي إلى معادلة تعيد التوازن في لعبة الصراع، وبخاصة إذا بقيت بغداد على الميثاق، لقد سقطت تلك الرهانات مع صعود صدام حسين الذي حرك بعد ذلك بوقت قصير آلته العسكرية إلى الحدود مع إيران ليبدأ حرباً طاحنة استدامت حوالي ثمانية سنوات.

لا أحد يستطيع التشكيك أن طرفاً غير أجهزة الولايات المتحدة، قد يستطيع تدبير ذلك السيناريو المأساوي، وإذا كان من شريك فبالتأكيد الشريك الثاني هو "أنظمة النفط" وهناك معلومات تفيد أن الرئيس العراقي صدام حسين كان قد عقد اجتماعاً سرّياً في مبنى السفارة الأمريكية في عمان، قبل إعلانه الحرب بأيام، مع مستشار الأمن القومي الأمريكي الذي ضمن له المساندة.

وهنا، من البديهي أن يستنتج المرء الذي شجع صدام حسين على شن حرب ضد إيران هو الذي صنع له صيغة الانقلاب على رفاقه البعثيين وعلى الرئيس البكر وعلى الميثاق، وبالتالي هو الذي رسم لبغداد الفخ الأخير في رمال عاصفة الصحراء..

وعلى الرغم من كلّ هذه التحولات الدراماتيكية ولمواجهة اتفاقيات كامب ديفيد وكيفية الصمود في تلك العاصفة التي راحت تعرّي المنطقة وتفقدها مقومات المواجهة، قام الرئيس السوري حافظ الأسد، بزيارته إلى موسكو في 8 تشرين الأول 1980، ووقع اتفاقية صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي.

في ذلك الحين كانت تلوح في الأفق بوادر عملية عسكرية إسرائيلية ضد لبنان، كمحطة ثانية أمام قطار كامب ديفيد.

وهكذا في صباح يوم جمعة في الرابع من حزيران عام 1982، غطت سماء الجنوب وبيروت سحب من الدخان بعد أن شنّ الطيران الإسرائيلي غارات مدمرة واسعة النطاق، ممهداً لذلك الاجتياح الذي بدأ في فجر يوم الأحد في السادس من حزيران ووصل إلى مشارف بيروت بعد حوالي خمسة أيام، بعد قتالٍ ضارٍ شاركت فيه القوات السورية والفلسطينية والوطنية، لتبدأ مرحلة حصار العاصمة وما تبعها من مآس..

وكانت أهداف الاجتياح الإسرائيلي واضحة:

أولاً: إخراج البنية الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد تدمير طاقاتها العسكرية، وإبعادها عن تخوم الجغرافيا السورية وتأثيراتها، وكذلك عن قواعدها الشعبية في لبنان.

ثانيا: توجيه ضربة عسكرية للجيش السوري، الذي كان متمركزاً في الجبل والبقاع بصورة خاصة.

ثالثاً: إلحاق لبنان بكامب ديفيد.

رابعاً: انتخاب رئيس جمهورية يكون مهيئاً ومستعداً لتنفيذ هذه الغاية، فكان بشير الجميل.

لا يستطيع أحد ممن عايش تلك المرحلة أن ينسى حكاية الاجتياح، وبالتالي لا يمكن أن ينسى وجوهاً وأسماءً ساهمت وخططت لتلك المأساة، وأخرى حصدت النتائج.

من الذين برزت أسماؤهم في تلك المرحلة السوداء، ذاك اللبناني الأصيل، الناشط استثنائياً، فيليب حبيب، الذي استمات في سبيل إيصال الشيخ بشير الجميل إلى رئاسة البلاد، عبر سعيه الدؤوب لدى النواب لإقناعهم بتلك الشخصية التاريخية بالطبع لم يقتصر نشاط هذا المبعوث على المستوى اللبناني فحسب، بل تجلى بشكل ملحوظ في مفاوضاته مع الفلسطينيين من أجل ترتيب خروجهم بحراً إلى تونس.

وفي هذا السياق قد يفيد التذكير بالسيد جوني عبدو، الذي يُروى عنه أنه أحد مهندسي الاجتياح، هذه الشخصية العسكرية اللبنانية الغامضة في انتمائها ومصدرها، هي أيضاً أدت الدور البارز في إقامة علاقة وطيدة بين الرئيس الياس سركيس وبشير الجميل يوم كان قائداً للقوات اللبنانية"".

في الحقيقة من يعرف حكاية جوني عبدو، هويته، مصدره، وكيف دخل السلك العسكري، وهو من جنسية غير لبنانية، بُعيد تجنيسه بعام واحد؛ وكيف دخل إسرائيل، وكيف خرج، وكيف

أقام صداقات مع أطراف مختلفة كالشيخ رفيق الحريري، من يعرف هذا الرجل، أو يعرف عنه هذه المعلومات فقط، لا يستغرب أن يكون مهندساً للاجتياح، وناشطاً في سبيل إيصال بشير الجميل إلى سدة الرئاسة، كشخصية مهيأة لهذا الهدف، وبعد اغتيال بشير استكمل مسعاه كي يكون "أمين" هو الرجاء الأخير.

يُروى عن جوني عبدو أنه خلال الحرب الأهلية كان له شبكة، من بين أعضائها السيد نهاد المشنوق مستشار الحريري الإعلامي، تزوده بشكل دوري تحتوي على معلومات عن قيادات في الثورة الفلسطينية وفي الحركة الوطنية، وعن التحركات العسكرية التابعة لهذه القوى، كما كان له شبكة أخرى داخل المنظمات الفلسطينية وفي الحركة الوطنية، وعن التحركات العسكرية التابعة لهذه القوى، كما كان له شبكة أخرى داخل المنظمات الفلسطينية تزوده بمعلومات دورية عن سوريا.

ويقول الوزير وليد جنبلاط عن دور جوني عبدو في التمهيد للاجتياح الإسرائيلي، إن شيمون بيريز، كشف له عندما فاجأه بزيارة إلى المختارة خلال الاجتياح، أن جوني عبدو زار إسرائيل أربع مرات ما بين شباط وايار من العالم 1982، حاملاً معه خرائط تبيِّن الأمكنة التي يجب أن يتموضع فيها الجيش الإسرائيلي عند اجتياحه للبنان.

وفي هذا السياق، يُروى عن لسان الصحافي الراحل ميشيل أبو جودة أنه في الفترة ما بين شباط وحزيران 1982، عُقدت ستة اجتماعات في قصر بعبدا تحت عنوان تهيئة الجو السياسي والأمني والنفسي للاجتياح الإسرائيلي، وشارك في هذه الاجتماعات كل من: الرئيس الياس سركيس، جوني عبدو، فؤاد بطرس، وفاروق أبي اللمع؛ كما شارك في الاجتماع الأول قائد الجيش آنذاك فيكتور خوري الذي رفض أن يكون الجيش طرفاً في تهيئة المناخ للاجتياح.

ويروى أيضاً، أن الرئيس الياس سركيس وجوني عبدو وفيليب حبيب والسفير الأمريكي في لبنان آنذاك، قد قاموا بترتيب الزيارة التي قام بها بشير الجميل إلى السعودية قبل انتخابه رئيساً للجمهورية بحوالي أسبوعين؛ ويُحكى هنا عن دور مهم لرفيق الحريري في المساهمة بترتيب هذه الزيارة بالتنسيق مع جوني عبدو.

أما عن علاقة جوني عبدو بالسيد رفيق الحريري، فيعود الفضل فيها إلى السيد سيمون قسيس الذي جمعها في لقاء تزامن ولقاء آخر تم في القصر الجمهورية بين الرئيس سركيس والحريري والسيدة فيفيان دباس زوجة روبير دباس شريك الحريري في التعهدات الكهربائية الممتدة على جميع الأراضي اللبنانية، وكذلك شريكه في أمور عديدة أخرى داخل لبنان وخارجه، وكذلك كان بين عامي 1978- 1979.

ومنذ ذلك الحين توطدت العلاقة بين رفيق الحريري وجوني عبدو الذي كان يقوم بتسهيل بعض الأعمال واللقاءات لرفيق الحريري في لبنان حتى حدود العام 1983، وعندما عيِّن جوني عبدو سفيراً في "بيرن" ثم في باريس، أصبح يعمل بشكل علني مع الحريري.

وللدلالة على أبعاد هذه العلاقة نذكر ما رواه السيد وليد جنبلاط في أوساط خاصة، أواخر العام 1982 أن رفيق الحريري طلب من السيد جنبلاط شخصياً أن يساعد في تسويق اسم جوني

عبدو لدى المسؤولين السوريين؛ وسوف نتبين لاحقاً دقة هذه المعلومات من خلال ما يرويه السفير عبد اللـه بو حبيب في كتابه "الضوء الأصفر" [1] وقد استمرت هذه المحاولات حتى عشية انتخاب الرئيس الياس الهراوي.

أذكر في يوم ما أيام حصار بيروت، أنني التقيت صُدفة في شارع الكومودور أحد الضباط السوريين، استوقفني وأخرج من جيبه ورقة تحمل أسماء وهواتف عدد كبير من النواب، وقال أريد الاتصال بهؤلاء لثنيهم عن حضور جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، كانت تلك إحدى المحاولات السورية لإحباط نتائج الاجتياح..

وهناك الكثير من المحاولات التي جرت آنذاك ولم تصل إلى نتيجة.

كانت الأمور تسير عكس كل رغباتنا، فالثقل الأمريكي الإسرائيلي، كان أقوى من أي محاولة، وبدأ يحقق أهداف الاجتياح واحداً تلو الآخر، وهكذا وصل بشير الجميل إلى سدة الرئاسة، عبر جلسة عقدت في ثكنة الفياضية.

** ** **

قبل انتخاب بشير الجميل، كان منزل الرئيس صائب سلام مقراً لاجتماعات متواصلة، كنا نعقدها نحن النواب والوزراء المقيمون في الشطر الغربي من العاصمة، وكان يحضرها على الدوام تقي الدين الصلح ورشيد الصلح وسليم الحص.

كانت الغاية الأساسية من تلك اللقاءات اليومية منع وصول بشير الجميل إلى الرئاسة، وبالطبع فقد كانت محاولات فاشلة.. انتخب الجميل، واستمرت لقاءاتنا لغاية تهدف إلى عدم الاعتراف بشرعية الانتخاب لكنها بدأت تنحسر ويتقلص عدد المشاركين فيها، بعدما بدأ بعضنا يدعو إلى الاعتراف بشرعية الجميل، وكان في الطليعة الرئيس صائب سلام، ورفض بعضنا الآخر الاعتراف بشرعيته، وكان ثلاثة وسليم الحص ومالك سلام؛ وأنا وبالطبع كان هناك من هو في حيرة من أمره، ولا يستطيع اتخاذ موقف.

وبعدما رجحت كفة الفريق الذي يدعو للاعتراف بشرعية الانتخاب، تشجيع الرئيس صائب سلام وعقد أول اجتماع له مع بشير الجميل يوم السبت 11 أيلول من العام 1982.

توالت اجتماعاتنا نحن الثلاثة في منزل مالك سلام، وارتأينا أن نسعى لنضم إلى التيار الرافض قطبين أساسيين في السياسة اللبنانية، هما الرئيسان سليمان فرنجية ورشيد كرامي

.

وهكذا حدث..

لم يكن الاتصال آنذاك بالرئيس فرنجية وكرامي من الأمور السهلة في ظل السيطرة الإسرائيلية والقواتية، فتسللت سراً إلى دمشق ومنها إلى إهدن، حيث استقبلني الرئيس فرنجية بحفاوة، وأخبرته عن بيروت وعما كان يحدث، وطلبت منه تأييداً ومؤازرة لموقفنا، فأبدى استعداده بشكل مطلق كذلك كان موقف الرئيس كرامي على الحماسة عينها.

عُدت إلى دمشق، بانتظار السيارة التي ستعيدني إلى الشطر الغربي من بيروت، وبسبب المعابر آنذاك وما كانت تشهده تأخرت لمدة يومين..

في نهار 14 أيلول 1982، عبرت بي السيارة من دمشق إلى زحلة ثم إلى ضهور الشوير، وتابعنا باتجاه سن الفيل، وقبل أن نبلغ كورنيش النهر بقليل، سمعنا دوي انفجار عميق، فتابعنا سيرنا على شيء من الترقب، وحين بلغت بنا السيارة كورنيش النهر، شاهدت في المرآة سيارة عسكرية بدت كأنها تطاردنا طلبت من السائق أن يتابع سيره وأن لا يدعها تتجاوزنا، وأمسكت بمسدسي.

كانت السيارة تحاول تجاوزنا وسائقها مطلقاً العنان لبوقها، لكنه عبثاً حاول.. إلى أن وصلنا إلى مقربة من العدلية، فانحرفت السيارة التي ظننتها تطاردنا إلى اليسار وتابعنا نحو بيروت..

أخذت نفساً، بعدما اتضح لي أن لي غايتها خلافاً لما توقعته، ثم فتحت جهاز الراديو الذي قطع برامجه ليعلن نبأ عن وقوع انفجار كبير في مبنى تابع لحزب الكتائب في الأشرفية، حيث كان الرئيس المنتخب بشير الجميل وعدد من قيادات القوات اللبنانية يعقدون اجتماعاً.. وأضاف النبأ أن عدداً كبيرا سقط بين قتيل وجريح وانهار المبنى.

في تلك اللحظة أدركت أن الدوي البعيد الذي سمعناه قبل دقائق وكنا لا نزال عند مستديرة الحايك، هو دوي ذاك الانفجار الذي أودى بحياة بشير الجميل وعدد من قيادات القوات اللبنانية يعقدون اجتماعاً..

وأضاف النبأ: إن عدداً كبيراً سقط بين قتيل وجرلايح وانهار المبنى في تلك اللحظة أدرت أن الدوي البعيد الذي سمعناه قبل دقائق وكنا لا نزال عند مستديرة الحايك، هو دوي الانفجار الذي أودى بحياة بشير الجميل وعددٍ من قياديي القوات..

** ** **

بُعيد انتخاب بشير الجميل بأيام، قامت جرافات شركة "أوجيه" التي يملكها السيد رفيق الحريري، بجرف الدشم والسواتر الترابية التي أقامها المدافعون عن بيروت في وجه هجوم إسرائيلي محتمل لاحتلال الشطر الغربي من العاصمة المحاصرة لا أعرف لماذا أخذت تلك الشركة على عاتقها جرف تلك الدشم والسواتر؟!!

ثم من كلفها بهذه المهمة المستعجلة؟!

هل كانت تسهل الطريق لحكومة سيرأسها صاحب تلك الجرافات آنذاك؟!

وهل كان هو المقيم في البريستول (وللبريستول حكاية سنأتي على سردها بعد قليل) – رئيس الحكومة في عهد بشير الجميل؟

ربما!!

الأعلم بهذا الشأن هو العراب "المهندس" جوني عبدو؟!!

بعد إزالة السواتر والدشم من على مداخل الشطر الغربي من العاصمة، قُتل بشير الجميل، وفي بحر اليوم التالي، استفاقت بيروت على أصوات الطائرات التي تحلق على علوّ منخفض، ومع بزوغ الضوء، بدأ الزحف الإسرائيلي تجاه بيروت من البر والبحر حيث أنزلت البوارج الإسرائيلية وحدات كومندوس ودبابات ومدرعات، واحتلت بيروت، العاصمة الأولى، بعد سقوط فلسطين.

في تلك الأيام، وفي ليلة من ليالي بيروت، نفذت القوات اللبنانية الجريمة التاريخية في مخيمي صبرا وشاتيلا حيث قامت بعملية قتل وذبح جماعية بحق أكثر من ألف فلسطيني ولبناني عزّل، معظمهم من العجائز والنساء والأطفال الذين لم يجدوا من يدافع عنهم، بعد رحيل المقاومة في البحر..

وفي ظلّ حالة الرعب والشائعات التي بدأت تعيشها بيروت، وبعد أن أصبحت وحيدة، تحاول قلة الدفاع عنها بآخر ما تبقى من أمل وحلم، جرت الدعوة في هذا المناخ المأساوي والمخيف إلى انتخاب شقيق الرئيس الذي قتل، كمحاولة ثانية ونهائية لدفع لبنان نحو مقصورته في قطار كامب ديفيد.

وانتخب أمين الجميل رئيساً بدل أخيه بأغلبية ساحقة، ووجدت في صندوق الاقتراع أوراق بيض، كنت صاحب واحدة منها.

** ** ** **

(مقدمة سياسية (2

حكاية البريستول

مع بداية الاجتياح الإسرائيلي، انتقل الرئيس سليم الحص من دارته في دوحة عرمون إلى بيروت في بناء قريبته الزوجة السابقة للنائب عثمان الدنا..

بقي مقيماً هناك، حتى تاريخ انتخاب بشير الجميل، حيث سار الناس والمسلحون وأحرقوا منازل النواب الذين لم يقاطعوا تلك الجلسة التي عقدت في الفياضية؛ ومن بين هؤلاء الذين أحرقت منازلهم، كان ذاك البناء الذي تملكه الزوجة السابقة لعثمان الدنا، وكادت الحادثة تؤدي بحياة الرئيس الحص، الذي انتقل بعد ذلك اليوم مع زوجته إلى فندق البريستول.

يروي الرئيس الحص، أنه عندما انتقل إلى الفندق، أقام في جناح قريب من جناح آخر كان يقيم فيه السيد رفيق الحريري، وبحكم المجاورة، عرف الرئيس الحص، أن جاره كان منهمكاً في صياغات متعددة لحكومة كان يتوقع ترؤسها في مطلع العهد الجديد.

كان رفيق الحريري في تلك الأثناء، معروفاً كمغترب لبناني في المملكة السعودية، عمل لبضع سنوات هناك، ثم عاد إلى لبنان بعد اندلاع الحرب بسنتين، ثرياً بدأ يشتري العقارات ويقدم منحاً للطلاب الراغبين بتحصيل دراساتهم في الجامعات الغربية والأمريكية، على غرار النقطة الرابعة ومؤسسة فورد ومؤسسة أصدقاء عالميين، والأهداف متشابهة.

فذاك الشاب القادم من صيدا العربية، والذي أصبح بعد سفره إلى السعودية بسنوات قليلة من الأثرياء الكبار في العالم العربي بخاصة والعالم بعامة، كيف فطِنَ إلى دور سياسي في ظل الاجتياح الإسرائيلي للبنان الذي توج بانتخاب رئيسين أخوين ينتميان إلى حزب عريق له علاقات بإسرائيل، وكان أحد أهداف الاجتياح إيصال هذا الحزب تحديداً إلى السلطة بغية إقامة اتفاق على غرار اتفاق كامب ديفيد؟

هل تلك مصادفة من مصادفات الزمان؟

أم أن ثمة علاقة قائمة بين الحريري والأخوين الجميل، أو أن ثمة تعبيراً محاكاً منذ وقت بعيد في عواصم بعيدة في الظل، يخطط لإيصال رئيس جمهورية وحكومة منسجمة مع مقتضيات التسوية التي بدأت تحاك خيوطها بعد حرب تشرين؟!

ثم ما هو سر وتاريخ تلك العلاقة التي ظهرت فيما بعد إلى الضوء، بين المدير السابق للمخابرات العسكرية جوني عبدو، وبين رفيق الحريري، هل هي مجرد مصادفة أيضاً؟!

وأية مصادفة تحكم علاقة رجل مخابرات من طراز جوني عبدو برجل من نوع رفيق الحريري، المتحدر من عائلة فقيرة في صيدا، ليصبح مقاولاً في بلد نفطي وشريك ملك أغنى مملكة نفطية في الشرق، وحامل الجنسيتين السعودية واللبنانية؟

وهل لقاء باريس الذي يتحدث عنه عبد اللـه بو حبيب في كتابه "الضوء الأصفر" هو لقاء يتيم وعابر ووحيد؟

ثم إذا كان الحريري، كما روى الرئيس الحص، منهمكاً في جحيم الاجتياح في جناحه في فندق البريستول بصياغة مشاريع حكومات من كلّفه بهذه الصياغات؟ وما الذي جعله يتوقع مجيئه رئيساً لهذه الحكومات؟!

ربما الذي هندس للاجتياح الإسرائيلي، ومهّد الطريق أمام وصول بشير الجميل للرئاسة، هو ذاته الذي مهد طريقاً موازية أمام الثري الصديق لرئاسة أخرى، وقد بادر يومها إلى جرف السواتر والدشم وربما لم يكن يتوقع أن العهد الجديد سيكون قصير الأمد؟!

وقد يكون للاعتداء المشترك الذي نفذته "القوات اللبنانية" والقوات الإسرائيليو على مجمع كفرفالوس شرق صيدا الذي يملكه الحريري، دلالته في هذا السياق فرغم عمليات النهب

والتخريب الذي تعرض لها هذا المجمّع، فإن الحريري لم يحرك ساكناً ولم يتقدم بأي شكوى ضد مفتعلي الاعتداء.

واللافت أنه خلال عشاء خاص جرى في صيدا شاركت فيه السيدة بهية الحريري، سأل أحد الحاضرين بهية الحريري، لماذا لم يتقدم رفيق الحريري بشكوى إلى المراجع الأمنية ضد من ارتكب هذا الاعتداء، فعلى الأقل، هو يعرفهم ويعرف المسؤولين عنهم، فكان جواب بهية الحريري أن شقيقها رفيق لم يقبل أن يرفع شكوى.

وقد أخبرني هذا الشخص في ما بعد أنه جمع المعلومات كافة المتعلقة بهذا الاعتداء وزوّد رئيس تحري جريدة "السفير" بهذا لإجراء تحقيق أو ريبورتاج عن الموضوع، وبالفعل فقد جرى إعداد ريبورتاج عن الموضوع لكنه لم ينشر في الجريدة.

ويضيف الشخص الذي روى لي هذه الواقعة أنه اتصل برئيس تحرير السفير ليسأله لماذا لم ينشر الريبورتاج، فكان رده أنه عشية صدور العدد الذي كان سينشر فيه الريبورتاج، اتصل رفيق الحريري وطلب مني سحب الريبورتاج وعدم نشره، لذا جرى سحب التحقيق من المطبعة ولم يصدر في الجريدة.

وهنا لابد من طرح السؤال التالي:

لماذا حرص الرئيس الحريري على لفلفة هذا الموضوع؟

ولماذا لم يتقدم بشكوى إلى القضاء؟ ولماذا رفض الحريري نشر ريبورتاج عن هذا الاعتداء؟ وما هو سر العلاقة بينه وبين المعتدين الذي دفعه إلى لفلفة هذا الموضوع رغم الخسائر المادية التي تكبدها؟

قد يكون الجواب عن هذه الأسئلة مرتبطاً بشكل مباشر بالعلاقة التي تجمع الحريري بعبدو وعلاقة عبدو بالقوات اللبنانية وإسرائيل؟

ماذا يقول عبد اللـه بو حبيب عن لقاء فرنسا في كتابه [2]

لقد لبيت مع خالد خضر آغا دعوة رفيق الحريري للعشاء بمنزله في جنوب فرنسا حوالي منتصب شهر آب 1987، وكان الوقت ليلا، وحوالي 15 من حرس البيت ينتقلون من جهة إلى أخرى حاملين البنادق الأتوماتيكية بيد، ومصباحاً مضاءً باليد الأخرى، كان هؤلاء الحرس يحملون قصر الحريري المرتكز على جبل يملكه صاحب القصر في منطقة غير مأهولة، ولذلك كان الظلام يغطي الجبال المحيطة بالقصر بينما كانت أضواء القصر ومصابيح الحرس تعطي هدفاً جلياً لأي قناص في هذه الجبال والأحراش المواجهة، مما حمل خالد آغا على أن يقترح على الحريري البقاء في الظلام بعيدا عن الأضواء.

كنا نتحدق عن مسيرة الوفاق اللبناني، والتي توقفت مع رحلة الحريري للوساطة بين لبنان وسوريا في أواخر حزيران، ولم يكن ليدري بالوساطة الأمريكية المحتملة التي ستبدأ في أيلول في نيويورك عندما يجتمع شولتز بالجميل والشرع.

لذلك كان الحريري يشدد على أنه لم يكون هناك وفاق بعهد الجميل وأن الأحوال الاقتصادية ستتدهور، وقد يصل لبنان إلى آخر العام منتهياً، ولذلك ستكون نهاية الجميل تعيسة، ودار هذا الحديث:

بو حبيب: ما العمل؟

الحريري: أحسن أن يستقيل الجميل، وأنا أعوّض عليه بثلاثين مليون دولار.

بو حبيب: من الصعب جداً على ابن الجميل أن يستقيل..

الحريري "مقاطعاً": الاستقالة أشرف من الإقالة أو العزل، إنني أؤكد لك أن الجميل لن يكمل عهده.

بو حبيب: ومن الرئيس؟

الحريري: جوني عبده فخامة الرئيس، ورفيق الحريري دولة الرئيس.

بو حبيب: يعني الاستقالة قبل ستة أشهر، مثل ما صار بين فرنجية وسركيس؟

الحريري: البلاد لن تبقى لغاية ذلك الموعد.. الاستقالة اليوم، ويصار إلى انتخاب جوني، ومن ثم استلامه مباشرة.

بو حبيب: كيف نحافظ على زعامة الجميل؟

الحريري: جوني ليس بسركيس الذي حافظ على زعامة كميل شمعون وبيار الجميل، جوني سيصبح الزعيم المسيحي.

بو حبيب: "مازحاً" وأنت الزعيم المسلم الأوحد.

خالد آغا: يا جماعة لا تختلفوا، ماذا عن السوري، وهو الناخب الأول. خاصة إذا استقال الجميل، هل يوافق السوري على جوني؟

الحريري: إنتوا جيبوا استقالة الجميل وأنا عليي أن أجيب فهد بن عبد العزيز على الشام، ليقنع حافظ الأسد بجوني.

خالد آغا: اسمح لي أن أقول لك بأنك مش فاهم الملك فهد ولا الرئيس الأسد.

الحريري: أؤكد لكم إذا استلمت أنا وجوني الحكم، سيكلفني إخراج السوري من لبنان وإلغاء الميليشيات، 500 مليون دولار.

كان الاتفاق أن يحضر جوني عبدو العشاء في "سان مكسيم" لكنه اعتذر وبقي في داره، وفي اليوم التالي اتصل عبدو بخالد آغا، ليسأله عن سهرة الأمس، فكان جواب خالد آغا صريحاً وجارحاً، ومندداً بغطرسة رفيق الحريري.

وما لبث أن اتصل الحريري بنا بعد أن تكلم معه جوني عبدو، مدعياً بأننا أسأنا فهمه، ثم قصد "سان تروبيه" بسيارته وتحاورنا لمدة ساعتين؛ قال لنا الحريري أثنائها، بأننا جميعاً فريق واحد وسنكمل العمل معاً لآخر الطريق.

(انتهى كلام بو حبيب).

ولعله من المفيد أيضاً، أن نذكر ما قاله القائم بالأعمال اللبناني في تركيا في ذلك الوقت.

يقول إنه خلال حفل كوكتيل أقامته وزارة الخارجية التركية، توجه إليه القائم بالأعمال السعودي وبحضور سفير أمريكا سائلاً:

هناك شيخ يدعى رفيق الحريري هل تعرفه؟

فأجابه القائم بالأعمال اللبناني، لا أعرفه، فرد القائم بالأعمال السعودي قائلاً: احفظ هذا الاسم جيداً لأنه سيكون له دور في السياسة اللبنانية مستقبلا.

في ذلك الوقت، ربما لم يكن القائم بالأعمال اللبناني في تركيا على اطلاع بنشاط الشيه رفيق الحريري في لبنان، ولا بالمساعدات التي كان يقدمها للميليشيات المتقالته.

نذكر منها القوات اللبنانية، الحزب الاشتراكي، وحركة أمل التي أطلق عناصرها النار على مؤسسة الحريري مقابل مفرق عين التينه عام 1985 يوم تأخر السيد رفيق الحريري فيدفع ما يتوجب عليه للحركة.

كان الحريري يعرف دوره تماما، ولم يكن كذلك لما أفصح في قصره في سان مكسيم، عما يدور في خاطره أما خالد خضر آغا والسفير عبد الله بو حبيب الذي يروي عنه في كتابه "الضوء الأصفر" صفحة 177 قائلاً:

كان الحريري يفتش دائماً عن حليف في المناطق الشرقية حيث انتقل به جوني عبدو من الجميل إلى صيغة عام 1985، وبعد خروج حبيقة، فتح له جوني عبدو "طاقة" مع الجنرال عون، بتزويده بمعونة للجيش يتسلمها عون شهريا، ومقادرها نصف مليون دولار، وضعها بتصرف لجنة من الضباط لتوزيعها على المحتاجين من العسكر.

كان يرسل الشك بواسطة الحقيبة الديبوماسية لسفارة لبنان في سويسرا إلى رئيس الجمهورية الذي كان يسلمها إلى قائد الجيش، وفتح عبدو للحريري "باباً" مع القوات اللبنانية بواسطة زاهي البستاني صديق جوني عبدو، والذي أصبح يتنقل بين باريس وبيروت للتنسيق.

** ** **

احتلت بيروت، ذهبت المقاومة إلى تونس، انتخب رئيسان شقيقان، واحد اغتيل، والآخر اغتال ما تبقى من وطن.

في تلك الآونة رفضت سوريا سحب قواتها من لبنان عبر المفاوضات الناشطة،على الرغم من الخسائر العسكرية التي منيت بها،وبالتالي فهية لم تقبل بسحب ماتبقى من القوات الفلسطينية،في المناطق التي بقيت خاضعة لسيطرة الجيش السوري.

وفي تلك الأونة أيضا عملت سورية على جمع قوى المعارضة في جبهة سميت أنذاك جبهة الاتحاد الوطني، وكانت تضم الرئيسين سلميان فرنحية ورشيد كرامي واالسيد وليد جنبلاط والأحزاب والقوى الوطنية، وكان ذالك بمثابة الإعلان عن رفضها للأهداف السياسية للعدوان الإسرائيلي، وعن استعدادها لمحاربته وإجهاض نتائجه، بما هو ممكن ومتاح.

في تاريخ 10 تشرين الثاني 1982 توفي ليونيد بريجنيف، وتولى بعده زعامة الحزب والدولة يوري أندروبوف عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس جهاز المخابرات.

كان أندروبوف رجل قويا وصلبا، بادر منذ اليوم الأول على توليه زعامة الدولة إلى تنشيط فعالية السياسة الخارجية الأمريكية الناشطة في عصر رجل اليمين رونالد ريغان.

قبل انتخاب أندروبوف، وعلى أثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان،كانت سوريا تعيد قراءة حساباتها وتقويمها في ظل التردد الذي أظهرته القيادة السوفياتية في عصر برجينيف، وكان هناك جدل داخل القيادة السورية حول السياسة التي يفترض أن تنتهجها الدولة في علاقاتها بالقوى العظمى، وفي موقفها من موضوع الصراع في الشرق الأوسط.

وكما يروي باتريك سيل في كتابه عن حافظ الأسد[3]، يقول سيل: ان في القيادة السورية وجهتي نظر واحدة تدعو الى الانفتاح على الولايات المتحدة الامريكية والاستجابة في مشرعها الخاص بمسألة الشرق الأوسط، وهذه الوجهة كانت تدعو أيضا الى الانسحاب من لبنان، وهذا يعيني فك ارتباط مع الاتحاد السوفياتي، ووجهة نظر ثانية يمثلها فريق

آخر في القيادة السورية، تدعو الى الانتظار والترقب والدرس والاعداد لمواجهة كل الاحتمالات.

قد يكون موقف بريجينيف، ومجيئ الرجل القوي أندرو بوف الى القيادة، أمرا دعما الوجهة الثانية وأكدها، ولا سيما بعد اللقاء الأول الذي عقد في موسكو بين الرئسين أندرو بوف والأسد، والذي توج على الفور وارسال الأسلحة المتطورة الى سوريا، وبينها الطائرات الحديثة، وصواريخ سام خمسة المضادة للطائرات والبعيدة المدى.

في تلك الأثناء، بدأت المواجهة تأخذ بعدا آخر بين القوات السورية المساندة لقوات المعارضة في لبنان، وبين الأسطول الأمريكي الذي تدخل مباشرة في ساحة المعركة، واهتزت العاصمة على دوي مدافع البوارج، وفي طليعتها (نيوجرسي) التي أخذت على عاطقها قصف مواقع الجيش السوري في الجبال.

كان المؤشر الأول على فعاليةالدعم السوفياتي لسوريا في هذه المواجهة، حين أغار سرب من الطيران الأمريكي على مواقع الجيش السوري في ضهور الشوير، وتصدت له الصورايخ ...وأسقطت طائرتين

كانت تلك الحادثة، مؤشرا الى عودة النشاط الى السياية السورية في لبنان،وفي تلك الأونة أيضا، تنامت بشكل ملحوظ عمليات المقاومة الوطنية اللبنانية للاحتلال من جهة، والقوات المتعددة الجنسيات، من جهة ثانية، وجاء الدرس القاسي لتلك القوات في صبيحة يوم الأحد 23 تشرين الأول 1983 حيث وقع انفجاران متتاليان: الأول في مقر المارينز في مطار بيروت، والثاني في مقر الفرنسيين في محيط بئر حسين، أديا الى مقتل أكثر من ثلاثمائة .جندي في أقل من خمسة دقائق

هذه الحادثة جاءت بعد الدرس الموجع الذي تمثل في تفجير السفارة الأمريكية في عين المريسة،في نيسان من العام 1982؟

كانت تلك الأحداث تتواتر بشكل تصاعدي، في الوقت الذي كان فيه وزير الخارجية الأمريركية جورج شولتز يرعى المفاوضات التي كانت تجري بين الجانبين اللبناني والاسرئيلي على دوي .مدافع الأساطيل

لا شك أنه أمر مثر للتساؤل والأسف، ففيما لو تأمل المرء في تلك الصورة يجد أنه يوم كان .هناك من يذهب بكل الوطن الى الاستسلام، كان هناك أيضا من يدافع بما تبقى لديه عنه

وأسفرت المفاوضات التي يرعاها جورج شولتز عن توقيع اتفاق 17 أيار، أذكر أنذاك أن السوريينكانز ينظرون بعين الريبة الى تلك المفاوضات، وعندما حملها وزير الخارجية ايلي سالم الى دمشق ليعرضها على المسؤلين هناك، اكتفى شخصياً بعرض الأفكار التي تتضمنتها الاتفاقية، وعندما سأله السيد عبد الحليم خدام عن نصوصها، أخرجها من حقيبته وراح يتلو بنودها، فطلب منه السيد خدام أن يقرأها بنفسه؛ وحين أخذها من يد إيلي سالم طلب فوراً من السكرتاريا أن تسحب عنها نسخة، واكتفى بهذا الأمر، بالطبع ارتبك إيلي سالم ولم يعد يعرف .ماذا يفعل

بعد توقيع الاتفاقية، أعلنت جبهة الاتحاد الوطني معارضتها الشديدة للاتفاقية، لكن السوريين على ما أذكر لم يبذلوا أي جهد في أوساط النواب لإقناعهم في عدم إقرارها

.في النهاية، كانت واحداً من اثنين من الذين عارضوا، وامتنع ثلاثة عن التصويت

لا أعرف لماذا جرت الأمور على ذلك النحو، على الرغم من أن الأجواء التي سبقت انعقاد جلسة التصويت كانت توحي بأن ثمة أملاً ما يحول دون إقرارها، وكنت قد سعيت لهذا الغرض .مع عدد من الزملاء، والتقيت بداية ناظم القادري الذي أبدى استعداده للاتصال بالزملاء

بدأنا لقاءاتنا في منزل الأستاذ ناظم القادري، شارك في اللقاء الأول حوالي 18 نائباً وبعد يومين ارتفع عدد الحضور إلى   نائباً، وكانت النقاشات تدور حول صيغة رفض الاتفاقية ومعارضتها؛ فكان هناك من ي23رح التغيب عن الجلسة وهناك من يطرح الإعلان بالرفض

خلال انعقادها، ثم بعد أيام قليلة، بدأ الارتباك يتجلى أكثر في المواقف، وبدأ عدد المشاركين في تلك اللقاءات بالانحسار تدريجياً، الأمر الذي حال دون انعقاد اللقاء الأخير، أي قبل جلسة التصويت بيوم واحد.

في تلك الأثناء علمت أن ضباطاً من المخابرات نشطوا في اتصالاتهم من أجل الضغط على النواب بوسائل مختلفة كي لا يعارضوا الاتفاقية، وعلى رأس هؤلاء كان زاهي البستاني الذي تولى شخصياً عملية الاتصال بالنواب المسيحيين، بينما تولى نبيه فرحات عملية الاتصال بالنواب المسلمين.

أذكر أنني قبل انعقاد الجلسة بيوم واحد، ذهبت إلى منزل الرئيس صائب سلام في محاولة أخيرة لإقناعه بالانضمام إلى صفوف المعارضين، ولاسيما أنني كنت قد سمعت من بعض الزملاء إبان اجتماعاتنا الماراتونية، أنهم قد يصوتون ضد الاتفاق في حال انضمام الرئيس سلام إلى جبهتهم، لم ألفح بثنيه عن موقفه، وبالفعل فقد صوت إلى جانب الاتفاقية.

أدركت بعد ذلك أن الأمور تسير في المسار المطلوب وعقدت الجلسة في حزيران، وتغيَب عدد قليل، وحين عرضت الاتفاقية على التصويت، عارضتها وزاهر الخطيب، طوامتنع عن ذلك كل من حسين الحسيني وألبير منصور ورشيد الصلح.

في ذلك الوقت، كانت رحى المعارك لا تزال تدور في جبل لبنان في مواجهات عنيفة بين الحزب الاشتراكي وحلفائه، وبعض الفصائل الفلسطينية يدعمهم الجيش السوري، هذا من جهة، ومن جهة ثانية كانت القوات اللبنانية والجيش اللبناني تدعمها مدفعية القوات الأمريكية في محيط المطار وبوارجها المنتشرة قبالة الشاطئ

..

وأسفرت تلك المعارك عن سيطرة قوات الحزب الاشتراكي على مناطق الشوف وعالية، ونتج عن ذلك مآس ومذابح وعمليات تهجير جماعية.

في صبيحة يوم 6 شباط 1984 حدثت انتفاضة مسلحة في بيروت وضاحيتها الجنوبية، وانقسم آنذاك الجيش اللبناني، ثم تم إجلاء القوات الموالية لحكم آل الجميل عن تلك المناطق.

شكلت تلك الانتفاضة التي صارت تعرف بانتفاضة 6 شباط عملية تحول كبيرة، حيث أدت إلى القضاء على النتائج السياسية التي توختها إسرائيل والولايات المتحدة بعد عدوان السادس من حزيران 1982.

أدى ذلك التطور في العمليات العسكرية بدءاً بعمليات المقاومة واختيار القدرات العسكرية الجديدة لدى الجيش السوري بعد اسقاطه طائرتين أمريكيتين، وبعد تفجير مقري القوات المتعددة الجنسيات، إلى تحول في المسار الذي بدأ مع الاجتياح، والذي كان يهدف من جملة ما يهدف، إلى توقيع اتفاقية سلام بين لبنان وإسرائيل، الأمر الذي يهدد الخاصرة السورية.

ربما أدركت الولايات المتحدة في ذلك الحين، مدى الخسارات التي يمكن أن تلحق بها، بعدما ظهر جلياً الحزم السوفياتي في دخوله على المعادلة في عهد أندربوف، وأعتقد أن المؤشرات كانت كافية الدلالة على ذلك.

لكن للأسف لم يدم أندروبوف طويلاً على رأس القيادة السوفياتية فلقد توفي في التاسع من شباط عام 1984 جاء بعده تشيرنينكو لمدة سنة واحدة، أيضاً لم تكتب له الحياة لمدة أطول..

وبعد وفاته بحوالي أربع ساعات أعلن انتخاب "النجم" غورباتشوف وكان ذلك في 11 آذار 1985، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه مازالت قصة موت أندربوف غامضة، بمقدار ما تجلت لاحقاً عمليات مجيء غورباتشوف إلى زعامة الاتحاد السوفياتي، والجدير ذكره أن غورباتشوف هو خارج إطار جيل ثورة اكتوبر، وحين تولى مهامه في زعامة الدولة كان في حدود الرابعة والخمسين من عمره.

** ** **

بعد انتخاب غورباتشوف، قام الرئيس السوري حافظ الأسد بزيارة إلى موسكو، من أجل استكشاف وقراءة التوجهات التي تحملها الزعامة السوفياتية الجديدة، ولاسيما أن غورباتشوف لم يكن معروفاً كثيراً لدى العرب، في حين _ وكما ظهر فيما بعد_ أنه معروف إلى مدى بعيد في الدوائر السياسية الغربية.

يروي الصحافي المصري محمد حسنين هيكل:

إن الرئيس الأسد أدرك ومن خلال هذا اللقاء الأول مع غورباتشوف أن تحولاً كبيراً سوف يطرأ على السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي، وإن القيادة الجديدة تطمح إلى تغييرات كبيرة في الداخل، وفي علاقتها بالعالم، وبخاصة مع الولايات المتحدة.

هذه التوجهات الجديدة ظهرت بشكل واضح في الكتاب الذي وضعه غورباتشوف "ألبروستريكا" والذي لاقى رواجاً كبيراً في العالم، ويقول هيكل أيضاً إن الرئيس السوري لدى عودته آنذاك من موسكو، بدأ على الفور برسم سياسته في ضوء التحول الكبير الذي لمسه هناك.

وكما ذكرنا سابقاً وعلى أثر زيارة أنور السادات إلى القدس، كان الرئيس الأسد قد رفع شعار "تحقيق التوازن الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل" وعمل على تحقيق هذا التوازن في محاولات عديدة، منها توطيد العلاقة بين موسكو ودمشق خلال الزيارة التي وقع خلالها اتفاقية صداقة وتعاون في عهد بريجينيف، والتي بقيت محدودة ولم تعط نتائجها المتوخاة ولاسيما خلال الاجتياح الإسرائيلي، لكن في زيارته الأخيرة في عهد غورباتشوف، وبعد أن تم ذاك التحول الذي كسر ما كان قائماً في عهد الرجل الصلب أندروبوف، قرر الانفتاح أكثر على الولايات المتحدة من خلال بوابة أوروبا بغية تقوية موقع سورية في مفاوضات محتملة، ومن خلال إمساكه بثلاث ورقات إقليمية الأردن، المقاومة الفلسطينية ولبنان، وهذا ما كان الرهان عليه.

في منتصف أيار 1985 قام وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز بجولة في المنطقة شملت أربع دول كانت على التوالي: إسرائيل، الأردن، السعودية، مصر، وفي ختام تلك الجولة عقد الوزير الأمريكي مؤتمراً صحافياً في القاهرة قال فيه.

إن الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأ العمل من أجل تحقيق السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط، واستدرك في سياق المؤتمر قائلا: لكن يجب أن يكون معلوماً أن السلام الشامل لا يعني بالضرورة تحقيقة دفعة واحدة، أما دور سوريا في هذه العملية فيأتي في آخر المطاف.

بالطبع إن تلك الجولة التي قام بها شولتز، وذلك التصريح، ما كانت ليجيئا على تلك الصرامة والعجالة، فيما لو كانت الأمور على شيء من التوازن السابق، يوم بلغت المواجهة حد الاشتباك المباشر وهذا ما حصل.

ثم إن العلاقة كانت قد بلغت غاية السوء بين دمشق والولايات المتحدة مع بداية الاجتياح الإسرائيلي وازدادت سوءا في تلك المواجهة والتطورات التي أدت إلى مقتل العديد من القوات الأمريكية؛ وبما أن الولايات المتحدة قد أخذت على عاتقها منذ وقت بعيد دور "الجندرمة" في العالم الثالث، كانت قد وضعت سوريا على لائحة الدول الإرهابية في تشرين الثاني 1986، وهذا مؤشر واضح الدلالة على أن عقابا أشد تلوح به، كما فعلت مع دول أخرى.

كانت سوريا في ضوء التبدلات التي حصلت في عهد غورباتشوف قد قرأت ملياً موازين القوى، وكما يقول إيلي سالم في كتابه "الخيارات الصعبة [4]" لقد بدأت توجه الإشارات للولايات المتحدة معربة عن استعداد ممكن للتعاون معها في شأن لبنان والمشاكل الإقليمية، وكان ذلك في ربيع العام 1987.

يقول إيلي سالم ص 465: لقد كان شولتز مصمماً على عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط، وكان يريد تحقيق نجاح ما قبل الانتخابات الأمريكية عام 1988.

وكانت الاستجابة الأمريكية للإشارات السورية قد جاءت عبر إيفاد مندوب الولايات المتحدة لدى مجلس الأمن إلى دمشق، حيث أجرى هناك مفاوضات مع عدد من المسؤولين السوريين ومع الرئيس الأسد، حاملاً إليه رسالة من الرئيس الأمريكي ريغان، ومضمون هذه الرسالة تكشف جانباً منه، تعليقات الصحف السورية على كلام كان قد أدلى به السيد ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط أمام الكونغرس، وفي هذا المجال قال: إن الإدارة الأمريكية تحاول استكشاف قواعد محتملة لتوسيع الحوار مع سوريا.. وأضاف: إن سوريا سوف تظل حاليا على قائمة الإرهاب وإن العقوبات التي فرضت عليها في تشرين الثاني 1986 سوف تظل سارية المفعول، لكن الإذاعة والصحف السورية ردت على كلام مورفي، بأن هذا الكلام يتناقض مع مضمون الرسالة التي بعثها الرئيس رونالد ريغان، عبر مبعوثه الخاص فارنون وورتلز، الذي زار سوريا مؤخرا.

بدأت زيارة وورتلز إلى دمشق تعطي نتائجها بسرعة، فقد أقدمت السلطات السورية بعد تلك الزيارة، على إقفال مكاتب حركة فتح المجلس الثوري في دمشق، وطردت أعضاء الحركة خارج سوريا، وهذا ما كان أشار إليه ريتشارد مورفي في ندوة صحفية دولية، وقد ربط بين هذا الموقف الإيجابي من قبل سوريا والمساعي الأمريكية لحل أزمة الشرق الأوسط.

إذ أكد دعم حكومته لأي تحرك يقوم به الأطراف المعنيون، لأن لهم وحدهم الحق في ذلك، إذ ينبغي عدم رفض أي حل من الخارج، لا من جانب الأمم المتحدة ولا من جانب القوى الكبرى،

واعتبر أن المشاركة الفلسطينية في المؤتمر الدولي لابد من أن تتم من خلال وفد أردني مشترك، وذلك أن واشنطن وموسكو تتبادلان وجهات النظر وتتشاوران في وسائل تحريك العملية السلمية من طريق المفاوضات، وأعرب عن احترام حكومته وتقديرها لجهود الملك حسين، ملمحاً إلى أن موقف سوريا لا يزال موضع بحث.

في الوقت نفسه في مقابلة في جريدة السفير 7 آب 1987، رد مورفي على سؤال حول سياسة بلاده إزاء لبنان فقال: إن أمريكا تدعم وحدة لبنان وسيادته وتقدمه؛ وقفز فوراً للحديث عن زيارة فارنون، ووررتلز إلى دمشق في أوائل حزيران فقال: كانت الخطوة بتوجيه من الرئيس ريغان عبر إجراءات معينة اتخذتها الحكومة السورية، بما فيها إغلاق مكاتب تنظيم أبو نضال، وهو أحد أكثر المنظمات الإرهابية قسوة في أي مكان في العالم.

لقد أرسل الرئيس ريغان الجنرال وورتلز للقيام بمراجعة شاملة لمجموعة من المسائل الثنائية والإقليمية مع الرئيس الأسد، وكانت الزيارة جيدة وصريحة جداً، بحيث قام الطرفان بطرح مواقفهما، وأضاف مورفي، نحن ننتظر قدماً بخطوات إضافية لتطبيع الحوار بين واشنطن ودمشق، الذي توقف عندما سحبنا سفيرنا في تشرين الثاني الماضي من العام 1986، وهناك خطوات إضافية قيد البحث الآن، حول كيفية تطبيع الحوار، وأعتقد أن الرغبة بذلك موجودة لدى الطرفين، ولا أستطيع التنبؤ بتأثير ذلك على العلاقات السورية اللبنانية..!!

وفي مجال آخر، قال مورفي إن المسؤول في وزارة الخارجية تشارلز هيل، سيصل إسرائيل، وسيناقش مجموعة من القضايا، بما فيها المؤتمر الدولي، وتابع في هذا المجال قائلا: يهمنا تنظيم المؤتمر الدولي بطريقة مقبولة من جميع الأطراف، تؤدي إلى مفاوضات مباشرة، على ألا يكون لهذا المؤتمر صلاحية الفيتو أو فرض إرادته على الأطراف المعنية؛ وقال إن مباحثاته الأخيرة حول الشرق الأوسط مع نظيره السوفياتي فلاديمير بولياكوف، كانت صريحة ومهمة، وإن بولياكوف عاد إلى موسكو محملاً بأفكار نأمل استيعابها ومناقشتها، خلال لقاء وزيري الخارجية جورج شولتز وإدوارد شفارندزه.

منذ أن بدأت الولايات المتحدة، عملية الإعداد للتسوية الشاملة في الشرق الأوسط، (راجع حديث جورج شولتز في مطار القاهرة، أيار 1985) بدأت تعمل على إعداد المسرح الإقليمي والدولي لهذه العملية على الأسس التالية:

1 - أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية وحدها عملياً المرجعية الصالحة لهذه العملية.

2 - تجزئة الحل، بما يضمن غلبة إسرائيل في أي مفاوضات ثنائية، وإضعاف القوة الأساسية في الصراع، وهي سوريا.

أما الرؤية السورية، فكانت تقوم بالمقابل على ما يلي:

1 - عقد مؤتمر دولي بمشاركة القوى العظمى الدائمة العضوية في مجلس الأمن، مع الاعتراف بدور متميز للولايات المتحدة.

ـ أن يتمثل العرب، تحديداً سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، بوفدٍ موحد، طبعاً تقوده 2
.سوريا

في منتصف شهر تشرين الأول 1987، قام وزير الخارجية جورج شولتز بجولة في المنطقة، يرافقه ريتشارد مورفي مستشار وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، حيث قام بزيارة لإسرائيل ومصر والسعودية والأردن، ولكنه استثنى من جولته سوريا، وكانت حجته في ذلك "أن اجتماعه بالرئيس الأسد لم يزل سابقاً لأوانه، لأن مثل هذا الاجتماع يجب أن يهيأ له [مسبقاً، لكي تكون بعض النتائج الإيجابية مضمونة. 5]

لذلك توجه ريتشارد مورفي وحده إلى دمشق، حيث التقى الرئيس الأسد، الذي قال لمورفي: .إن الجميّل والولايات المتحدة هما اللذان نسفا الاتفاق الثلاثي

لقد جاءت زيارة شولتز، قبل ثلاثة أسابيع تقريبا من انعقاد القمة العربية الطارئة في عمان، وخلال زيارته أمضى شولتز خمس ساعات في مصر وأربع ساعات في السعودية، ولكنه أمضى ثلاثة أيام في إسرائيل، وبعدها زار موسكو، وفي طريقه أمضى بضعة ساعات في .لندن، حيث التقى الملك الأردني حسين، الذي كان يقوم بزيارة خاصة إلى بريطانيا

من الواضح أن شولتز لم تكن لديه مشكلات كبيرة من مصر والأردن والسعودية في ما يتعلق بموضوع التسوية، ولكنه كان يواجه بعض المشكلات في إسرائيل، مع حكومة الليكود بزعامة .اسحق شامير

وكانت ردة الفعل السوري التنديد بزيارة شولتز، وهذا ما عكسته الصحف السورية قبل الجولة وبعدها، فقد قالت صحيفة الثورة قبل الزيارة "إن جولة شولتز في عدد من دول المنطقة، لا يمكن أن يكون غرضها، خدمة أهداف السلام، لأنه لا أحد في المنطقة أو في العالم يستطيع أن يصدق أن أمريكا يمكن أن تغير موقفها من إسرائيل بين ليلة وضحاها، أو أنها يمكن أن تقنع قادة العدو بالعدول عن رفضهم المطلق للمؤتمر الدولي الخاص بالسلام بالشرق ."الأوسط

ومضت الصحيفة تقول إن شولتز القادم إلى المنطقة لا يحمل في جعبته أي جديد، اللـهم سوى محاولة جديدة للضغط على العرب والحصول منهم على تنازلات تلبي متطلبات سياسة بلاده [الخارجية. 6]

وفي إسرائيل ركز شولتز على المفاوضات الثنائية، وقال إن موسكو لم تمتلك الأهلية بعد للمشاركة في مؤتمر دولي للسلام، وأشار إلى أحد شروط تحقق هذه الأهلية عندما طالب بحرية هجرة اليهود السوفيات، وقال إن الأشهر الثلاثة المقبلة ستكون مهمة جداً جداً بالنسبة .إلى اليهود السوفيات

في هذا الوقت وعلى أثر زيارة مورفي إلى دمشق، حيث أستمع من نائب الرئيس عبد الحليم خدام إلى مواقف سوريا من موضوع التسوية في الشرق الأوسط ولبنان، استأنفت الصحف السورية هجومها على جولة شولتز التي كما قال صحيفة الثورة السورية، أكدت مجدداً

الموقف الأمريكي الرافض لعقد المؤتمر الدولي، والمختبئ وراء الرفض الإسرائيلي لهذا المؤتمر.

** * * **

في هذا الوقت، كان أمين الجميّل ينتظر نتائج زيارة مورفي إلى دمشق، ولما أدرك أن الزيارة لم تفتح أمامه باب الحوار مع العاصمة السورية، أقدم بحركة ذات دلالة على القيام بزيارة إلى مصر والخليج قبل انعقاد قمة عمّان.

وكانت ذريعة سوريا لعدم الحوار مع الجميّل في ذلك الوقت، موقفه من دعم القوات اللبنانية التي انقلبت على الاتفاق الثلاثي، وعدم كشفه عن قتله رشيد كرامي.

كان الإعداد لمؤتمر القمة العربية في عمّان قد بلغ نهايته، واستطاعت سوريا أن تمنع حضور مصر المؤتمر، على الرغم من الضغط الذي مارسته عدة دول عربية، ومن بينها الأردن صاحبة الدعوة..

وقد بلغ الأمر بالوفد السوري أن أصدر بياناً صيغ بلهجة تحذيرية، وجاء فيه أن تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، لم يكن يتعلق بالرئيس الراحل أنور السادات، ولكنه يتعلق بموقف النظام المصري من اتفاقيات كامب ديفيد.

كان الملك حسين توّاقاً إلى تحقيق النجاح في المؤتمر، ولما أدرك عدم قدرته على إقناع سوريا بالموافقة على حضور مصر، سعى إلى تحقيق مصالحة بين الرئيسين الأسد وصدام حسين من جهة، وإلى عقد لقاء بين الرئيسين اللبناني والسوري من جهة ثانية.

لم يكن الرئيس الأسد مهتماً بالاجتماع إلى الجميل، لذلك حثّ رئيس الورزاء سليم الحص على ترؤس الوفد اللبناني، ورد الحص على ذلك، فقال: الرئيس الجميل ذاهب إلى القمة فماذا أفعل؟

فإما أن أجلس في حضنه أو أن يجلس هو في حضني، فانفجر الأسد ضاحكاً واتفق مع الحص بألا يذهب رئيس الوزراء إلى عمان، بل أن يرسل مذكرة إلى القمة يعلن فيها الموقف اللبناني، من جهة نظر المعارضة، وبسبب مقاطعة الرئاسة لم يقبل أي مسلم أن ينضم إلى وفد الرئيس الجميل.

ويوم السبت 7 تشرين الثاني، وصل الوفد الرسمي مؤلفاً من الرئيس وغسان التويني وإيلي سالم، وبعد ظهر ذلك النهر، كان افتتاح القمة. [7]

يضيف إيلي سالم في كتابه، وعلى الرغم من إخفاقنا في ترتيب لقاء بين الرئيسين الجميل والأسد أثناء انعقاد القمة، فقد قال لي الشرع:

إن هناك عملية جديدة قد بدأت بين سوريا وأمريكا، وإن سوريا مسرورة لذلك، لم يكن الشرع يريد تدخل الملك حسين أو أي قائد عربي آخر، في المسعى الأمريكي السوري. [8]

وفي هذا المجال يروي عبد اللـه بو حبيب في كتابه الضوء الأصفر: قال الشرع لسالم، يوم انتهاء المؤتمر: إن التدخل الأردني ليس ضرورياً، لأن الولايات المتحدة تقوم بالوساطة التي تتمنى سوريا أن تستمر، ويضيف بو حبيب في مكان من كتابه: إن الأمريكيين اغتبطوا [لملاحظة الشرع. [9

في 7 شباط 1988، قام ريتشاد مروفي بزيارة إلى دمشق، حاملاً رسالة من الرئيس الأمريكي رونالد ريغان إلى الرئيس حافظ الأسد، وفي اللقاءات التي عقدها في العاصمة السورية مع نائب الرئيس عبد الحليم خدام ووزير الخارجية فاروق الشرع، كان الطرفان الأمريكي والسوري يحاولان استكشاف مواقف بعضهما بعضاً من موضوع التسوية في الشرق الأوسط ولبنان؛ وكان مورفي يمهد لجولة جديدة يقوم بها جورج شولتز في المنطقة تشمل هذه المرة سوريا ولبنان، وبين 24 شباط و 4 آذار قدم شولتز إلى المنطقة حيث اجتمع بالقادة الإسرائيليين والأردنيين والمصريين والسوريين بغية الإعداد لعملية السلام في الشرق الأوسط. [10]

في دمشق التقى شولتز بالرئيس الأسد حيث أكَد مرجعية القرارين 242 و 338 من خلال دولي للسلام وأكد في ختام زيارته لدمشق "مصالح حيوية ومشروعة لسوريا في لبنان" إلا أن نقاطاً كثيرة ظلت غامضة بالنسبة للسوريين تتعلق بكيفية التمثيل العربي في المؤتمر الدولي لجهة الارتباط بين سوريا من ناحية والأردن والفلسطينيين من ناحية ثانية.

ولأن شولتز لم يحمل إجابات شافية عن هذه المسألة، فإن دمشق لم تبدِ ترحيباً حاراً بنتائجها.

ويلاحظ من جهة أخرى، أن منظمة التحرير الفلسطينية شنت هجوماً على جولة شولتز، لأنه كان يوحي باحتمال طرح قيادة فلسطينية بديلة من منظمة التحرير تمثل فلسطينيي الأرض المحتلة.

في هذه الأثناء، كانت المحاولات الأمريكية على خط بيروت دمشق تواكب جولة جورج شولتز من خلال السفيرة إبريل غلاسبي، وفي ختام جولة شولتز، قدمت واشنطن بواسطة وزير خارجيتها في 4 آذار 1988 خطة مكتوبة، سمتها تل أبيب وثيقة، وسمتها دمشق رسالة من الرئيس الأمريكي، وكانت قد سلمت لكل من الأردن ومصر وإسرائيل وسوريا، وطلبت واشنطن إجابات عنها خلال عشرة أيام.

المصادر الإسرائيلية قالت إن الخطة الأمريكية تقترح عقد مفاوضات مباشرة في لجان ثنائية بين إسرائيل ووفد أردني فلسطيني من جهة، وبين إسرائيل وسوريا من جهة وبين إسرائيل ولبنان.

جبران كورية المتحدث باسم الرئاسة السورية قال إن شولتز شرح مضمون الرسالة إلى الرئيس الأسد وخلال النقاش، أبدى الرئيس الأسد عدة ملاحظات على الرسالة، أما شولتز فقد قال عن الخطة إنها اقتراح طموح يدعو إلى مفاوضات بين إسرائيل ووفد أردني فلسطيني، وبين إسرائيل وسوريا حول مرتفعات الجولان المحتلة. [11]

الرد السوري على الخطة الأمريكية جاء بشكل غير مباشر في خطاب للرئيس الأسد بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لثورة 8 آذار، في هذا الخطاب قال الرئيس الأسد: إن سوريا التي دعمت لبنان في مقاومته ضد العدو الإسرائيلي وأوقفت الحرب الأهلية، رفضت كل محاولات تحييدها أو إخراجها من معركة التصدي للغزو الإسرائيلي العام 82. ثم قال مخاطباً الأخوة في الأرض المحتلة. لا يخدعنكم ما تسمعونه عن السلام، فإسرائيل ليست من دعاته، لا أريد أن أناقش المشاريع التي تطرح، لكن أوجز أقول إنها نفسها، الروح نفسها والجو نفسه، وإن اختلفت الكلمات، تلك المشاريع التي طرحت منذ سنين عديدة، لا جديد في الأمر، المهم أن الحرب مستمرة، المهم أن تظل كذلك، نمارسها مرة بالبنادق ومرة بالحجارة، مرة بتظاهرة شعبية، ومرة بصراع عسكري شامل..

وفي 23 آذار 1988 صرح وزير الخارجية فاروق الشرع: إن سوريا سوف ترد على اقتراحات جورج شولتز خطياً، ومضى يقول إن شولتز خلال جولته قال: إنه سيلوي ذراع شامير إذا لم يقبل خطته، والنتيجة أن شامير لوى ذراع شولتز عندما زار واشنطن، وكمكافأة له على عناده قدمت له الولايات المتحدة طائرات إضافية، وتم تعزيز التعاون الإستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل.

بالفعل قدمت سوريا إجابتها عن الخطة الأمريكية، ولكن على شكل أسئلة، وهذا ما سوف يعيد إدخال لبنان في دوامة خطيرة، بعد أشهر عندما يجيء أوان الاستحقاق الرئاسي.

يقول إيلي سالم في كتابه الخيارات الصعبة: إن الأمريكيين والسوريين، اتفقوا على العودة في أيلول، وبعد انتخاب الرئيس اللبناني الجديد، إلى متابعة عملية الإصلاح من حيث كانوا قد وصلوا، وقد عمد، بوب أوكلي المعاون في البيت الأبيض، إلى تحديد الموقف الأمريكي بعبارات قاسية واضحة.

قال لي إن الاهتمام في الولايات المتحدة قد تحول، وهو الآن موجه نحو مؤتمر دولي بخصوص الشرق الأوسط ونزع التسليح النووي، والحرب الواقية الإسرائيلية، والانتخابات الرئاسية الأمريكية وهي الأهم.

لبنان لم يعد قضية كبيرة، وليس في واشنطن من يعتقد أن لبنان بلد محوري لنجاح السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أو فشلها، لقد اعترفت الولايات المتحدة بوجود سوريا في لبنان ونفوذها فيه، وهي تريد لهذا النفوذ أن يكون إيجابياً لصالح لبنان، وستلجأ أمريكا في الوقت الحاضر إلى علاقتها الطيبة مع سوريا للوصول إلى اتفاق على مرشح للانتخابات الرئاسية اللبنانية.

*** ** **

يقول عبد اللـه بو حبيب في كتابه الضوء الأصفر ص 134:

بدأ العام 1988 بتغيير جذري في سياسة واشنطن الشرق أوسطية لقد أجبرت الانتفاضة الفلسطينية جورج شولتز على إعادة تركيز اهتمامه لحل النزاع العربي الإسرائيلي، فقام في مطلع العالم بتحرك ملحوظ. وضع لبنان كان لا يزال غامضاً في السياسة الأمريكية.

في الفترة ما بين 7- 10 حزيران 1988 وتحت ضغط تصاعد الانتفاضة في الأرض المحتلة، عقد في مدينة الجزائر مؤتمر قمة عربية، كان الموقف الفلسطيني في المؤتمر والذي عبر عنه فاروق القدومي مندوب منظمة التحرير، هو المطالبة بحق الفلسطينيين في أن يتخذوا قرارهم المستقل المتعلق بقضيتهم، لكن وزير خارجية سوريا فاروق الشرع، ردّ عليه بما يلي:

إن سوريا من ناحية تاريخية، تعتبر المسألة الفلسطينية مهمة بالنسبة لها.

ولقد دونت موقف الشرع كما يلي:

إن سوريا هي الدولة العربية الطليعية في الدفاع عن الحقوق القومية للعرب، وعن حقوق الفلسطينيين بصورة خاصة، إن القضية الفلسطينية ذات أهمية خاصة لسوريا، لأن الشعب الفلسطيني، والشعب السوري، شعب واحد.

ومن الطبيعي لذلك أن يكون لسوريا: اهتمام بالقضية الفلسطينية، مختلف كلياً عن اهتمامات الدول الأخرى، التاريخ يتكلم عن بلاد الشام، وهذه البلاد تتألف من سوريا، والأردن، وفلسطين، ولبنان، منذ زمن الأمويين، كانت بلاد الشام وحدة واحدة سياسياً، وكانت دمشق قلبها النابض. هذا هو التاريخ، ونحن لا نخترعه، ولقد ظل الأمر كذلك حتى قسمت اتفاقية سايكس _بيكو بلاد الشام إلى دول مختلفة، ولكن اتفاقية سايكس_ بيكو لم تغير الحقيقة، وهي أن الشعب الذي يقطن هذه المناطق الأربع شعب واحد، وهو من حيث الجوهر، وحدة سياسية.

ولقد كانت اتفاقية سايكس- بيكو الانتهاك التاريخي الأكبر لهذه الحقيقة، إنها مسؤولية أهل بلاد الشام أن ينهوا هذا الانتهاك، وأن يستعيدوا للشعب الذي يشكل بلاد الشام استقلاله ووحدته، إننا لا نريد أن نتدخل في الأنظمة السياسية القائمة في بلاد الشام حاليا، لكنه حق لنا، وواجب علينا، أن نقول إن القرارات التي تؤثر على أهل بلاد الشام لا يمكن اتخاذها بدون اعتبار موقف دمشق، وهي قلب هذه المنطقة.

وإذا كانت الانتفاضة حدثاً هاماً، وكانت للفلسطينيين حقوق، فإنهم لا يستطيعون التوصل إلى تسوية لها تأثيرها على المستقبل السياسي للفلسطينيين، بدون مشاركة دمشق الفعلية، هذا هو موقفنا، هذه هي إيديولوجيتنا، هذا هو ما نؤمن به، مثل هذا الموقف قد لا يسر بعض أصدقائنا في هذا الاجتماع، لكنه واجب علي أن أوضح موقفنا كي لا يكون هنالك أي سوء تفاهم. مستقبل فلسطين، كمستقبل الجولان، كمستقبل جنوب لبنان، ينبغي تقريره معاً، لأن جميع هذه القضايا تشكل أجزاء من قضية بلاد الشام الرئيسية. [12]

لقد فسر هذا الخطاب معارضة الرئيس الأسد لاتفاقيات كامب ديفيد، واتفاقية الانسحاب الإسرائيلي في 17 أيار 1983 والخطوات الحالية التي تتخذها الولايات المتحدة في عملية السلام.

مرة أخرى أخفقت محاولاتنا في الجزائر لبحث الإصلاحات مع الرئيس الأسد، ولتشكيل الحكومة الجديدة والانتخابات الرئاسية، الواقع أن الجميل والأسد اجتمعا، لكن الرئيس الأسد لم يسمح للمناقشات أن تجاوز الناحيتين الشخصية والعامة، فجاء ذلك دليلاً آخر على أنه كان يتطلع إلى العهد الذي يلي عهد الجميل، وطلب الرئيس تعاون الرئيس تعاون الرئيس الأسد لتشكيل حكومة جديدة، مما أثار دهشة الأسد، سأله: ولماذا تريد حكومة جديدة؟ فرد الجَميل: (لأن الحكومة القائمة قاطعتني [13] . (انتهى كلام سالم).

لا ندري بالضبط، ماذا كان الرد السوري على الخطة التي حملها جورج شولتز في آذار 1988، والتي صيغت على شكل أسئلة كما قال فاروق الشرع، ولكن من المؤكد أن هذه الأسئلة الردود كانت تتناول دور سوريا في عملية التسوية، وموقع كل من لبنان والأردن ومنظمة التحرير، ومدى ارتباط هذه بالدور السوري، هذا ما عبر عنه الرئيس الأسد في خطابه في 8 آذار تلميحاً.

وهذا أيضاً ما أفصح عنه وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في رده على فاروق القدومي في قمة الجزائر، ولقد أثبتت التطورات اللاحقة أن الولايات المتحدة لم تكن راضية قط عن الموقف السوري الذي انعكس على لبنان في تلك الفترة، وأدى إلى فشل انتخابات رئاسة الجمهورية.

** *** * **

في 17 تموز 1988، ذهب الرئيس السابق سليمان فرنجية يرافقه نجله روبير إلى دمشق حيث التقى هناك الرئيس حافظ الأسد ونائبه عبد الحليم خدام، كان الرئيس فرنجية يحاول استكشاف موقف دمشق من انتخابات الرئاسة ومدى إمكانية تأييدها له في الانتخابات، دمشق التي كانت تبدي دائماً تعاطفاً مع الرئيس فرنجية تريّثت، ولم تعط كلمة حاسمة في الموضوع آنذاك.

لقد كانت دمشق تنتظر الرد الأمريكي على الأسئلة الخطية التي قدمتها إلى واشنطن، وكان موعد الانتخابات الرئاسية يقترب بسرعة، وكان الكل ينتظر، وفي 5 آب وصل مورفي إلى بيروت، ومن ثم إلى دمشق، في بيروت تحدث مورفي "عن ضرورة انتخاب رئيس توافقي معتدل" وذلك قبل أن يلتقي حافظ الأسد نهار السبت في 6 آب، يحظى بقبول كل الأطراف، وبعد زيارته لدمشق، ردت دمشق على كلام مورفي بواسطة حلفائها؛ فنهار الأربعاء في 10-8- 1988 وبعد انتهاء زيارة مورفي لدمشق، صرح رئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني، بأن الكلام عن الرئيس التوافقي ظاهره إيجابي وباطنه سلبي.

وكان الحديث في الأوساط السياسية عن ترشيح الرئيس سليمان فرنجية من الشيء المؤكد، ونهار الخميس في 11 آب 1988، نزل سمير جعجع قائد القوات اللبنانية إلى بيروت،

واستنفر جماعته في الوقت الذي كان الرئيس أمين الجميل يعقد اجتماعاً في وزارة الدفاع، حضره قائد الجيش ميشال عون.

ملابسات تلك المرحلة، يلقي عليها بعض الضوء سفير لبنان في واشنطن آنذاك عبد اللـه بو حبيب في كتابه الضوء الأصفر يقول:

اجتمعت مع مورفي في 15 آب بعد عودته من جولته الشرق أوسطية، عند وصولي إلى مبنى الخارجية الأمريكية استقبلني أحد مساعديه، وأنذرني أنه وصلت لمورفي معلومات تشير إلى أن أجهزة الأمن اللبنانية تعمل لمنع النواب من حضور جلسة انتخاب الرئيس في 18 آب، ونفيت ذلك بقوة، لأنني كنت أعلم أن توزيع العمل بشأن الانتخابات، يعطي هذه المهمة لأجهزة أمن القوات اللبنانية. [14]

نهار الجمعة في 12 آب، ذهب الرئيس السابق سليمان فرنجية مرة أخرى إلى دمشق، وعاد من هناك ليعلم ترشيحه رسمياً لانتخابات الرئاسة، وبدأت الإعداد بقوة، لجلسة الخميس في 18 آب 1988، كانت القوات اللبنانية وأجهزة الأمن الرسمية في حال استنفار لمنع اكتمال النصاب، تدعمهم في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الفريق الآخر، وتدعمه سوريا، يعمل على تأمين حضور أكبر عدد ممكن من النواب؛ وطرحت مرة أخرى مسألة النصاب القانوني على غرار ما جرى في العالم 1982 في معركة انتخاب الرئاسة آنذاك.

أذكر أنني التقيت في تلك الفترة، عدداً من قيادات الحركة الوطنية، في منزل السيد عاصم قانصو، وكان واضحا أنهم يعملون وبتكليف سوري على تأمين النصاب، فقد كانوا يحصون النواب المضمونين وعندما وصلت إلى هناك سألوني عن رأيي في الأمر، فقلت إن الجلسة لن تعقد" فاستنكر هؤلاء كلامي، وسألني أحدهم لماذا؟ لنفترض أن أمريكا تريد إجراء انتخابات ولكن سوريا تعارض هل تجري الانتخابات؟ أجاب بـ "لا" وقلت بالمقابل إذا أرادت سوريا إجراء الانتخابات في حين أن الولايات المتحدة ترفض ذلك؟

"هل تحدث الانتخابات؟ وأجبت بـ "لا".

يوم الأربعاء وكنت قد أبلغت أن السيدين روبير فرنجية وعبد اللـه الراسي قد ذهبا إلى بيتي ولم يجداني، فتوجهت إلى فندق البريستول حيث كان الرئيس فرنجية ومعاونوه يديرون المعركة من هناك؛ التقيت الراسي وفرنجية بحضور الوزير الدكتور الياس سابا، وقلت لهما إنني أنصح بتأجيل الجلسة لأن النصاب لن يؤمن..

هذا القول قبولاً لدى السيدين فرنجية والراسي، ولكن الدكتور الياس سابا أبدى تأييده لصحة هذا التقدير.

وفي اليوم التالي، منعت القوات اللبنانية وحواجز الجيش وأجهزة الأمن بعض النواب من حضور الجلسة، ولكن معظم الذين تغيَبوا، إنَما فعلوا ذلك بفعل الضغط السياسي، وصلنا إلى مجلس النواب، وعندما سألني أحد الصحافيين إذا كنت تعرضت لأي ضغط لكي أحضر الجلسة؟ فقلت له بأنني سأنتخب ريمون إده، وكان واضحاً إلى ماذا كنت أرمي.

لم يكتمل النصاب، بالطبع، فقد حضر إلى المجلس 39 نائباً، آنذاك وكان لابد لرئيس المجلس بعد طول انتظار من الإعلان عن إرجاء الجلسة إلى موعد لم يحدد، وفي 19 آب أي في اليوم التالي لجلسة الانتخاب الفاشلة، وجه السيد عبد الحليم خدام دعوات إلى النواب الذين حضروا الجلسة، للاجتماع به وشرح الملابسات التي سبقت ورافقت الجلسة.

أذكر أنني التقيته في 20 آب 1988، وشرح لي السيد خدام ما جرى في اللقاء بينه وبين السيد مورفي قال:

جاء مورفي ليبحث موضوع الانتخابات الرئاسية في لبنان، وما بلغته المفاوضات بشأن الإصلاحات الداخلية، لكن كنا ننتظر من مورفي إجابات على الأسئلة التي كنا قد وجهناها إلى إدارته بشأن الخطة التي حملها جورج شولتز في آذار 1988، لم يتحدث مورفي عن هذا الأمر عندما التقيته، فقلت ربما يريد أن يبلغ الإجابة مباشرة إلى الرئيس الأسد، لكنه في اللقاء الذي جرى مع الرئيس الأسد يوم السبت في 6 آب والذي دام 5 ساعات، لم يقل السيد مورفي شيئاً حول الأسئلة المذكورة، عدت والتقيت به مرة أخرى وصارحته بشأن الأسئلة.

أجابني مورفي: إنه لا يحمل أي تعليمات من إدارته بشأنها، سألته متى ستعود إلى واشنطن، فقال يوم الثلاثاء في 9 آب، سألته، ومتى يمكن أن تجيب عن هذه الأسئلة، قال يوم الخميس على ما أعتقد، ولكن الرد الأمريكي لم يصل في الموعد المذكور ولا نهار الجمعة، ونهار السبت اتصلنا بالرئيس فرنجية ودعوناه إلى دمشق، حيث أبلغنا تأييدنا لترشيحه..

بعد جلسة 15، عرفت أن إحدى السيارات المعدة للتصوير والنقل التلفزيوني والتابعة للـ L.B.C التي كانت تابعة للقوات، كانت مفخخة بالديناميت كاحتياط أخير في حال اكتمال النصاب لتفجير المكان.

كانت ولاية أمين الجميل تقترب من نهايتها بسرعة، وكان البحث عن مخرج ينقذ لبنان من أزمة الفراغ الدستوري، يصطدم بعقبات، أساسها يعود إلى عدم التفاهم السوري الأمريكي حول موضوع التسوية في الشرق الأوسط، وفي الأيام الأخيرة التي سبقت انتهاء الولاية، كاد مورفي ليحاول إيجاد مخرج ما..

التفاصيل هنا ليست مهمة، تم التوافق على ترشيح السيد مخايل الضاهر، ولكن من دون حماس لا أمريكي ولا سوري للأمر، لأن جوهر الأزمة بين الطرفين كان لا يزال يراوح مكانه؛ كان واضحاً مرة أخرى أن الجلسة لن تعقد بسبب معارضة أفرقاء المنطقة الشرقية والجيش للأمر.

وتشكيل حكومة انتقالية برئاسة ماروني، اصطدم برفض أفرقاء المنطقة الغربية، وفي الساعات الأخيرة من ليل 23 أيلول كلف الجميل ميشال عون تشكيل الحكومة الانتقالية، وكان أعضاؤها هم أعضاء المجلس العسكري، المسلمون منهم رفضوا تعيينهم وزراء، وبدأت رحلة الحكومتين واحدة في الغربية برئاسة سليم الحص وواحدة في الشرقية برئاسة ميشال عون.

كانت الانتخابات الأمريكية في خريف 1988 قد عادت بالجمهوريين إلى السلطة، عندما فاز بالرئاسة جورج بوش الذي كان نائباً لرونالد ريغان، وكان من الطبيعي أن تكون الفترة التي تلت الانتخاب فترة ترقب على جبهة الشرق الأوسط، مع العلم أن عودة الجمهوريين كانت تنبئ باستمرار السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. وفي آذار 1989 وبمناسبة الذكرى الـ 26 للثورة البعثية في سوريا، ألقى الرئيس حافظ الأسد خطاباً بالغ الأهمية، أكد فيه الثوابت التي كان يتمسك بها لجهة موقف سوريا من موضوع المؤتمر الدولي والتسوية، وأهم ما ركز عليه الرئيس السوري في خطابه ما يلي:

أولاً: إن سوريا قالت لا لكامب ديفيد وتمكنت من محاصرة هذا النهج، وهي سوف تقول لا لكل ما يشبه كامب ديفيد. وقد كان يشير في هذا إلى رفضه لكل محاولات التسوية المنفردة التي كانت بوادرها تلوح على الجبهتين الفلسطينية والأردنية، وأضاف: أن لا حل يمكن أن يمر من وراء ظهر سوريا.

ثانياً: عرض الرئيس السوري لتوجهات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت تسعى إلى تسوية بمعزل عن سوريا، وسأل منظمة التحرير عن مضمون ميثاقها.

ثالثاً: انتقد الرئيس الأسد، تلميحاً توجهات النظام الأردني في ما يتعلق بمشروعات التسوية المطروحة.

رابعاً: أكد ضرورة تحقيق الإصلاح في لبنان، ووقف الحرب، وعروبة لبنان والروابط التاريخية التي تشده إلى سوريا، كما تحدث عن الدور الذي قامت به سوريا لمساعدة لبنان.

خامساً. أكد الرئيس صيغة المؤتمر الدولي، وضرورة تضامن العرب وعدم تفرقهم حيال مشروعات التسوية.

** ** **

(3) مقدمة سياسية

حكاية البريستول

هل اندلع القتال في لبنان بشكل واسع النطاق في الرابع عشر من آذار 1989 مصادفة، أي بعد ستة أيام من ألقاء الرئيس الأسد لخطابه ذاك، وتحت عنوان „حرب التحرير„ وما هي الملابسات التي أحاطت بتلك الحرب وأدت إليها؟

كان الجيش اللبناني بقيادة الحكومة التي كان يرأسها العماد ميشال عون، هو رأس الحربة في تلك الحرب؛ ولكن القوات اللبنانية التي يتزعمها سمير جعجع، لها دور فاعل تكشفت بعض جوانبه في ما بعد عندما اندلع القتال بين جيش العماد عون والقوات اللبنانية وفي المساجلات التي جرت بين العماد عون وسمير جعجع، تبين أن القوات اللبنانية هي التي بادرت إلى قصف بيروت الغربية عشوائياً، وهي التي بادرت إلى قصف القوات السورية في مناطق جبل لبنان.

كانت القوات اللبنانية على علاقة وثيقة بالمخابرات الأمريكية، وكانت تتلقى توجيهاتها من السفارة الأمريكية؛ ولم تكن هذه هي حال العماد ميشال عون وحكومته الذي لم يكن على علاقة جيدة بالأمريكيين.

اندلع القتال ضد القوات السورية، في 14 آذار كما ذكرنا؛ واللافت أن العراق الذي كان قد خرج لتوه من حرب الخليج الأولى مدججاً بالسلاح، قد أخذ يرسل الأعتدة العسكرية للجيش اللبناني والقوات اللبنانية، كما كان يستقبل ممثلي القوات اللبنانية ويعدهم بالدعم، كذلك يلفت النظر الدور الذي قامت به قيادة ياسر عرفات في هذه الحرب، إذ أنها أرسلت مقاتلين وخبراء يعرفون بشكل جيد "المنطقة الغربية" لمساندة الحرب ضد السوريين، وكانت الولايات المتحدة توفّر الغطاء السياسي والمعنوي للذين يناصبون سوريا العداء، وكانت تدفع بحلفائها في الأنظمة العربية للضغط على السوريين وإحراجهم.

كان القتال في لبنان آنذاك يسبب إحراجاً وإرباكاً بالغين للسوريين، وفجأة وفي 15 أيار 1989، أعلن ملك المغرب الحسن الثاني عن الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربية استثنائي في المغرب بين 23 و 27 أيار 1989.

كان العرب حضروا المؤتمر آنذاك، وأكثر ما لفت النظر هو حضور مصر التي كانت عضويتها في الجامعة قد جمدت، منذ التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد، وكذلك فقد حضر الرئيس العراقي الخارج لتوه من حرب الخليج منتصراً ومؤيداً من قبل معظم الأنظمة العربية، وطوال أيام المؤتمر دأب الرئيس العراقي على شن الهجمات المتوالية على الرئيس السوري حافظ الأسد.

قلنا إنه في ذلك المؤتمر حضرت مصر لأول مرة بعد انقطاع دام عشر سنوات، من دون أن تتخلى على اتفاقات كامب ديفيد، كما كانت تشترط سوريا؛ وفي الجلسة الافتتاحية تكلم الرئيس المصري حسني مبارك، فتحدث عن النظام العالمي الجديد، وعن التحولات الكبرى التي يشهدها العالم، وتطرق إلى ضرورة إحداث تغير في نظرة العرب إلى عالمهم المتغير، وإلى إيجاد مفهوم جديد في مسألة الأمن القومي؛ وتحدث عن السلام بخاصة، وأبرز ما قاله الرئيس مبارك في خطابه، عبارته الشهيرة آنذاك "ليست مصر هي التي تعود اليوم إلى العرب، ولكنهم العرب إلى مصر" وكانت تلك إشارة إلى ضرورة تعريب كامب ديفيد.

وبالعودة إلى نص البيان الختامي وإلى القرارات الصادرة عن المؤتمر يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1 ـ تفويض الملك الحسن الثاني، الذي كان له دور كبير في الإعداد للصلح المصري الإسرائيلي، السعي باسم العرب لعقد مؤتمر دولي للسلام.

2 ـ أكد المؤتمر الأسس التي قامت عليها خطة السلام التي أقرها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس، وهي الخطوة التي عارضتها سوريا آنذاك، كما رحب بقرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وأكد دعمه لمبادرة السلام الفلسطينية المستندة إلى

الخطة المشار إليها، وهذا يعني بوضوح مباركة فصل المسار الفلسطيني عن المسار السوري في عملية التسوية.

3 ـ كانت هناك إشارة إيجابية واضحة للدور الذي يؤديه ملك الأردن حسين في ما يتعلق بموضوع التسوية، وهي سياسة لم تكن تلقى ارتياحاً لدى السوريين.

4 ـ شكل المؤتمر لجنة عربية ثلاثية، برئاسة ملك المغرب وعضوية ملك السعودية والرئيس الجزائري، من أجل العمل على وقف الحرب في لبنان، ومساعدته على انتخاب للجمهورية، وإقرار الإصلاحات الدستورية ووقف الحرب.

وباختصار، يمكن القول إنه ونتيجة للقتال الذي اندلع في 14 آذار، اضطرت سوريا إلى التنازل عن بعض ثوابت سياستها، لجهة التنازل عن الورقتين الفلسطينية والأردنية بخاصة، مع الإبقاء على نفوذ لها في لبنان، برعاية عربية شكلية، ولكن ذات مغزى والتي تمثلت بالرعاية المغربية الجزائرية السعودية.

الذين عاشوا في أتون تلك الجولة من جولات الحرب اللبنانية في صيف 1989 لم يكونوا ليصدقوا أن القتال سوف يتوقف في مدى منظور، لم يصدقوا أن قرار القمة العربية بشأن لبنان سوف يكون أكثر من مجرد حبر على ورق، ولكنهم في مطلع شهر تشرين الأول 1989 فوجئوا بالطائرات التابعة لشركة طيران الشرق الأوسط تقوم بنقل النواب اللبنانيين إلى مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية.

كانت الأنظار شاخصة إلى ذلك المؤتمر وكان الكل يحاول استكشاف ما كان يجري داخل القاعات المقفلة، ولكن حتى أولئك الذين كانوا داخل القاعات، لم يكونوا يدركون بالكامل حقيقة ما كان يجري، ما هي الإصلاحات التي يجري الحوار بشأنها؟ من الذي يقترحها، وما هو مغزاها السياسي؟ ما هي حقيقة دور اللجنة العربية الثلاثية، ومن هم أولئك الذين كانوا على مقربة وثيقة من المؤتمر، يوحون ويحركون ويقررون؟

الولايات المتحدة لم تكن حاضرة بشكل علني، لكن وجودها هناك كان قويا، وسوريا أيضاً لم تكن حاضرة بشكل علني، لكن تأثيرها كان قوياً وحاسماً.

لن أتوقف كثيرا عند الوثيقة التي سميت وثيقة الوفاق الوطني، ولا عند البنود "الاصلاحية" التي تضمنتها، لكنني أسجل بشكل بالغ الإيجاز المغزى الحقيقي أو بالأحرى السياسي لهذا المؤتمر ولنتائجه وهي:

1 ـ إعادة تقسيم النفوذ الخارجي في لبنان بين الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا بشكل رئيسي، مع الاعتراف أو التسليم بنفوذ محدود لجهات خارجية أخرى كفرنسا والسعودية وإيران وإسرائيل.

2 ـ يجري تجسيد هذا النفوذ الخارجي، من خلال الدور المعطى للطوائف السياسية في التركيبة الداخلية للسلطة، بحيث يكون المسيحيون بعامة من حصة أمريكا، ويكون الشيعة والدروز من حصة سوريا، ويتوزع السنة بين الولايات المتحدة والسعودية من جهة وسوريا

منت جهة أخرى، مع غلبة واضحة للولايات المتحدة والسعودية، هذا مع تحديد حجم ودور كل طائفة سياسية في السلطة وهذا هو المغزى الحقيقي لما سمي بالاصلاحات التي وردت في وثيقة الوفاق الوطني، وجرى تكريسها في الدستور.

** *** *

لم يَكد النواب يعودون من الطائف، حتى بدأت وبسرعة الإجراءات الهادفة إلى إعادة بناء المؤسسات الدستورية، وبالرغم من المعارضة الشديدة التي أبدتها حكومة بعبدا برئاسة الجنرال عون، فإن النواب اجتمعوا في قاعدة القليعات الجوية، وانتخبوا رئيساً لمجلس النواب ونائباً للرئيس وهيئة المكتب، ثم في الجلسة نفسها انتخبوا المرحوم رينيه معوض رئيساً للجمهورية، وبعد أيام قليلة من هذا الحدث وتحديداً في 22 تشرين الثاني 1989 دوّى انفجار هائل في محلة الصنائع، أودى بحياة الرئيس معوض.

مرة أخرى وبسرعة، تمّت دعوة النواب للاجتماع في شتورة، وانتخب السيد الياس الهراوي رئيسا للجمهورية، أذكر أن اسم الهراوي كان مطروحاً بقوة بعد اغتيال رينيه معوض مباشرة، وحاول رئيس المجلس حسين الحسيني مع نفر من النواب، كنت واحداً منهم، العمل على الإتيان برئيس للجمهورية يوحي بالثقة للبنانيين، ويتمتع بمواصفات معقولة، لأن معرفتنا بالسيد الياس الهراوي كانت تجعلنا لا نحبذ هذا الخيار، ولم نكن مقتنعين بأنه يتمتع بمواصفات رجل الدولة المسؤول؛ حاولنا إقناع أكثر من نائب للترشيح لمنصب الرئاسة، وكان تركيزنا على شخص النائب بيار حلو، لكن الرجل رفض بعناد، فلم يكن هناك من خيار آخر غير الياس الهراوي.

وبسرعة ومن أجل تلافي أي مفاجآت كمثل تلك المفاجأة البشعة التي وقعت يوم 22 تشرين الثاني ومضاعفاتها المحتملة، دُعي الرئيس سليم الحص إلى شتورة بعد انتخاب الرئيس الهراوي مباشرة وتم تشكيل الحكومة الأولى على عجل.

كان معظم أعضاء الحكومة من النواب الذين شاركوا في مؤتمر الطائف، إضافة إلى اثنين هما وليد جنبلاط ونبيه بري لأسباب لا تخفى على أحد، وكانا مؤيدين لمؤتمر الطائف ونتائجه.

كان معظم أعضاء الحكومة الجديدة، من الطاقم السياسي التقليدي وشبه التقليدي، وكانت الأغلبية من غير المنتمين إلى أحزاب ميليشياوية؛ وكانت المهمة الأساسية للحكومة الجديدة، بل للسلطة الجديدة، إقرار "الإصلاحات" الطائفية التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني في نصوص دستورية، والمهمة الثانية القضاء على تمرد العماد ميشال عون وحكومته.

بعد فترة قصيرة، التأم مجلس النواب في جلسة مهمة أقر فيها كل تلك التعديلات المطلوبة، ومن بين النواب الحاضرين كنت الوحيد الذي عارض تلك الإصلاحات، وبعد ذلك وفي 13 تشرين الأول 1990، قصفت طائرات سورية قصر بعبدا، واقتحمت مواقع جيش العماد عون الذي لجأ إلى السفارة الفرنسية مع أركان حكومته، ليغادر بعد ذلك بفترة لبنان إلى باريس.

على أثر عملية 13 تشرين، بدأ الإعداد لتشكيل حكومة جديدة، وكلف برئاستها الرئيس عمر كرامي، وبعد أيام قليلة، كنت في منطقة الشمال، عندما قطعت إحدى الإذاعات المحلية برامجها لتذيع أسماء الحكومة الجديدة، كانت أسماء الوزراء تنزل على رأسي مثل الصواعق، وكل الذين التقيتهم من عامة الناس في الطريق الطويل من الشمال إلى البقاع إلى بيروت، كانوا مصابين بالذهول.

لم يصدق أحد أن مثل هؤلاء يمكن أن يكونوا وزراء مسؤولين في دولة حقيقة، وأذكر أنه في إحدى الليالي اتصل بي صحافي معروف، وقال لي إن الرئيس كرامي عاتب علي لأنني لم أشارك في المشاورات، ورتب هذا الصحافي بعد ذلك بيوم، لقاء بيني وبين الرئيس كرامي في منزله في منطقة عين التينة.

كان معي في هذا اللقاء صديق مشترك بيني وبين الرئيس كرامي هو الأستاذ سايد فرنجية، جلسنا في إحدى الغرف الجانبية، وبادرني الرئيس كرامي بالسؤال: ما رأيك في هذه التشكيلة؟ قلت: هل حقيقة تريد رأيي؟

أضفت يا دولة الرئيس والدك رحمه اللـه ترأس إحدى الحكومات الأقصر عمراً في تاريخ لبنان السياسي ولكنه خرج كبيرا، وشقيقك رشيد رحمه اللـه أيضاً ترأس معظم حكومات ما بعد الاستقلال في لبنان، وخرج كبيرا، فهل يحتاج بيتكم بعد إلى لقب دولة الرئيس؟ لو سالت أي أم في لبنان، من الذي قتل ابنها؟ أو أي مواطن في لبنان من الذي هجَره ودمَر بيته؟ لأشار إلى واحد أو أكثر من وزرائك. ما هذه الحكومة؟

حكومة الميليشيات؟ هل تريد بعد رأيي فيها؟ قال الرئيس كرامي: هذه التشكيلة عرضت علي قبل ثلاثة أشهر ورفضتها، سألته ولماذا تقبلها الآن؟ قال إنها الظروف، وكان يشير بذلك إلى القوى الخارجية صاحبة النفوذ، أجبت ولكن هذه "الظروف" لا أقبلها من جهتي، وأرى ضرورة عدم الانصياع لها من أجل هذا البلد، ومن أجل هذا الشعب.

أثناء الحديث مع الرئيس كرامي، دخل ثلاثة ضباط سوريين كبار كنت أعرف واحداً منهم، كرر طرح السؤال نفسه الذي طرحه الرئيس كرامي، وأجبته الجواب نفسه. فسألني وكيف نحل الميليشيات إذا نحن لم ندخل هؤلاء في الدولة؟ لم أقتنع طبعاً بهذه الحجة وقلت: ولكنكم بهذا تذوبون الدولة في الميليشيات، وهذا بالضبط ما حصل.

الحكومة الثانية، أي حكومة الرئيس كرامي، كان معظمها من رجال الميليشيات، كانت لها مهمة وحيدة، وهي جعل قادة الميليشيات الطائفية طاقم السلطة في لبنان، وإبعاد كل الآخرين.

في عهد هذه الحكومة أدخل رجال الميليشيات إلى أجهزة الدولة وإدارتها وفي عهدها تم تعيين عدد من النواب في المراكز التي كانت قد شغرت بوفاة أعضاء في مجلس النواب، وإضافة تسعة آخرين ليصبح عدد أعضاء المجلس 108 نواب، معظمهم الذين جرى تعيينهم كانوا أيضاً من رجال الميليشيات، بعد ذلك بدأت أشعر بمدى تدهور مستوى مجلس النواب والحياة النيابية في لبنان عما كان عله في السابق.

إضافة إلى ما سبق فقد عمدت الحكومة تلك إلى تعيين عدد من جماعة السيد رفيق الحريري وأصدقائه في مراكز بالغة الحساسية في الإدارة وفي مؤسسات الدولة الحساسة، أذكر منهم بشكل خاص رئاسة مجلس الإنماء والإعمار التي أسندت إلى أحد الموظفين التابعين للسيد رفيق الحريري وهو الفضل شلق، وتعيين السيد ميشال الخوري حاكماً لمصرف لبنان بدلاً من الدكتور إدمون نعيم، ومحمد بعاصيري رئيساً لهيئة الرقابة على المصارف، وفي عهد هذه الحكومة أيضاً تم إقرار أحد أخطر القوانين في تاريخ لبنان وهو القانون رقم 117/ 91 أي قانون الشركة العقارية.

بعد ذلك مباشرة، وخصوصاً بعد تعيين السيد ميشال الخوري حاكماً للبنك المركزي بدأن نلمس لعبة خبيثة للتأثير على سعر صرف العملة الوطنية من أجل إسقاط حكومة الرئيس كرامي في الشارع، وبعد تدهور الوضعين الاقتصادي والمعيشي، كان ذلك من أجل رفع معاناة المواطنين إلى مدى خطير، تمهيداً لمجيء المنقذ رفيق الحريري.

كان المشاركون في تلك المؤامرة ثلاثة: رئيس الجمهورية الياس الهراوي، وحاكم مصرف لبنان ميشال الخوري وبالطبع رفيق الحريري.

في أحد أيام شهر نيسان، في نصفه الثاني على ما أذكر، كنت في زيارة لأحد الأصدقاء في البنك المركزي، وهناك التقيت بثلاثة أشخاص أعرفهم من قبل، وهم من كبار الموظفين في البنك، ومن المشهود لهم بالخبرة والعلم، كان الحديث يدور حول الأوضاع المالية، وحول التصريح الذي كان قد أدلى به الحاكم السيد ميشال الخوري حول انكفاء البنك المركزي عن التدخل في سوق القطع، من أجل ضبط سعر صرف العملة الوطنية، كانت الآراء متفقة على أن هناك مؤامرة غرضها سياسي وأداتها مالية، ولكن هذه المؤامرة سوف تؤدي إلى خراب مالي واقتصادي كبير في لبنان.

خرجت من هناك وتشاورت مع بعض الأصدقاء، نصحني أحدهم، وليته لم يفعل، بأن أذهب إلى دمشق وأقابل نائب الرئيس السيد عبد الحليم خدام للتنبيه إلى خطورة ما يجري، ولكن للأسف وتحت وطأة الخوف من مغبة ما يدبر وما يمكن أن يصيب لبنان من جرائه على غير صعيد، مالياً واقتصادياً واجتماعيا وسياسياً، عرضت أمام السيد خدام وقلت: حبذا لو تستقيل هذه الحكومة اليوم حتى لا تسقط غداً، وحبذا لو يتم تشكيل حكومة من رجال نزيهين، أي من غير رجال الميليشيات، يتمتعونت بثقة الشعب اللبناني، وعلى مستوى عال من العلم والكفاءة، بحيث تبادر الحكومة الجديدة إلى اتخاذ إجراءات مالية ونقدية تنقذ لبنان من الوضع الذي يتخبط فيه، ومن الهاوية التي يُدفع إليها، وعرضت هذه الإجراءات بإسهاب.

فأجابني السيد خدام بالحرف: حكومة كرامي باقية إلى آخر العهد، ولا يستطيع أحد أن يمسها.

لم أقتنع بهذا الجواب، وعدت إلى بيروت، ولم أكن مطمئناً، وبدأ تداعي الأحداث والتدهور المتسارع في سعر صرف العملية الوطنية، وصولاً إلى 6 أيار.

لقد كشفت وقائع ذلك اليوم، أن عملية ما كانت قد دبرت في الخفاء، مستغلة النقمة الشعبية الناتجة عن الأوضاع المعيشية، وكانت بعض الأجهزة في الدولة، يحركها القصر الجمهوري،

تشارك في الإعداد لذلك اليوم، وكان السيد رفيق الحريري وبواسطة أموال دفعها إلى جهات نقابية وإعلامية يعمل من أجل 6 أيار.

اجتاحت المظاهرات بيروت وعدداً كبيراً من المناطق اللبنانية وبعضها وصل إلى بيت الرئيس كرامي الذي لا يبعد أكثر من مائة متر عن القصر الجمهوري المؤقت، الذي كان يقين فيه رئيس الجمهورية، ولم تتدخل القوى الأمنية إلا بعد أن كاد المتظاهرون يقتحمون بيت رئيس الحكومة، صحيح أن النقمة بذاتها كانت قائمة بين أوساط الشعب اللبناني، ولكن عملية 6 ايار كانت برمتها مدبّرة.

وبعد ذلك تكشّف الكثير من الحقائق، ومنها أن السيد رفيق الحريري لعب الدور الأكبر عملية المضاربة في تلك الفترة، وقد حقق ربحاً صافياً خلال الشهرين اللذين سبقا 6 أيار وفي التاريخ عينه كما سيأتي شرحه فلي هذا الكتاب، يناهز الـ 400 مليون دولار.

على أثر سقوط حكومة الرئيس كرامي، كلّف الرئيس رشيد الصلح بتشكيل الحكومة التي لم تكن لها أية مهمة باستثناء واحدة، وهي الإشراف على إجراء الانتخابات النيابية، وكان عناصر هذه الحكومة هم من الطاقم نفسه الذي استولد من رحم الميليشيات ليتبوأ مراكز المسؤولية في الدولة.

لن أعود هنا إلى كيفية وضع قانون الانتخابات الجديدة، الذي فصّل على النتائج المطلوبة سلفاً، وقد خضنا معركة يائسة في مجلس النواب، ضد إقرار هذا القانون، وكنت والنائب الدكتور ألبير مخيبر أشد المعارضين له.

إن الانتخابات النيابية التي جرت في العام 1992، وبموجب القانون المذكور، حققت ما كان مطلوباً منها إلى مدى بعيد، ألا وهو تكريس الطاقم السياسي الجديد، والذي هو خليط من نوعين من الرجال ينضوون تحت عناوين: ميليشيات السلاح وميليشيات رأس المال.

في هذه الانتخابات ظهر بشكل أوضح دور السيد رفيق الحريري، الذي دفع مالاً كثيراً لترشيح عدد من أتباعه على اللوائح المعلّبة والمضمونة في غير منطقة من مناطق لبنان، وقد خضت تلك المعركة في بيروت ويمكنني من خلال مشاركتي في تلك المعركة وما كشفته لي الأيام بعد ذلك، يمكنني أن أعطي نموذجاً كيفية تدخل السيد الحريري في تلك الانتخابات.

في آخر أيام شهر رمضان المبارك، اتصل بي الرئيس سليم، وقال: أريد أن نجلس معاً ثمة أمور يجب أن نتحدث فيها

في ذلك اليوم كانت ندوة العمل الوطني قد دعت إلى إفطار ألقى فيه الرئيس الحص خطابا، وسألني بعد أن فرغ من إلقاء كلمته ما رأيك؟ قلتله: مليح..

سألني متى نلتقي؟ أجبته: بعد العيد مباشرة إن شاء اللـه.

بعد أيام اجتمعت والرئيس الحص في مكتبه، فبادرني الرئيس الحص بالقول: ربما تجري انتخابات نيابية خلال شهرين أو ثلاثة، في هذه الحالة لابد لنا من خوض المعركة، أنت أول إنسان أفاتحه في هذا الموضوع واريد أن نتحالف سوية في هذه الانتخابات.

وكانت تربطني بالرئيس الحص علاقات مودة فأجبته بالطبع يجب أن نخوض المعركة، ولكن لنتفق أولاً على المبادئ والأسس التي يمكن أن نخوض المعركة على أساسها معاً.

لقد طال الحديث حول هذه المسألة كثيرا، وكنا متفاهمين، ويمكن تلخيص النتائج التي توصلنا إليها في تلك الجلسة على الشكل التالي:

أولاً: إن أخطر ما نواجهه في الحاضر والمستقبل، هو مصادرة الحياة السياسية في لبنان بالكامل من قبل السلطة والذين يدعمونها.

ثانياً إن تركيبة هذه السلطة من حيث نوعية رجالها باتت واضحة ومعروفة، وهذا الاتجاه سوف يتعزز في المستقبل، بما يكرس سيطرة ميليشيات السلاح وميليشيات رأس المال على السلطة وعلى الحياة السياسية في لبنان، وإلغاء كل البدائل الأخرى.

ثالثاً: نحن لا نستطيع في هذه الظروف أن نشكل سلطة جديدة وملائمة تنهض بلبنان الوطن والمجتمع 8 من الحال التي أوصلته إليها الحرب، وذلك بسبب التدخلات الخارجية والانقسامات الداخلية، لذلك فإن الدور الذي يجب أن نقوم به هو أن نقدم من خلال الانتخابات نموذجاً للنخبة البديلة التي يمكن في المستقبل أن تقود الوطن وتبني الدولة وتنهض بالمجتمع، وذلك من خلال معركة بيروت، وما تستطيعه بالتحالف مع آخرين في كل لبنان، فإن اللائحة يجب أن نشكلها في بيروت، يجب أن تكون من عناصر مثقفة نظيفة غير طائفية، لا تنتمي لا إلى الإقطاع السياسي ولا إلى الميليشيات.

رابعاً: واتفقنا من حيث المبدأ على أن نشكل لائحة كاملة في بيروت، وأن نساعد على تشكيل "ميني لوائح" بحسب تعبير الرئيس الحص، في مناطق أخرى من لبنان.

بعد ذلك بدأت ألمس تغييرات عند الرئيس الحص، إلى أن اتصل بي في أحد الأيام، وفوجئت به في الاجتماع يقول لي ما رأيك بتمام "سلام" لن أسرد هنا كل الحكاية ولكن وباختصار، عارضت انضمام السيد تمام سلام إلى اللائحة.

استغرق الأمر عدة جلسات أصرَيت فيها على موقفي وأصر هو على موقفه، عندئذ قلت للرئيس: نحن في هذا مختلفان فليعمل كل واحد منا بحسب قناعاته من دون خلاف، ونتعاون حيث يمكننا التعاون، هذا ما اتفقنا عليه، وانصرفت، وبدأت أسعى إلى تشكيل لائحة يمكن أن تتكامل مع لائحة الرئيس الحص المفترضة، إلى أن أعلن السيد تمام سلام، وبعد تصريح أدلى به والده الرئيس صائب سلام من جنيف، عدم مشاركته في الانتخابات.

كان موعد الانتخابات قد اقترب كثيرا، وبمبادرة من صديق مشترك، التقيت والرئيس الحص، واتفقنا على خوض المعركة معاً، وكان يصر على ألا تكون اللائحة مكتملة، لم أفهم آنذاك لماذا هذا الإصرار.

قلت كانت الأيام القليلة التي تفصلنا عن يوم الانتخابات تمر بسرعة، واللائحة لم تكن قد تشكلت بعد؛ وأخبرني الرئيس الحص أنه زار بلودان بدعوة من السيد خدام، وكان ذلك قبل الانتخابات بيومين أو ثلاثة أيام.

لم تكن الأيام القليلة المتبقية تتيح أي إمكانية للمجادلة في الأسماء، فتقررت اللائحة وكانت تضم عن المسلمين السنة ثلاثة: الرئيس الحص والسيد محمد قباني الذي أصرّ عليه الرئيس الحص على الرغم من اعتراضات واسعة من قبل ندوة العمل الوطني، والدكتور أسامة فاخوري الذي رشحته أنا، وعن الشيعة محمد يوسف بيضون، وعن الكاثوليك المرحوم جوزيف مغيزيل، وعن الأرثوذكس نجاح واكيم، وعن الدروز عصام نعمان، وقررنا دعم الدكتور أسمر أسمر الذي ترشح منفردا ودعمته لائحتنا.

وفي أحد الأيام هبط علينا من الغيب اسم، لم أكن قد سمعت به من قبل، هو اسم السيد روبير دباس، وكان يؤيده بقوة، على ما أذكر اثنان: الرئيس الحص ومحمد يوسف بيضون، سألت ومن يكون هذا الرجل قالا: إنه رجل أعمال من عائلة أرثوذكسية في الأشرفية.

سألت: ولماذا تقترحانه الآن؟ وكنت أسأل بنية سليمة.

قال الرئيس الحص: تمثيل الشرقية في اللائحة ضعيف، أو هو معدوم، ومن الأفضل أن نطل على الشرقية باسم من المنطقة.

وبكل بساطة وحسن نية قلت: لا بأس فليكن.

فازت اللائحة كلها، ما عدا السيد دباس، وكان لهذا الفوز صدى طيّب في بيروت وفي كل لبنان، وفي مختلف أوساط الشعب اللبناني، وكان قد انضم إلى اللائحة نائبان آخران هما عبد الرحيم مراد ورياض الصراف.

*** **** **

في الحقيقة لم أكن أعرف آنذاك أن السيد رفيق الحريري سرّب إلى اللائحة عددا من المرشّحين المرتبطين به، وفي الوقت عينه رشح الحريري على اللائحة المنافسة عدداً من أتباعه بحيث يضمن فوز جماعته على هذه اللائحة أو تلك، وقد تبين لي فيما بعد أن الحريري لعب اللبعبة نفسها في دوائر انتخابية أخرى.

كان الشعب اللبناني يعبر عن سخطه على اللوائح المعلّبة التي فرضت عليه في مختلف المناطق، وكان ينظر إلى لائحتنا على أنها تشكل نموذجاً للنخبة البديلة عن الميليشيات، والتي يجب أن تتولى المسؤولية في لبنان، لم يكن الشعب اللبناني يعرف ولا أنا أعرف أن لائحتنا أيضاً معلّبة، ولكن العلاف كان برّاقاً، ولم يعكس حقيقة ما بداخل هذه العلبة، كما كشفت لي الوقائع بعد ذلك.

قلت اتفقنا قبل الانتخابات على أن نكون نحن طليعة المعارضة لأنه لم تكن لدينا أوهام حول طبيعة الحكم، رجالاً وطاقماً سياسيّاً أشرت إليه، وإذ في إحدى الليالي، وعندما كنت أعقد لقاء

في مكان ما في بيروت، اتصل بي ابني جمال، ليقول إن الرئيس الحص طلبك بإلحاح، ويريدك أن تتصل به، كانت الساعة حوالي التاسعة مساءً، أو بعد ذلك بقليل.

كان أعضاء الكتلة قد اتفقوا على ترشيح الرئيس الحص لرئاسة الحكومة، على الرغم من معرفتنا بأنه لن يكون هو رئيس الحكومة القادمة، ولكن هذا القرار كان نوعاً من تسجيل موقف؛ كما تفقنا على ترشيح السيد محمد يوسف بيضون لرئاسة مجلس النواب، كتأكيد رفضنا وعدم انصياعنا لأية إيحاءات أو رغبات أو قرارات تأتي من أي جهة أتت.

اتصلت بالرئيس الحص فقال لي: نجاح نحن نعقد اجتماعاً طارئاً ويجب أن تحضر، ذهبت إلى اللقاء وكان الجميع هناك ما عدا الدكتور رياض الصراف، بعد فترة من الصمت، كانت النظرات فيها توحي بأشياء غامضة، قال لي الرئيس الحص، هناك متغير مهم حصل ويجب أن نعيد النظر في موقفنا.

سألته: وما هو هذا المتغير؟

قال: نزل رفيق الحريري..

سألته مبتسماً: إلى أين نزل؟

قال: هو المرشح لرئاسة الحكومة الجديدة.

سألت: يعني؟

قال: نحن لا نستطيع إلا أن نسمي رفيق الحريري في الاستشارات مع رئيس الجمهورية.

سألته: لماذا لا نستطيع؟

قال: ولو الحريري..

وكررت يعني؟

ثم أعدت التذكير بكل الأسس والمبادئ التي اتفقنا عليها، أعدت التذكير بالبرنامج الذي طرحته، بالنقاط الأساسية، لبرنامجنا الانتخابي الذي طرحنا على الناس، وقلت كيف نتخلى عن كل هذا وأمام الناس، فقط لأنه رفيق..

وما هي مؤهلاته؟ وطلبت منهم أن يذكروا لي مؤهلات ومشروع رفيق الحريري، لا الرئيس ولا الآخرون نطقوا بأي كلمة..

قلت هل لديه مؤهلات غير أنه ثري؟!

هل هذه مواصفات الرئيس الناجح، وسألت الحص: هل أنت ثري؟ ولكن كل هذا النقاش لم يغير شيئا، وبدأت منذ تلك اللحظة أحس أننا لا نختلف عن غيرنا في شيء، فقراراتنا تأتي أيضاً من طريق "الوحي".

لم نتفق في تلك الجلسة، وكنت أمام خيارين إما أن أترك الكتلة وكان ذلك طبيعياً ومنطقياً، وإما أن أقبل بحل وسط هو أن أعلن موقفي المخالف لإجماع الكتلة، ولا أسمي رفيق الحريري، وخوفاً من الصدمة التي يشكلها للرأي العام خروجي من الكتلة بما كان يوحي بانقسام من أول يوم، فضلت الخيار الثاني الذي ندمت عليه في ما بعد.

في اليوم التالي، قال لي الرئيس الحص: لا بأس نسمّي رفيق الحريري ولكن لا نشارك في الحكومة، ثم بدأت ألمس ضغوطاً على الرئيس الحص داخل الكتلة لكي نشارك، وأخذ الرئيس الحص يتأثر بتلك الضغوط، فاشترط أن تتمثل الكتلة بثلاثة ثم باثنين، وعندما وافق على أن تتمثل الكتلة بواحد كان جواب الرئيس الحريري الرفض.

بدأ أفراد فريق الحريري في الكتلة يظهرون، وكانوا يعملون على محاولة تطويقي والتأثير علي بواسطة الرئيس الحص، من أجل تخفيف حدة موقفي، وكان الرئيس الحص يخشى من انفراط عقد الكتلة وهي لا تزال في بداياتها الأولى، وأذكر أنه في اليوم الذي سبق الجلسة الأولى لمناقشة البيان الوزاري التأمت الكتلة في اجتماع عقد في مكتب الرئيس الحص، وكان أول المتكلمين المرحوم الأستاذ جوزيف مغيزيل الذي قال: لنتفق في هذه الجلسة على تنسيق هذا القول، خصوصاً وأنني كنت قد علمت أن اجتماعات تعقد بين جوزيف مغيزيل وعبد الرحيم كراد ومحمد قباني وعصام نعمان من أجل التأثير على موقف الرئيس الحص وعلى موقف الكتلة.

وكان الغرض من الاقتراح الذي طرحه الأستاذ مغيزيل، والذي كان قد اتفق عليه في لقاء الأربعة هو محاصرتي والتأثير على موقفي، رددت على كلام الأستاذ مغيزيل: وهل اتفقنا على الموقف حتى نتفق على الكلمات؟

أجاب الأستاذ مغيزيل: ليش مش متفقين على منح الثقة.

سألته متفق مع مين؟

قال: الرئيس الحص في حدثه مع السيدة وردة في إذاعة صوت لبنان، قال إننا سوف نمنح الثقة.

أجبته: وهل السيدة وردة هي كتلة الإنقاذ والتغيير.

فقال الرئيس الحص: طيب نناقش الموقف.

الذين انبروا بحماسة فائقة لتأييد الرئيس الحريري كانوا ثلاثة، كشفت لي الأيام بعد ذلك أنه كانت لهم علاقات مالية بالسيد الحريري، الثلاثة كانوا محمد قباني، وعبد الرحيم مراد، وجوزيف مغيزيل، وكانت حججهم تتلخص بما يلي:

الحجة الأولى: هي الرجل جديد فلنجربه؛ والثانية: هي أن رفيق عنده إمكانات مالية كبيرة، أما الحجة الثالثة: وكانت الأثر مدعاة للسخرية، وجاءت على لسان الأستاذ محمد قباني، عندما نظر إليّ وقال. يا أخي رفيق أنا أحبه، فقلت له ضاحكاً، أما أنا فأكرهه.

..سألني: لماذا تكرهه

قلت: لسببين: الأول لأنك تحبه أنت، والثاني: قلت: يا محمد أنا أشفق على النساء اللواتي يبعن عواطفهن لقاء مال، وأحتقر الرجال الذين يبيعون مواقفهم لقاء مال، وأكره الذين يشترون عواطف النساء ومواقف الرجل بالمال
.

لم أكن قد أدليت برأيي بعد، فطلب الرئيس الحص من الدكتور رياض الصراف الإدلاء برأيه، .قال الدكتور رياض: بعد أن يتكلم نجاح

أجبته لا، لن أتكلم فقال لي بصدق وبجرأة، والرجل على خلق رفيع واستقامة ونبل: يا أخي صحيح جديد فلنجربه، قلت له سوف أرد لكن سبقني الرئيس الحص إلى الكلام فقال أتكلم قبلك .ثم تتكلم أنت لأنك تحمل رأياً مخالفاً

قال أنا رجل محرج، أشعر بالإحراج، لأنني إذا عارضت سوف يقول الناس إنني محسود من .رفيق الحريري

بعد ذلك تكلمت، لم أذكر بالمبادئ والأسس التي اتفقنا عليها، ولكنني تحدثت بالضبط عن رفيق الحريري، وعن رجال الحكومة من جماعة الميليشيات من جهة، ومن المستخدمين لدى .السيد الحريري من جهة أخرى

قلت أولا: إن منح الثقة أو حجبها لا يتوقف على شخص فلان أو فلان، ولكن على كل تركيبة .وبرنامجها، فهل نتحدث عن التركيبة، قالوا: لا عن رفيق

أضفت إذا كنا نحن ضد الحرب فكيف نؤيد هذا الذي كان يمول الحرب، وذكرت لهم وقائع واعترافات كثيرة، وقلت إذا كنا نحن ضد الفساد فكيف نؤيد أحد أبرز عناوين الفساد والإفساد، وتحدثت ببعض التفاصيل وبالأسماء عن الرشاوي التي يدفعها الرئيس الحريري لرجال في .السلطة وفي الإدارة وآخرين

تحدثت عن العلاقة بين رفيق الحريري وجوني عبدو وزاهي البستاني، والتي تعود إلى العام 1978 وعن علامات الاستفهام الخطيرة التي تحيط بالرجل، ونظرت إلى الدكتور رياض الصراف، وكنت أقصد بكلامي الأستاذ جوزيف مغيزيل، وقلت: هل إن الرجل جديد نجرّبه أم إنه قديم نعرفه؟

ثم أخذت أضيف وقائع يعرفها الكثيرون، ويعرفها معظمهم أولئك الذين كانوا في الكتلة، وإذا بالدكتور رياض الصراف يضرب بقوة على الطاولة، وينظر إلى الرئيس الحص ويسأله: هل إن ما يقوله نجاح صحيح أم غير صحيح؟

لم يجب الحص في المرة الأولى، فسأله الدكتور رياض مرة جديدة وبإلحاح: أريدك أن تجيبني الآن هل إن هذا الكلام صحيح أم غير صحيح؟

فرد الحص للأسف هذا الكلام صحيح، بل إنه جزء من الحقيقة

: .

فقال الدكتور رياض الصراف: يا دولة الرئيس لا تؤاخذني، قالها بأسى وبشيء من الحدة، إذا كان هذا الكلام صحيحاً ونحن نمنح الثقة للحكومة فهذه التي نحن فيها ليست كتلة وإنما..

لقد تبين لي فيما بعد، أن بعض من جيء بهم إلى لائحتنا إنما كان ذلك بفعل السيد رفيق الحريري، كذلك فقد عرفت الهوية الحقيقة للسيد روبير دباس الذي أسقط في آخر يومين على اللائحة، وعندما سألت الرئيس الحص والآخرين عن الرجل قالوا فقط إنه رجل أعمال، ونطل من خلاله على المنطقة الشرقية.

لم تكن المسألة مسألة المنطقة الشرقية، وإنما كانت الحريري، وعرفت أيضا، أن السيد الحريري كان قد دعم وصول ترشيح آخرين منافسين على اللائحة الثانية، فيكون الفائزون هنا أو هناك من جماعته، وهذا ما فعله في منطقة من لبنان والأمثلة كثيرة.

مع رفيق الحريري اكتمل عقد الطغمة السياسية الجديدة التي سلطت على البلاد، ومعه بدأ عهد جديد فمن هو هذا الرجل؟

** *** ***

ليس من السهل علي أن أحيط بكل الدقائق والتفاصيل المتعلقة بهذا الرجل، لأن الكثير من الخفايا لا تزال في الملفات السرية لأجهزة المخابرات التي كان لها شأن كبير في تفجير الحرب اللبنانية وإدارتها، وفي ضبط كل إيقاعاتها، وفي توجيه هذه الحرب نحو غايات وأهداف لا تتعلق فقط بلبنان بل تتجاوزه إلى موضوع المنطقة وما يسمى السلام في الشرق الأوسط.

ومن أكبر المآسي التي يعيشها لبنان، وكذلك بلدان كثيرة في هذا العالم "العالم الثالث" هو أن السياسة فيها تدار في كواليس أجهزة المخابرات التي تصنع رجالاً وترسم لهم وظائف وأدواراً، ولكن على الرغم من ذلك، فإن ثمة وقائع باتت معروفة، وثمة أسئلة أيضاً لا تتحمل الإجابات عنها الكثير من اللبس. من هو الرجل؟

شاب من صيدا من عائلة متوسطة بل أقرب إلى الفقيرة، لم يبلغ التعليم مرتبة تؤهله للكثير، فقط سنة أولى جامعية، غادر بعدها الجامعة إلى ميدان العمل في المملكة العربية السعودية، في تلك الصحراء القاسية.

في أول شبابه تعاطف مع حركة القوميين العرب، وبقي في مرتبة متواضعة إلى أن سافر إلى السعودية شابا في مقتبل العمريسعى وراء الرزق، الحياة هناك قاسية، عمل لفترة ليست بقصيرة محاسباً بأجر لا يكاد يكفي صاحبه إلا لما يبقيه على رمق الحياة، غاب هناك فقط سبع سنوات أو ثمان ليظهر فجأة في لبنان، في بدايات الحرب أو على وجه التحديد عام 1977-1978.

في أوائل العام 1978 بدأ اسم الحريري يظهر في سماء لبنان، كان ذلك خلال الحرب الذي كانت مشتعلة، وتحديداً في مرحلة بداية انهيار "الهدنة" التي رافقت أول عهد الرئيس الياس سركيس، عامل إقليمي مهم طرأ في تلك الفترة، أدى إلى انهيار تلك الهدنة، ما هو؟

في 19 تشرين الثاني 1977، طار الرئيس المصري السابق أنور السادات إلى القدس، صحيح أن تلك الخطوة لم تأت من فراغ، ولكن التمهيد لها جدّياً قد بدأ عشية حرب تشرين التحريرية 1973، والدور أدّاه السيد هنري يسنجر وزير الخارجية الأمريكية آنذاك، ولكن على الرغم من ذلك، فإن زيارة السادات شكلت نقطة جديدة ومهمة في التحولات التي كانت تشهدها المنطقة.

تلك الخطوة عارضتها بقيادة سوريا التي كانت طرفاً في المعادلة اللبنانية، كما عارضتها أيضاً منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت بدورها طرفاً في تلك المعادلة، ذلك الرفض السوري للزيارة أدى إلى تجديد الحرب في لبنان، إذ انطلقت الولايات المتحدة ومعها إسرائيل، من خلال قوى محلية للضغط على سوريا عن طريق تدمير الهدنة الهشة المشار إليها، وتجديد الحرب.

فبعد زيارة السادات تلك، والموقف السوري الفلسطيني الرافض، بدأت الجبهة اللبنانية بشن هجوم سياسي على الحكومة التي كانت قائمة، والتي كانت بتركيبتها تعكس توازنات تلك الهدنة.

في 9 شباط 1978، أطلقت قوة من الجيش اللبناني بقيادة الضابط سمير الأشقر، النار على وفد نيابي سوري كان عائدا من زيارة له إلى بيروت، لإجراء محادثات مع مجلس النواب اللبناني، وتم احتجاز أعضاء الوفد في ثكنة الفياضية لساعات، قبل أن يتم الإفراج عنهم.

وبعد ذلك مباشرة اندلعت نيران القتال ضد القوات السورية في المنطقة الممتدة من بيروت إلى جسر المدفون، وما كان يمكن للقتال أن يندلع بهذه السرعة، وعلى هذا المدى من الاتساع، لو كان حادث الفياضية مجرد خطأ أو حادثاً فردياً، أي لو لم يكن الأمر مدبراً، اشتعل القتال في كل مكان، وعادت الحرب بشراسة أكبر.

في 14 آذار اجتاحت إسرائيل الجنوب في العملية التي سميت عملية "الليطاني" اجتمع مجلس الأمن وأصدر القرار رقم 425 الذي دعا إسرائيل إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط من لبنان، لم تتمثل إسرائيل، لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدعمها في رفضها لتنفيذ قرار مجلسا لأمن، وبعد ذلك أقدمت القوات اللبنانية على اغتيال طوني فرنجية في قصر والده رئيس الجمهورية السابق سليمان فرنجية، لأنه ووالده رفضا سياسة حلفائهما في «الجبهة اللبنانية» بخاصة الكتائب والوطنيين الأحرار، حيث تكشفت في ذلك الوقت العلاقة الوثيقة بين أركان الجبهة اللبنانية وإسرائيل.

في ذلك الوقت، بدأ يبرز اسم بشير الجميل قائد القوات اللبنانية كقوة عسكرية وسياسية في لبنان، وإلى جانبه اسماه آخران هما زاهي البستاني أقوة مساعدي بشير الجميل، والمسؤول عن العلاقة بين بشير والإسرائيليين وجوني عبدو الرئيس السابق للمخابرات في الجيش اللبناني، الذي تولى عملية الربط بين بشير الجميل ورئيس الجمهورية السابق الياس سركيس، تمهيداً للإيتان ببشير الجميل رئيساً للجمهورية.

وتكشفت في ما بعد المعلومات عن زيارات متكررة قام بها جوني عبدو إلى إسرائيل، ولاسيما في مرحلة الإعداد لغزو لبنان، حيث تفيد معلومات موثوقة أن عبدو زار إسرائيل خمس مرات في الفترة ما بين شباط 1982 وحزيران 1982، كما أن لقاءات عدة حصلت في بيت جوني عبدو ضمت أرييل شارون ومسؤولين إسرائيليين آخرين من جهة، وضمت أيضاً أركاناً في الجبهة اللبنانية، إضافة إلى مسؤولين كبار في السلطة وفي الجيش.

في الفترة التي ظهرت فيها وبقوة أسماء هؤلاء الثلاثة بشير الجميل وزاهي البستاني وجوني عبدو، ظهر في مكان آخر اسم رجل لم يكن قد سمع به اللبنانيون من قبل هو رفيق الحريري، هل كان الأمر مجرد مصادفة أم ماذا؟

الحريري، فاعل خير، هذا ما قالواه، يملك ثروة أسطورية يعمل على تأمين منح دراسية للطلاب الذين يريدون متابعة تحصيلهم العلمي، الحريري بدأ يقيم علاقات مع رجالات الدولة وأقطاب السياسة، على هذا النحو ظهر اسم رفيق الحريري في البداية.

أسئلة كثيرة يمكن أن نطرحها في هذا المجال، كيف استطاع الشاب خلال فترة لا تزيد على السنتين، وهو لا يملك من مؤهلات العلم والاختصاص، ولا من مؤهلات النسب، ما يجعله يخترق مجاهل السعودية ليصبح خلال سنتين أو ثلاث، من أصحاب المليارات، فكيف تسنى له ذلك إذا؟!

ما الذي ولّد هذا الرابط بين الشاب الصيداوي المتعاطف مع حركة القوميين العرب، والذي هاجر إلى السعودية وهو في مقتبل العمر برئيس المخابرات في الجيش اللبناني جوني عبدو وبزاهي البستاني؟ لم تكن العلاقة معروفة آنذاك، ولكنها ظهرت بعد ذلك، وقد تحدثت عنها بعض الكتابات المتناثرة والمنقوصة، وعلى سبيل المثال كتاب "الضوء الأصفر" للسفير عبد اللـه بو حبيب.

بعد أن أتمت إسرائيل اجتياحها للبنان في العام 1982، وقبل أن تحتل الشطر الغربي من العاصمة، ظهرت فجأة جرافات رفيق الحريري "أوجيه لبنان) لتنزيل كل السوتر والدشم والتحصينات، من حول الشطر الغربي من العاصمة، الذي كان دخوله من قبل إسرائيل أمراً مكلفاً باهظ الكلفة، من الذي أوعز للحريري بأن يقوم بهذا العمل؟

بعد أن احتلت إسرائيل بيروت، وفرضت انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية، كان رفيق الحريري يقيم في أحد أجنحة أوتيل البريستول، يخطط لتشكيل الحكومة التي سيرأسها، ما الذي جعل ذلك الرجل يفكر في أنه سوف يكون رئيس حكومة العهد الجديد؟

أمّا لماذا يكلف الحريري بتشكيل الحكومة آنذاك، فالسبب واضح وقد أشرنا إليه سابقاً، إذ أن النتائج السياسية للغزو لم تتحقق كاملة كما أسلفنا القول.

إذن، يمكننا أن نستنتج أن الذين هيأوا رفيق الحريري، لم يريدوا أن يغامروا به في مرحلة لم تكن النتائج السياسية فيها ثابتة ومضمونة، وقبل أن نستطرد أكثر، نرى من الضروري الإشارة إلى بدايات الانهيار النقدي في لبنان، والذي لعبت فيه المضاربات المالية دوراً كبيراً، وكان رفيق الحريري هو اللاعب الأكبر في هذه المضاربات.

غاب الحريري عن الساحة بعد العام 1982، ولكنه عاد ليظهر مجدداً في العام 1985-1986 على صورة موفد سعودي، يرافق الأمير بندر بن سلطان، لماذا في هذا العام بالذات؟ لنعد قليلاً إلى الوراء، لنراجع حديثنا عن تلك الفترة، أي التحول في السياسة الدولية للاتحاد السوفياتي، بعد صعود غورباتشوف، وما ترك ذلك من أثر على موقف سوريا من موضوع التسوية مع إسرائيل.

ثم تأتي الأيام لتكشف وقائع خطيرة جداً لم تكن معروفة آنذاك، منها على سبيل المثال، أن ذلك الرجل، المحسن الكبير، فاعل الخير المهتم بتعليم الشباب الذي يريد أن يساعد في عملية إعادة إعمار لبنان.. إلخ، كان يعطي الأموال الطائلة للميليشيات المتحاربة، هذا ما أقرّ به عدد غير قليل من قادة الميليشيات ولم يتمكن الحريري زمن النفي ولو مرة واحدة، فماذا يعني ذلك؟ وتأتي الأيام أيضاً لتكشف أن عدداً من الحروب التدميرية التي وقعت، كانت بتوجيه وبتمويل من قبل رفيق الحريري، أذكر على سبيل المثال حقيقة بات الجميع يعرفها، وهي أن معارك تدمير وسط بيروت قد موّلها رفيق الحريري.

وتكشف الأيام أيضا، أن مراسيم عديدة صدرت لتعديل نظام مجلس الإنماء والإعمار، الذي صار دولة ضمن الدولة؛ هذه المراسيم كان وراءها رفيق الحريري، ورشاوي رفيق الحريري.

هل تكفي هذه المقدمات للإشارة إلى حقيقة الرجل ودوره، وإلى حقيقة الطبقة التي استولت على السلطة في لبنان، وعلى هذا التحالف بين ميليشيات السلاح على تعددها، ورأس مالها المشبوه الذي يشكل الحريري العنوان الأبرز فيه؟

ربما يحتاج الأمر إلى استعراض بعض ما فعله الحريري، من موقع السلطة لتدمير الدولة في لبنان: مؤسساتها الدستورية، الدستور، القانون، مؤسساتها الإدارية، الاقتصادية، المالية العامة، المجتمع، كل هذا سوف نأتي على ذكره في الفصول التالية.

انتهت المقدمة السياسية

مقدمة الملفات

مقدمة الملفات

طلب صاحب "التيتانيك" الباخرة العملاقة في بداية القرن، من القبطان أن يزيد من سرعته، كي يحطم الرقم القياسي ويصل قبل الموعد المحدد، فقد أراد أن يلعب ضد الزمن، أو ربما لكسب الشهرة، حدث هذا في بداية القرن، وأعيدت التجربة سينمائياً، في نهايته، وشاهدنا الحكاية والمأساة.

اصطدمت الباخرة بجبل جليدي وانشطرت، وغرقت في المحيط إلى الأبد، غرقت الباخرة، وبقيت الحكاية.

قد يظن بعض القادة في العالم، أن الأوطان ملك شخصي لهم، فيتصرفون على هذا الأساس، ودائماً تكون نهايتهم مأساوية، وبالتالي نهاية أوطانهم، وهذا النموذج من الناس متوافر وبحزم في عالمنا الثالث، حيث الذي في موقع السلطة، يعتقد أنه حتى وقت بعيد قادر على اللعب ضد قانون الزمن.

وأعتقد أن صورة الوطن الذي نحن ننتمي إليه، لا تختلف كثيراً عن تلك الصورة، فالصوتيات التي تحدثها القيادات، وذلك الضجيج الإعماري، ومواسم الغبار والرافعات والجرافات، تطغى بذكاء على الصوت الآخر الذي ينادي من العمق، أننا ذاهبون إلى الغرق، وما تلك الرحلة نحو المستقبل، سوى رحلة شديدة المأساوية في نهايتها.

عادةً، يستطيع من هو في موقع القيادة أن يوهم بأنه يقود شعبه ووطنه نحو المستقبل، هذا إذا أحسن فن الإيهام عبر ورشة بناء منهمكة، أو عبر تقديمات تشبه هِبَات غامضة.

ففي حال غياب الحقائق، لا يرى العامة ماذا يحدث في الورشة أو في داخلها، فهم يشاهدنها من الخارج ويصدقون، حتى إن بعضهم قد يصدق أن الفضائح التي تدور في الكواليس هي شائعات بغية النيل من حسن نية القبطان، وشغفه بالبناء وبحب الوطن.

كما أعتقد أن بناء الأوطان والدول، شيء يختلف في الجوهر وفي العمل، عما يحدث اليوم في لبنان.

فالعقلية التي تدير هذه الورشية عقلية مقاول باطني، يلتزم أو يلزم بأسماء آخرين لمصلحته؛ والمقاول عادة يدرك أن في لعبة المناقصات والالتزامات هناك من يعرف كيف يقتنص الفرص لإيجاد السبل إلى كسب غير مشروع، هذا إذا كان على مستوى التزام جسر أو ملعب مثلاً أو نفق، فكيف إذا كان الأمر على مستوى التزام وطن أو بلد؟

بهذا المعنى، يبدو أن رئيس الحكومة رفيق الحريري، يتصرف كمقاول التزم وطناً، مثلما التزم ذات يوم في بدايات مشواره نحو الثروة قصر المؤتمرات في الطائف، مكان ولادة جمهوريتنا الثانية، ودخل آنذاك في التزامات بدون مناقشة في السعودية، ولعب لعبته مع

الزمن والوقت، وكسب الرهان، وسلم القصر قبل الموعد، فهل يسلم التزامه الجديد في الموعد، أو قبل الموعد، ومتى ولمن وكيف؟

تساؤلات كثيرة تراود المرء وهو يتأمل في أفق المستقبل، وينظر إلى الوراء، ليرى أن الذي يحدث هو في العمق يشبه حكاية التيتانيك التي كانت تنقل الناس من زمن إلى آخر، ومن عالم إلى آخر، ينظر إلى الوراء ليرى أن الوطن يغرق تدريجياً، ولا يظهر منه سوى ما ينجز حديثاً، وذلك يشبه سارية سفينة غريقة، بقيت تلوح فوق سطح الماء تذكر بعالم غريق.

قد يظن بعضهم أن هناك مبالغة في الصورة، وأن الوضع هو أفضل من هذه النظرة التشاؤمية، لكن إذا استعرضنا بعض الحقائق، منذ أن جاء العهد بحكومته، لأدركنا فعلاً أننا ذاهبون نحو الغرق التام.

كانت أبرز النتائج الاجتماعية السياسية للحكومة المالية والاقتصادية، هي إفقار الناس على نحو مريع، ففي دراسة للجنة الاقتصادية الاجتماعية في الأونيسكو لغرب آسيا نشرت عام 1995، تبين أن في لبنان أكثر من مليون مواطن من أصل عدد السكان والبالغ نحو ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة يعيشون دون خط الفقر، وهذه حادثة استثنائية في تاريخ لبنان.

ويوم جاء القبطان الذي وعد الناس بالربيع، تحدث عن خطة نهوض شاملة، وقدم نفسه كمخلص، وصدق بعضهم، ويفترض أن يصدقوا، لأن الكثيرين من اللبنانيين، أو الغالبية الساحقة منهم، كانوا قد غرقوا في لعبة الدول التي كان هو أيضاً لاعبها الأكبر، بعد أن استطاع أمين الجميل، بعبقريته الملهمة أن يفرغ خزينة الدولة من أجل شراء ستوكات أسلحة أمريكية جربها في حرب الضاحية، وتصرف آنذاك كمسمار حربوق، حيث كان يعرف، بالفطرة اللبنانية، أنه إذا دفع ثمن تلك الأسلحة نقداً تعلو نسبة العمولة، علماً أن العالم الصناعي حين يريد أن يتخلص من بعض نفاياته، وستوكان بضاعته يدفع لمن يخرجها من أرضه، لكن الحنكة التجارية تصل أحياناً لدى البعض إلى هذا المستوى من التجلي حتى لو كان الأمر على مستوى شراء النفايات السامة، مثلا، وطمرها فوق نبع الماء الذي يشرب منه ابن المسمار صاحب الصفقة.

لقد اعتقد أن الناس الذين وعدوا بربيع مشرق قبعوا ومازالوا قابعين في شتاء كاسر ومستديم، فالرجل الذي وصف برجل الإعمار والبناء، والذين زين صورته عملياً ببعض المشاريع، استطاع إيهام الناس أن الربيع قادم حتى لو تأخر قليلاً، لكن لو طرح بعضهم السؤال البديهي التالي: ماذا يريد السيد رفيق الحريري، هل يريد بناء وطن؟ فإذا كان الجواب "نعم" فلا بد من سؤال آخر: أين مشروعه السياسي؟

من الواضح أن السيد رفيق الحريري حين بدأن يحلم بمشروع في لبنان وللبنان، لم يستطع إلا أن يرسم مخططات لشركات تدرّ ربحاً عليه وعلى شركائه من البلاد وخارجها، عرباً كانوا أو غير عرب.

فهو لم يفكّر في لبنان وطناً أو دولة، بل فكّر فيه مكاناً للاستثمار، وهكذا فعل في مبادرات عديدة عبر شركة أوجيه، وعبر مجلس الإنماء والإعمار، وعبر رفضه لقيام مؤسسة رسمية

كوزارة التخطيط والتصميم، وإصراره الدائم على تشريع شركات تقوم بمهمة الإعمار وتعيين موظفيه في مفاصل الدولة.

ويروي إيلي سالم في كتابه "الخيارات الصعبة [15] " أن السيد رفيق الحريري يوم زار الرئيس أمين الجميل في قصر بعبدا عام 1983، كانت ترافقه شاحنة تحمل مجسماً لمشروعه في بناء الوسط التجاري ويقول سالم: لقد فوجئنا جميعاً حين أفرغ عماله حمولة الشاحنة وانشأوا في إحدى قاعات القصر نموذجاً لوسط بيروت الجديد كما يتمناه، لا بل كما يحلم به، وما لم يقل سالم أن الحريري جاء حينها بمشروع آخر، وهو ردم ساحل المتن المسمى الآن مشروع جوزيف خوري، وفاوض الرئيس أمين الجميل على المشروع وعلى الأسعار.

يتابع سالم في كتابه:

وحين عرض السيد رفيق الحريري مشروعه آنذاك على رجل فيه شيء أصيل من صفات المقاول أو السمسار، لم أعرف ماذا دار بينهما من حوار، لكن يفترض أن يكون الرئيس الجميل قد سأله عن نسبة العمولة فيما لو وافق على تنفيذ ذاك المشروع.

وكان قبل ذلك، أن حمل مشروعاً آخر لتوسيع مرفأ صيدا وتحسين واجهتها البحرية، فقد كانت همومه بهذا المستوى، أو يفترض أن تكون بهذا المستوى؛ ولم تزل على هذا النحو حتى بعد أن أصبح رئيسا للحكومة، وصار بإمكانه كرئيس سلطة تنفيذية رسم مخططاتها في مكان بعيد عن الوطن وعن مفهوم الوطن، وهكذا استطاع تمرير مشروع قانون الشركة العقارية للوسط التجاري واستطاع ترسيخ مجلس الإنماء والإعمار بديلاً من وزارة التصميم والتخطيط، بل بديلاً عن الحكومة مجتمعة، كما استطاع إنشاء شركات خاصة كثيرة بديلاً من مؤسسات الدولة، كمؤسسة أليسار وأوجيرو، وسوليدير، سوف نستعرض هذه الشركات في فصل آخر.

في 13 تموز 1992، وقبل أن يصبح السيد رفيق الحريري رئيساً للحكومة، ألقى خطابه في الاحتفال الجامعي آنذاك، في الجامعة الأمريكية، اعتبر حينها بمثابة بيان وزاري.

ومما قاله في ذلك الخطاب: قضيتي هي الإعمار والبناء والتنمية، وسأدافع عن هذه القضية دفاعي عن لبنان ودوره ومستقبله، كل خطأ ممكن أن يغتفر إلا أن يبقى لبنان كما هو أسيرالخراب.. إن مقياس الوطنية هو العطاء والبناء وإزالة آثار الحرب عن اللبنانيين ومناطقهم، وإذا كانت هناك مهمة لرفيق الحريري في لبنان، فهي هذه المهمة.

هنا يكمن دور القادرين في بناء أوطانهم، وهنا تكمن مسؤولية الثروة في إعادة إنتاج المستقبل، وفي تفاعل المقتدرين مع مجتمعاتهم، فأي معنى للاقتدار إذا بقي المقتدرون يتفرجون على دمار بلادهم من الخارج، أو يبكون على الأطلال في الداخل؟ وأي معنى للاقتدار إن لم يسع أصحابه إلى ترجمته على الأرض، مفسحين المجال أمام مختلف قطاعات المجتمع للمشاركة في عملية البناء الكبرى للبنان عموما، ولبيروت خصوصاً، ولإعطاء هذه العملية ما تستحقه من جهد وطني، تتضافر فيه طاقات الدولة اللبنانية من مختلف الكفاءات والاختصاصات.

وفي مكان آخر يقول السيد رفيق الحريري: إن بصماتنا على التراث، هي جزء من تراثنا في حماية هذا الجانب من تاريخنا الوطني والثقافي والإنساني، هذا ما فعلناه في بيروت، وما فعلناه في صيدا، وهذا ما نتطوع له في العاصمة من جديد، وفي أي مكان من لبنان ولن تثنينا عن ذلك محاولات تتخذ من مسألة التراث متراساً للهجوم على قضية الإعمار، إن حماية آثار بيروت وتراثها العريق هي أمانة في ضمائر المعنيين بإعادة بنائها، وهي في أولويات اهتماماتنا، كما كانت منذ العام 1983 حين بادرنا إلى نفض غبار الحرب عن الوجه التاريخي للعاصمة.

لا أعتقد أن الثري بحاجة إلى وطن، إنه بحاجة إلى مكان يستثمر فيه، وهذه المقولة نسبية وليست مطلقة، لكن الأثرياء دائماً يغادرون أوطانهم بحقائبهم حين يشعرون بخطر على ثرواتهم ومصالحهم، ويعودون في زمن السلم مجدداً ليستثمروا أموالهم في مشاريع البناء، وغالباً ما يكون خطابهم جاهزاً وعلى نحو تبشيري، والناس دائما تعتقد أن صاحب الثروة هو المنقذ، لأن صاحب الثروة قبل أن يطل بمشاريعه الإعمارية، والتي هي في جوهرها استثمارية، يمهد لذلك بهبات تقديمات، تتكشف أهدافها فيما بعد، وتكون نوعاً من الديون الذي تكون فائدتها أكبر بكثير من فائدة القرض الذي يوازيها من مؤسسة مصرفية، وتكون الصمت والموافقة على أي قرار أو ترتيب، حتى لو نال ذلك من الكرامات الشخصية.

فالكل يذكر تلك التي تسمى مساعدات ومنحاً، والكل يعرف ما قام به السيد رفيق الحريري من تمويل بعض الميليشيات، كما يروي السيد إيلي حبيقة في مذكراته، أو السيد وليد جنبلاط أو غيرهما في أحادث صحفية.

ألا يستحق هذا الأمر، مجرّد التساؤل عن هدف هذا الكرم النادر من رجل ثري والكل يعرف كيف تكونت تلك الثروة بهذه السرعة، وفي ظروف ترتيبات ومشاريع حلول في المنطقة.

وما كان ذاك الخطاب البيان في تموز عام 1992، في الجامعة الأمريكية، سوى الجواب عن هذه التساؤلات، ثم وبعد أشهر قليلة من ذاك التاريخ، أصبح السيد رفيق الحريري رئيساً للحكومة حاملاً مخططات لمشاريع وشركات ذكرنا بعضها وسوف نأتي لاحقاً على ذكر بعضها الآخر، وكلّها تؤكد طموحه، ليس في بناء الوطن كما ورد في خطابه وفي بياناته الوزارية، بل في بناء امبراطوريته التي تجسدت أولاً في الشركة العقارية سوليدير، وكانت أولى مهام تلك الشركة، إزالة ذاكرة بيروت وتاريخها، أي عكس ما ورد في خطابه في الجامعة الأمريكية، والشاهد على ذلك تلك الآثار التي جرفت كلياً وأزيلت معالمها نهائياً.

وفي العام 1977 استحدث مجلس تابع للحكومة مهمته إعادة إعمار ما هدمته الحرب، وهو مجلس الإنماء والإعمار، كان السيد رفيق الحريري آنذاك ينتقل بين لبنان والسعودية وبلدان أخرى، وفي حقيبته عدة مشاريع وتصورات لإمبراطوريته المالية، وقد وجد في ذلك المجلس المستحدث مدخلاً مناسباً لطرح أفكاره، بما يتمتع به ذاك المجلس من صلاحيات واسعة غير خاضعة لأي رقابة، وبما أنه هو المقاول الناجح، صاحب المشاريع والمجسمات الجاهزة، كان من البديهي أن يعرف الطريق للوصول إلى رئاسة مجلس الإنماء والإعمار، وهكذا حدث، فقد

استطاع المجيء بالفضل شلق إلى هذا الموقع، عبر علاقاته ونفوذه المالي، داخل السلطة وخارجها.

بعد الطائف، وفي عهد حكومتي سليم الحص وعمر كرامي، طرح مشروع قانون إنشاء وزارة للتصميم والتخطيط، مهمتها القيام بدراسات مشاريع إنمائية وإعمارية، تشرف عليها وتراقب تنفيذها، كي لا يبقى مجلس الإنماء والإعمار إدارة غير خاضعة لأي رقابة من الجهات المختصة، كديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي ومجلس النواب.

ومما يرويه الرئيس حسين الحسيني في هذا الشأن قوله: إن الرئيس الحريري كان من أشد المعارضين لإنشاء وزارة التخطيط والتصميم العام، ومن أشد المعارضين لتقليص صلاحيات الإنمار والإعمار، وبرزت معارضته هذه بداية مع الرئيس سليم الحص، واحتدت أكثر عندما أراد الرئيس سليم الحص إنشاء مجلس تخطيط، كي لا توكل مهمات التخطيط والإشراف والتنفيذ إلى مؤسسة واحدة، وشن آنذاك السيد رفيق الحريري حملة واسعة على الرئيس الحص، ويروي الرئيس الحسيني أنه يوم أصدر مجلس النواب القانون رقم 5/89 الذي أرجع لمجلس النواب صلاحيات الإنفاق العام، التي كانت منوطة بمجلس الإنماء والإعمار، واسترجع حق الإقراض والاقتراض والتسليف، وحق إعطاء كفالة الدولة المالية، لم يعد هناك من معنى لوجود مجلس الإنماء والإعمار دستورياً.

والقانون الذي أُقِرَّ عام 1976 صدر عام 1979، أي أنه بقي لمدة ثلاث سنوات نائماً في أدراج القصر الجمهوري، وهنا يمكننا التساؤل: هل هناك من صلى بين ذاك المجسم الذي حمله السيد رفيق الحريري إلى قصر بعبدا عام 1983، وبين تأخير إصدار هذا القانون؟ يأتي الجواب جلياً وواضحاً بعد أن تسلم السيد رفيق الحريري رئاسة الحكومة، حيث أصبح مجلس الإنماء والإعمار هو الحكومة الفعلية، بعد أن أحكم سيطرته الكاملة عليه وعززه وأعطاه صلاحيات إضافية، مخالفاً بذلك أحكام القانون 5/ 89، وبهذا المعنى أصبح السيد رفيق الحريري رئيساً للحكومتين، الحكومة الرسمية، وحكومة تنفيذ المشاريع الخاصة وهي مجلس الإنماء والإعمار، التي تقوم بمهمات الحكومة الفعلية.

فإذا كان مجلس الإنماء والإعمار في السبعينيات مدخلاً نحو السلطة فإن رئاسة الحكومة في التسعينيات أصبحت مداخل تفضي إلى العديد من المواقع داخل السلطة وعلى أطرافها، حيث استطاع السيد رفيق الحريري أن يحكم قبضته على المرافق الحيوية في القطاعات كافة.

فسيطر على القرار المالي من خلال موقعه في رئاسة الحكومة، واحتفظ بحقيبة المالية، وعين المالي فؤاد السنيورة وزير دولة لشؤون وزارة المال؛ وأتى بمستشار له وحامل حافظة توظيفاته في "الميريب لينش" رياض سلامة، حاكماً على مصرف لبنان، ومحمد بعاصيري رئيساً لهيئة الرقابة على المصارف، وشلَّ عمل المجلس النيابي وهيئات الرقابة والمحاسبة المركزية، وغيّب دور مجلس الوزراء الذي ذهبت صلاحياته الفعلية إلى مجلس الإنماء والإعمار، وأنشأ العشرات من الشركات العقارية الوهمية التي لَزَّمها مشاريع الإعمار، وخصخص إدارات عامة ولزّمها إلى شركات تابعة له ولشركائه، ووضع يده على ملكيات

الدولة العامة ومشاريع البلديات، إلى ما هنالك من ممارسات أخرى سنأتي على ذكرها في الفصول اللاحقة من هذا الكتاب.

أما الأخطر فهو الضغوط والتدخلات التي يمارسها على القضاء اللبناني، من خلال محاميه الخاص بهيج طبارة الذي سلمه حقيبة وزارة العدل، وسعى من خلاله لوضع يده على السلطة القضائية، وهذا ما دفع بمجلس القضاء الأعلى إلى إصدار بيان شديد اللهجة وصفته وسائل الإعلام بالبيان الثوري، انتقد فيه الواقع الذي يعيشه الجسم القضائي، داعياً إلى وقف التدخل في السلطة القضائية.

ونورد في ما يلي مقتطفات من هذا البيان لأهميته.

يقول البيان: إنه في اجتماعه المنعقد بتاريخ 19/2 /1998 وبمناسبة كثيرة التداول في الشأن القضائي في الآونة الأخيرة، سواء عبر وسائل الإعلام أو عن طريق منابر أخرى، أو لدى الرأي العام، رأي مجلس القضاء الأعلى أنه لابد من إعلان ما يأتي.

1 ـ يحرص المجلس حرصاً شديداً على أن يقوم قضاة لبنان بواجباتهم على الوجه الأكمل، وبالتالي أن يتصدوا في إطار اختصاصاتهم لكل القضايا المرفوعة أمامهم، وذلك بفعل المسؤوليات الجسام الملقاة عليهم، وبدافع ضميرهم ومن مقتضيات الروح المناقبية المتأصلة فيهم.

وهو يرى في هذا الخط أنهم لم يتوانوا، ولن يتوانوا، عن تحمل الأعباء مهما ثقلت، وأن صدور مئة ألف حكم وقرار عن المحاكم سنوياً، أي بمعدل مائتين وخمسة وسبعين يومياً، يؤكد دورهم الأساسي في استتباب الأمن والاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي.

2 ـ يستحث المجلس القضاة جميعاً، على بذل المزيد من الجهود والتضحيات لتعزيز دورهم الرامي إلى إشاعة العدالة بين الناس، وإلى إضفاء المزيد من النقاء على صورة السلطة القضائية.

3 ـ يرى المجلس أن الحفاظ على سلامة العمل القضائي، ليس من مسؤولية القضاة فحسب بل هو مسؤولية المجتمع أيضاً بشرائحه جميعا، وهذا الأمر يستتبع سلامة في التعاطي مع السلطة القضائية، واجتذاباً لكل ما يسيء إلى مسارها الهادئ والمنيع، وعلى الأخص امتناعاً عن التدخل في الموضوع القضائي، كلما كان هذا التدخل رامياً إلى محاولة زعزعة الثقة بالقضاء باعتباره سلطة مستقلة، أو إلى محاولة زعزعة القضاة كونهم مستقلين في أداء وظائفهم، وفي اتخاذ القرارات المتلائمة مع قناعاتهم.

ويرى المجلس أن من وجوه مسؤولية المجتمع والسلطة في الإطار ذاته، القبول بنتائج الأحكام والقرارات المبرمة بروح المسؤولية والثقة والرضوخ لها وتنفيذها في حمى القانون، فالسلطة القضائية هي الملاذ الأخير لكل من انتهك حقه، فالكل إليها يحتكمون وفي ذلك مبرر لتميزها.

4 ـ يهيب المجلس بالمسؤولين عموماً، وبوسائل الإعلام خصوصاً ألا يفسحوا في المجال للتطرق إلى الشأن القضائي بطريقة بعيدة عن الموضوعية المطلقة.

5 ـ يشدد المجلس على أنه سيضاعف الجهود المبذولة في اتجاه تطوير أوضاع القضاة المادية والمعنوية، إذ ليس من الإنصاف في شيء أن يمنع القليل عمَن يعطي الكثير، وأن ينشغل وجدان القاضي بالهموم المادية البديهية، في حين توكل إليه أخطر المهمات، وقد اتخذ المجلس القرارات المناسبة بهذا الصدد، وكلف أعضاءه الدائمين متابعة تنفيذ القرارات مع المسؤولين.

ويؤكد المجلس في هذه المناسبة، على فهمه وتفهمه لمطالب قضاة لبنان وهو لم ولن يتوانى عن التعبير عمّا يختلج في نفوسهم من شعور بالغبن يتحملونه بصمت وكبر ليس لسبب إلا لحرصهم على سلامة المؤسسة وحقوق المواطنين الذين تصدر الأحكام باسمهم.

6 ـ يود المجلس التذكير بأن القضاء هو سلطة تضمنها المادة العشرون من الدستور، وبأن موقع السلطة القضائية ومناعتها وكرامتها وكرامة القضاة، هي من الأركان الثابتة في كل أمان اجتماعي.

7 ـ وأخيرا أن تضطر السلطة القضائية إلى إصدار هذا البيان، وهي التي لا تتكلم عادة إلا عبر القرار والحكم، فهذا أمر يدعو إلى التفكير والتأمل.

كان بيان مجلس القضاء الأعلى صرخة في واد، حيث لم يرف جفنٌ لأهل الحكم ولم يثر فيهم هذا البيان أي تساؤل أو تأمل أو تفكير، كأنه صادر عن هيئة بعيدة عن الوطن أو عن مجلس في مكان وزمان آخرين.

ونتيجة لتمادي أهل الحكم وأصحاب النفوذ في التدخل اضطر عددٌ من القضاة للاستقالة، كي لا يصبح وضعهم كشاهد زور في قضايا إنسانية ومصيرية ووطنية؛ لذا فضل بعضهم المنزل كعزلة، أو العودة إلى ممارسة المحاماة للابتعاد عن دائرة الضغط والتجاذبات السياسية والطائفية والمذهبية.

ومن الذين دفعوا ثمن نزاهتهم، كان القاضي الدكتور أسامة العجوز والقاضي وائل طبارة، اللذان فضلا الاستقالة، على أن يكون ثمن ترقيتهما بيغع ضميريهما.

إن ملف القضاء ملف خطير ومتشعب، لذلك سنكتفي بما ورد في هذا الجزء من الكتاب، على أن نتطرق بشكل تفصيلي في الجزء الثاني لكل الملف القضائي ولكل المحاولات التي قام بها الرئيس الحريري لوضع يده على هذه السلطة التي تعتبر صمام الأمان الأول والأخير لبقاء الدولة والوطن.

السيطرة على المؤسسات

كانت معادلة السيد رفيق الحريري، لكي يحكم سيطرته على الوطن تقوم على الأسس التالية:

1 -. نشر الفساد

2 -. شلّ مؤسسات الدولة، وإفلاس الخزينة

3 -. تطويق المعارضة، وإسكات أصواتها

4 -. السيطرة على وسائل الإعلام وشطب الصوت المعارض

5 -. شق الجسم النقابي

وقبل مجيئه إلى السلطة وبعد مجيئه، بدأ العمل على هذه الصُعد جميعاً، ليضمن نجاح مشروعه في استملاك الوطن وإقامة البديل عنه، امبراطورية خاصة.

شل مؤسسات الدولة

لم يكن العمل عى تحقيق هذه المعادلة صعباً أو مستحيلاً بالنسبة لإلى رفيق الحريري، كرجل مال ووكيل مشروع للاعبين كبار.

فمن الطبيعي أن يمهد لوصوله من خلال وصول لاعبين صغار إلى مواقع في المؤسسات، يحضرون له المناخ الملائم، ويؤسسون للمشروع الذي يحمله.

من أولى خطواته في هذا المجال، تلك التي تمثلت في الانتخابات النيابية عام 1992، حيث عمل في كواليسه على إيصال أكبر عدد ممكن من أتباعه إلى الندوة النيابية، وتم ذلك عبر تسخير مؤسساته وتمويل الحملات الانتخابية لهؤلاء، وقد نجح آنذاك في إيصال عدد لا بأس به إلى المجلس، لكنه لم يكن العدد الكافي لتأمين الأرجحية له.

في خريف 1992 تولى للمرة الأولى رئاسة الحكومة وبدأ العمل على تدعيم موقعه داخل مجلس النواب، وعلى خط مواز، ولضمان استمراريته واستمرارية مشروعه، عرف كيف يستغل بدعة ترويكا الحكم إلى أُقصى الحدود، وهكذا نجح هو وشريكاه الرئيسان الهراوي وبري في اختصار مؤسسات السلطة بأشخاصهم، وبذلك شلّ عمل ودور المجلس النيابي ومجلس الوزراء، وأصبح أي قرار أو قانون مرتبطاً بمدى توافق ترويكا الحكم، بغض النظر عن موقف مجلس النواب والوزراء تجاه ذلك، وباختصار، أصبحت إدارات الدولة ومؤسساتها جميعاً موزعة بين أعضاء هذه الترويكا، حيث أصبح بالإمكان تقاسم الحصص والمغانم، التي على أساسها تسير أعمال الدولة أو لا تسير.

إذاً نجحت الترويكا بدايةً، في شل عمل المجلس النيابي؛ والأمثلة على ذلك لا تكاد تحصى، ويذكر اللبنانيون جميعاً تلك الجلسات العاصفة التي كانت تنقل مباشرة على الهواء، والتي طالما ظنوا قبيل انتهائها، أنها ستطيح الحكومة ورئيسها؛ لكنهم سرعان ما يدركون أنهم لمرة جديدة أمام "المسرحية" عينها التي يتوزع بطولتها ثلاثي الترويكا عبر بعض الكومبرس في المجلس. وتنتهي دائماً بالمصادقة: صُدق... صُدق.. صُدق ولا أحد يعرف من هو الذي رفع يده ومن هو الذي رفع الاثنتين

.

لكن لابد من الإشارة هنا، إلى أن بعض الاعتراضات والمداخلات الدقيقة والموضوعية من قبل بعض النواب، كانت تنجح في إفشال تمرير بعض المشاريع الفاضحة، وبالتالي كانت في ذلك تدافع عن دور المجلس النيابي. لم ترق للرئيس الحريري هذه الحركة الاعتراضية داخل مجلس النواب، رغم تقاسمه وشريكيه في الترويكا ولاءات غالبية أعضاء المجلس، ولتلافي إمكانية اتساع هذه الحركة وتأثيرها داخل المجلس، لجأ إلى بدعة طلب صلاحيات استثنائية بحجة تسريع العمل، وعدم الوقوع في روتين مُهل الدراسة والتعديلات والمصادقة على المشاريع داخل المجلس النيابي.

لكنه لم ينجح في نيل صلاحيات استثنائية مطلقة، إلا أن ما حققه من صلاحيات، أفسح له المجال لتمرير العديد من المشاريع دون العودة إلى مجلس النواب، ولاستكمال حركته الالتفافية على المجلس، لجأ إلى تنفيذ مشاريعه عبر المؤسسات العامة والمجالس والصناديق التي لا تخضع لأي رقابة من مجلس النواب، أو هيئات الرقابة والمحاسبة، وذلك لإفشال أي محاولة من قبل بعض النواب، لإخضاع أعمال هذه المجالس لرقابة المجلس النيابي، وهيئة التفتيش، وديون المحاسبة.

الحكومة

أما بالنسبة لمجلس الوزراء، والذي لم يتسنَ للمواطنين أن يشاهدوا جلساته على الشاشة، فهي في الواقع لم تختلف عن جلسات المجلس النيابي، إن كان من حيث تقاسم حقائبه بين أعضاء الترويكا أو من حيث قراراته ومراسيمه ومشاريعه، فهي أيضاً تخضع لنغمة صُدق... صُدق.. صُدق ويخرج وزير الإعلام منفرداً على الشاشات، ليعلن قرارات الحكومة التي تبدو دائماً، ناتجة عن توافق أو عدم توافق أو عدم توافق بين أبطال الترويكا الثلاثة.

لكن المثير للضحك وللمرارة في آن، هو أن كثيراً ما يطل بعد اجتماع للحكومة، رئيسها أو وزير الإعلام، ليعلن عن قرارات لم يتم التداول بها داخل الجلسة ولا خارجها، ويتفاجأ بعض الوزراء بصدور هذه القرارات، وبعدها يتفاجأ المواطن بعد تسربها إلى وسائل الإعلام، والمفيد هنا أن نورد واحداً من أمثلة كثيرة، لكنه ذو دلالة كبيرة، هو أنه ذات يوم أعلن عن قرارات جلسة تضمنت قراراً بالترخيص لتلفزيون الـ M.B.C السعودي، علماً أن هذا القرار لم يتم بحثه خلال الجلسة وأكد ذلك أكثر من ثمانية وزراء، بعدما افتضح.

في الواقع لم تكن هناك حكومة بالمعنى الدقيق للكلمة، هناك شخص واحد يختصرها عبر توزيع حقائبها الأساسية عليه، وعلى مستشارين له، وعلى شركاء له في المشاريع، وهو طبعاً السيد رفيق الحريري، الذي يتولى رئاسة الحكومة، ووزارة المالية ووزارة الاتصالات، ويتولى محاميه بهيج طبارة حقيبة حساسة وهي وزارة العدل، وسوف نأتي لاحقاً على ذر ما يجري داخلها، أما وزارة الدفاع فيتولى حقيبتها السيد محسن دلول، الذي تربطه بالرئيس الحريري علاقات مصاهرة إضافة إلى مشاريع مشتركة أخرى، لعلَ أبرزها شركات الهاتف الخلوي، والوزارة الحساسة الأخرى وزارة الداخلية، أيضاً للحريري مونة كبيرة على حاملها السيد المر، من موقع الشراكة في مجموعة من المشاريع أبرزها مشروع تطوير ساحل المتن الشمالي، كذلك وزارة الإعلام التي حرص على أن تكون دائماً من نصيب أحد الموالين له، بعد

خروج "المناكف" ميشال سماحة، ليحل محله فريد مكاري، الذي عمل موظفاً لدى الحريري لسنوات عديدة في المملكة العربية السعودية، وبعده باسم السبع الذي ترك جريدة السفير، ليلتحق بفريق الحريري موظف براتب شهري، ثم انتقلت وظيفته وتمت ترقيته لكفاءته العالية في خدمة رئيسه ليصبح نائبا ووزيرا للإعلام ويبقى موظف يتفانا بخدمة رئيسه الحريري، على حساب الحريات والوطن، وكل هذا لقاء أتعاب تدفع من رئيسه، وأيضا وزارة النقل التي يتولاها السيد عمر مسقاوي ووزارة الموارد المائية والكهربائية التي للرئيس الحريري أفضال كبيرة على وزيرها ألخ.

يتبن لنا، من خلال هذا التوزيع للحقائب، أن الأساس منها والذي يسهم في انجاز مشروعه يتولاه شخصياً أو عبر أتباعه، أما بقية الحقائب فيتقاسمها شريكان في الترويكا، وله أيضاً فيها باع أو حصة أو مونة، وذلك لتداخل مصالح الثلاثة في الصفقات وتوزيع النغانم والتلزيمات.

ولأن الحريري ربما لم يطمئن الى استمرارية مثل هذه الحكومة ولا إلى شريكين متقلبي المزاج في الترويكا، تجمعه بهيما فقط مصلحة الصفقة فقد ركز وضعه نهائياً بحكومة بديلة وفاعلة وعملية، ولها كامل الصلاحيات، وهي مجلس الإنماء والأعمار الذي يسيطر عليه بشكل كامل.

ولأن الرئيسين الآخرين بري والهراوي هما أيضاً غير مطمئنين الى استمرارية التوفيق وتوزيع الغنائم، فربما جرى العمل على تثبيت الشراكة عبر تقاسم الإدارات العامة في تعين مدراء عامين بشكل يؤمن لهما نفوذاً داخل هذه الإدارات، فجاءت التعيينات الإدارية في أيار 1993 مخالفة لأي معايير وإجراءات إدارية سوى تلك الخاضعة لمعايير تقاسم الحصص من هنا جرت التعيينات بدون استشارات مجلس الخدمة المدنية، ومعظم الذين عينوا كانوا من خارج الملاك ولم تختلف التعيينات التي جرت في الأعوام اللاحقة، فجاءت على القاعدة نفسها ولو استعرضنا أسماء الذين أصبحوا في هذه الادارات لوجدنا أن الكفائة الوحيدة التي تخولهم لهذه المناصب، انما هي مدى ولائهم لأصحاب النعمة والسلطة مع بعض الاستثناءات النادرة جداً.

هيئات الرقابة والمحاسبة

عندما أقر المشترع اللبناني إنشاء هيئات. التفتيش المركزي، ومجلس الخدمة المدنية، وديوان المحاسبة، وغيرها من هيئات الرقابة؛ كان يسعى من خلال ذلك إلى نوع من التكامل مع المجلس النيابي، في مراقبة وضبط وتصويب عمل السلطة التنفيذية في إدارتها لشؤون البلاد، وإلى منع احتمال حدوث أي خلل أو استغلال للمواقع، من أجل المصلحة الشخصية والتنفيعات، وما شابه ذلك من انحرافات في أداء المسؤولين.

من الطبيعي أن تشكل هذه الهيئات والمجالس حجر عثرة أمام مشروع الحريري، لو سُمح لها أن تؤدي دورها؛ لذلك مثلما عمل على إبطال وشل دور المجلس النيابي، كان لابدّ له من القفز فوق هذه الهيئات، وإفراغها من مضمونها عبر تهشيمها وعدم إشراكها في الرأي، وقد نجح

في ذلك بمساهمة ومساعدة شريكيه اللذين التقت مصالحهما الشخصية معه في تعطيب دور هذه المجالس.

أولى تجليات توافق ترويكا في تهميش دور هذه المجالس، كانت عام 1993 في التعيينات الإدارية التي تمت على مبدأ تقاسم الحصص، وليس على مبدأ الكفاءة والنزاهة كما سلف الذكر، وطبعاً جرت تلك التعيينات وما لحقها من مثيلاتها في السنوات التالي، دون العودة إلى مجلس الخدمة المدنية، الذي يفترض أن يبدي رأيه في ملفات المرشحين وهذا ما أدى إلى فتح ابا البازارات داخل الوزارات، حيث أصبح كل وزير يوظف على هواه داخل وزارته، دون العودة إلى مجلس الخدمة المدنية، والمثل الصارخ على ذلك، هو ما جرى في وزارة الموارد المائية والكهربائية التي اعتمد وزيرها مبدأ تعيين موظفين بالتكليف، خلافاً لتعميم مجلس الخدمة المدنية الرقم 11 الصادر بتاريخ 12/ 10/ 1995 والذي دعا المؤسسات العامة والإدارات والبلديات المشمولة بصلاحيته، إلى إلغاء حالات التكليف النافذة لديها، والإقلاع عنها في المستقبل، تحت طائلة الملاحقة المسلكية، وذلك لمخالفتها أحكام المادة 49 من نظام الموظفين، واللجوء إلى اعتماد التعيين بالأصالة أو التعيين بالوكالة، وتفعيل حالات الإنابة عند الاقتضاء.

ورغم هذا التعميم، فإن الوزير حبيقة أصرّ على المضيّ في إجراءاته وقراراته؛ الأمر الذي دفع بمجلس الخدمة المدنية إلى رفع هذه القضية إلى مجلس الوزراء، لكن مجلس الوزراء قرر، خلافاً لأي توقع توجيه دعوة صريحة إلى الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات للاستمرار في التكليف وعصيان قرارات مجلس الخدمة المدنية، وهذا أمرٌ قد لا يحصل في أي دولة تدّعي المدنية واحترام القوانين.

هذا المثال نموذج لحالة من عشرات الحالات المماثلة التي تحدث في كل مؤسسات الدولة وإذا عدنا إلى التقارير والتعاميم الصادرة عن مجلس الخدمة المدنية لما استطعنا إحصاء المخالفات والإنحرافات التي عددتها، وقد حمل تقرير من هذه التقارير صدر في أواخر حزيران 1995 تحذيراً واضحاً من مغبة الاستمرار في خرق القواعد والقوانين بالتوظيفات، ويقول التقرير: آن الأوان لكي نقلع عن عمليات خرق المبادئ العامة للتوظيف والقواعد العامة التي ترعى عملية التوظيف منذ العام 1959 والتي تركز على المباريات باعتبار أنها الضامن الوحيد لأعمال قواعد الجدارة والاستحقاق، إن هذا الخرق المتوالي للدستور من جهة ولقواعد التوظيف العامة من جهة ثانية سيؤدي، إذا استمرّ للإساءة إلى الوظيفة العامة وبالتالي إلى تعطيل دورها كلياً.

نكتفي بمضمون هذا التقرير، وبما أوردناه من نماذج، لنبين مقدار الخروقات والتجاوزات التي تحصل في هذا المجال.

ديوان المحاسبة

قد تساوي تقارير ديوان المحاسبة التي تبين كمية الهدر والسرقات، إذا جُمِعت في مجلدات، عدد الكتب في المكتبة الوطنية قبل أن تُسرق خلال الحرب

لقد عُطل دور هذا الديوان نهائياً منذ العام 1994 بعد تقريره الشهير وكأنه في ذلك، أي الحريري، أبطل شهادة شاهد قبل ارتكابه الجريمة، ففي بلد يُعاد بناؤه وإعماره، بعد سنوات حرب طاحنة، من الطبيعي أن ترصد له مبالغ ضخمة من أجل إعماره، ومن الطبيعي إذاً أن تنشط الهمم لإزاحة الشاهد من الطريق والذي يفترض أن يكون له الدور الأساسي في عملية مراقبة كيفية صرف هذه الأموال وتوظيفها.

لذلك، ومنذ اللحظة الأولى، تم تهميش دور هذا الشاهد الذي هو ديوان المحاسبة كي لا يبقى رقيباً يحاسب من تهافتوا على التلزيمات والصفقات والتي عبرها تتاح السرقات ويُشَرَع النهب للمال العام.

وفيما لو استعرضنا التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة لتبين لنا بوضوح كيف يتم تهميش دور هذا الديوان من خلال التلزيمات التي كانت تحصل بمنأى عن رأيه والتي لا يتم إبلاغه بها، إلا بعد أشهر من تاريخ توقيع العقود وبدء التنفيذ، وفي بعض الحالات يتم إبلاغه بعد إنجاز المشروع نهائياً، بحيث لا يعود لرأيه أي معنى لو أراد إبداء ملاحظاته.

وفي حالات نادرة تعرض عليه مشاريع تلزيمات قبل استدراج العروض عليها لاستطلاع رأيه، ولكن رغم أن هذه الحالات هي حالات نادرة، فإن التلزيمات تجري دون الأخذ بالرأي الذي يبديه، وكأن ذلك كمثل رفع العتب والضحك على اللحى، كما يقال.

وفي معظم الأحيان تكون هذه التلزيمات قد تمت سراً وبالتراضي خلال مهلة درسه للمشروع، لتصبح تلك "اللعبة" من الأحداث النادرة التي تشبه نوادر جحا.

في تقريريه السنويين اللذين رفعهما عامي 1993 و 1994 حذر ديوان المحاسبة المسؤولين من المضي في سياسة التلزيمات بالتراضي، وكشف تقرير الصفقات العمومية خلال العام 1993 بمجمل الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات الخاضعة لرقابة الديوان بلغت نحو 1269 معاملة: 528 معاملة اعتمدت فيها طريقة التلزيم بموجب المناقصة العمومية أو استدراج العروض و 741 معاملة لجأت من خلالها الهيئات المذكورة إلى طريقة الاتفاق بالتراضي، بحيث أن نسبة الاتفاقات بالتراضي في صورة عامة إلى مجمل عقود تنفيذ الصفقات العمومية من حيث العدد تقارب الـ 58%.

ويشير التقرير إلى أن مجموع ما أنفق على الصفقات العمومية الخاضعة للرقابة المسبقة للديوان، قد بلغ خلال العام 1993 نحو 331 مليار ليرة لبنانية منها 245 ملياراً تعود إلى الاتفاقات بالتراضي، والبقية ومقدارها 86 ملياراً، تتعلق بالصفقات الجارية بواسطة التلزيم بالمناقصة العمومية، أو استدراج العروض.

ويؤكد التقرير، أن هذه الأرقام تُظهر الممارسة العملية لدى هيئات القطاع العام الخاضعة للرقابة المسبقة للديوان، تنطوي على خروج عن المعادلة التي تربط القاعدة بالاستثناء، وفي شكل يقلب هذه المعادلة بحيث أضحى اللجوء إلى الاتفاق بالتراضي، الذي هو طريقة استثنائية، عملاً عادياً، وأصبح اعتماد طروقة التلزيم التي تعتبر القاعدة في تنفيذ الصفقات العمومية هو الاستثناء.

وفَجّر تقرير مشترك لأجهزة الرقابة، فضيحة أثناء مناقشة لجنة المال والموازنة في المجلس النيابي لمشروع العام 1997، حيث بيّن هذا التقرير، هدر مبالغ كبيرة، غير مبررة مقارنة مع موازنة 1996.

ومن الأمثلة التي أوردها أن الحكومة ترصد في موازنتها 247 مليون ليرة بدل أسمدة وبذور وشتول لحديقتي القصر الجمهوري وقصر الحكومة، أي ما يساوي 3و0% من مجموع نفقات الموازنة وموزعة على الشكل التالي: 142 مليون ليرة لحديقة القصر الجمهوري و 105 ملايين ليرة لحديقة مجلس الوزراء مشيراً إلى أن المبالغ ارتفعت مائة في المائة بين عامي 1996 و 1998.

ويورد التقرير أن الإدارات الرسمية تدفع من أموال المكلف اللبناني، أي المواطن 895 مليون ليرة نفقات للمستشارين أي ما يوازي 21و1% من مجموع نفقات الموازنة العامة.

كما أشار إلى أن النفقات المرصودة للدراسات، والتي يبلغ مجموعها ملياراً ومائتين وخمسين مليون ليرة، موزعة على الإحصاء المركزي ووزارتي الموارد المائية والكهربائية والسياحية وتشكل 7و1% من نفقات الموازنة، وبذلك تشكل الدراسات والاستشارات التي يقدمها المستشارون نحو 3% من مجموع نفقات الموازنة العامة.

ولفت التفتيش المالي، إلى فوارق كبيرة ونفقات كثيرة في أبواب من الموازنة غير مبررة؛ فمثلاً ارتفعت بدلات الأتعاب في وزارة المالية من 644 مليون ليرة عام 1996 إلى 806 ملايين عام 1998، كما ارتفعت تعويضات الأعمال الإضافية من 400 مليون ليرة إلى مليار ليرة في موازنة 1998.

وفي موازنة الزراعة، لفت التقرير إلى علامة استفهام كبيرة، وهي تخصيص مبلغ 480 مليون ليرة كمساهمة لمجلس الصيد البري متسائلا: لماذا هذا الاعتماد في ظل سياسة حماية البيئة بمنع الصيد البري.

وطرح التقرير أيضاً علامات استفهام حول اعتمادات الجزء الثاني من موازنة وزارة الموارد المائية والكهربائية، التي تنفذ بالتراضي، ومن دون تفصيل للمشاريع في متن الموازنة.

وقد تضمن التقرير السنوي لهيئة التفتيش المركزي للعام 1995 ملاحظات خطيرة عن أوضاع الإدارة العامة، ومؤسساتها، وسير العمل فيها وأشار إلى صعوبات كبيرة فرضتها ظروف معينة واجهته في عمله، وأن بعض إدارات القطاع العام ومؤسساته العامة مازالت تفتقر إلى تحديد واضح لأوضاعها القانونية والتنظيمية، على الرغم من أهمية هذه المرافق على الصعيدين الاقتصادي والمالي، وأورد على سبيل المثال أوضاع شركات ومؤسسات كمصافي النفط في كل من الزهراني وطرابلس وأوجيرو والريجي، وإدارة واستثمار مرفأ بيروت التي تعمل بمنأى عن أية رقابة.

وكشف هذا التقرير عن هيمنة مستشاري الوزارات وبعض القيادات الإدارية على الموظفين التنفيذيين، مشيراً إلى أن ذلك أصبح ظاهرة خطيرة تنعكس سلباً على سير العمل الإداري،

وتساهم إلى حد بعيد بقيام هؤلاء الموظفين بأعمال نتيجة للضغوط التي تمارس عليهم وتضعهم في موضع المساءلة، في الوقت الذي يكون فيه المستشارون والمعاونون خارج هذا الإطار.

ويشير التقرير إلى وجود إدارات ومؤسسات ذات طابع عام، لا تزال تعمل خارج رقابة التفتيش المركزي، وذلك رغم تضخم أرقام موازناتها السنوية، التي أصبحت تقدر بمليارات الليرات اللبنانية، ومن هذه الإدارات مجلس الإنماء والإعمار، إدارة واستثمار مرفأ بيروت، أوجيرو، مصافي النفط، إدارة حصر التبغ والتنباك.

إن هذا العرض الموجز لبعض تقارير هيئات الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة، يؤكد أمراً واحداً، هو أن هناك إصراراً وتعمداً على تهميش دور هذه الهيئات، وتعمداً لتعطيل دورها بهدف إبقاء المال العام عرضة للنهب والسرقة، وبهدف إطلاق يد المسؤولين بالتصرف بمقدرات البلاد دون رقيب أو حسيب، ولو لم يكن الأمر على هذا النحو، لكان يكفي تقرير واحد من هذه التقارير للإطاحة بالسلطة التنفيذية مجتمعة، في بلدٍ يعتمد الحد الأدنى من الديموقراطية والشفافية.

الإصلاح الإداري

قد تكون هذه القصة التي سنرويها في هذه السطور دليلاً شديد البلاغة على حال الفساد والعشوائية والفوضى والخراب داخل إدارات الدولة، والقصة كما رواها أحد الوزراء، تقول: إنه في إحدى جلسات مجلس الوزراء التي انعقدت في أواخر تشرين الأول من العام 1996، والتي تم خلالها تعيين مدراء عامين، كان كل وزير يرشح اسماً يخصه لمنصب مدير عام، وقد طرح أحدهم الاسم الحقيقي جورج ش. وبعد صدور المرسوم تبين أن ش. هو لقب وأما الاسم الحقيقي في الهوية هو جورج ز. وعبثاً حاول الوزير العام المعين إقناع المعنيين في مجلس الخدمة المدنية بأن جورج هو الشخص المعين بمعزل عن الخلط بين الكنية واللقب، لكن مجلس الخدمة المدنية أصر على أن المرسوم صادر باسم جورج ش. ولابد من حضور حامل هذا الاسم، أو تصحيح المرسوم بمرسوم آخر.

بالطبع كان الأمر محرجاً بالنسبة للوزير الذي حاول تجنب طرح الموضوع مجدداً داخل المجلس، لكنه اضطر لعرض الموضوع أخيرا، بعنوان "تصحيح بعض الأخطاء المطبعية".

هذه الحادثة وغيرها الكثير، تلخص حال الخراب التي تعيشها مؤسسات الدولة.

وبالطبع فإن هذا الموضوع الإداري المهترئ له جذور تمتد إلى ما قبل الحرب الأهلية، وقد أسهمت بالإجهاز عليه وباهترائه لذلك كان من العناوين الأساسية في مؤتمر الطائف التي نصت إحدى موادها على إجراء إصلاح إداري يسهم في نهوض الدولة.

وقد استحدثت من أجل هذه الغاية وزارة جديدة للإصلاح الإداري عام عملها في الإطار النظري، لأن الطبقة الحاكمة لا يمكن أن تحقق أمراً مناقضاً لهدفها، فكيف لطبقة فاسدة أن تقوم بإصلاح وضع فاسد؟ ثم إن الشعار الذي طرحه الحريري منذ مجيئه بأن الدولة هي تاجر فاشل، أيضاً يؤكد رغبته باستمرار حال الاهتراء، ولقد أسهم في ذلك عملياً عبر إنشائه إدارة

موازية وإدخال موظفين تابعين له إلى المؤسسات، بغاية تخريب الوضع الإداري، وذلك من أجل إثبات صحة شعاره، ومن أجل تخصيص المرافق المنتجة في الدولة.

وهكذا فعل على صعيدين، تمثل الأول باحتواء موظفين في الإدارات الرسمية عبر منحهم مخصصات إضافية، وبإدخال موظفين جدد تابعين له، وتمثل الثاني بإنشاء مؤسسات بديلة تابعة له، وهذا يعني أنه أنشأ إدارة موازية على حساب إصلاح الإدارة الرسمية.

وفي بداية العام 1993، جرت صفقة التعيينات الإدارية الأولى بعد الطائف، والتي كانت عبارة عن فضيحة كبرى كشفت إداعاءت ترويكا الحكم، إذ أن هذه التعيينات جاءت لترسيخ سياسة تقاسم الحصص والمغانم بين أعضاء الترويكا، ولم تخضع لأي شرط آخر متعلق بالكفاءة والنزاهة، ولا لأي اعتبار قانوني أو عملي، وقد حرص الحريري أثناء تلك التعيينات على أن تكون إدارات الخدمات من نصيبه، ومثال على ذلك: فقد عين في مؤسسة كهرباء لبنان مارون الأسمر رئيساً لمجلس الإدارة، وهيب عيتاني مديراً عاما، وانطوان اندراوس رئيساً لمجلس إدارة الصندوق الوطني للمهجرين، وعبد الحميد ناصر نائباً للرئيس، ورياض طبارة رئيساً لمجلس إدارة المحفوظات الوطنية "عين سفيرا فيما بعد في واشنطن" وربيع عماش رئيساً لمجلس إدارة مصلحة سكك الحديد، وعبد اللـه شلهوب عضوا، وفرض على حاكمية مصرف لبنان المركزي الاستقالة، وعين حاكمية جديدة تابعة له برئاسة رياض سلامة، وعين سعد خالد مديراً للتنظيم المدني، ونور الدين الغزيري رئيساً لمجلس المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، إضافة إلى الأعضاء؛ وعين محمد فواز رئيساً لمجلس إدارة المشاريع الإنشائية، وهيام ملاط رئيساً لصندوق الضمان الاجتماعي، وعمر حلبلب رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمارات وخليل النقيب عضوا، وبعدها عين نقولا سابا محافظاً لمدينة بيروت، وسهيل يموت محافظاً لجبل لبنان ونبيل الجسر رئيساً لمجلس الإنماء والإعمار بدلاً من الفضل شلق الذي عين وزيراً، كما أنشأ المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات، وعين يوسف شقير رئيساً لمجلس إدارتها، وعين يوسف النقيب مديراً لمؤسسة أوجيرو، بعد أن منحها صلاحيات خاصة، كما عين عبد المنعم يوسف مديراً عاماً للصيانة والاستثمار والمواصلات السلكية واللاسلكية.

وفي المقابل أعطيت بعض الإدارات العامة للرئيس بري، مثل مدير عام الإعلام محمد عبيد، ومدير عام المغتربين هيثم جمعة، ورئيس مجلس الجنوب حسن يوسف، وكان للرئيس الهراوي أيضاً حصة في هذا التقاسم، مثل محافظ الشمال خليل الهندي، ومحافظ البقاع فريرد قرم، ومدير عام وزارة النفط، ومدير عام الأمن العام ريمون روفايل إلخ.

وهكذا أحكم سيطرته على الإدارات الرسمية كافة، عبر مدراء عامين ورؤساء في مجالس الإدارة سهلوا بدورهم توظيفات الموالين والمستلزمين، وفي الوقت عينه حاولوا إيهام الرأي العام، أنهم يقومون بعملية إصلاح إداري عبر التطهير الإداري الذي طاول مئات الموظفين بشكل عشوائي، حتى أن بعض الذين شملهم قرار التطهير، كانوا قد انتقلوا إلى رحمة ربهم منذ سنوات.

أما الفضيحة الكبرى في هذه المسرحية فهي أن معظم هؤلاء قد عادوا إلى وظيفتهم بقرارات قضائية من مجلس شورى الدولة لعدم وجود أدلى على الاتهامات الموجهة إليهم؛ وهذا ما يثبت عشوائية القرارات التي كان الهدف منها أولاً إيهام الرأي العام بالإصلاح وثانياً: إدخال موظفين من الأتباع والأزلام إلى المؤسسات من أجل السيطرة عليها، وثالثاً: دفع أوضاع هذه الإدارات نحو المزيد من الفساد والاهتراء، لتبرير قيام مؤسسات موازية يعهد إليها القيام بأعمال الإدارات العامة الأصلية، وقد أنشئت حوالي 11 مؤسسة من هذا القبيل، مضافة غلى مؤسسات قديمة وربطت جميعاً برئاسة مجلس الوزراء، عبر مراسيم صدرت عن مجلس الوزراء، وجاء بموظفين ومستشارين له، وعينهم على رأس هذه المؤسسات، وبهذه العملية تمكن من السيطرة على كل مرافق الدولة وإدارتها العامة بعيداً عن مجلس الوزراء مجتمعاً، وبعيداً عن رقابة المجلس النيابي وهيئات الرقابة، بعد أن أفشل محاولات إخضاع هذه المؤسسات لرقابة مجلس النواب.

ومن المفيد تعداد بعض هذه المؤسسات المنشأة أساساً، والمضافة والني تقوم بعمل الدولة.

أولى هذه المؤسسات والتي أصبحت بديلاً عن الوزارات والإدارات الرسمية هي:

1 .- مجلس الإنماء والإعمار

2 .- مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت

3 .- مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية

4 .- المؤسسة الوطنية لضمان الودائع

5 .- الصندوق المركزي للمهجرين

6 .- مؤسسة أوجيرو

7 .- المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمارات

8 .- مصلحة استثمار مرفأ صيدا

9 .- المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات

10 .- المؤسسة العامة للمشاريع الاستثمارية في حرم مطار بيروت

11 - مؤسسة ترتيب منطقة الضاحية الجنوبية الغربية لمدينة بيروت "اليسار"؟

12 .- مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك

13 .- مصرف لبنان

14 .- مصلحة كهرباء لبنان

هذا العرض الموجز عن وضع الإدارة يؤكد أمراً أساسياً، هو أن هذه السلطة منذ قيامها تعمل على تخريب الوطن وتعمير مشاريعها وتعمل على هدم المؤسسة العامة، وقيام مؤسسة خاصة، وهي فاسدة بامتياز عالٍ، فرافع الشعار القائل بأن الدولة تاجر فاشل، كان هدفه دائماً إثبات ذلك عملياً، لكي يصبح المقاول والتاجر الناجح هو البديل وهذا ما حدث بالفعل

مقدمة الملفات ـ الإعلام

من الطبيعي بالنسبة إلى شخص مثل رفيق الحريري، أن يزعجه أي صوت غير منسجم مع صوته، فشأنه في ذلك شأن أي حاكم صاحب سلطة مطلقة، لا يحتمل حتى الكلام أو المشكك، فكيف إذا كان هذا الحاكم صاحب مشروع سيطلقه في بلد يتمتع بهامش ولو قليل من الحرية والديمقراطية، عندئذ سيحاول بكل وسائله أن يلغي الآخر، إن لم يكن بالمال، فبالقوة، وهذا ما حصل منذ أن بسط سلطانه على الحكم ومؤسساته، وهو المدرك سلفاً لدور الإعلام وأهميته وخطورته في آن، لذا كانت خطواته الأولى نحو السلطة إيجاد وسائل ومنابر إعلامية تروج له ولمشروعه.

فكانت إذاعة الشرق أول منبر سيطر عليه، وجاءت بعده جريدة صوت العروبة وإن لم تصدر، لكنها أصبحت كاحتياط، بعدما تمدد داخل العديد من وسائل الإعلام المكتوبة شريكاً أو ممولاً أو شارياً لبعض الأقلام، هذا الواقع لم يكن كافياً ومطمئناً بالنسبة إليه، لأنه لم يستطع أن يسيطر على منابر أخرى بقيت تشكل له حالة إزعاج وغرباك يويم لما كانت تكشفه من فضائح، إضافة إلى موقفها الحازم من مشروعه وسياسته.

لذلك كان لابد ه من أن يفكر بكيفية الإجهاز على هذه الوسائل وإسكاتها، بعد أن تعذر عليه ترويضها أو مواجهتها من خلال إنشائه لوسائل مشابهة كتلفزيون المستقبل الذي تأسس بداية العام 1992، لقد كان رفيق الحريري يعرف جيداً ماذا تعنيه الصورة في زمن اختصر فيه العالم عبر الشاشة، لذلك لم يكن غريباً أن يضع في سلم أولوياته ملف الإعلام الذي كان يشرف عليه بنفسه، مانعاً أياً من الوزراء من إبداء الرأي، ولكي يبقى هذا الملف خاضعاً لإشرافه المباشر، كان دائماً يجيء بوزير للإعلام من موظفيه الخاصين، وكان من أحد الأسباب الداعية لحل حكومته الأولى، وجود وزير الإعلام، ميشال سماحة، الذي خرج عن طاعته، والذي كان له دور في إعاقة مشروع الحريري آنذاك في إسكات الوسائل الإعلامية المعارضة.

واستطاع الحريري مرغماً، أن يحتمل وجود وسائل الإعلام المعارضة لفترة تعدت السنة بقليل، وأصل خلالها محاولات الترغيب والترهيب لتدجين هذه الوسائل، ولما فشل في ذلك قرر خوض معركته الهجومية نحو إقفال هذه الوسائل نهائيا، فاستصدر قراراً في مجلس الوزراء في 23/ 3/1994 بمنع الأخبار والبرامج السياسية في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة كافة باستثناء وسائل إعلام الدولة، منها التلفزيون الرسمي الذي كان يملك نسبة منه %49 متذرعاً آنذاك بضرورات الأمن القومي، بعد حادثة تفجير كنيسة سيدة النجاح،

وبحجة أن هذه الوسائل تعمل دون قانون وترخيص، فلذلك يجب أن تمنع من التعاطي في الشؤون السياسية إلى حين صدور قانون ينظم عملها.

لقد لاقى هذا القرار احتجاجات كبيرة واستياء واسعاً من قبل الرأي العام، وقامت اعتصامات عديدة، ونظمت لقاءات نقابية وحزبية وإعلامية وجماهيرية تحمل شعار الدفاع عن الحريات العامة، الأمر الذي دفع مجلس النواب إلى إصدار قانون يسقط فيه قرار الحكومة في 17/7/ 1994، عندها عادت هذه الوسائل لتبث من جديد الأخبار والبرامج السياسية، وبالتأكيد فإن هذا القانون لم يمنع الحريري من مواصلة سعيه الدؤوب من أجل إيجاب صيغة نهائية وحازمة تسكت هذه الوسائل، فعمل على صياغة مشروع قانون بعنوان تنظيم وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، يستطع من خلاله قانونياً إلغاء الصوت الآخر، وهكذا حصل، بعد أن مرر القانون رقم 382/ 94 في المجلس النيابي، والذي تضمن ثغرات فادحة، كانت عبارة عن بنودٍ تبقيه مسيطراً على هذا الملف.

ـ أولى هذه الثغرات البنود، أنه منح الحكومة سلطة القرار في هذا الملف، فهي التي تمنح 1 الترخيص وهي التي تحجبه وبشكل استنسابي.

ـ نص القانون على إنشاء مجلس وطني للإعلام، يتألف من عشرة أعضاء تعين الحكومة، 2 أي الحريري، خمسة منهم أما الخمسة الآخرون فيعينهم مجلس النواب، ولكن نظراً لتركيبة هذا المجلس فإن قرار انتقاء الأسماء هو فعلياً بيد رئيس مجلس النواب.

ـ كما نص القانون على أن يكون دور هذا المجلس رغم انسجامه، مقتصراً على إبداء الرأي 3 فقط، وليس اتخاذ القرار، وهذا يعني أيضاً أن المجلس الوطني للإعلام هو مجلس صوري، يشبه ستاراً لأي قرار تنجزه حكومة الحريري وبتغطية كاملة من رئيس مجلس النواب.

هذا على مستوى بعض بنود القانون، أما على مستوى دفاتر الشروط الفنية والتقنية، المرادفة للقانون، فقد جاءت لتكمل الإطباق على المؤسسات الإعلامية من خلال الشروط التعجيزية التي تضمنتها، ثم جاء التقرير الفني المفبرك للموجات والترددات كحلقة أخيرة في سيناريو التشريع لإعلام الصوت الواحد وإسكات كل صوت معارض.

فقد وضع التقرير الفني وفق رغبات الحريري، وليس وفق معطيات علمية وتقنية، إذ أنه حدد سعة الفضاء اللبناني لستّ محطات تلفزيونية و محطة إذاعية، علماً أن هناك دراسات كان

قد وضعها خبراء كلفتهم الحكومة، تؤكد علمياً أن الفضاء اللبناني يحتمل أكثر من عشر محطات تلفزيونية و 18 محطة إذاعية بالوسائل التقنية القائمة، إلا أن أحداً من الذين كلفوا هؤلاء الخبراء لم يأخذ بتلك الدراسات، واعتمد التقرير الأول الذي بالطبع يلبي رغبات الحريري، وهذا ما شكل مخالفة قانونية واضحة، إذ إن قانون الإعلام رقم 382/ 94 ينص صراحة على تشكيل هيئة سميت هيئة تنظيم البث الإذاعي والتلفزيوني يكون من إحدى مهماتها وضع مخطط توجيهي علمي يتم على أساسه تحديد الأقنية التلفزيونية والإذاعية وشكل توزيعها، ثم ترفع تقريراً بذلك إلى المجلس الوطني للإعلام، لإبداء الرأي قبل إحالته على مجلس الوزراء للموافقة عليه، وما فعله الحريري، هو أنه ألغى دور هذه الهيئة ودور المجلس الوطني للإعلام، واستطاع أن يلغي صورة الحقيقة ويروج صورة الوهم عبر شاشته

الخاصة وشاشات أخرى موالية، ليطمئن إلى وضعه وحركة مشروعه دون أي صوت يعكر مزاجه، وربما كانت شاشة التلفزيون الجديد N.T.V هي الأكثر إحراجاً وإزعاجاً له وعن فضائح بالجملة.

وباختصار فقد كانت تحاول نقل صورة الحقيقة في الشارع وفي الكواليس، ففي تقاريرها العديدة وضعت علامات استفهام كبيرة على مشروع الحريري الاقتصادي السياسي، وأشارت إلى جهات ومصادر مشبوهة تقف خلف هذا المشروع؛ فضلاً عن أنها كانت الصوت الجريء المعبر عن هموم الناس وهواجسهم، كانت الصوت النقابي الحر، وصوت المعلمين، وصوت المدافعين عن لقمة العيش والحريات، وعن القضايا الوطنية والقومية والإنسانية بعامة؛ ولأن هذه الشاشة كانت صادقة في نقل الصورة، ازداد انتشارها نتيجة هذه المصداقية، وهذا أمر بديهي، أن يزعج من هو في موقع السلطان الذي لا يحتمل أي نسيم معارض لشهواته ورغباته وسياسته، إلى حد كان يردد لمرات عديدة في مجالسه الخاصة، أنه قد يستقيل فيما لو لم يستطيع إقفال هذه المحطة، وأي محطة أخرى؛ أو على حد تعبيره حين كان يقول، أي صوت معارض سوف أسجنه في غرفة، وأقفل عليه وأرمي المفتاح في البحر.

(عن جريدة الديار عدد رقم 3257 تاريخ 11/1/1998).

فلم يكن غريباً ما فعله الحريري، كيف لحاكم يجوع شعبه، أن يسمح لوسيلة إعلامية أن تقوم بنقل هذه الصورة أمام الرأي العام؟ كيف لحاكم يحمل مشروعاً مشبوهاً أن يسمح لوسيلة إعلام أن تمضي في كشف الخيوط والفضائح؟ كيف لحاكم يفصّل الديمقراطية والحرية والأوطان على قياسه، أن يسمح لآخر أن يحاول تصويب الحقائق، أو يدل على مكامن الخطأ والخطر؟ كيف لحاكم يذهب بالبلد إلى المجهول ويشتريه عقارات ويبيعه، أن يسمح لآخر بأن يفضح مشروعه؟

لهذه الأسباب وغيرها الكثير، أقفلت محطة تلفزيون الجديد N.T.V عبر سيناريوهات مشكوف مُتلطٍ وراء قانون هشٍ وذرائع كاذب وحجج واهية، لكن الذي يثير السخرية والضحك، هو أن واضع القانون نفسه لم يلتزم به، على الرغم من أنه فصّل تماماً على قياسه ورغباته، وأصدرها في كتيب بعد وارتكب عشرات المخالفات التي كشفها تلفزيون الجديد N.T.V إقفاله، فهذا القانون الذي سمح فقط لأركان أهل الحكم في تقاسم وسائل الإعلام وتوزيعها على بعضهم، لم ينتقده فقط الصوت المعارض، بل حتى أهل السلطة أنفسهم ومنهم من نال ترخيصاً على الخريطة، كمثل المواطن الذي يشتري منزلاً على الخريطة، علماً أن هناك محطات قائمة بكامل الشروط المطلوبة، من الخرائط وصولاً إلى عمود الإرسال والأجهزة والكادرات إلى ما هنالك، ولم تحصل على ترخيص؛ والأدهى من ذلك أن أهل السلطة لم يخجلوا من فعلتهم حين جاهروا ببداحة موصوفة أنهم تقاسموا الجبنة يوم وزعوا رخصاً لوسائل الإعلام؛ وقد عبر عن ذلك مرارا الرئيس بري؛ في إشارته أمام الصحفيين والنواب أن التراخيص الإعلامية وزعت محاصصة بين أهل الحكم وليس كما نص القانون.

رغم كل ما أبدته وسائل الإعلام من ملاحظات وانتقادات لقانون ولدفتر الشروط، وهي على يقين مسبق أن مسألة تقديم طلبات التراخيص ليست سوى حلقة جديدة من السيناريو، فإنها

خضعت للقانون وتقدمت بطلبات تراخيص إلى وزارة الإعلام، لتكشف حقيقة النيات المبينة لدى من ادعوا الحرية والديمقراطية.

وقد أحالت وزارة الإعلام طلبات التراخيص إلى المجلس الوطني الذي ذكرناه سابقاً، وصدر رأي المجلس الوطني في هذه الطلبات في 16 أيلول 1996 وكان صدقة كبيرة لما تضمنه من خروقات للقانون ولدفاتر الشروط الفنية والتقنية، وكان يمكن أن يتحاشاه، لحفظ ماء الوجه فقط لا غير، لأن الجهات التي سوف تحصل على تراخيص كانت معلومة مسبقاً، وأسماؤها متداولة على كل لسان، وتناولتها الصحف في أكثر من مرة، إلا أن هذا المجلس الصوري أراد أن يبدي رأياً تبريرياً لقرارات متخذة مسبقاً، ولم يعتمد هذا الرأي على أي معطيات علمية أو فنية.

وفي 17 أيلول عام 1996 أقر مجلس الوزراء إعطاء تراخيص لوسائل الإعلام التي أوصى بها المجلس الوطني، في ذلك الوقت أعد تلفزيون الجديد N.T.V دراسته التي عدد فيها المخالفات التي ارتكبها المجلس الوطني والحكومة في إعطاء التراخيص، مبيناً بالوقائع الاستنساب السياسي والطائفي وتقاسم أهل السلطة لتراخيص وسائل الإعلام.

وجاء في الدراسة أن الرأي الاستشاري للمجلس الوطني للإعلام يتناقض مع الأسس والشروط والمعايير الواردة في القانون وفي دفتر الشروط، وأهمها التوزيع المناطقي والطائفي للمساهمين، والملاءة المالية ومراعاة الطابع التعددي والانصهار الوطني، وضرورة أن تكون جميع الأسهم اسمية، ويمتلكها أشخاص لبنانيون، كما بينت الدراسة بالأرقام والوقائع، أن الحجج التي حجبت على أساسها التراخيص لمؤسسات إعلامية معارضة لم تكن عائقاً أمام المؤسسات الأخرى المحظوظة لنيلها التراخيص، رغم وجود خروقات قانونية فاضحة في ملفات هذه المؤسسات منها:

1 الشبكة الوطنية للإرسال - N.B.N

لقد نالت ترخيصاً قبل قيامها وعلى الخريطة، فكيف لشركة غير موجودة أن تحظى بترخيص، مستوفية كامل الشروط القانونية وتحرم منه مؤسسة أخرى مثل تلفزيون الجديد N.T.V والتقنية؟

ثم إن مجلس إدارة هذه الشركة يضم ثمانية مساهمين من أصل 19 مساهماً ينتمون إلى طائفة واحدة "الشيعة" وهذا أمر مخالف للقانون، فأين الانصهار الوطني؟ وأبرز هؤلاء المساهمين، خليل حمدان، حركة أمل، ياسين جابر، وزير مقرب من الرئيس بري، أمينة بري شقيقة الرئيس، سميرة عاصي شقيقة زوجة الرئيس، رباح جابر شقيق الوزير جابر، وهذا الجمع من الأقرباء وأهل البيت يشكل خرقاً مخجلاً للقانون، الذي ينص بصريح عبارته على أنه لا يحق لأي مساهم أن يشرك أياً من عائلته وفروعه وأصوله في الشراكة.

أما في ما يخص رأسمال الشركة البالغ بحسب الملف 16 مليون دولار، فلم يسدد منه في حينه سوى 300 ألف دولار، ولم يكتمل التسجيل القانوني في السجل التجاري وبذلك لم تصبح شركة مسجلة رسمياً في السجل، وفقاً لأبسط أسس قانون التجارة، أضف إلى ذلك،

دفتر الشروط النموذجي يفرض على كل مؤسسة طالبة للترخيص أن تتقدم بهيكليتها الإدارية، ببراءة ذمة من الضمان الاجتماعي تؤكد تسجيل موظفيها وانتسابهم إلى الضمان، ولائحة مفصلة بالأجهزة التقنية التي تملكها، وبمحطات الإرسال، وبخريطة تفصل المناطق التي يغطيها بث المحطة؛ وكل هذه الشروط لم تكن متوافرة في ملف الـ N.B.N وعلى الرغم من كل ذلك، فإنها أعطيت الترخيص، ومكافأة لها على عدم توافر أي شرط من شروط الترخيص، فقد نالت ترخيصاً إذاعياً لإذاعة كانت غير موجودة في كحينها، كجائزة ترضية فسبحان الله.

2 - تلفزيون المستقبل لصاحبه الرئيس رفيق الحريري

ثمانية مساهمين من أصل 19 مساهماً ينتمون إلى الطائفة السنية، ويملكون 59% من مجمل الأسهم، أما بقية المساهمين فهم موظفون لدى الرئيس الحريري منهم:

1 - نهاد المشنوق، مستشار الرئيس الحريري الإعلامي.

2 - وليد الحريري، شقيق الرئيس الحريري.

3 - مصطفى رازيان، مدير مالي الحريري.

4 - غالب الشماع، مدير مكتب الرئيس الحريري.

6 - نازك عودة الحريري، زوجة الرئيس الحريري.

7 - يوسف تقلا، محامي الرئيس الحريري.

8 - فريد روفايل، شريك الرئيس الحريري ومندوبه في شركة T.M.A.

9 - سمير منصور، صديق الرئيس الحريري.

10 - روبير دباس، شريك الرئيس الحريري في جميع التعهدات الكهربائية في لبنان.

11 - مكارم مكاري، شقيق الوزير فريد مكاري موظف لدى الرئيس الحريري.

12 - علي جابر، موظف لدى الرئيس الحريري.

13 - خالد صعب، نائب كتلة الرئيس الحريري.

أعتقد أن هذه التشكيلة المساهمة في تلفزيون المستقبل، كافية فيما لو طبق القانون كي لا يكون لهذا التلفزيون مستقبلاً.

3 - شركة مرّ تلفزيون M.T.V

أعتقد أن اسم هذه الشركة كافٍ كي لا يحصل على ترخيص، أما المساهمون في هذه الشركة: فـ 85% منهم من عائلة واحدة هي عائلة المر وموظفوها، وأن أكثر من 70% من هؤلاء ينتمون إلى طائفة الروم الأرثوذكس، وأبرز المساهمين، الوزير بويز، الوزير حبيقة، غازي

العريضي مستشار سياسي للوزير جنبلاط، ومساهمات هؤلاء رمزية، غبريال المر شقيق الوزير ميشال المر، كارول المر، كارلا المر، أقرباء الوزير.

إضافة إلى ذلك فإن عدداً من المساهمين هم مساهمون في شركة تلفزيونية أخرى هي Tele Lumiere وهذه مخالفة كبيرة للقانون ولدفتر الشروط والمخالفة نفسها مكررة في إذاعة جبل لبنان التابعة للمر.

4 - المؤسسة اللبنانية للإرسال L.B.C

تضم 12 مساهماً من أصل 23 مساهماً ينتمون إلى الطائفة المارونية ويملكون 55% من قيمة الأسهم فيما تبلغ نسبة المسيحيين في هذه الشرطة 70%، ويملك رئيس مجلس الإدارة وعائلته الشيخ بيار الضاهر أكثر من 50% من عدد الأسهم، وهذا أمر مخالف لدفتر الشروط.

أبرز المساهمين:

1 - بيار الضاهر.

2 - رندة سعد، زوجة بيار الضاهر.

3 - رلى سعد، شقيقة زوجة بيار الضاهر.

4 - الوزير سليمان فرنجية.

5 - النائب عصام فارس.

6 - النائب نبيل البستاني.

7 - النائب ميشال فرعون.

كما تبين لائحة المساهمين، مساهمة ثلاثة شركات مغفلة غير معروفة هوية مالكيها، وهذه مخالفة صريحة لنص وروح القانون، كما أنها تضم مساهمين هم أيضاً مساهمون في مؤسسات إعلامية أخرى، وقد نص المجلس الوطني صراحة على ذلك في رأيه.

5 - تلفزيون الجديد N.T.V

رغم كل هذه الخروقات والمخالفات لدفتر الشروط وللقانون، فقد نالت هذه المؤسسات التراخيص، أما تلفزيون الجديد N.T.V ورغم أنه التلفزيون الوحيد الذي استوفى الشروط التقنية والقانونية كافة، من حيث التوزيع الطائفي والانصهار الوطني والمناطقي للمساهمين والعاملين والمتعاقدين، إذ كان يعمل فيه أكثر من 350 موظفاً ثابتاً، بينهم 75 موظفاً في قسم الأخبار إضافة إلى 2000 شخص متعاقد، بينهم عدد كبير من الفنانين المنتسبين إلى النقابة، الذين كانوا يعملون في تلفزيون الجديد في مجال الإنتاج، الذي كان يشكل أكثر من 46% من

الإنتاج المحلي، وهذا بند أساسي في دفتر الشروط؛ وعلى الرغم من كل ذلك، فإن هذا التلفزيون حرم من الترخيص.

والجدير ذكره في هذا السياق، أن المجلس الوطني كان قد أعد تقريرا مخالفاً كلياً للتقرير الذي أعلنه، ولكن قبل أسبوع واحد من تاريخ رفع التقرير، ونتيجة لضغوط من قبل الرئيس الحريري، تغيَّر مضمون التقرير وأعيدت صياغته، بما يتلاءم مع سياسة توزيع الحصص وتقاسم المغانم بين ترويكا الحكم وطوائفها، التي نال رئيسها الأول، أي الرئيس الهراوي، حصته عبر تلفزيون لبنان بعد إقامة فؤاد نعيم المقرب من الحريري وتعيين جان كلود بولس المقرب من الرئيس الهراوي، رئيساً لمجلس الإدارة.

وأثارت هذه السياسة في إعطاء التراخيص استنسابياً، ضجة كبيرة في الأوساط الإعلامية والشعبية والنقابية والنيابية والحزبية، مما اضطر الحكومة تحت هذا الضغط إلى تنفيس الاحتقان بإعطاء مهلة جديدة للمؤسسات التي لم تحظ بالترخيص لتصحيح طلباتها وإحالتها مجدداً إلى المجلس الوطني الذي أوصى بإيعاز من الحريري، بإعطاء تراخيص لإذاعتين معارضتين، هم أصوات الشعب وصوت لبنان؛ فضلاً عن عدد من الإذاعات الأخرى بينها إذاعة صوت الغد التي يملكها الوزير فرنجية، ولم يوصِ المجلس الوطني بإعطاء أي ترخيص تلفزيوني؛ والفضيحة الكبرى كانت أن المجلس الوطني استند إلى وثائق مزورة لرفض ترخيص تلفزيون الجديد N.T.V كان قد استحصل عليها رئيس المجلس الوطني سامي الشعار من السجل التجاري.

كيف حدثت عملية التزوير؟

عندما تسلم المجلس الوطني الملف الكامل لتلفزيون الجديد N.T.V لدراسته وإبداء الرأي فيه، اعترض رئيس المجلس سامي الشعار على مستند مرفق وهو عبارة عن لائحة بأسماء المساهمين ونسبة مساهمتهم، موقعة من رئيس مجلس إدارة التلفزيون وأمين السر؛ واعتبر الشعار أن هذا المستند غير قانوني ويجب أن يكون صادراً عن السجل التجاري، ورغم أن قانون الإعلام المرئي والمسموع رقم 382/94 لم ينص على ذلك، فإن الشعار أصرّ على عدم قانونية المستند، واستحصل من أمانة السجل التجاري على إفادة مزورة بأسماء المساهمين وحصصهم تبين أن المساهم حسن البواب يملك ما يفوق نسبة الـ 10% من أسهم الشركة وهذا أمرٌ مخالف للقانون، واستناداً إلى هذه الوثيقة صدر الرأي الاستشاري للمجلس الوطني برفض طلب الترخيص لتلفزيون الجديد N.T.V.

أما السؤال فهو كيف دُبرت هذه العملية، ومن هو الطرف المتواطئ في السجل التجاري الذي أعطى مستنداً غير صحيح؟

كقبل صدور رأي المجلس الوطني في الجريدة الرسمية برفض طلب الترخيص للسبب المذكور، عملت إدارة تلفزيون الجديد N.T.V على تبيان الحقيقة من خلال الحصول على نسخة مصدقة من السجل التجاري، تبين حقيقة نسب المساهمين؛ وأرفقت هذه النسخة بكتاب موجه إلى كلّ من المجلس الوطني للإعلام ووزير الإعلام وغلى مجلس الوزراء بشخص رئيس الحكومة، لإعادة تصحيح هذا الخطأ ــالتزويرـ المتعمد؛ ورغم إظهار هذه الحقيقة أمام

المسؤولين والرأي العام، فإن رئيس الحكومة شخصياً أصرّ على عدم الأخذ بمضمون الكتاب، ورفض عرضه على مجلس الوزراء، وأصدر قراره بعدم الترخيص لمحطة تلفزيون الجديد N.T.V

أمام هذا الواقع، تقدمت إدارة تلفزيون الجديد N.T.V بشكوى ثالثة إلى مجلس شورى الدولة، بعد أن كانت تقدمت سابقاً بشكويين، للسبب عينه.. كما تقدمت من نقابة المحامين بطلب للحصول على إذنٍ لمحاكمة رئيس المجلس الوطني للإعلام، وهو محام، أمام القضاء بتهمة التزوير، وقد أحيلت الشكاوى الثلاث إلى الغرفة المختصة بالنظر في مثل دعاوى من هذا النوع؛ وهي مؤلفة من ثلاثة قضاة، بينهم القاضي سهيل بوجه، وهو وكيل ومستشار للرئيس الحريري، ويتقاضى منه راتباً شهرياً يمثل أضعاف ما يتقاضاه أمثاله من القضاة من رواتب رسمية.

وهذا ما يفسر سبب التأخير في البت في هذه الدعاوى، رغم عدم وضوح ملفاتها وتوافر كامل الشروط القانونية.

ويبقى الأمل معدوماً مادام هناك من يستطيع تأجيل هذه الشكاوى، إلا إذا تدخل رئيس مجلس شورى الدولة المعروف بنزاهته وجرأته، مباشرة لتصويب الأمور وإعطاء كل ذي حق حقه.

والجدير ذكره في هذا السياق، أن تلفزيون المنار، قد رفض طلبه من قبل المجلس الوطني للإعلام إذ تبين أن أحد المساهمين هو مساهم في الوقت عينه في إذاعة النور.

وبعد صدور القرار، عمل تلفزيون المنار على تصحيح وضعه، وبعض بكتاب إلى رئيس الحكومة، وإلى الهيئات المعنية، فأخذ هذا الكتاب والتصحيح بالاعتبار، وحصل على ترخيص بقرار من مجلس الوزراء، وهكذا بالتأكيد من حقه الطبيعي والمخالفة الكبرى هنا هي في إلغاء دور المجلس الوطني للإعلام وبتخطي القانون، وذلك من خلال قرار الترخيص دون الرجوع إلى المجلس الوطني للإعلام لأخذ رأيه، كما نص على ذلك القانون صراحة.

لكن ما هو غير طبيعي، هو تصرف رئيس الحكومة الذي أصر على حجب الترخيص عن مؤسسة مستوفية كامل شروطها القانونية والتقنية والفنية، ورغم أنها كشفت عملية تزوير ترخيصاً مع N.T.V ساقلة طالت ملفاتها، وهذا أمر كان يكفي أن ينال، من خلاله، تلفزيون معاقبة من قام بعملية التزوير، فإن رئيس الخكومة كان قد هدد بالاستقالة إذا منحت هذه المحطة ترخيصاً رغم أحقيّتها بذلك، وذلك بحسب كلام رئيس مجلس النواب نبيه بري.

ورغم كل هذه المؤامرات التي أحيكت، لمنع تلفزيون الجديد N.T.V من الحصول على حقه الشرعي والقانوني، في ترخيص يسمح له بالبث ومزاولة برامجه؛ فإنه مازال يناضل لاستعادة حقه، مدعوماً من الرأي العام، والهيئات النقابية، وكل القوى المدافعة عن الحريات العامة، لكي يعود منبراً لهذه القوى مدافعاً عن قضاياها وكرامتها وقضايا الوطن وحقوق الناس.

فضيحة الـ M.B.C

في الرابع من حزيران 1997، صدر قرار عن مجلس الوزراء أبقي طي الكتمان، مُنحت بموجبه محطة الـ M.B.C السعودية ترخيصاً للبث التلفزيوني والإذاعي في لبنان.

لم يبق هذا القرار سرّاً لوقت طويل، بل انكشف أمره بعد فترة وجيزة، مما أثار ضجة كبيرة ما لبثت أن تحولت إلى فضيحة بعدما تبين أن قرار إعطاء هذه المحطة ترخيصاً، اتخذ خارج إطار مجلس الوزراء، ولم تجرِ مناقشته داخل أي جلسة، ولم يطلع عليه أحد سوى الذين أمروا بالترخيص، وهم رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة ووزير الإعلام.

هذا الترخيص الفضيحة يطرح الكثير من التساؤلات:

أولاً: يشكل هذا الفصل نموذجاً صريحاً لكيفية العمل داخل مجلس الوزراء وكيف تتم وتتخذ القرارات دون علم ومعرفة الوزراء.

ثانياً إن هذا القرار بإعطاء رخصة يملكها بالكامل أشخاص غير لبنانيين يعتبر خرقاً فاضحاً لقانون الإعلام المرئي والمسموع 384/ 94، الذي ينص صراحة على منع تملك غير اللبنانيين لمحطات إعلامية.

ثالثاً: لنفترض أن القانون يسمح لتملك العرب والأجانب لمحطات من هذا القبيل، كيف اتسع الفضاء اللبناني فجأة وتمدد أمام محطة جديدة غير لبنانية علماً أن التقرير الفني حدد سعة الفضاء بمحطات ست؛ هذا إذا تجاهلنا سماح الحكومة لمحطتين دينيتين بالبث على موجات عائدة لتلفزيون لبنان.

بعد أن انكشفت هذه الفضيحة التي أثارت موجة كبيرة من الاستنكار والاحتجاج، اضطر رئيس الحكومة رفيق الحريري إلى الاعتراف أمام مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 25/6/1997 بأن هذا القرار كان غلطة كأو هفوة، واعتبره لاغياً؛ لمنه فيا لحقيقة لم يلغ القرار لأنه كان شفوياً ولم يسجل، ولم يصدر بقرار آخر يلغيه، والذي يؤكد هذا، هو أن محطة الـ M.B.C

واصلت استكمال ملفها الذي سلمته للسيد عبد المنعم يوسف في وزارة الاتصالات.

التلفزيون الرسمي والإذاعة

قبل أن يبدا تلفزيون المستقبل بثه، تسلط رفيق الحريري، على التلفزيون الرسمي، عبر شرائه أسهم القطاع الخاص البالغة 49% من السيد وسام عز الدين، بملغ قدره 5 ملايين دولار، وبتلك الحالة أصبح التلفزيون الرسمي آنذاك منبراً خاصاً به، من مَوْقِعَيْن، كرئيس للحكومة، وكمالك لنصف اسهمه، وجاء بأعوانه وموظفيه ليديروا هذه المؤسسة، وكان على رأسهم الأستاذ فؤاد نعيم الذي عيّنه مديراً عاماً.

وعندما بدأت المطالبة داخل المجلس النيابي بضرورة تملك الدولة لهذه المؤسسة كاملة، بدأ بعض موظفيه بنسخ قسم من أرشيف التلفزيون وتهريب قسم آخر لصالح تلفزيون المستقبل.

ثم بعد ذلك، وحين اتخذ القرار باستملاك الدولة لكامل الأسهم في تلفزيون لبنان، باع الحريري حصته بثمانية ملايين دولار، محققاً ربحاً مقداره ثلاثة ملايين دولار، علماً أنه لم تمت عملية تقييم لموجودات التلفزيون، لاختلفت الأرقام كثيراً، نتيجة للديون المتراكمة على هذه المؤسسة، إضافة إلى أنه حين اشترى الحريري الأسهم عام 1992، كان تلفزيون لبنان يملك الحق الحصري للبث حتى العام 2012، أما حين باع أسهمه عام 1995 كان تلفزيون لبنان قد خسر هذا الامتياز، وبدأ آنذاك كنقطة عبور نحو سيطرة إعلامية أوسع.

أما فيما يخص الإذاعة اللبنانية، فقد صدر قرارٌ من وزارة الإعلام بعد موافقة الحكومة، بتحديث هذه الإذاعة، وكان يومذاك السيد ميشال سماحة وزيراً للإعلام، فتقدمت إحدى الشركات بعرض لتلك الغاية بقيمة 24 مليون دولار، لكن الوزير سماحة رفض هذا العرض لأنه تخطى سقف الدراسات بأكثر من سبعة ملايين دولار.

وحين جاء السيد فريد مكاري وزيراً للإعلام، حمل معه عرضاً من شركة أمريكية تحديث الإذاعة بقيمة 34 مليون دولار، وقد كشف تلفزيون الجديد N.T.V هذه الفضيحة وتبعته في ذلك جريدة النهار، ما أثار ضجة كبيرة خصوصاً داخل المجلس النيابي أدت إلى إلغاء التلزيم، فضاع بذلك على فريد مكاري وشركائه عمولاتهم، لكن حين جاء الوزير السبع إلى الوزارة، تم التلزيم لهذه الشركة بقيمة 32 مليون دولار، أي بما يفوق ضعف القيمة الحقيقة للالتزام، وقد تم هذا اللاتزام بطريقة التراضي، أي بالتوافق ما بين الوزير السبع ورئيسه الدائم الحريري وبالطبع على حساب خزينة الدولة وأموال الشعب.

البث الفضائي

في أواسط العام 1993، حين كان السجال دائراً حول كيفية تنظيم وسائل الإعلام المرئي والمسموع على المستوى الأرضي، بدأ تلفزيون المستقبل الذي تعود ملكيته إلى رفيق الحريري بالبث فضائياً، دون إذنٍ أو ترخيص بذلك، تبعه في هذه التجربة تلفزيون L.B.C وهذا ما أضاف مشكلة أساسية على الملف الإعلامي وطرح ضرورة تنظيم هذا البث في إطار قانوني.

وبعد مضي أكثر من سنتين تقريباً على بدء البث الفضائي صدر القانون رقم 531/ 96 الذي ينظِّم عملية هذا النوع من البث إلا أنه في 26 كانون الأول 1996، أقر مجلس الوزراء وبشكل مخالف لقوانين الإعلام مبدأ الرقابة المسبقة على البث الفضائي اللبناني وفي 23 كانون الثاني 1997 أي بعد مضيّ شهر، شكل وزير الإعلام فريقاً لمراقبة البث السياسي الفضائي وخوَّله منه بث كل ما يمس بالاستقرار السياسي وبالأمن القومي.

في هذه الأثناء، تقدمت الـ L.B.C

بمراجعة طعن أمام مجلس شورى الدولة، لإبطال قرار الرقابة المسبقة؛ وبعد ثلاثة أشهر، أي في 14 نيسان 1997، صدر عن مجلس الشورى برئاسة القاضي جوزف شاوول قرار وطني كبير دفاعاً عن الحريات وعن القانون، قضى بإبطال قرار مجلس الوزراء فرض الرقابة المسبقة على البرامج السياسية والإخبارية فضائياً، فجاء رد الحكومة بسحب تراخيص البث

السياسي الفضائي؛ لكن هذا القرار، لم تلتزم به طويلاً المؤسستان الإعلاميتان المعنيتان، فاستأنفتا البث، ولم تتخذ الحكومة أي إجراء في هذا الشأن.

قد يكون الملف الإعلامي في هذا العهد النموذج الأكثر وضوحاً عن تعاطي الحكومة ورجال الحكم في الشأن السياسي، أو النموذج الذي يفضح علناً عقلية القيمين على السلطة وسلوكهم، بحيث يستخدمون مواقعهم لتنفيذ مصالح شخصية؛ فهل من وقاحة أو حماقة أكبر من تلك التي ميزت هؤلاء يوم تقاسموا الإعلام حصصاً، أرضاً وجواً، صورة وصوتاً، ليروِّجوا لمشاريعهم المشبوهة، ويغطوا فسادهم وصفقاتهم ونهبهم للمال العام؟ وما إصرارهم على إقفال تلك المنابر التي كانت تنقل صورة الحقيقة، وتفضح عمليات النهب، إلا إقفال تلك المنابر التي كانت تنقل صورة الحقيقة، وتفضح عمليات النهب، إلا تأكيد لإمعانهم في الفساد وضرب الحريات العامة، والمضي في مشاريع مشبوهة.

فما حصل في هذا العهد من خرق للقوانين والأعراف، ومن تعطيل للحياة الديمقراطية، ومن تضييق على الحريات، يشكل علامة سوداء في تاريخ لبنان، الذي كان يتمتع بهامش من الحرية؛ وأصبح في هذا العهد متنأ لفرسان الحكم وأهل السلطة.

حتى النقابات والأحزاب لم تنج من سياسة التضييق والقمع، فمع وصوله إلى الحكم، بدأ الحريري العمل فعلياً على محاصرة هذه القوى وخنقها، عبر رفضه الدائم لمطالب الاتحاد العمالي العام، ومهاجمته، واتهامه بالتآمر على زعزعة الأمن الوطني والقومي.

لكنه بعد أن فشل في تشويه صورة هذه القوى أمام الرأي العام، اتخذ قراره بمواجهة تحرك الاتحاد العمالي العام بمختلف الوسائل، منها تجميد الأموال المرصدة للاتحاد لدى وزارة المالية، ثم تفعيل قرار منع التجمع والتظاهر، لكن الاتحاد العمالي العام لم يرضخ لهذه الأساليب واستكمل تحركاته، ونفَّذ في تموز 1995 إضرابا عاماً وتظاهرات شملت كامل الأراضي اللبنانية، فأُمرت قوى الأمن بقمعها وقد تعرض في ذلك الحين، النائب مصطفى سعد لإطلاق نار من قبل بعض العناصر في قوى الأمن وأصيبت سيارته بزخات من الرصاص، كما جرح العديد من المواطنين والصحافيين من جراء الضرب، واعتقل العشرات من المشاركين وأحيلوا إلى المحاكم.

هذا القمع الوحشي لم يثن الاتحاد العمالي عن المضي في التحرك من أجل تحقيق شعاراته خبز وعلم وحرية، فاستمر في أشكال المواجهة وفي تأدية دور فعال في معركة الدفاع عن الحريات، في وقت كانت المؤامرات تحاك ضد بعض وسائل الإعلام المرئي والمسموع من أجل إقفالها؛ ووصلت المواجهة بين الاتحاد العمالي والحكومة إلى ذروتها، عندما اتخذ الاتحاد العمالي قرار الإضراب العام والتظاهر في كل أنحاء لبنان في 29 شباط 1996؛ فأعلنت الحكومة ما يشبه حال الطوارئ، وكلفت الجيش بالحفاظ على الأمن، وكان الرئيس الحريري يهدف من هذا الإجراء إلى أمرين:

1 - ضرب التحرك العمالي بالقوة.

2 - إدخال الجيش وتوريطه في مواجهة مع الناس لزعزعة ثقة الناس بالمؤسسة العسكرية.

إلا أن قيادة الجيش في ذلك الحين اتخذ قراراً حكيماً لمنع التجول يوم 29 شباط، فالتزم الاتحاد العمالي بقرار منع التجول، وبذلك ضاعت على الحريري فرصة إحداث المواجهة بين الجيش والشعب.

كانت هذه الورقة ما قبل الأخيرة، التي لعبها الرئيس الحريري في ضرب الاتحاد؛ أما الأخيرة التي نفذها بالتنسيق الكامل مع الرئيس بري، فهي ضرب الاتحاد من الداخل وشقه، وذلك عبر خلق نقابات وهمية وتنسيبها إلى الاتحاد، لقلب موازين القوى داخله لصالحهما، وهذا ما حصل فعلاً قبل انتخابات الاتحاد العمالي العام التي جرت في 24 نيسان 1996، والتي نتج عنها تقسيم الاتحاد إلى اتحادين الأول اعترف به رسمياً، وهو بقيادة غنيم الزغبي، والثاني وهو الشرعي نقابياً ولكن لم يعترف به رسمياً، وهو بقيادة الياس أبو رزق.

لم تَرُق للحريري فكرة تقاسم الاتحاد العمالي مع الرئيس بري، فبدأ العمل للهيمنة الكاملة على الاتحاد، وذلك عبر سعيه للإطاحة بقيادة الاتحاد، والمجيء بقيادة كاملة الولاء له؛ لكن تنبيه الرئيس بري ووزير العمل لهذا المخطط، أرغمهما على دعم الاتحاد الشرعي نقابياً بقيادة أبو رزق، وتأييد فكرة إعادة توحيد الاتحاد العمالي العام، ليس بهاجس حرصهما على المصلحة النقابية والعمال، بل بدافع إفشال مخطط الحريري الذي كان يهدف لإخراج بري من المعادلة التي كانت قائمة.

أحداث كبيرة رافقت انشقاق الاتحاد العمالي العام، منها توجيه اتهامات ملفقة للرئيس أبو رزق السر ياسر نعمة، إلى توقيفهما؛ لكن يبدو أن الجسم النقابي المتضرر من سياسة الحكومة والشعور لدى الناس أنهم فقدوا الصوت المدافع على مصالحهم ولقمة عيشهم وحريتهم، بالإضافة إلى عوامل أخرى، أعاد توحيد قيادة الاتحاد بقيادة الياس أبو رزق.

بالطبع حاول الحريري جاهداً منع حدوث هذه اللحمة، لكن يبدو أن المصداقية لدى قيادة الاتحاد، شكلت ثقلاً بشرياً في وجه سياسة الحريري، فاضطرته للرضوخ ولو على مضض للأمر الواقع.

وبالتأكيد فإن عودة الاتحاد العمالي إلى واجهة العمل النقابي، أحيت بعض الآمال في تشكيل جبهة معارضة مؤثرة، للوقوف في وجه مشروع الحريري، الذي بدون شك يتحين فرصاً جديدة لضرب هذه القوى.

لم تنجُ الأحزاب التي لم يستطع الحريري استيعابها، من السياسة عينها التي لعبها لشق الاتحاد، بل أيضاً كانت هدفاً موازياً لسهامه السامة إذا ما أصابت، فراح يروج منذ العام 1994 لمشروع قانون جديد تنظم على أساسه وضعية الأحزاب اللبنانية، في وقت بدا فيه الأعداد لتشكيل حزب خاص به وهو حزب المستقبل.

وكان الواضح في هذا المشروع الذي بدأت يتسرب تدريجاً، أن هدفه الأساسي هو شطب الأحزاب المعارضة، وتنشيط بديل آخر يتمثل بتشكيل أحزاب جديدة موالية للسلطة، وقد تجلت خطوته الأولى في هذا السياق في تعميم صدر عن وزارة الداخلية، يفرض على الأحزاب تسليم لوائح اسمية بمحازبيها وأعضائها، وهذه سابقة قد تحدث فقط فيدول ديكتاتورية، ما أثار

استياء واستنكاراً وضجة كبيرة في المجتمع اللبناني وفي مجلس النواب، إذ أنه اعتبر بمثابة مذكرة جلب مؤجلة بأعضاء أحزاب معارضين، وخرقاً لمبدأ تنظيم الأحزاب وللقوانين التي تسمح بذلك، وبالتالي طعناً في الحريات العامة التي كرست في الدستور.

أما هذا الواقع، يبدو أن الحريري تريث قليلاً، دون أن يلغي الفكرة من رأسه، والواضح من خلال تدابيره وتصاريحه، أنه ينتظر الفرصة المناسبة له لطرح هذا المشروع من جديد، والانقضاض على الأحزاب المعارضة، إذ أنه دائماً مثلما هو، وحتى وقت بعيد، لا يحتمل أي صوت معارض، حتى لو كان من زملائه من الترويكا، فكيف له أن يحتمل حزباً معارضاً يطالب بالحرية، أو اتحاداً عمالياً يطالب بالخبز، أو نقابة تطالب بالعدالة.

مقدمة الملفات ـ إفلاس الخزينة

أعتقد أن اللبنانيين ما عاشوا مرة وهماً بذلك المقدار الذي أدخلهم فيه الحريري، يوم تسلمه السلطة عام 1992، ربما كان اللبنانيون بحاجة إلى أن يصدقوا أحداً بعد سنوات الحرب، وبعد انهيار المستوى المعيشي الذي أسهم فيه بشكل مباشر الرئيس أمين الجميل، لقد جاء الحريري، ووعد الناس بربيع قادم، فصدقوا وظنوا ربيع عهد ما بعد الطائف، يختلف عن ربيع الفصول التي عاشوها، إذ أن ربيع الحريري قد يكون حاملاً معه نسيماً أو شيئاً من ربيع صحراء النفط، وهذا الشيء يحمله من قدم نفسه كمخلص أو منقذ وهو الشيخ رفيق الحريري رجل المال.

تعاقبت الفصول، ومرّ الربيع الأول بعد الطائف، وانتظر الناس شيئاً ما يحدث، يبدل أحوالهم، لكن لا شيء حدث سوى أنهم انتظروا وهماً، كمثل "غودو" في مسرحية صموئيل بكت، بانتظار غودو لا شيء حدث سوى المزيد من الانتظار.

في الواقع كان الحريري صادقاً، حين وعد الناس بالربيع فهذا قانون الطبيعة، كان ربيع الحريري خاضع لقانون آخر، وقد يحدث في أي يوم من السنة ويشعر به فقط من يصيبهم نسيمٌ من أريج الصفقات، وهكذا توالت السنوات، وتحول ربيع الناس شتاءات كاسرة عصفت بهم وبأرزاقهم، وصار الوطن موجز "فصول" يعيشه العهد، ويدفع ثمنه الناس؛ فقد اختصر الوطن والدولة بأشخاص أوهموا الناس بورشات البناء والإعمار، التي تخفي وراءها عمليات نهب للمال العام لا مثيل لها؛ وتورط البلاد فيديون سوف تسدد من أتعاب الذين صدقوا الربيع، ومن الذين لم يصدقوا.. هذا إذاً لم يكن الوطن هو الثمن لهذه الديون؟!

عندما جاء الحريري إلى الحكم، كان حاملاً في حقيبته خطة عرفت باسم خطة النهوض والإعمار، أو خطة عام ألفين، ومن موقعه الأساس، يفترض أن يجيء إلى الوطن بذهنية المقاول أو الملتزم لورشة هائلة الضخامة، كورشة إعادة إعمار ما هدمته الحرب، وهذا يستدعي رصد مبالغ كبيرة كان لابدَ من إيجاد طرق لتحقيقها.

وهنا لابدَ من قراءة لخطة الحريري في عناوينها الرئيسية.

عام 1991، وضع مجلس الإنماء والإعمار خطة حملت اسم خطة العام ألفين، أو خطة العشر سنوات، ومع مجيء الحريري إلى السلطة عام 1992 تمّ تعديل في المدة لتصبح خطة العام 2003. ثم عدلت عام 1995 لتصبح خطة عام 2007

بقيت هذه الخطة غامضة وغير معلنة، وكان يتم تهريبها بالمفرق عبر مراسيم ومشاريع قوانين متفرقة، ترسلها الحكومة إلى المجلس النيابي حتى حزيران، من العام 1994، حين اضطرت الحكومة تحت ضغط المعارضة النيابية، إلى الوعد بوضع خطة النهوض الاقتصادي، وإرسالها إلى المجلس النيابي لدراستها وإقرارها.

كما أحالت الحكومة خطة اقتصادية مرفقة، معتبرة إياها جزءاً من مشروع الموازنة للعام 1995، وأعلن عنها بشكل رسمي، فاتضح آنذاك للرأي العام وللعديد من رجال الاقتصاد، أن هذه الخطة وضعت في ظلّ الكلام الواهم عن أن السلام بين العرب وإسرائيل أصبح واقعاً لا مجال، ويبدو أن الذين صدقوا هذا الوهم جاؤوا بخطة مطابقة لأوهامهم ولتصوراتهم.

وكانت الخطة تهدف بعناوينها الرئيسية إلى:

أولاً: تحقيق مستويات متقدمة من الرفاهية للمواطن اللبناني، ضمن اقتصاد معافى قادر على لعب دور مركزي في المنطقة.

ثانياً: تأمين توزيع توازن للنمو على المناطق اللبنانية، وإشراك المناطق كافة في ثمار التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

ثالثاً: تركيز نشاطات الدولة على إرساء الشروط الضرورية للقطاع الخاص، ليكون بمثابة المحرك لعملية النهوض.

رابعاً: السعي إلى إنماء عادل اجتماعياً، يؤمن الحوافز لجميع طبقات الشعب، لالتقاط فرص التقدم والاستفادة من منافعها.

هذه هي أهداف الخطة كما وردت في التقرير الذي رفعه مجلس الإنماء والإعمار عام 1992، وبعد مضي أكثر من ست سنوات على البدء بتنفيذ هذه الخطة، ما تحقق من هذه الأهداف؟

- في الرفاهية التي وعدت بها: تقول الخطة إن مستوى دخل الفرد سيكون عام 1995[1] بالمستوى الذي كان عليه عام 1974 مركزة بذلك على أن متوسط معدل النمو العام للسنوات العشر 1993- 2002 سيبلغ 3و 9% سنوياً، وتتوقع الخطة أن مستوى دخل الفرد عام 2002، سيسمح للبنان باستعادة مرقعه بين طليعة دول العام ذات الدخل المتوسط.

ماذا تحقق من هذه التصورات؟

يقول الخبير الاقتصادي عبد الله عطية في كتابه "مخاطر العجز والدين على الاستقرار والحريات في لبنان":

إنه في موازنة عام 1995 توقعت الدولة أن يكون معدل النمو للناتج المجلي المتوقع 9% بينما المعدل الحقيقي 5و 7% وعام 1996 الناتج المحلي المتوقع 9% أما المحقق فهو 2%، وعام 1997 كان المتوقع 9% أما المحقق فتراوح بين 5و 1 و 2%.

إن هذه الأرقام، إذا ما أضيفت إليها أرقام العجز في الموازنة، وارتفاع نسبة الدين، تؤكد أن مستوى الدخل الفردي انهار بشكل لم يسبق له مثيل، على عكس ما وعدت بها خطة الحريري، تحققت فقط داخل بيوت شركائه وأزلامه.

وهناك العديد من الإحصاءات التي نشرت في الصحف، منها تقرير للأمم المتحدة يشير إلى أن أكثر من 35% من الشعب اللبناني يعيشون دون مستوى خط الفقر.

وهذه سابقة في تاريخ لبنان، ولسنا بحاجة لشهادة، فكل اللبنانيين تقريباً يعيشون اليوم على حافة هذا الخط، وعلى حافة المجهول، وفي تقرير للإحصاء المركزي الذي يديره روبير كاسباريان، يتبين أن هذه النسبة ارتفعت، بحيث أصبح عدد اللبنانيين الذين يعيشون حالة الجوع 19% والذين يعيشون دون مستوى خط الفقر أصبح عددهم 46%.

الخطة والنمو المتوازن في المناطق

لقد حدثت فعلاً التوازن بين المناطق اللبنانية لكن ليس في النمو، بل في تدهور الوضع المعيشي والاجتماعي والاقتصادي، وإذا كان هناك من نمو فعلي وظاهر، فإنه يتمثل فقط في تلك المشاريع التي تعود ملكيتها إلى الحريري وشركائه في الحكم وعلى أطرافه، والمثل الصارخ على ذلك، هي شركة سوليدير حيث نجد أن كل المشاريع الإنمائية والإعمارية تصب لصالح هذه الشركة، وقد أصاب النمو كل المنافذ المؤدية إليها، أما إذا ابتعدنا أمتاراً قليلة عنها وعن منافذها، فإننا نشاهد أحياء في قلب العاصمة تعيش تخلفاً أين منه حزام البؤس الذي يلف العاصمة، وفي دراسة لخبراء اقتصاديين تبين أنه أنفق لمشاريع إنمائية في العاصمة من أنفاق وأتوسترادات وجسور وطرق دائرية تؤدي كلها إلى سوليدير، ما يفوق الـ 3400 مليون دولار، بينما مجموع ما أنفق خلال ست سنوات على مشاريع إعمارية في المناطق اللبنانية لم يجاوز الـ 700 مليون دولار.

هذا إذا لم نحتسب أن الكلفة الحقيقة لهذه المشاريع، وبحسب ما يؤكد العديد من الوزراء المشاركين في حكومة الحريري، تبلغ أقل من ثلث هذه الأرقام، فيما تذهب المبالغ الباقية إلى جيوب شركاء الحريري بدءاً من شقيقه شفيق الحريري وصولاً إلى مستشاره عبد اللطيف الشماع وشركائه ربيع عماش وروبير دباس وغيرهما، وبالطبع فإن ثمن هذه السرقات تدفعه الدولة، والمواطن الذي تثقل كاهله الرسوم والضرائب، التي تفرض عليه بشكل عشوائي وغير مدروس، والتي حولت غالبية الشعب اللبناني شعباً معوزاً، يعيش تحت خط الفقر بكثير.

في القطاع الخاص الذي أرادته الخطة محركاً لعملية النهوض

إذا كان القطاع الخاص هو المحرك الفعلي لعملية النهوض، بحسب ما ورد فيخطة الحكومة، نجد أن هذا القطاع الذي راهنت عليه الخطة بتوظيفات استثمارية تفوق ضعف برنامجها

الاستثماري، لم يوظف رؤوس أموالها في مشاريع منتجة اقتصادياً، بل زج القسم الأكبر من رأسماله في سندات الخزينة "ذات الفوائد المرتفعة" وفي المضاربات العقارية؛ يُضاف إلى ذلك أن إهمال الدولة للقطاعات الانتجية مثل الزراعة والصناعة أدى غلى إقفال مئات المصانع المتوسطة والصغيرة، وإلى إهمال آلاف الهكتارات الزراعية التي هجر أصحابها الريف باتجاه المدينة، بحثاً عن لقمة العيش، وهذه السياسة غير المدروسة وغير المتوازنة أدت أيضا، إلى طفرة إعمارية كبيرة في قطاع البناء، لكنها ما لبثت أن دخلت هي الأخرى في حالة ركود، نتيجة للانهيار الاقتصادي، وخفض القوة الشرائية عند المواطنين، وفقدان احتياطهم المالي؛ وهذا ما يؤكده وجود أكثر من 225 ألف شقة سكنية في لبنان شاغرة، منها 106000 في بيروت الكبرى، وعشرات الآلاف من الشيكات المرتجعة شهريا، والتي بدون رصيد؛ فمثلاً وبحسب إحصاءات مصرف لبنان، فإن عدد الشيكات المرتجعة حولت إلى غرف المقاصة خلال الأشهر الستة الأولى من عام 1998، كان 133921 شيكاً بلغت قيمتها نحو 672 مليار ليرة لبنانية.

في الإنماء المتعادل وفرص التقدم

لقد حققت الخطة تحت هذا الشعار فرصاً كبيرة أمام الشباب اللبناني، حيث جعلته متعادلاً في البطالة، لنجد نسبة كبيرة من الشبان يقفون أمام أبواب السفارات، طلباً للهجرة نحو الخليج وأوروبا وأمريكا، بحثاً عن فرص للعمل والعيش.

هذا ما حققته الخطة في أهدافها العامة، أما عن الأرقام التي أوردتها الخطة فهي أقرب إلى الخيال، بحيث لا أحد يستطيع أن يعرف أو يتكهن على أي أسسٍ وضعت هذه الأرقام، حتى من قبل الذين شاركوا في وضعها!!

وفي مقابلة بسيطة بين أرقام وردت في خطة النهوض، نجد أن العشوائية هي التي حكمت هذه الأرقام، فمن 11 مليار و 700 مليون كتكلفة أولى لخطة النهوض عندما تمّ وضعها عام 1992 إلى 9و 13 مليار دولار عام 1993، إلى 7و 17 مليار دولار ثم 5و 18 مليار دولار كما ورد في موازنة العام 1995 إلى ما يفوق الـ 30 مليار دولار بحسب ما يرى خبراء اقتصاديون كلفة الخطة حتى عام 2007، ويتضح من التفاوت التصاعدي بين هذه الأرقام، أن هناك ارتجالاً في التقرير والدراسة، أو واضعي الخطة لم يفصحوا عن التكلفة الحقيقية التي قدرت بثلاثين مليار دولار، وهذا ما أدى في كل الأحوال إلى إغراق البلد في ديون فاقت الـ 17 مليار دولار مع حلول 1998.

وتلحظ الخطة ثلاثة مصادر لتمويل برنامجها:

1 ـ الفائض في الموازنة الذي توقعت حصوله ابتداءاً من العام 1996، والذي سيشكل مورداً رئيسياً لتمويل برنامج النهوض وتسديد الدين العام وتبلغ نسبته 55%.

2 ـ الاستقراض الداخلي على شكل سندات خزينة بالليرة اللبنانية، والذي يشكل نسبة 3% من تكلفة البرنامج، على أن تصبح حصة الجمهور هي الغالبة بالمقارنة مع حصة المصارف، وذلك لتوفير التمويل اللازم للقطاع الخاص.

3 ـ الاقتراض بالعملة الأجنبية على شكل هبات وقروض ميسَرة وتجارية وسندات دين بالدولار تصدرها الدولة وتبلغ نسبة هذا التمويل 35%.

4 ـ أما ما تبقى من النسبة وهي 7% فيتم تغطيتها من تسديدات المستفيدين، من تسليفات الدولة للإسكان والقطاعات المنتجة.

بعد حوالي ست سنوات من بدء تنفيذ هذه الخطة، تبين أن التعويضات بالنسبة لمصادر التمويل كانت وهمية وغير دقيقة، فبالنسبة للفائض في الموازنة، الذي اعتبرته الخطة مصدراً أساسياً للتمويل، لم يتحقق كما توقعت، بل بالعكس فقد سجل عجزاً عام 1996، يساوي الرقم المتوقع للفائض، وهو تماماً 55% أما في موازنة العام 1997 فقد تخطى العجز هذا الرقم إلى حوالي 62%.

أما بالنسبة للمصدر الثاني، فقد تبين أن المصارف لا تزال تستأثر بالحجم الأكبر بمجمل التسليفات في الاقتصاد الوطني، بحيث أن حصتها في تمويل الدين العام فاق 71% عام 1996 بعد أن كان حوالي 48% عام 1995.

أما بالنسبة للمصدر الثالث، فإن الهبات والمساعدات التي بنت عليها الخطة آمالاً كبيرة، لم يصل منها إلا الجزء القليل؛ فمثلاً إن مؤتمر القمة العربي العاشر الذي انعقد في تونس في تشرين الثاني 1979 أقر تخصيص مبلغ 2000 مليون دولار للإعمار والإنماء في لبنان، نصفها لإعمار الجنوب اللبناني، ويأمل المؤتمر أن يكون هذا العون العربي مكملاً وداعماً للجهود الذاتية اللبنانية في التعمير والبناء، فبدلاً من أي يكرس الرئيس الحريري كل جهوده لتنفيذ هذا القرار، والسعي لدى الدول العربية للإيفاء بتعهداتها، ودفع ما يتوجب عليها من مساعدات، أقرها مؤتمر القمة العربية للبنان من أجل إعادة إعماره، اتجه نحو الاستقراض من الدول الأجنبية، وتحميل الشعب اللبناني أعباء القروض وفوائدها، التي تخطت العشرين مليار دولار لتنفيذ مشاريعه.

وحتى بالنسبة للقروض، فقد كانت هناك عوائق كبيرة للحصول على قروض ميسرة؛ مما اضطر الدولة للتوجه إلى القروض التجارية بأسعار الفائدة السائدة في السوق، وبحسب التقرير السنوي لمجلس الإنماء والإعمار لعام 1996، فإن حجم التمويل الذي حصل عليه لبنان حتى نهاية أيلول 1996، قد بلغ ثلاثة مليارات ومائة وخمسة وعشرين مليون دولار، شكلت الهبات نسبة 13% فقط منها، أي حوالي 405 ملايين دولار.

أما هذا الواقع، وفي محاولة لتعمية الرأي العام عن هذه الحقيقة، قام الحريري بافتعال ضجة إعلامية ضخمة، حول أهمية انعقاد مؤتمر أصدقاء لبنان الذي جرى في الولايات المتحدة عام 1996، مظهراً إياه المنقذ الاستثنائي الذي سيقدم هبات وقروضاً، بقيمة 2و 3 مليارات دولار، وبالطبع فإن هذا الرقم كان شائعة دُبرت للإلهاء عن الواقع، وعن العجز، انتهى المؤتمر وانتظر اللبنانيون وصول المساعدات، وكالعادة لم يصل شيء سوى الكلام الفارغ ولم يحدث شيء سوى المزيد من الانهيار الاقتصادي المعيشي والاجتماعي.

بدع كثيرة كانت ترافق حالة الانهيار، وآخرها بدعة تحويل جزء من الدين الداخلي إلى سندات بالعملات الأجنبية، وقد استحصل على موافقة من مجلس النواب بتحويل ما يوازي المليار دولار إلى سندات خزينة بالعملة الأجنبية، إلى الخارج مما ضاعف الدين الخارجي، وكان فعله "كالمثل القائل، "بدل ما يكحلها عماها.

ويُلاحظ من خلال هذه السياسة، أن نسبة الدين العام بدأت تتصاعد تدريجياً وتلك القروض التي كانت توظف في مشاريع غير منتجة أصبح تسديدها مستحيلاً في ظل العجز التصاعدي في الموازنة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الدين إلى ما يفوق قيمة كامل الناتج المحلي، الذي يقدر من قبل بعض المؤسسات بحوالي 11 مليار دولار، فيما الأرقام الرسمية تحدد بحوالي 15 مليار دولار.

وباتت خدمة الدين العام في ظل هذا الواقع عام 1997 تشكل 44% من مجمل الموازنة، وتستهلك أكثر من 100% من مجمل الإيرادات، وإذا ما أضفنا إليها نسبة التضخم التي بلغت عام 199، 10% بالمقارنة مع معدل النمو الذي لم تتخط نسبته الـ 5و1% فإننا نستنتج أن الاقتصاد الوطني يتجه بخطى سريعة نحو الانهيار الكامل.

وهذا ما يؤكده كل من البنك الأوروبي للاستثمار، واليابان، بتجميدهما قرضيهما، إلى لبنان قيمة الأول 62 مليون دولار والثاني 124 مليون دولار، وذلك بعد أن ألغى البنك الدولي قرضاً إلى لبنان بقيمة 53 مليون دولار قد خصص للمساعدة في الحد من التلوث على الشاطئ اللبناني.

ويؤكد هذا الاستنتاج أيضاً، سياسة الحكومة التي تدعي عصر النفقات ووقف الهدر، على عكس النتائج، حيث قدرت نفقات الحكومة في شهر واحد فقط وهو شهر تموز بـ 492 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 2و15% عن شهر حزيران 1998؛ أما مداخيل الحكومة خلال هذا الشهر، أي تموز فقد قدرت بـ 243 مليون دولار أمريكي مسجلة نسبة انخفاض بلغت 6و15% مقارنة بشهر حزيران وقد بلغ عجز الموازنة خلال شهر حزيران 246 مليون دولار أي بنسبة 51%.

وهنا نعيد طرح السؤال التالي: هل أصبح الارتجال وعدم الدراسات الحقيقية هما اللذان أديا إلى هذا الانهيار، حيث أصبح الوطن مرهوناً للخارج، أم أن هناك خطة مدروسة وقراراً خفياً بإفلاس البلد ورهنه ثم بيعه؟!

لا أعتقد أن الذي يعرف أين يربح وأين يخسر، يرتجل ويتصرف عشوائياً، أو بطيبة قلب، أو بنية حسنة، لذلك نجد من خلال الممارسة اليومية في سياسة ما يسمى بالإنماء والإعمار، أن هناك خطة مبرمجة لإفلاس البلد، بحيث يصبح رهينة للمجهول، إذا لم نقل للاعبين الكبار الذين يتعاملون مع الأوطان، كشركات عقارية يعاد تقسيمها ورسمها وشراؤها وبيعها.

فأي معجزة قد تخلص بلداً أصبح مديوناً بأكثر من عشرين مليار دولار حتى آب 1998، وكل المشاريع التي تقام فيه تم إنجازها بهاجس مقاول، وهي مشاريع غير منتجة، وإذا كانت منتجة في المدى البعيد، قد تكون الحصة الكبرى للمستثمرين، وليس للدولة التي بدأت بيع

أملاكها العامة، وخصخصة قطاعاتها الخدمية، بغاية تسديد بعض القروض، التي تتفاقم نتيجة للنهب والسرقة وانعدام المراقبة.

وأخيراً، وباختصار إن خطة النهوض الحريرية، هي من أكبر الكبوات التاريخية التي ستذهب بالوطن نهائياً، لأن صاحب هذه الخطة، بدا أنه يعمل في إطار مشروع سياسي اقتصادي شرق أوسطي، كمنقذ عرف كيف يصل بالبلد إلى الانهيار، والدلالة على ذلك هو ذاك الحوار الذي دار بينه وبين الرئيس شيراك في تشرين الأول من العام 1997، والذي تمنى فيه على الرئيس الفرنسي مساعدته في الحصول على المزيد من القروض، لإنقاذ مشروعه، مشيراً إلى صعوبات يواجهها، نتيجة تأزم الوضع المالي والنقدي في لبنان، والذي ينعكس سلباً على مشروعه وعلى مسيرته في الحكم، وقد بات مستقبله السياسي مهدداً بالسقوط إذا لم يتمكن من اجتياز قطوع الأزمة المالية التي تشهدها البلاد؛ وتمنى على الرئيس شيراك، مساعدته في تأمين استدانة ملياري دولار لاجتياز مرحلة الاستحقاق الرئاسي، وإعادة تعزيز وضعه في الحكم.

ونستنتج من هذا الحوار، أن الحريري يحرص على استمراره في الحكم دون أي إشارة لاستمرارية الوطن؟ وهذا يعمي أنه بحاجة لدعم جديد من الخارج كي يستكمل مشروعه الخاص، وهذا الدعم سيكون حكماً المزيد من الديون، وبالتالي المزيد من الارتهان إلى السياسات التي تحكم تلك المصادر المصرفية الخارجية.

مقدمة الملفات مجالس صناديق للسرقة والهدر

يوم شُكِّل مجلس الجنوب عام 1970، بموجب قانون صدر في 2 حزيران 1970، كان يومها بمثابة هيئة طوارئ إذا صح التعبير لمعالجة آثار الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على جنوب لبنان؛ ويوم شكل مجلس الإنماء والإعمار عام 1977، كانت مهمته إعادة إعمار ما هدمته حرب السنتين؛ ثم جاءت مؤسسة شبيهة بهذين المجلسين عام 1991 وهي وزارة المهجرين التي أوكلت إليها مهمة إعادة المواطنين الذين هجرتهم الحروب إلى ديارهم.

والمهمات التي يفترض أن تقوم بها هذه المجالس، هي في جوهرها مهمات نبيلة وإنسانية؛ لكن في لبنان، وبقدرة قادر، فإن أي هيئة تقام أو تشكل من أجل غرض وطني، يصبح غرضها الأساسي هو كيفية تحولها إلى دويلات أو إمارات، لها مشيختها الخاصة ورعاياها أو أقرب إلى كنز يتقاسمه أصحاب النفوذ والمتسلطون، وهكذا نجد أن أصحاب المعالي ومشايخ نهاية القرن، يتوزعون هذه المجالس كغيرها من المؤسسات الأخرى، وفقاً لسياسة المحاصصة التي هي ركيزة الحكم في هذا العهد.

ولأنها منبع للإثراء لا ينضب، خاض المتسلطون عليها مواجهات شرسة كي تبقى خارج إطار أي رقابة من قبل المؤسسات الدستورية، ومجلس الخدمة المدنية وديوان المحاسبة وهيئة التفتيش المركزي، وعلى الرغم من المحاولات المتكررة لكي تخضع هذه المجالس لرقابة مجلس النواب، فإن سلاطين العهد استطاعوا إفشال كل هذه المحاولات مع تعزيز أكبر

لصلاحياتها، بحيث أصبحت كما ذكرنا دولاً صغيرة داخل الدولة، لها صلاحيات تفوق صلاحيات مؤسسات الدولة الإجرائية والتشريعية مجتمعة.

فلا أحد يعرف ماذا يجري في أروقة هذه المجالس،

وكيف تصرف الأموال، وكم هو حجم الميزانيات، وكيف ترسم المشاريع، وكيف تنفذ، سوى قلة لا تكاد تساوي عدد أصابع اليد الواحدة، وعلى الأرجح فإن هذه اليد تخص شخصاً واحداً.

لقد قيل الكثير عن هذه المجالس وعن حجم الهدر الذي ترتكبه يومياً؛ فنادراً ما يمر يوم دون أن تنقل وسائل الإعلام خبراً، أو تصريحاً يتعلق بفضيحة هدر أو نهب داخل هذه المؤسسات، لكنها ما دامت تنجح في عدم الخضوع لأية رقابة كانت، فمن البديهي أن تمضي في هذا الإيقاع في الإسراف والسرقة، وهي البديل عن الدولة والحكومة، فمجلس الإنماء والإعمار، على سبيل المثال، هو المرجعية الوحيدة لكل مشاريع الإعمار في لبنان، ابتداء بشق طريق وصولاً إلى بناء مستشفى أو صرح ضخم كالمدينة الرياضية أو مدرسة صغيرة في أبعد قرية نائية، وعبره تمر كل مستلزمات التخطيط والتنفيذ والدراسات والإشراف والتلزيم والمراقبة والمحاسبة، فهو باختصار الحكومة الفعلية مع صلاحية أكبر من صلاحية مجلس الوزراء مجتمعاً، وهذا ما لم يحدث في أي بلد.

ومن المفيد ذكره أن مجلس الوزراء يخضع شاء أو أبى لرقابة مجلس النواب، حتى لو كانت رقابة شكلية، لكن هذا المجلس فحتى من حيث الشكل لا يخضع لأي سلطة خارج سلطته الذاتية، التي هي عملياً سلطة رئيس الحكومة رفيق الحريري فقط، وليس لأي سلطة رئيس حكومة آخر سابقاً كان أم لاحقاً، وهذا ما تؤكده الخطة الإعمارية التي عرفت بخطة العام ألفين أو الخطة العشرية أو خطة النهوض الاقتصادي، والتي وضعها مجلس الإنماء والإعمار عام 1991 أي في عهد حكومة الرئيس عمر كرامي، والتي كانت أي تلك الخطة، بإشراف مباشر من الحريري قبل أن يكون رئيساً للحكومة.

فكل مشاريع الإعمار والتنمية التي لحظتها هذه الخطة والتي تطال نواحي التنموية كافة، في كامل لبنان، هي من وضع مجلس الإنماء والإعمار، وليس لأي حكومة أو وزير أو مؤسسة أخرى دور أو حتى علم بها، وأبعد من ذلك وأخطره هو أن هذا المجلس يقوم حتى بمفاوضات الاقتراض والاستدانة من الخارج بهذا المعنى، يمكن أن نفهم لماذا عمل السيد رفيق الحريري من خلال نفوذه في عهدي حكومتي الرئيس سليم الحص وعمر كرامي، على إجهاض قرار إنشاء وزارة للتخطيط والتصميم العام وإلغاء مجلس الإنماء والإعمار، أو الحد من صلاحياته وحصرها في مجال التنفيذ فقط.

وبهذا المعنى أيضاً يمكن أن نفهم جيداً اهتمام الحريري بهذا المجلس منذ نشوئه في العام 1977، ومع ازدياد دور الحريري في اللعبة السياسية في لبنان منذ أواسط الثمانينيات، توسعت أحلامه بحيث لم يعد مجلس الإنماء والإعمار هو الهدف الوحيد، بل أصبح واحداً من الأهداف التي في مقدمتها الوصول إلى رئاسة الحكومة، الموقع الذي يخوله الانقضاض على مجلس الإنماء والإعمار ومجالس أخرى، وهذا ما حدث عملياً.

فقبل وصوله إلى رئاسة الحكومة، أوصل إلى رئاسة مجلس الإنماء والإعمار موظفاً لديه هو الفضل شلق، المعروف بولائه له، ليمهد الطريق في تحويل هذا المجلس إلى حكومة بديلة تكون جاهزة لحظة وصوله إلى موضع رئاسة الحكومة، وهذا ما نتبينه من خلال المشاريع التي قام بها مجلس الإنماء والإعمار، والتي تطال مرافق الحياة كافة، وفيما لو استعرضناها واحدة واحدة لوجدنا أنه لا يمكن أن يتم أي إنجاز، صغيراً كان أم كبيراً إلا عبر هذا المجلس، من البنى التحتية والكهرباء والماء والمستشفيات والمدارس والملاعب والمطار والأنفاق والأتوسترادات والزراعة والصناعة والهاتف، فهم يقوم بعمل الوزارات جميعاً بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى حد لم تعد تجد فيه مبرراً لوجود هذه الوزارات التي يشبه وجودها شاهد الزور هذا إذا شهدت.

وباختصار أيضاً، إن هذا المجلس يشبه السر، على الرغم من فضائح الهدر فيه، فلا أحد يعرف كم عدد العاملين فيه ولا كم الرواتب التي يتقاضونها ولا كيف تتم التوظيفات ولا الميزانيات التي تصرف على الدراسات، ولا الميزانيات التي تصرف على التنفيذ، فأمواله هي مجموع أموال موازنات الوزارات والبلديات باستثناء ما يعتمد منها للرواتب والأجور لموظفي هذه الوزارات وبعض النثريات الأخرى، ولأنه على هذا النحو من الدسامة، كان دائماً من الأمور التي تشغل بال الحريري وتحمله على التفكير في كيفية إبقائه خاضعاً لسيطرته، فمثلاً خلال العام 1995 حين بدأ الحديث عن الاستحقاق الرئاسي، كانت ولاية مجلس إدارة الإنماء والإعمار قد أشرفت على الانتهاء (كانون الثاني 1996) وتخوفاً من حدوث مفاجأة غير متوقعة في لعبة الانتخابات الرئاسية وما ينتج عنها من تشكيل حكومات عاجل الحريري وعالج الأمر بذكاء كي يبقى المجلس خاضعاً لسيطرته، كيف تم ذلك؟

عندما عُين الفضل شلق وزيراً للاتصالات السلكية واللاسلكية كان عليه حكماً أن يقدم استقالته من رئاسة مجلس الإنماء والإعمار، وبما أن مدة الولاية في هذا المجلس خمس سنوات، وقد أشرفت على الانتهاء، اقتنص الحريري هذه الفرصة وطلب من أعضاء مجس الإدارة الثلاثة المتفرغين والسبعة غير المتفرغين أن يقدموا استقالاتهم مع استقالة الوزير شلق، على أن يعاد تعيينهم بمرسوم جديد يصدره مجلس الوزراء لولاية جديدة، وهكذا حصل واستبدل بشلق المهندس نبيل الجسر المعروف أيضاً بولائه للحريري، وجدّد لأعضاء المجلس الثلاثة وهم بطرس أنطوان لبكي وإبراهيم محمد مهدي شمس الدين ونهاد جورج بارودي لمدة خمس سنوات تنتهي في حزيران عام 2000، كما جددت ولاية الأعضاء السبعة غير المتفرغين لمدة ثلاث سنوات جديدة وهم: جورج سماحة، وليد تقي الدين، جورج مارون، علي دندش، يحيى السنكري، عماد شاتيلا، وندرة أبو خاطر.

في هذا السياق، لابد من الإشارة إلى أن الرئيس بري، حين وجد أن هذا المجلس أصبح بديلاً عن الحكومة ووزارات الخدمات، سعى إلى حصة له في هذا المجلس الدسم كما ذكرنا سابقاً، لكن هذا يفترض شكلاً من المساومة والمقايضة على قضية ما؛ وبما أن القضية الساخنة آنذاك كانت متمثلة بملف الإعلام والترخيص لقانون الجديد N.T.V فمن البديهي أن تتم المساومة على هذا الملف، وكانت المقايضة على النحو التالي: أن يعين الحريري ياسر بري، وهو شقيق الرئيس بري، نائباً لرئيس مجلس الإنماء والإعمار، مقابل تغاضي الرئيس بري عن إدراج اقتراح قانون معجل مكرر تقدم به عدد من النواب لتعديل قانون الإعلام على جدول

أعمال مجلس النواب، وهذا ما حصل بالفعل، فعيّن ياسر بري نائباً لرئيس مجلس الإنماء والإعمار، وطار الاقتراح عن جدول أعمال مجلس النواب.

ولتمرير هذه الحيلة فتح بازار المكاسب ما بين الحريري وبري كما هي الحال في كل الأمور، وركبت صفقة مشابهة لمجلس إدارة مجلس الجنوب، الذي كانت ولايته ستنتهي أيضاً في مطلع شباط 1996، فعمد أعضاء مجلس الإدارة الثلاثة وهم الرئيس حسن يوسف، ونائب الرئيس جان مخايل والعضو شفيق الترك إلى تقديم استقالة جماعية، مثلما فعل زملاؤهم في مجلس الإنماء والإعمار، على أن يعاد تعيينهم بمرسوم يجدد لهم الولاية؛ وهكذا حصل، إلا أن الرئيس حسن يوسف الذي قدم استقالته بسبب إعلان ترشيحه للنيابة، استبدل به موالياً آخر للرئيس بري، هو السيد قبلان قبلان المسؤول في حركة أمل.

لا تختلف كثيراً حكاية مجلس الجنوب عن حكاية مجلس الإنماء والإعمار، إن كان على مستوى الهدر أو النهب أو السرقة؛ إلا أن صلاحيات هذا المجلس أقل شأناً من المجلس الآخر رغم خضوعه،ضمن إطار سياسة تقاسم الحصص، لسلطة رئيس مجلس النواب فعلياً؛ لكن رائحة الفضائح في هذا المجلس تفوق حجماً، إلى حدٍ أصبح يعرف بمجلس الجيوب التي تخص المقربين من رئيس المجلس ومن حركة أمل، وليس المتضررين فعلياً من العدوان الإسرائيلي.

كثيرة هي الحوادث التي تؤكد أن أموال هذا المجلس تهدر في غير موضعها، وكثر هم الذين تضرروا فعلياً من العدوات الإسرائيلي، وعملياً يعوض على غيرهم من مقربين وموالين ومستلزمين، كل هذا يتم بمعرفة رئيس الحكومة وبتغطية منه، وذلك ليؤمن لنفسه تغطية لأعماله ولمكاسبه ولمخالفاته من الرئيس بري والأمثلة على ذلك كثيرة.

نذكر منها أن قرية ميدون في البقاع الغربي، يوم دمرتها إسرائيل تدميراً كاملا، وذهب آنذاك رئيس مجلس الجنوب حسن يوسف، ووضع حجر الأساس بعد جرف الردم؛ كان ذلك عام 1994 وحتى تاريخ صدور هذا الكتاب، كل ما أعيد إعماره في قرية ميدون هو حجر الأساس، ربما ظن السيد حسن يوسف أن إعماره يقتصر فقط على وضع حجر الأساس، لذلك أحن وضعه مثلما أحسن وضع المليون ونصف المليون في جيبه وفي جيوب مقربيه، هذه واحدة من مساهمات حسن يوسف، التي تكرارها أدت إلى تدخل النيابة العامة التمييزية، التي طلبت من النيابة العامة المالية، فتح تحقيق حول إخبار ورد إليها، أن رئيس مجلس الجنوب السابق حسن يوسف وبعض الموظفين متورطون في قضية هدر أموال عائدة إلى المجلس، طبعاً لم يتم الحقيق، أو أنه تم بطريقة ملتوية بحيث لم يتهم أحد، ولم يُحَلَ أحد إلى المحاكمة، ولكن قد يكون السبب الفعي وراء استقالة حسن يوسف، والمجيء بقبلان قبلان، الذي يبدو أنه لم يتغير شيء ف عهده، لأن مسلسل قرية ميدون مستمر في مكان آخر في الجنوب والبقاع الغربي، وكانت أبرز حلقات هذا المسلسل هي عدوان نيسان 1996، الذي كانت نتائجه مؤلمة مأساوية على الجنوب والوطن كله، كانت فرصة دنيئة للذين استفادوا من هذه المأساة في تحويل المساعدات إلى جيوبهم، والكل يذكر على شاشات التلفزة، مئات المتضررين والمشردين الذين حرموا من حقهم في التعويضات، التي ذهبت كما ذهب ملايين ميدون.

وهنا يصح قول: مصائب قومٍ عند قومٍ فوائد.

لكن ليس بهذا المقدار من السرقة والنهب الذي نشهده في هذا العهد، أعتقد أن المتاجرين بالمآسي هم نادرو الوجود في العالم نسبة لعددهم المتوافر في هذا الوطن، وربما كان هناك من لا يعرف أن عدوان نيسان والمآسي التي نتجت عنه، أصبحا سلعة لتفاوض والكسب والنهب، لشدة تناتش الحصص علناً، ودون أي حياء أو خشية أو خوف.

عندما تتحدث عن الجنوب وكيف تتم المتاجرة بأبنائه والسرقة على حسابه، لابد من التوقف عند الهيئة العليا للإغاثة، التي أزكمت روائح الفضائح والصفقات التي مررت من خلالها أنوف المتضررين، فهذه الهيئة التي أنشئت عام 1977بهدف مساعدة المتضررين مع الاعتداءات الإسرائيلية ومن الحرب الأهلية، لم تأخذ شكل المؤسسة العامة ولم تكتسب صفة الشخصية المعنوية المستقلة؛ وبالتالي ليس لها الاستقلالية المالية.

وعندما جاء الرئيس الحريري إلى رئاسة الحكومة وجد في هذه الهيئة كنزاً لا يقدر بثمن، فأدخل عليها تعديلات وألحقها به مباشرة، وجاء بوزرائه المقربين وعينهم أعضاء فيها، وبدأ يمرر من خلالها العديد من المشاريع والصفقات لحسابه وحساب شركائه.

ومن مآثره في هذا المجال بدعة إعطاء سلفات خزينة بمليارات الليرات لهذه المؤسسة، رغم عدم قانونية هذا الإجراء؛ فالهيئة ليست مؤسسة عامة، وقانوناً فإن السلفات تمنح لوزارة الشؤون الاجتماعية التي بدورها تحول جزءاً من هذه السلفات إلى الهيئة، فضلاً عن أن هذه الهيئة هي مؤسسة غير منتجة فكيف إذن ستقوم بتسديد هذه السلفات؟

ومن الأمثلة أيضاً على مآثر رفيق الحريري في هذا المجال، أن المساعدات المالية التي كانت تأتي للهيئة كان الرئيس الحريري يحوّلها إلى حسابه الخاص في أحد بنوكه، وكان يصرف مساعدات منها إلى بعض الوزارات، بموجب شيكات شخصية يوقّعها باسمه ومثال على ذلك ما حصل مع وزير الزراعة السابق عادل قرطاس إثر الكارثة الزراعية التي ضربت على المزارعين حينها، عندما طلب وزير الزراعة من الهيئة العليا للإغاثة أن تعوّض على المزارعين المنكوبين، فما كان من الرئيس الحريري إلا أن سلمه شيكاً من حسابه الخاص بقيمة 11 مليون ليرة، محرراً باسم قرطاس، شخصيا، الذي قام بدوره ووضعه في حسابه الخاص.

وهكذا حدث أيضاً خلال عدوان نيسان على جنوب لبنان وبعده فقد وضع الحريري المساعدات التي أرسلت إلى الهيئة، والتي تقدر بمئات ملايين الدولارات، في حسابه الخاص.

ومثال آخر، لقد حول الرئيس الحريري مبلغ 14 مليون و 500 ألف دولار من الهيئة العليا للإغاثة إلى رصيد المدينة الرياضية، لإتمام الأعمال الإنشائية فيها، رغم أن إعادة إعمار المدينة الرياضية لا يدخل في إطار مهام الهيئة العليا للإغاثة، التي تتركز مهامها على إغاثة المتضررين من الاعتداءات الإسرائيلية.

كما أن الرئيس الحريري صرف ملايين الدولارات من حساب هذه الهيئة، على إعادة ترميم وبناء السرايا الكبير.

وفي هذا السياق كان الرئيس الحسيني قد تقدم بسؤال للحكومة حول قيمة الهبات والسلفات التي تسلمتها الهيئة العليا للإغاثة منذ آب 1993 وحتى حزيران 1996، وحول كيفية غنفاقها ومن هي الجهات التي استفادت منها، فجاء رد الحكومة ليبين الفضائح في توزيع هذه الهبات والمساعدات، فحسب المستندات التي قدمتها الحكومة، رداً على سؤال الرئيس الحسيني، نذكر الآتي:

- تم صرف مبلغ 721 ألف دولار و 418 مليون ليرة لحساب وزارة الداخلية، ومن بين الأسباب التبريرية لصرف هذا المبلغ: أشغال داخل ثكنات الأمن الداخلي.

- 41 ألف دولار أمريكي لحساب وزارة العدل، ثم مولد كهربائي لتأمين الإنارة الفورية لقصر العدل.

- 562 ألف دولار أمريكي و 33 مليون ليرة لبنانية لحساب وزارة البيئة من أجل أعمال توضيب وإتلاف المواد السامة في الخارج.

- 233 ألف دولار و 165 مليون ليرة، بمثابة أجور مستشارين ومهندسين ومدققي حسابات وأجور خبراء بالكوارث والنفايات السادة.

- 16 ألف دولار و 111 مليون ليرة ثمن طابعات وآلات تصوير وجهاز كمبيوتر ونفقات إدارية ومكتبية.

- 4 مليارات و 127 مليون ليرة للهيئة المشتركة لمدينة بيروت، من أجل إصلاح المجاري والطرقات والصرف الصحي؟

لا أعتقد أن هناك أي صلة بين أعمال الإغاثة وإعانة المواطنين المتضررين من الاعتداءات الإسرائيلية، وبين طرق صرف هذه الأموال، ولعل المبالغ التي ورد ذكرها أعلاه وغيرها الكثير من المبالغ التي صرفتها الهيئة العليا للإغاثة، تؤكد ما ذكرناه سابقاً أن الرئيس الحريري وشركاءه وجدوا فعلاً في هذه الهيئة كنزاً لا يقدر بثمن.

بين مجلس الإنماء والإعمار ومجلس الجنوب، والهيئة العليا للإغاثة، مؤسسة رابعة هي صندوق المهجرين، صندوق يشبه صندوق الفرجة، عبره تشاهد كيف تمر مشاهد النهب.

لقد أنشئت وزارة المهجرين عام 1991، وأنشئ صندوق المهجرين لإيجاد حل لواحدة من أبرز المشكلات الاجتماعية التي نتجت عن الحرب، وهي كيفية عودة 135 ألف عائلة إلى بيوتهم التي دُمرت أو أحرقت، وهجروا منها، تبدو هذه المشكلة على المستوى الإنساني، ملحة في إيجاد حل لها، لكن السياسة والمال والصفقات لا تعير هذا المستوى اهتماماً كبيراً، إلا بمقدار مردوده المباشر على أصحاب المال والسلطة.

سياسياً كلف الوزير جنبلاط ليشرف على عودة هؤلاء، ليقوم بدوره في هذا المجال، ومالياً كلَف الحريري نفسه عبر أحد أعوانه السيد أنطوان أندراوس كرئيس لصندوق المهجرين مرجعه الحريري، وهو تابع لرئيس الحكومة.

ولتبيان حجم النهب والهدر الذي شهده هذا الصندوق العجيب، يكفي أن نعود إلى ما تناقلته وسائل الإعلام من اتهامات متبادلة بين الرئيس الحريري والوزير جنبلاط، وفي هذا السياق وفي مقالٍ كتبه نقولا ناصيف نشر ف جريدة النهار في عددها الجمعة 10 تموز 1998 والمفيد ذكره أن الرئيس الحريري يملك من أسهم هذه الجريدة حوالي 46% قال ناصيف نقلاً عن مصادر مطلعة: إن المبالغ الضخمة التي أقرها مجلس النواب لتمويل عودة المهجرين منذ العام 1992 والمقدرة بنحو 800 مليون دولار أنفقت على تعويضات عودة مهجري الجبل، وعلى خطط أخرى غير ذات صلة بعمل وزارة شؤون المهجرين، فاضحى الصندوق المركزي للمهجرين ينفق استناداً إلى لوائح الوزارة وقيودها، واستناداً إلى لوائح وقيود أخرى مصدرها الصندوق نفسه، وأحياناً رئيس الحكومة، وفي مرات كثيرة من دون معرفة الوزارة
.

ويشير ناصيف نقلاً عن هذه المصادر إلى أن الأموال ذهب بعضها إلى سوليدير وإلى إخلاءات بالجملة لتنفيذ جسور وأنفاق وأوتوسترادات في بيروت، بمبالغ خيالية استفاد منها أنصار حزب الله وحركة أمل وعائلات سنة بيروتية، وإلى استملاكات المدينة الرياضية، وغلى إنجاز البنى التحتية للقرى المهجرة، وذهب قسم آخر من تلك المبالغ إلى مشاريع للشمال، وقسم وافر آخر إلى تمويل معركة بعض المرشحين في انتخابات دائرة عاليه صيف 1996 ـ"انطوان اندراوس"ـ بغية ضمان نجاحه بأفضل استقطاب للناخبين، من خلال العامل المالي، كما يشير ناصيف إلى أن قسماً آخر من أموال الصندوق ذهب أيضاً وأيضاً إلى الانتخابات البلدية والاختيارية عام 1998.

وفي هذا السياق أيضا، كشفت أوساط الحزب الاشتراكي عن فضائح لها صلة بتخصيص مليارات الليرات من أموال الصندوق المركزي للمهجرين، لتمويل بعض الإخلاءات في شوارع بيروت دفعت بدل استملاك إضافي لعقارات سبق أن قبض أصحابها حقوقهم المالية في الماضي، خصوصاً تلك التي استملكت لصالح مشروعي وصلة كاراكاس التنوخيين ومتفرعاتها في شارع الكويت، ووصلة ساقية الجنزير عين التينة، وهي عقارات تملكها عائلات بيروتية، ومعظمهم آل شهابـ عيتاني، الداعوق، مهندي، مبشر، الظريف، المصري، القرق، كنعان، النابلسي، فرشوخ، وغيرهم
.

وأشارت المعلومات إلى صرف هذه المليارات جاء عشية الانتخابات البلدية والاختيارية في بيروت، وبدون علم وزارة المهجرين أو موافقتها، وأبرز العقارات التي شملتها عمليات التعويض والاستملاك تحت شعار الإخلاء هي:

- العقار 1178 بلغت كلفته 57,995,000

-. العقار 1228 بلغت كلفته 3,752,13000 ل.ل

-. العقار 647 بلغت كلفته 1,351,411000 ل.ل

-. العقار 661 بلغت كلفته 426,167000 ل.ل

-. العقار 664 بلغت كلفته 29,000,000 ل.ل

-. العقار 665 بلغت كلفته 357,219,000 ل.ل

-. العقار 666 بلغت كلفته 247,000,000 ل.ل

-. العقار 1717 بلغت كلفته 54,077,000 ل.ل

هذا بالإضافة إلى سلسلة من العقارات الأخرى، بحيث أن المبالغ الإجمالية لاستملاك وصلة كراكاس قد بلغت 3,569,617,000 ل.ل ووصلة ساقية الجنزير عين التينة 9,704,600 ل.ل أي ما مجموعة (4,540,000,000) أربعة مليارات وخمسمائة وأربعون مليون ليرة لبنانية.

هذه نماذج من فضائح كثيرة ومشابهة وعديدة، ولا يمكن التفصيل عنها في سياق كتاب واحد لكنها تكفي لتدل على الهدر والنهب باسم المهجرين، وقد علق الرئيس الحص على هذا الموضوع قائلاً: إن من يتابع وقائع السجال المؤسف الذي دار بين الحكومة وأحد وزرائه عبر وسائل الإعلام، يخرج باستنتاج وحيد، هو أن الهدر المرتكب تحت غطاء عودة المهجرين كان كبيراً جداً، ولا يعلم حجمه إلا اللـه والراسخون في العلم من أهل السلطة، وقد دعا الرئيس الحص النيابة العامة المالية إلى التحرك للتحقيق في هذا الملف.

بالتأكيد لا أحد سوف يحقق في أي ملف ما دام هذا العهد بأركانه ورؤسائه موجودين بالحكم، وإذا ما حقق فسوف يخرج المتهم بريئاً، وتبقى هذه المجالس والمؤسسات التي أخذ على عاتقها الإعمار والإنماء والمهجرين والجنوب، أوكاراً للسرقة؛ تتاجر بالمآسي وبأرزاق الناس، وتهدر المال العام دون أي صوتٍ يعلو فوق صوتها، لأنها بحكم نشأتها وتكوينها، كانت قد تمت لغاية السرقة والإثراء غير المشروع، وبشكل تبقى خاضعة لسلاطين العهد وسلطتهم.

ويبقى السؤال أين دور مجالس الرقابة ومجلس النواب والقضاء والنيابات العامة، التي هي مفوضة من الشعب اللبناني والمؤتمنة على مصالحه وحياته وحريته وأمواله؟ أين هي من كلّ هذه الفضائح التي تزداد يوماً بعد يوم، وتملأ أخبارها صفحات الجرائد وبعض وسائل الإعلام الأخرى؟ ولماذا لا تقوم بدورها وتصون ما ائتمنت عليه؟؟ هل هي في غفلة؟؟ أم هي في إجازة؟؟

مقدمة الملفات ـ شركات عقارية صورية

إلى جانب المجالس والصناديق "المؤسسات العامة" التي ربطها الحريري مباشرة برئاسة مجلس الوزراء، اي به شخصياً ومرر عبرها مشاريعه وصفقاته، واستخدمها لنهب أموال الخزينة، ودفع الرشاوي والسمسرات، أنشأ الحريري مجموعة كبيرة من الشركات العقارية

الصورية التي تعود ملكيتها إليه بالكامل لكنها مسجلة باسماء موظفين لديه وشركاء له؛ وقد استخدمها للتغطية على الصفقات العقارية التي قام بها، وسنورد في الجدول رقم (1) أسماء الموظفين والشركاء الذين تم تسجيل الشركات العقارية الصورية العائد للحريري باسمائهم، فيما سنورد في الجدول رقم (2) نماذج من أسماء الشركات العقارية والعمليات المالية من استدانة من البنوك إلى شراء العقارات والتي كانت ولا تزال تتم بواسطة هذه الشركات.

كيف كانت عمليات شراء العقارات؟

لقد أنشأ الحريري، كما ورد عشرات الشركات العقارية الصورية خلال القسم الثاني من الثمانينيات، وبداية التسعينيات، برساميل رمزية، وبدأ من خلال هذه الشركات بالاستدانة من بنوكه الخاصة وطبعاً من أموال المودعين في هذه البنوك لإتمام صفقاته العقارية، وبلغ حجم الأموال التي استدانها أكثر من 73 مليار ليرة لبنانية، في وقت كان يراوح فيه سعر صرف الدولار ما بين 800 و 700 ل.س واستخدم هذه الأموال في شراء أراضٍ وعقارات في مختلف المناطق اللبنانية، ويبين الجدول رقم (2) نماذج من عمليات شراء العقارات التي كانت تتم بواسطة شركاته الصورية.

وعندما انهار سعر صرف الليرة اللبنانية بعد أحداث 6 أيار والتي كان الحريري، وكما أشرنا سابقاً أحد المخططين الرئيسيين لها، والتي جنى من ورائها مئات ملايين الدولارات، بفعل التلاعب في سعر صرف العملة الوطنية قام الحريري بتسديد الديون التي استدانها من أموال المودعين في المصرفين اللذين كان يملكهما "البحر المتوسط والسعودي اللبناني" على سعر صرف 2800 ليرة لبنانية للدولار الواحد، وإذا أجرينا عمليات حسابية بسيطة نجد أن الحريري قد اشترى مساحات كبيرة من الأراضي والعقارات بأسعار زهيدة جداً.

فإذا احتسبنا أن سعر صرف الليرة اللبنانية كان 100 ليرة لكل دولار واحد عند عمليات الشراء، فتكون العملية الحسابية على الشكل التالي:

73000000000 ÷ 100 = 730 مليون دولار أمريكي.

هذا الرقم هو الرقم الذي يفترض بالحريري أن يسدده إلى المودعين الذين استدان منهم عبر مصرفيه، لكن ما دفعه الحريري فعلياً هو:

73000000000 ÷ 2800 = 26 مليون دولار أمريكي فقط.

إن ما ورد يشكل نموذجاً عن العمليات التي يقوم بها الرئيس الحريري عبر شركاته الصورية، ولا شك أن هذه المخالفة بل الجريمة يعاقب عليها القانون اللبناني بالسجن وبالأشغال الشاقة، لأنها تدخل في إطار عمليات الاحتيال واستغلال السلطة والنفوذ لمآرب شخصية، وصولاً إلى تهديد سلامة اقتصاد البلد وذلك من خلال المؤامرة التي دبرها عبر الوزير فؤاد السنيورة، وبمشاركة رئيس الجمهورية وحاكم المصرف المركزي آنذاك ميشال خوري للإطاحة بحكومة الرئيس عمر كرامي.

هذا إضافة إلى المخالفات القانونية الأخرى التي ارتكبها، ومنها أنه عندما اشترى هذه العقارات كان مواطناً سعودياً يحمل الجنسية السعودية؛ والكيل يعلم أن من يحمل الجنسية السعودية تسقط حكماً أي جنسية أخرى يحملها، وعندما حصل الحريري على الجنسية السعودية تخلى عن جنسيته اللبنانية، وبذلك يكون قد ارتكب جرماً جزائياً آخر بتحايله على القانون، وذلك من خلال شرائه لهذه الأراضي والعقارات بأسماء مستعارة، وبواسطة شركات صورية، أنشأها في وقت لا يجيز له القانون كأجنبي، أن يتملك أكثر من خمسة آلاف متر مربع في نطاق الدولة اللبنانية.

وبالعودة إلى أحداث السادس من أيار، من المفيد أن نورد هنا ما كتبه مراسل "وول جورنال ستريت" في لبنان بيتر والدمان، بعد مقابلة صحافية أجراها من بيروت مع الرئيس رفيق الحريري حيث كتب بالحرف:

"الشمس على وشك الغروب في قصر رفيق الحريري المحصّن، ورئيس الحكومة سيأذن لتغيير ملابسه استعداداً للعشاء، فيجلس مصطفى رازيان الذي يعمل للحريري منذ 16 عاماً، ليزودنا ببعض التفاصيل الأخيرة حول ما يسميه الحريري إعادة الثقة بلبنان.

يشرح لنا السيد رازيان، كيف أقدم الحريري بعد توليه منصب على استخدام نقوده الخاصة لتعزيز الليرة اللبنانية، بنسبة 3% في مقابل الدولار، ويستودعنا سرّاً بقوله:

"عمدنا إلى بيع الدولارات في الأشهر الثلاثة الأولى من عهد حكومة الحريري للتغلب على موجة المضاربة بالعملة، لقد جمعنا ثروة طائلة"

عمدنا إلى بيع الدولارات؟ اي دولارات يسال الحريري العائد على الغرفة، بنبرة جافة، وينظر نظرة الغضب إلى رئيس مجلس إدارة المصرفين اللبنانيين اللذين يملكهما هذا البليونير، فيحدق مساعده بالأرض.

ثم يقول الحريري بنبرة حادة: لقد استقرت العملة، لأنني أصبحت رئيساً للحكومة، وليس هناك أي سبب آخر.

ويضيف والدمن قائلا: إن وزراء المال والاقتصاد والاتصالات السلكية واللاسلكية، هم رجال شركة الحريري، مثلما هو حال رئيس مرفأ بيروت، ومدير مجلس الإنماء والإعمار أما وزير العدل فهو محامي السيد الحريري، في حين أن حاكم مصرف لبنان هو سمساره المالي.

إن تفاصيل الصفقات العقارية التي أجراها الحريري عبر الشركات الصورية التي أنشأها والتي وأوردنا نماذج عنها، وكيف قام بالتحايل على القانون لإجراء هذه الصفقات، وكيف تلاعب بأموال المودعين في المصارف التي يملكها سنتطرق إليها بشكل مفصل في الجزء الثاني من الكتاب الذي سيصدر قريبا، لتكون وثيقة في أيدي الرأي العام اللبناني ومجلس النواب والقضاء، لاستخدامها عندما يحين موعد الحساب والمحاسبة، الذي نأمل أن يكون قد أصبح قرياً وقريباً جداً.

طوفي ما يلي جدول بأسماء المساهمين الصوريين في هذه الشركات والتي تعود ملكيتها بالكامل إلى الرئيس الحريري:

الأسماء

.- هدى السنيورة زوجة فؤاد السنيورة

.- سلوى بعاصيري شقيقة فؤاد السنيورة

.- سامية طه شقيقة فؤاد السنيورة

.- عائدة نور الدين شقيقة فؤاد السنيورة

.- عبد الباسد السنيورة والد الوزيرا لسنيورة

.- المرحوم علي السنيورة شقيق الوزير السنيورة

.- سلوى السنيورة شقيقة الرئيس الحريري

.- محي الدين القطب مدير المؤسسة الإسلامية في صيدا وهي مؤسسة تابعة للحريري

.- فؤاد سعد

.- ماهر المقدم مستشار السنيورة في وزارة المالية

.- عبد المجيد نجا عديل الوزير السنيورة

.- المرحوم جوزف مغيزيل نائب ووزير سابق

.- عبد الحفيظ منصور

.- سهيل يموت موظف لدى الحريري تم تعيينه محافظاً لجبل لبنان

."- د. حسني مجذوب "مدير مكتب الرئيس الحريري ورئيس نادي الثقافي العربي

- عصام عرقجي موظف في بنك البحر المتوسط ورئيس اللجنة المالية في النادي الثقافي العربي.

.- محمد السماك مستشار الرئيس الحريري

.- عمر عاشور

.- أحمد ستيتية موظف لدى الرئيس الحريري

- هدى كرياكوس زوجة الوزير بهيج طبارة
.

.- كمال درغوث موظف لدى الحريري

.- رياض ذوق

.- حسين مسالخي محام موظف لدى الحريري

.- نديم المنلا رئيس مجلس إدارة تلفزيون المستقبل الذي يملكه الحريري

.- زياد عيتاني موظف لدى الحريري

.- عدنان عطار موظف في أحد مصارف الحريري

.- وليد سلهب

.- رمزي صليبا

.- لور مغيزيل زوجة جوزف مغيزيل

.بترو غلام

.هنا نحاس سكرتيرة الوزير السنيورة

.- كمال شحادة محام موظف لدى الحريري

.- د. غسان حمود مرشح الحريري للانتخابات النيابية في الجنوب

.- بلال لاوند

.- أحمد عويضة

الرقم المتسلسل	اسم الشركة	رئيس واعضاء مجلس الإدارة	قيمة العقار	رأس المال	مقدار الدين / القرض	السنة
١	شركة المنار العقارية	هدى سنيورة سلوى بعاصيري ـ سامية طه	١٧,٠٠٠,٠٠٠ ١٧,٠٠٠,٠٠٠ ١,٥٩٦,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠	١٦,٠٠٠,٠٠٠ ١٦,٩٠٠,٠٠٠ ٩,١٤٧,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨ ١٩٩٠ ١٩٩١
٢	شركة الروابي العقارية	هدى سنيورة سلوى بعاصيري ـ عائدة نور الدين	٨,٣٠٠,٠٠٠ ١٠٧,٢٠٠,٠٠٠ ١٧١,٢٩٧,٠٠٠ ١٨٢,٨٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠ ٣٠٠,٠٠٠ ٣٠٠,٠٠٠ ٣٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠ ١٥٢,٥٠٠,٠٠٠ ٢١٢,٠٠٠,٠٠٠ ٣٣٥,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٧ ١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٩٠
٣	شركة هضاب العقارية	عبد الباسط السنيورة علي وسلوى السنيورة	١,٤٠٠,٠٠٠ ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ١٨,٩٠٠,٠٠٠ ١٦,١٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠ ٣٠٠,٠٠٠ ٣٠٠,٠٠٠ ٣٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠ ١٥,٤٠٠,٠٠٠ ٢٣,٧٠٠,٠٠٠ ٢٤,١٠٠,٠٠٠	١٩٨٧ ١٩٨٨ ١٩٩٠ ١٩٩١
٤	شركة السلامة العقارية	بهية الحريري محي الدين القطب ـ شركة ايراد	١,٣٥٢,٠٠٠,٠٠٠ ٣,٣٧٣,٠٠٠,٠٠٠ ٣,٥٧٨,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠ ٨,٠٠٠,٠٠٠ ٨,٠٠٠,٠٠٠	١,٣٩٥,٠٠٠,٠٠٠ ٤,٢٣٤,٠٠٠,٠٠٠ ٤,٥٧٥,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨ ١٩٩٠ ١٩٩١
٥	شركة الهنا العقارية	فؤاد سعد ماهر المقدم ـ شركة ايراد	٣٧,٠٠٠,٠٠٠ ٢٦٢,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠ ٥٠٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ٢٢٧,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٧ ١٩٨٨
٦	شركة اللؤلؤ العقارية	عبد المجيد نجا جوزف مغيزل ـ شركة ايراد	٦,٧٠٠,٠٠٠ ٩,٧٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠	٥,٨٠٠,٠٠٠ ١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٧ ١٩٨٨

الرقم المتسلسل	اسم الشركة	رئيس واعضاء مجلس الإدارة	قيمة العقار	رأس المال	مقدار الدين / القرض	السنة
٧	الشركة اللبنانية العقارية المتحدة	عبد الحفيظ منصور سهيل يموت ـ شركة ايراد	٢٨,٠٠٠,٠٠٠ ٥٤,٠٠٠,٠٠٠ ٦٠,١٠٠,٠٠٠ ٦٦,١٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠ ٥,٠٠٠,٠٠٠ ٥,٠٠٠,٠٠٠ ٥,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٠٠٠,٠٠٠ ٤٨,٠٠٠,٠٠٠ ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ٨٥,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٧ ١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٩٠
٨	شركة المرجان العقارية	د. حسني مجذوب عصام عرقجي ـ شركة ايراد	٣٨,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٣,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
٩	شركة الفهد العقارية	محمد السماك عبد الحفيظ منصور ـ شركة ايراد	٦٢,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٧٢,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
١٠	شركة زينة العقارية	عبد المجيد نجا عمر عاشور ـ شركة ايراد	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٩٩,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
١١	شركة الشروق العقارية	احمد ستيتية د. حسني مجذوب ـ شركة ايراد	٨٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٨٦,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
١٢	شركة العاج العقارية	د. حسني مجذوب جوزف مغيزل ـ شركة ايراد	٤٢,٠٠٠,٠٠٠ ٤٢,٠٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠ ٣,٥٠٠,٠٠٠	٤٣,٠٠٠,٠٠٠ ٣٩,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨ ١٩٩٠
١٣	شركة مجد العقارية	احمد ستيتية عصام عرقجي ـ شركة ايراد	٢٣,٠٠٠,٠٠٠ ٢٣,٣٠٠,٠٠٠ ٢٣,٦٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠	٢٧,٠٠٠,٠٠٠ ٢١,٥٠٠,٠٠٠ ٢٣,٥٠٠,٠٠٠	١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٩٠
١٤	شركة الدرة العقارية	عمر عاشور سهيل يموت ـ شركة ايراد	١٣,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٦,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨

الرقم المتسلسل	اسم الشركة	رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	قيمة العقار	رأس المال	مقدار الدين/ القرض	السنة
١٥	شركة الزمردة العقارية	عصام عرقجي جوزف مغيزل – شركة إيراد	٩,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
١٦	شركة جاد العقارية	عبد المجيد نجا جوزف مغيزل – شركة ايراد	١٠,٠٠٠,٠٠٠ ١٠,١٠٠,٠٠٠ ١٠,٢٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠,٠٠٠ ٩,٨٠٠,٠٠٠ ١٠,٧٠٠,٠٠٠	١٩٨٨ ١٩٩٠ ١٩٩١
١٧	شركة الجنان العقارية	سهيل يموت هدى كرياكوس – شركة ايراد	٩٦٦,٠٠٠,٠٠٠ ٣٦٤,٠٠٠,٠٠٠ ٥٤٤,٢٠٠,٠٠٠ ٦٢٠,٧٠٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠,٠٠٠ ٩٠,٠٠٠,٠٠٠ ٩٠,٠٠٠,٠٠٠ ٩٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤٧,٠٠٠,٠٠٠ ٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ٢٩٥,٦٠٠,٠٠٠ ٧٤٧,٢٠٠,٠٠٠	١٩٨٧ ١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٩٠
١٨	شركة الزمان العقارية	كمال درغوث رياض ذوق – شركة ايراد	٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ٣,٤٦٨,٠٠٠,٠٠٠ ٨,٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠,٠٠٠ ٩٠,٠٠٠,٠٠٠ ٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٢٣,٠٠٠,٠٠٠ ٤,٧٣٦,٥٠٠,٠٠٠ ٩,٨٩٣,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨ ١٩٩٠ ١٩٩١
١٩	شركة الرضا العقارية	محمد السماك حسين مسالخي – شركة ايراد	٧٨,٠٠٠,٠٠٠ ٨٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠ ٥,٠٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠,٠٠٠ ٨٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٧ ١٩٨٨
٢٠	شركة المنى العقارية	نديم المنلا هدى كرياكوس – شركة ايراد	١٩,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
٢١	شركة اليمن العقارية	عبد الحفيظ منصور عبد المجيد نجا – شركة ايراد	٥٧,٥٠٠,٠٠٠ ٥٧,٧٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠ ٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٢,٦٠٠,٠٠٠ ٥٤,٣٠٠,٠٠٠	١٩٨٩ ١٩٩٠
٢٢	شركة الرحاب العقارية	زياد عيتاني حسين مسالخي – شركة ايراد	٥١,٠٠٠,٠٠٠ ٥١,٣٠٠,٠٠٠ ٥١,٤٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠ ٣,٠٠٠,٠٠٠ ٣,٠٠٠,٠٠٠	٤٨,٠٠٠,٠٠٠ ٤٨,٠٠٠,٠٠٠ ٤٩,١٠٠,٠٠٠	١٩٨٨ ١٩٩٠ ١٩٩١

الرقم المتسلسل	اسم الشركة	رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	قيمة العقار	رأس المال	مقدار الدين/ القرض	السنة
٢٣	شركة الندى العقارية	كمال درغوث عبد المجيد نجا – شركة ايراد	٨,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
٢٤	شركة الأمل العقارية	هدى سنيورة سلوى بعاصيري – سامية طه	١٤٨,٠٠٠,٠٠٠ ١٤٨,٠٠٠,٠٠٠ ١٤٨,١٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠	١٤٨,٠٠٠,٠٠٠ ١٤٧,٠٠٠,٠٠٠ ١٤٧,٧٠٠,٠٠٠	١٩٨٨ ١٩٩٠ ١٩٩١
٢٥	شركة الآفاق العقارية	عبد الباسط السنيورة سلوى السنيورة – علي السنيورة	١,٢٠٠,٠٠٠ ١,٢٠٠,٠٠٠ ٢,٧٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠ ٣٠٠,٠٠٠ ٣٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠ ٩,١٠٠,٠٠٠ ٢,٨٠٠,٠٠٠	١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٩٠
٢٦	شركة الماسة العقارية	عصام عرقجي جوزف مغيزل – شركة ايراد	٨,٨٠٠,٠٠٠ ٨,٩٠٠,٠٠٠ ٩,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠	٧,٨٠٠,٠٠٠ ٧,١٠٠,٠٠٠ ٧,٩٠٠,٠٠٠	١٩٨٧ ١٩٨٩ ١٩٩٠
٢٧	شركة الضحى العقارية	بهية الحريري محي الدين القطب – شركة ايراد	٥٤,٠٠٠,٠٠٠ ٥٤,٠٠٠,٠٠٠ ٥٤,٤٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠	٥٧,٠٠٠,٠٠٠ ٥٣,٨٠٠,٠٠٠ ٥٥,٨٠٠,٠٠٠	١٩٨٨ ١٩٩٠ ١٩٩١
٢٨	شركة الدالية العقارية	زياد عيتاني فؤاد سعد – شركة ايراد	١٦,٠٠٠,٠٠٠ ١٧,٠٠٠,٠٠٠ ١٦,٨٠٠,٠٠٠ ١٩,٩٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٠٠٠,٠٠٠ ١٦,٠٠٠,٠٠٠ ١٥,٦٠٠,٠٠٠ ١٦,٨٠٠,٠٠٠	١٩٨٧ ١٩٨٨ ١٩٩٠ ١٩٩١
٢٩	شركة أمواج العقارية	فؤاد سعد ماهر المنلا – شركة ايراد	٤,٠٠٠,٠٠٠ ٤,٤٠٠,٠٠٠ ٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠ ٣٠٠,٠٠٠ ٣٠٠,٠٠٠	١٦,٠٠٠,٠٠٠ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ٤٠٠,٠٠٠	١٩٨٨ ١٩٩٠ ١٩٩١

الرقم المتسلسل	اسم الشركة	رئيس واعضاء مجلس الإدارة	قيمة العقار	رأس المال	مقدار الدين/ القرض	السنة
٣٠	شركة خلود العقارية	فؤاد سعد	٤٤٨,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٤٧٦,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
		ماهر العقدم ـ شركة ايراد	٦١٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٧٠٥,٠٠٠,٠٠٠	١٩٩٠
			٨٦١,٣٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٩٦٨,٢٠٠,٠٠٠	١٩٩١
٣١	شركة سهول العقارية	عدنان عطار	٦٣٦,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٩٣٥,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
		وليد سلهب ـ شركة ايراد	٦٣٥,٧٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٦٣٤,٥٠٠,٠٠٠	١٩٨٩
			٦٣٥,٧٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٦٣٤,٨٠٠,٠٠٠	١٩٩٠
			١,٩٣٦,٥٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٦٧,٠٠٠,٠٠٠	١٩٩١
٣٢	شركة صفا العقارية	رمزي صليبا	١٨,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٦,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
		لور مغيزل ـ بترو غلام				
٣٣	شركة الشمس العقارية	رمزي صليبا	١٠٩,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٨,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
		لور مغيزل ـ بترو غلام				
٣٤	شركة شطآن العقارية	عدنان عطار	١٣٨,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٢٩,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
		وليد سلهب ـ شركة ايراد	١٣٨,٤٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٣٨,٤٠٠,٠٠٠	١٩٨٩
			١٣٨,٦٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٣٤,٠٠٠,٠٠٠	١٩٩٠
			١٣٨,٧٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٣٤,٤٠٠,٠٠٠	١٩٩١
٣٥	شركة انشطة العقارية	سهيل يموت	٥٣,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٦,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
		هنا نحاس ـ شركة ايراد	٥٤,٢٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	١٩٩٠
			٥٤,٣٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٧٠٠,٠٠٠	١٩٩١
٣٦	شركة الريحان العقارية	سلوى بعاصيري	٣٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٢٨,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
		كمال شحاده ـ شركة ايراد				

الرقم المتسلسل	اسم الشركة	رئيس واعضاء مجلس الإدارة	قيمة العقار	رأس المال	مقدار الدين/ القرض	السنة
٣٧	شركة الفجر العقارية	بهية الحريري	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٤,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
		د.غسان حمود ـ شركة ايراد	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٢,٥٠٠,٠٠٠	١٩٩٠
			٥,٥٣٥,٧٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٥,٤٠٩,٠٠٠,٠٠٠	١٩٩١
٣٨	شركة العنبر العقارية	وليد سلهب	٦٩,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
		نديم منلا ـ شركة ايراد	٧٠,٥٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٦٥,٢٠٠,٠٠٠	١٩٩٠
			٧١,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٦٨,٦٠٠,٠٠٠	١٩٩١
٣٩	شركة النرجس العقارية	نديم المنلا	٥٤,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
		وليد سلهب ـ شركة ايراد	٥٥,٣٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,١٦٠,٠٠٠	١٩٩٠
			٥٥,٦٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٥٢,٧٠٠,٠٠٠	١٩٩١
٤٠	شركة الرياض العقارية	وليد سلهب	٢٠١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٥,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
		نديم منلا ـ شركة ايراد	١,٦٢١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٣٢,٤٥٠,٠٠٠	١٩٩٠
			١,٦٢١,٥٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٩١٠,٤٥٠,٠٠٠	١٩٩١
٤١	شركة الأرجوان العقارية	محي الدين القطب	٢٨,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٣,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٧
		وليد سلهب ـ شركة ايراد	٨١,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
			٧٩٢,١٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٩٦١,٠٠٠,٠٠٠	١٩٩٠
٤٢	شركة الحصاد العقارية	محي الدين القطب	٢٨,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٣,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٧
		فؤاد سعد ـ شركة ايراد	١٥٨,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥١,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
			١٥٨,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥٤,٥٠٠,٠٠٠	١٩٩٠
			١٥٨,١٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥٦,٠٠٠,٠٠٠	١٩٩١

الرقم المتسلسل	اسم الشركة	رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	قيمة العقار	رأس المال	مقدار الدين/ القرض	السنة
٤٣	عقارية البحر المتوسط	سهيل يموت	٦,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٧
		عبد المجيد نجا	٧,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١١,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
		ـ شركة ايراد	٨,٤٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٥,٩٠٠,٠٠٠	١٩٨٩
			٩,٦٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١١,٣٠٠,٠٠٠	١٩٩٠
٤٤	شركة البهاء	سهيل يموت	٦٩,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٧٨,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
		عصام عرقجي ـ شركة ايراد	٢٤٥,٦٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١٦١,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٩
			٣٨٠,٤٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٤٩٨,٥٠٠,٠٠٠	١٩٩٠
٤٥	شركة أصيل	هدى سنيورة	١,١٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	١٩٨٩
		ماهر المقيم				
		ـ حسين مسالخي				
٤٦	شركة التاج العقارية	د. حسني مجذوب	٤١,٦٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	٤٢,٧٠٠,٠٠٠	١٩٨٨
		جوزف مغيزل ـ شركة ايراد	٤١,٦٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	٣٧,٦٠٠,٠٠٠	١٩٨٩
٤٧	شركة الشعاع العقارية	عبد الحفيظ منصور	٧٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٦٤٧,٢٠٠,٠٠٠	١٩٨٩
		بلال لاوند ـ شركة إيراد	١,٠٢٩,٢٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	١,١١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٩٩٠
			٧٩٣,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	١,٣١٣,٥٠٠,٠٠٠	١٩٩١
٤٨	شركة نضال العقارية	هنا نحاس	٣٤٥,٦٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٥٠٠,٠٠٠	١٩٨٩
		كما شحاده ـ شركة ايراد	٣٤٨,٤٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٣٩٧,٠٠٠,٠٠٠	١٩٩١
٤٩	شركة الضياء العقارية	سلوى بعاصيري	ـ	١,٠٠٠,٠٠٠	ـ	١٩٩٠
		فؤاد السنيورة	ـ	١,٠٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	١٩٩١
		ـ هدى سنيورة				
٥٠	شركة بحار العقارية	سلوى بعاصيري	٩٣,٨٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١١٠,٢٠٠,٠٠٠	١٩٩٠
		عصام عرقجي ـ كمال شحاده	٩٣,٨٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١١٧,٤٠٠,٠٠٠	١٩٩١

شركات أخرى يملكها رفيق الحريري مسجلة بأسماء موظفيه وأقربائه وشركائه وهي تعود ملكيتها بكاملها له شخصياً:

1 شركة صفا العقارية
2 شركة المنار العقارية
3 شركة الشمس العقارية
4 شركة الروابي العقارية
5 شركة شطآن العقارية
6 شركة هضاب العقارية
7 شركة أنشطة العقارية
8 شركة السلامة العقارية
9 شركة الريحان العقارية
10 شركة الهنا العقارية
11 شركة النرجس العقارية
12 شركة المرجان العقارية
13 شركة الحصاد العقارية
14 شركة الفهد العقارية
15 شركة البهاء العقارية
16 شركة زينة العقارية
17 شركة أهيل العقارية
18 شركة الزمان العقارية

شركة المنى العقارية	20	شركة التاج العقارية	19
شركة اليمن العقارية	22	شركة شعاع العقارية	21
شركة الندى العقارية	24	شركة الضياء العقارية	23
شركة الأمل العقارية	26	شركة بحار العقارية	25
شركة الآفاق العقارية	28	شركة هبة العقارية	27
شركة الماسة العقارية	30	شركة اليمامة العقارية	29
شركة الضحة العقارية	32	شركة الفردوس العقارية	31
شركة الدالية العقارية	34	شركة العرين العقارية	33
شركة سهول العقارية	36	شركة الرنا العقارية	35
شركة المتحدة للإعلان والنشر والطباعة	38	الضاحية الأولى	37
شركة المتوسط العقارية الأولى	40	الضاحية الثانية	39
شركة الهدى العقارية	42	الضاحية الثالثة	41
شركة الحسن العقارية	44	الضاحية الرابعة	43
شركة اليرزة العقارية للاستثمار	46	الضاحية الخامسة	45
شركة النور العقارية	48	شركة ضهور العقارية	47
شركة الصباح القعارية	50	شركة الدوحة العقارية	49

والأدهى من ذلك كله، أن الحريري لم يكتف بإنشاء شركات صورية بأسماء موظفيه وشركائه لإجراء صفقاته العقارية، بل عمد هو وشركاؤه إلى التحايل للتهرب من دفع ضريبة الأرباح على أعمالهم ومؤسساتهم وشركاتهم العاملة في لبنان، والنماذج على ذلك كثيرة وفاضحة، سنكتفي بذكر بعضها لتبيان أساليب التحايل في التهرب من دفع الضرائب، والتي تعكس مزيداً من فرض الضرائب على المواطن.

ومن هذه النماذج البنك السعودي اللبناني، وبنك البحر المتوسط اللذان يملكهما الرئيس الحريري.

فقد صرح البنك السعودي اللبناني عن أرباحه لعام 1988 في الجريدة الرسمية والتي بلغت 6138884 ليرة، وعن أرباح العام 1992 بمبلغ 74077000 ليرة، أما بنك البحر

المتوسط فميزانيته عن العام 1987- 1988 لم تظهر أية أرباح وأيضاً ميزانية العام 1991- 1992 لم تظهر أية أرباح، مجرد موازنات، ومنذ قيام حكومة الرئيس الحريري، رفضت وزارة المالية اعتماد تصاريح البنوك عن أرباحها، وأجرت معها تسويات باهظة، بعد أن أعادت درس ميزانيتها وألزمتها بضرائب تفوق عشرات أضعاف ما صرحت به من أرباح. إلا أنها استثنت تصاريحهما عن أرباحهما المعلنة في القطاع الضريبي، وبذلك يكون المصرفان المركوران قد تهرَبا عملياً من دفع الضرائب على أرباحهما الفعلية، رغم أن هذين المصرفين قد صنّفا في خانة المصارف الناشطة في قطاعي التسليف والودائع.

نموذج آخر لعمليات التهرب الضريبي يتمثل بالعقارات التي اشتراها محمد زيدان شريك الوزير فؤاد السنيورة وحكاية هذه العقارات، أن زيدان اشترى عقاراً في منطقة مجدليون تبلغ مساحته حوالي 260 ألف متر مربع، وسماه الزيدانية، وأجرى عليه عملية ضم وفرز، وبعض التحسينات اللازمة، وبدأ يبيعه بأسعار راوحت، بحسب مواقع الأرض المفروزة ما بين 50 و 90 دولاراً للمتر المربع الواحد، علماً أن كلفة شراء المتر لم تتجاوز العشرين دولاراً وبعد البدء بعملية البيع، ارتفعت أسعار الأرض وأصبحت تراوح ما بين 75 و 150 دولاراً للمتر بحسب الموقع، ولدى درس نتائج أعماله عام 1993 في مالية لبنان الجنوبي، لوحظ أن جهاز الضريبة قد سعر المتر للأراضي غير المبيعة بثمانين دولاراً، فرفض السيد زيدان هذا التقدير وراجع صديقه السنيورة، فما كان من وزير الدولة للشؤون المالية إلا أن اتصل برئيس مالية لبنان الجنوبي عادل جارودي، وطلب منه أن يعيد تقدير سعر الأرض على أساس 25 دولار للمتر في الأرض غير المبيعة التي تبلغ مساحتها حوالي مائة ألف متر، وبما أن الفارض بين السعر الحقيقي الذي هو مائة دولار كحد وسطي والسعر الذي فرضه السنيورة 25 دولار يساوي 75 دولاراً، فيكون حجم التهرب من الضريبة قد بلغ نحو 13 مليار ليرة لبنانية.

ولا يقتصر هذا الأمر على عقارات الزيدانية فقط، بل يشمل عقارات السيد زيدان كافة المبنية وغير المبنية، فمثلاً: يملك زيدان بناية غولدن تاور عى العقار رقم 703 في منطقة دكرمان، باع فيها عيادة إلى الدكتور بدر الدين غزاوي بقيمة 35 ألف دولار، فيما سجل عقد البيع المسموح بعشر القيمة، كما بيعت باقي الطوابق بالطريقة نفسها، وفي شباط 1995 سجل على اسم لوى السنيورة، شقيقة الوزير عقاراً في مجدليون، احتسب سعر المتر بواقع 50 ألف ليرة لبنانية بينما السعر الحقيقي بلغ حوالي 200 الف ليرة.

مثال آخر: اشترى زيدان في ايار 1992 عقارا رقمه 892 في منطقة دكرمان تبلغ مساحته 4060 متراً، وهو مصاب بالتخطيط، والمساحة الصافية بعد التخطيط هي" 3000 متر مربع، ودفع ثمن المتر الواحد 275 دولار وبتاريخ 15/2/1994 سجل محمد زيدان باسم هدى عبد اللـه البساط زوجة الوزير السنيورة 600 سهم من العقار.

وقامت السيدة البساط بدفع الرسم العقاري ورسم الفراغ أي مبلغ 200 مليون ليرة، بينما الرسم الحقيقي يساوي ضعف هذا المبلغ أي 400 مليون ليرة.

إن ما ورد بشكل نماذج عن الكثير من عمليات التهريب من دفع الضرائب، التي يقوم بها أهل السلطة وشركائهم، والمقربون منهم، في وقت ينوء المواطن تحت عبء هذه الضرائب المفروضة عليه، والتي تزداد كل يوم لسد العجز الرهيب، الذي تعاني منه خزينة الدولة.

مقدمة الملفات - سوليدير

ابتدأ السيد رفيق الحريري الذي قفز أشواطاً طويلة من المسافات وفوق القوانين، خطوته الأولى نحو السلطة عبر سيطرته على مجلس الإنماء، ومن موقعه في السلطة، بدأت رحلته نحو امبراطوريته التي تتحقق في تحويل قطاعات الدولة إلى قطاعات خاصة، يستطيع من خلالها أن يستثمر وشركاءه دون اي جهة تراقب هذا السعي والطموح، ولم يكن ذلك الأمر سراً يخطط له، بل منذ مجيئه إلى رئاسة الحكومة، لازمت خطابه اليومي فكرة الخصخصة التي ابتدأ خطواتها الأولى في مرسومين أحالهما إلى مجلس النواب بتاريخ 14 تموز 1995 حملا الرقمين 4874 و 4880 يتعلقان بخصخصة قطاعات الكهرباء، المياه، الهاتف، المرفأ، المطار.

في ظل المعارضة التي واجهت هذا الطرح، اضطر رئيس الحكومة إلى اعتماد سياسات ملتوية لتمرير مشاريعه، حيناً بصفقات مع أركان الحكم والترويكا، وحيناً آخر في القفز فوق سلطة مجلس النواب وتمريرها في قرارات ومراسيم وزارية.

والمثيرللتساؤل هو أن الحديث عن خصخصة بعض القطاعات، وتلزيم بعضها الآخر كان يثار بعد الانتهاء من تأهيلها ومن أموال الخزينة العامة عبرعقود بالتراضي وصفقات يتقاسمها أركان الترويكا، فما هو المبرر إذاً لخصخصة أو تلزيم هذا القطاع أو ذاك، بعد أن يصبح منتجاً ومدراً للربح؟

فهل شعار: "الدولة تاجر فاشل" كما يطرحه رئيس الحكومة، هو الذي يبرر بيع القطاعات العامة؟ أم أن العمل على إثبات هذا الشعار، عبر الهدر وعدم الشروع في عملية الإصلاح الإداري، هو السياسة التي تتبعها الحكومة لتأكيد هذا الشعار، كي توهم الناس على الخصخصة هي الحل الافضل والنهائي؟ ولو أخذنا مثلاً تلزيم الجباية في شركة الكهرباء للقطاع الخاص بدلاً من استعملا موظفي الوزارة كالمعتاد، لوجدنا أن النتيجة لم تكن أفضل مما كانت عليه، وهذا يكفي للقول أنه لو تعززت آلية العمل في أي قطاع من قطاعات الدولة لتوقف الكلام عن التلزيم والخصخصة لأنه لن يعود له مبرر.. لكن هذا يتعارض ورؤية السيد رفيق الحريري ومشروغعه ومشروع شركائه في الحكم.

فالخصخثة التي اتبعتها الحكومة اللبنانية، بتحويل معظم المرافق العامة إلى يد القطاع الخاص، سابقة بم تحدق في أي دولة من العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وهي المراكز الرئيسية لاقتصاد السوق، وليس لها اي مثيل حتى في بلدان العالم الثالث البلدان النامية كالبرازيل والأرجنتين والمكسيك.

وفي ظل الفساد فيالحكم والتخلف في الإدارة اللبنانية الناتج عن تغييب دور هيئات الرقابة والمحاسبة، سوف يكون للخصخصة انعكاسات خطيرة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ولعل أبرز هذه الانعكسات تتمثل بـ:

ـ إلغاء دور الدولة لمصلحة المؤسسات الخاصة، أو لمصلحة أفراد تربطهم بالمسؤولين قرابة وشراكة أو مصالح؛ وبالتالي نسف مبدأ الإصلاح الإداري، من خلال بيع القطاع العام بدلاً من إصلاحه، وإخراج هذه المرافق الخدماتية الأساسية من دائرة الرقابة التي كانت تمارسها المؤسسات الرسمية "ديوان المحاسبة، التفتيش المركزي، ومجلس الخدمة المدنية".

ـ إطلاق يد القطاع الخاص في إدارة هذه المرافق الحيوية، وفقاً لمعايير الاقتصاد الخاص الهادف دائماً إلى تعظيم الربح الخاص دون أي اعتبار آخر اجتماعي وطني أو قومي، وبالتالي ارتفاه أسعار الخدمات والسلع المنتجة في المؤسسات المختلطة قانوناً والخاصة فعلاً، وتردّي نويعة هذه الخدمات والسلع المنتجة خصوصاً وأن الرقابة الرسمية على أعمال القطاع الخاص مفقودة فعلياً وبشكل شبه كامل، رغم ما تجيزه بعض النصوص القانونية من رقابة، ومن تحديد أسعار ومن مقاييس للنوعية.

ـ سلب السيادة الاقتصادية للبنان، وبالتالي سيادته السياسية، وتسليمها لسلطة قرار المؤسسات المتعددة الجنسيات.

أخيراً سيتضح للقارئ أكثر من خلال استعراضنا نماذج اعتمدت فيها الخصخصة أو التلزيم على طريقة B.O.T الوجه السلبي لهذه الطرق، وانعكاساتها الخطيرة على مسارتطور البلد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، خصوصاً وأن المفاوض وصاحب القرار والملتزم والمنفذ والمستفيد هو واحد، وأعني بذلك الحريري وأركانه وأركان حكمه الذي يصدرون قرارات الخصخصة بمراسيم، ثم يضعون شروط التلزيم ويفاوضون أنفسهم أو بعضهم بعضاً، وأخيراً ترسو التلزيمات عليهم ولمصلحتهم طبعاً كل ذلك يتم على حساب الدولة وبالتالي على حساب المواطن والوطن.

أما بالنسبة للقطاعات المطروحة للخصخصة والتلزيم فسوف نفصّل هذا لاحقاً..

حكاية سوليدير

في زمن الحرب، كان هناك شعار يتردد بين الأطراف المتقاتله يقول: "من يسيطر على وسط المدينة يسيطر على وسط بيروت".

وبالطبع لو استطاع أي طرف السيطرة على بيروت، لكان سيطر على الوطن.

ما من أحد يستطيع تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي طوال سنوات الحرب وبقي وسط المدينة يتداعى أمام المتاريس المتقابلة، كأن المطلوب هو تدمير ذاك "العقد" الذي يربط معنى العاصمة والمدينة..

الوحيد الذي استطاع خرق هذه المعادلة هو السيد رفيق الحريري، وفي زمن مهيأ لمثل هذا الانقضاض، فكل ما حدث على مدى سنوات الحرب، لا أعتقد أن السيد رفيق الحريري كان غافلاً عنه أو محايداً، بل كان الطرف الثالث الذي لم يبخل فيماله على من تعهدوا تدمير بيروت.

فعندما جاء السلم، بعد الطائف، انتشى اللبنانيون بتلك اللحظة لكن الذي انتشى أكثر هو السيد رفيق الحريري الذي كان دائماً يحلم بذلك الرقم الصعب وحاول مراراً عام 1983 عبر شركة "أوجيه، ويوم حمل إلى السيد أمين الجميل رئيس الجمهورية آنذاك مجسماً "لبيروته.

وهكذا كان الرابح الوحيد في الحرب حيث انتصر على الجميع، وأصاب الهدف الذي استحال لسنوات، وهو الشركة العقارية، قلب بيروت، فجاءت الجرافات ومحت ما عجزت عنه المدافع ليبني امبراطويته سوليدير.

ما قصة الشركة العقارية؟

استطاع السيد رفيق الحريري قبل أن يكون رئيساً للحكومة، ومن خلال نفوذه وعلاقاته في عهد حكومة الرئيس عمر كرامي، ورغم معارضة كرامي، أن يمرّر مشروع قانون لإنشاء الشركة العقارية لإعمار وسط بيروت، وأن يحيله إلى مجلسالنواب، ولضمان إقرار هذا المشروع في مجلس النواب، أقدم مساعدوه مستشاروه ومنهم السيد فؤاد السنيورة والفضل شلق على رشوة عدد غير قليل من النواب.

بعد صدور القانون ومع تأسيس الشركة، أوعز الحريري إلى أكثر من أربعين سياسياً، بينهم نفر من النواب، لأخذ قروض بدون فوائد من مصرفي البحر المتوسط والسعودي اللبناني، لشراء أسهم في الشركة.

كان السيناريو المرسوم لهذه العملية هو:

أن يشتري هؤلاء السياسيون الأسهم بشعر 100 دولار أمريكي للسهم الواحد، على أن يبيعوها لاحقاً إلى أحد مصرفي الحريري، البحر المتوسط أو السعودي اللبناني، عندما يرفع الحريري أسعار الأسهم على اعتبار أنه هو الذي يحدد العرض والطلب لأنه المالك الأكبر نسبة من الأسهم مرتكباً بذلك مخالفة جديدة لأحكام قانون سوليدير، الذي يعاقب بالأشغال الشاقة والغرامة المالية لكل من يمتلك مباشرة أو بواسطة أقرباء أو أعوان أو أسماء مستعارة، نسبة تفوق 10% من مجموع أسهم الشركة، (المادة 3 الفقرة 7 من القانون 91 /117).

وقد حقق هؤلاء السياسيون من تلك الصفقة، أرباحاً طائلة بفترة زمنية قصية، تمثلت بفارق السعر بين 100 دولار للشراء وحوالي 170 دولار للمبيع، وبذلك استطاعوا تسديد القروض وتحقيق الربح، وأصبحت سوليدير شركة واحدة لشريك واحد فعلياً هو السيد رفيق الحريري.

لكن كيف أصبحت تلك الشركات العقارية التي أقرت في القانون شركة واحدة اسمها سوليدير؟

!!الإجابة عن هذا السؤال تكمن في سؤال آخر، هو كيف استطاع رفيق الحريري ذلك؟

كان الوسط التجاري يملكه أو يستثمره قطاع واسع من التجار ورجال الأعمال والحرفيين.. إلخ.

وكان من المفترض أن يكون لهؤلاء الدور الأساسي والفعال في إعادة إعمار الوسط التجاري، عبر شركات عقارية يشكلون عمودها الفقري.

لكن حين أنشأت شركة سوليدير استطاعت أن تهمش وتلغي دور هؤلاء، وصولاً إلى الاستيلاء كلياً على حقوقهم، عبر لجان التخمين التي كانت تتقاضى راتباً إضافياً، أو رشوة غير مباشرة من الشركة التي استطاعت في وقت قصير جداً، أن تمتلك مجمل أسهم هؤلاء، لقد كان صاحب الحقوق في الوسط التجاري، قبل سوليدير يملك شيئاً ملموساً، متجراً، أو بناءً، أو عقاراً، فجاءت لجنة التخمين وملّكته أسهماً بالسعر الذي ارتأته وكان آنذاك يراوح ما بين 400 و 800 و 1200 دولار للمتر الواحد، ثم بعد وقت قصير بدأت الشركة تبيع المتر الواحد، وقبل البدء بإنشاء البنى التحتية، بسعر راوح ما بين 5000 و 10000 دولار، فصاحب المتجر أو المستثمر لا يستطيع الشراء بهذا السعر، فهو استطاع فقط البيع كما حددت لجنة التخمين بسعر معدلة 800 دولار، أما الذي يستطيع الشراء فهو صاحب رأس المال، وهكذا تمت عملية تهجير منظَّمة لأصحاب الحقوق في عملية تلاعب ما بين سعر المتر الحقيقي وبين السعر الذي حددته لجنة التخمين، وبهذا أصبح السيد رفيق الحريري وشركاؤه المعلنون وغير المعلنين، يمثلون المالك الوحيد أو الأكبر الذي نظم عمليتي البيع والشراء والذي نظَّم أيضاً عملية الهدم، بشكل يضمن له السيطرة على الوسط التجاري.

وهذا ما يشكل عملية إثراء غير مشروع يحاكم عليها القانون، أما مصير أصحاب الحقوق في الوسط التجاري فلا يزال غامضاً بانتظار أحكام هذا القانون والسلطة القضائية.

لم تتوقف جرافات سوليدير في هدم أملاك اصحاب الحقوق، بل تعدتها لتطاول أملاكاً تقع خارج المخطط التوجيهي لها، حيث استولت على عقارات وفرضت على أصحابها في حال أرادوا استردادها دفع 10% من قيمة العقار إلى سوليدير، كما فرضت عليهم التقيد بالشروط والمواصفات التي وضعتها لإعادة الترميم والبناء؛ علماً أن هذا الأمر هو أمرٌ مخالف للقانون، فكيف يحق لشركة خاصة فرض الضرائب على المواطنين؟ وهل يعقل أن تتمتع هذه الدويلة الخاصة بصلاحيات أناطها القانون والدستور بالدولة فقط، فتفرض على المالكين ضرائب التحسين في وقت تتهرب هي فيه من دفع هذه الضريبة إلى الدولة، والتي تقدر بمئات ملايين الدولارات؟ من هي الجهة التي تستطيع استعادة هذا الحق المستلب، في وقت استطاع فيه أهل الحكم تعطيل دور هيئات المحاسبة والرقابة، ودور المجلس النيابي، والقضاء؟ وكم من مرة طرحت هذه القضية في المجلس وفي المنابر الإعلامية، وأمام المدعي العام المالي، وبقيت دون إجابة، لذلك وجدت أن من واجبي توثيق هذه القضايا في كتاب، لعله يكون شهادة على ما ارتكب من جرائم في حق الناس والوطن.

والأخطر من ذلك كله القرار الذي اتخذته الجمعية العمومية غير العادية لسوليدير بتاريخ 26 / 6/1997 وأعلن رسمياً في تشرين الأول 1997 والذي يسمح لتملك الأجانب أسهماً

في الشركة، وسوليدير بقرارها هذا خرقت القانون الذي يمنع تملك غير اللبنانيين والعرب في الوسط التجاري، وقد طرحت هذه الشركة بالفعل مليون سهم من أسهم الشركة للبيع في الأسواق الأجنبية، وتكمن خطورة هذا القرار أنه يتيح لليهود تملك الأسهم والمتاجرة بها، كيفما يريدون، وخصوصاً أن العديد من جوازات السفر الأجنبية لا تكشف ما إذا كان حاملها يهودياً أولا.. وبالتالي فإن تسلّل رساميل يهودية مباشرة عبر الأفراد وبطريقة غير مباشرة عبر المؤسسات والشركات الكبرى إلى ملكية الوسط التجاري يصبح أمراً سهلاً.

وهذا ما حصل فعلاً، بعد أن اشترت مؤسسة استثمارية كبرى غير مقيمة في لبنان، أصحابها مجهولون، مليون سهم من فئة (أ) من أسهم سوليدير بسفر 75و 10 دولارات للسهم الواحد، وقد أكدت المعلومات أن هذه المؤسسة قريبة جداً من إحدى المؤسسات المالية، التي سبق أن كلفها الحريري بإجراء دراسات على شركة سوليدير لصالحه، ولا شك في أن هدف هذه الدراسة هو جني الأرباح من خلال بيع أو شراء أسهم سوليدير، التي كان يعرف حركة سعر أسهمها مسبقاً، وهذه تعتبر مخالفة، بل جرم يحاكم عليه القانون بالسجن، ففي فرنسا مثلاً وفي فضيحة مماثلة حكم على شخص يدعى سمير طرابلسي بالسجن، وأدى انكشاف الفضيحة إلى انتحار رئيس وزراء سابق، كما أن وزيراً آخر مشاركاً في الفضيحة زجّ به في السجن بعد إدانته.

وإذا استعرضنا المخالفات التي قامت بها شركة سوليدير حتى الآن فهي لا تحصى، لكن يمكننا التوقف عند أبرز وأخطر هذه المخالفات، إضافة إلى ما ذكرناه، والكفيلة بأن تطيح بأي حكومة في أي بلد آخر، لما ارتكبته من خروقات وتعديات وجرائم لم يسبق أن حصلت في بلد من بلدان العالم، وبالتالي لكان حُوكم أصحاب مثل شركة كهذه أقلة بالأشغال الشاقة، لاعتدائهم على حقوق الدولة والمواطنين والتهرب من دفع الضرائب.

ومن هذه المخالفات نذكر الآتي:

- يشارك القانون الذي أسست سوليدير بموجبه أن تؤسس الشركات العقارية على أساس خطة مفصلة، موافق عليها مسبقاً، تعيّن حدود المشروع بدقة ونوع العمليات التي ستنفذ، غير أن الرئيس الحريري وسوليدير انتهكا القانون بوضوح، حيث تمكن الحريري في شباط 1994 من تمرير قرار في مجلس الوزراء تم بموجبه تعديل خطة 92 الأساسية تعديلاً جذرياً، متذرعاً بحجة أن سوليدير لا تقبل سوى خطط جزئية، ثم أضيفت تعديلات أخرى تعطي سوليدير امتيازات إضافية هائلة، دون حصول الدولة على اي مقابل، فعملت سوليدير على إلغاء الطريق الساحلية، ومعظم المواقف العامة التي لحظتها خطة 92.

أما لناحية عمليات الردم، فقد امتدت إلى 60 هكتاراً بعد أن كان يفترض ألا تتعدى الـ 20 هكتاراً، وإذا كان القانون 117/ 91 يشترط وجود مخطط توجيهي عام، قبل أن يصار إلى إنشاء الشركة العقارية، فإنه وبعد مضي نحو 7 سنوات، لم يتم بعد وضع هذا المخطط التوجيهي، كما أن التسلسل الذي وضعته شركة سوليدير لا علاقة له بالتسلسل الذي فرضه القانون للمراحل، والذي ينبغي اتّباعه قبل البدء بإعادة بناء الوسط التجاري.

2 - انتزاع قانون الشركة العقارية الملكية قسراً من أصحابها، لمصلحة شركة مغفلة.

ـ تشكيل لجان تخمين لتحديد قيمة الحقوق العائدة لأصحاب العقارات في الوسط التجاري، 3 شكلت فضيحة كبرى، تضمنت العديد من المخالفات القانونية، ففي 19/2/ 1992 صدر مرسوم حمل الرثم 2237 بتعيين رؤساء وأعضاء لجان التخمين البدائية والعليا للوسط التجاري، وفي 11/4/1992 أصدر وزير العدل قرارا حمل الرقم 128 وقضى بإلحاق الموظفين التابعين باللجان المذكورة، وبأن لجان التخمين البدائية باشرت أعمالها ولم يتقاض أعضاؤها التعويضات العائدة لهم لعدم توافر الاعتماد الخاص بذلك، وفي 22/8/1992 رفع رئيس مجلس الإنماء والإعمار إلى مجلس الوزراء كتاباً حمل الرقم 1/757 يطلب بموجبه موافقة مجلس الوزراء على صرف كمية التعويضات المستحقة لرؤساء وأعضاء لجان التخمين في الوسط التجاري لمدينة بيروت وللموظفين الملحقين بها، من موازنة مجلس الإنماء والإعمار لعام 1992، وكان مجلس الوزراء قد وافق على اقتراح مجلس الإنماء والإعمار بقرار حمل الرقم 8، صدر بتاريخ 25/8/1992 والذي وافق بموجبه على صرف التعويضات المستحقة للجان المذكورة، من موازنة مجلس الإنماء والإعمار على أن تعتبر جميع المبالغ المصروفة بهذا الغرض بمثابة سلفة، تسترد من حساب الهيئة التأسيسية لحساب سوليدير، وذلك حالما يتم تأليف هذه الهيئة.

ومنذ تاريخه وحتى إنشاء الهيئة التأسيسية لشركة سوليدير التي تألفت بمقتضى قرار مجلس الإنمار والإعمار رقم 1/158 بتاريخ 23/12/92، بلغت قيمة الأموال المتراكمة المتوجبة للمجلس لدى سوليدير مع فوائدها 62154712 ليرة إضافة إلى مبلغ 267203225 ليرة، دفعت خلال عامي 1992 و 1993 لحساب الشركة، وبين عامي 1993 و 1997 بلغ مجموع المبالغ المتوجبة لمجلس الإنماء والإعمار لدى سوليدير 4942474000 ليرة، ورغم عدم سداد شركة سوليدير لأي من المبالغ المستحقة لمجلس الإنمار والإعمار فإن ديوان المحاسبة برئاسة القاضي عفيف المقدم قد وافق بموجب قرار حمل الرقم 478/ ر.م بتاريه 26/6/ 1998، وبناء على طلب مجلس الإنماء والإعمار، على إعطاء مساهمة مالية بقيمة 1290000000 ليرة إلى المجلس لدفع تعويضات اللجان لحساب شركة سوليدير، وبذلك أصبحت الأموال المستحقة للمجلس من سوليدير تبلغ 6232474000 ليرة حتى تاريخه.

أ ـ إن ما ورد يحمل جملة كبيرة من المخالفات، بل الفضائح القانوينة، وأولى هذه المخالفات، هي في أن يتم الدفع للجان التخمين لقاء أتعاب عملها من خارج موازنة وزارة العدل؛ وبغض النظر عن الجهة التي تكلّفت بالدفع، فالأمر يعتبر رشوة لأعضاء لجان التخمين، مما يؤثر بشكل مباشر على قراراتها.

وفي هذه الحالة، فإن مجلس الإنماء والإعمار أصبح المرجع الذي يتولى دفع أتعاب لجان التخمين؛ وبذلك يكون المجلس قد أشرف على الدراسات والتلزيم والمراقبة وتوقيع اللالتزامات والدفع للجان التخمين، بما معناه أنه أصبح دولة قائمة بذاتها داخل الدولة، وبما أن مرجع مجلس الإنماء والإعمار هو الرئيس الحريري، فهو بذلك يكون الآمر الناهي بعيداً عن أي سلطة واي رقابة.

ب ـ كيف يوافق ديوان المحاسبة على صرف مبالغ إضافية لدفع تعويضات سوليدير، في وقت لم تسدد هذه الشركات أيّاً من المبالغ أو الفوائد المتوجبة عليها منذ تأسيسها، إن قرار ديوان المحاسبة، والكتاب الذي رفعه مجلس الإنماء والإعمار له طالباً مخالفين لقرار مجلس الوزراء رقم 8 الصادر في 25/8 /1992، والذي نص صراحة على أن يسترد مجلس الإنماء والإعمار من الهيئة التأسيسية لشركة سوليدير، عند قيامها اي في العام 1992، كل المبالغ المستحقة له، وهذا أمر لم يحصل.

ج ـ ورغم إشارة قرار ديوان المحاسبة إلى أن شركة سوليدير لم تسدد ايأ من المبالغ أو الفوائد المترتبة عليها إلى مجلس الإنماء والإعمار، فإنه وافق على صرف المبلغ، وفي هذا الأمر تناقض واضح، وقد جاء بهذه الصيغة الملتبسة كمخرج أوجده رئيس الديوان للتوفيق بين مصالح شركة سوليدير والضرورات القانونية.

إن موافقة رئيس ديوان المحاسبة عفيف المقدم على صرف الأموال لسوليدير، يعتبر تنازلاً عن الحصانة الممنوحة له، وعن الشفافية التي تظلّل عادة عمل ديوان المحاسبة، أمام الضغوط التي مورست عليه من قبل الرئيس الحريري وشكلت هذه الموافقة فاتحة لكثير من القرارات المخالفة التي صدرت عنه بضغط مباشر من أركان ترويكا الحكم، والتي أصبحت أي هذه القرارات تأتي على قياس هذه الترويكا.

وبين وزير العدل بهيج طبارة، وهو المحامي الخاص للحريري، ووزير الدولة لشؤون المالية فؤاد السكنيورة، الساعد المالي الأيمن للحريري، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر، الموظف لدى الحريري، ضاع القانون والعدل وضاعت أموال الخزينة في سبيل إعمار أحد لا يعرف إلى من سيؤول، وإلى أي مصير سيرهن.

4 ـ تمكن الرئيس الحريري من أن يضم الأراضي التابعة للمرفأ إلى سوليدير دون أن تدفع شيئاً للدولة اللبنانية، علماً أن هذه الأراضي يقدر ثمنها بـ 400 مليون دولار، وقد تم ذلك من خلال عملية احتيال وتزوير، بحيث تمت الاستعانة بالخطاط عينه لإضافة عبارة أخرى إلى القرار الأصلي وهي تقول: إن كل الأراضي التي لا تحمل رقماً داخل السجل العقاري تعتبر أملاكاً عامة.

وبناء عليه، أصبحت الأملاك الخاصة التابعة للدولة، ومن ضمنها أراضي المرفأ، تابعة لسوليدير، ورغم التلاعب والتزوير، اللذين يعاقب عليهما القانون بالسجن والأشغال الشاقة، فإن النيابات العامة لم تتحرك للتحقق من عمليات تزوير ضخمة ومن سرقة أموال للدولة تقدر بمئات ملايين الدولارات.

5 ـ بحسب الاتفاق بين الدولة وسوليدير، فإن سوليدير تقوم بعمليات إعادة تأهيل البنى التحتية في الوسط التجاري على نفقة الدولة؛ ولكن ما حصل، هو أن سوليدير طمعت بالاستعادة من الردم فعرضت اتفاقاً على حكومة الحريري التي وافقت بدورها عليه، ويقضي هذا الاتفاق بأن تعفي سوليدير الدولة من الكلفة المتوجبة عليها، والتي تبلغ 200 مليون دولار مقابل أن تأخذ سوليدير حق استثمار وتركيز الردميات في البحر، إضافة إلى ذلك تدفع

سوليدير كلفة السنسول وتأهيل الأرض و 200 مليون دولار وتأخذ في المقابل أراضي بقيمة 3 مليارات دولار، في حين أن كلفة ما ستقوم به لا تتعدى نصف المليار دولار.

والأراضي التي ستحصل عليها سوليدير هي: أراضي الردم التي تبلغ مساحتها 600 ألف متر مربع تستفيد هي من 50% من مساحتها أي 300 الف متر مربع للبناء، وتخصص باقي المساحة للحدائق والطرق، وبالطبع فإن هذه المساحة هي حصة الدولة.

6 ـ إن إعطاء الهيئة التأسيسية للشركة العقارية حق إخراج بعض العقارات من نطاق الشركة، وفقاً للمرسوم الحكومي الصادر يشكل هرطقة قانونية، إذ أنه بموجب هذا المرسوم تحلّ تلك الهيئة، التي تضم بين أعضائها أجانب، محل مجلس الوزراء صاحب الحق الوحيد بذلك، بحسب الدستور.

7 ـ إن تهميش دور الدولة في الرقابة والتوجيه في تنفيذ المشاريع ذات المنفعة العامة، يتعارض مع أحكام الدستور ويحرم الدولة من موارد مالية أساسية، إذ إن سوليدير أعفيت من الرسوم والضرائب على أنواعها، كما أعفيت أسهمها ومساهموها من ضريبة الباب الثالث من قانون ضريبة الدخل، في وقت ينوء كاهل المواطن تحت ثقل الضرائب والرسوم التي لم يعد له قدرة على تحملها.

وتنازلت الدولة أيضاً عن حصتها المتمثلة في الريع المجاني الذي يفرض على المالكين.

فأي عقار مطلوب تجزئته إلى عدة عقارات صغيرة أو العكس، أي ضم مجموعة عقارات في عقار واحد؛ وباختصار أدق، إن كل عملية ضم أو فرز تتطلب مجموعة إجراءات قانونية على مالك العقار، تتمثل بالتالي:

أ ـ تقديم 25% من مساحة العقار مجاناً إلى الدولة، لإنشاء الحدائق العامة وشق الطرق.

ب ـ يتوجب على مالك العقار إقامة البنى التحتية على نفقته الخاصة، وليس على نفقة الدولة كما هو حاصل مع سوليدير.

ج ـ على كل مالك عقار يقوم بفرز عقاره إلى أجزاء صغيرة، أن يدفع ضريبة التحسين للدولة، وليس إلى سوليدير، كما هو قائم حالياً.

8 ـ بخلاف ما ورد في المشروع الأساسي، فقد ألغت الشركة كل المنشآت الثقافية بدءاً من المكتبة الوطنية، وصولاً إلى المركز الدولي للمؤتمرات، ومتحف المدينة التاريخي، وقررت إقامة منشآت تجارية ومكاتب بدل هذه الصروح الثقافية والأثرية.

9 ـ لقد رافق مشروع إعمار وسط بيروت، هَدْمُ شبه كامل وشامل للتراث المديني للعاصمة ما شكل ضربة قاضية لتاريخها الهندسي وتواصلها الحضاري، فتم تدمير وهدم المباني التاريخية والتراثية، التي جرى تصنيفها بموجب المخطط التوجيهي المصدّق دون العودة إلى المراجع المسؤولة وأخذ موافقتها عملاً بالنظام التفصيلي لترتيب المنطقة، ومن الأمثلة على ذلك قيام سوليدير بتدمير المباني التراثية المميزة القائمة على العقارات 59، 60، 61 (زقاق البلاط)،

911، 914، 997، 1003، 1008، 1011 (ميناء الحصن)، وهي بذلك ترتكب مخالفة صريحة للمرسوم رقم 4830 الصادر بتاريخ 4 آذار 1994، والخاص بالمخطط التوجيهي لوسط بيروت الذي لحظ المحافظة على هذه المباني لطابعها الهندسي والتاريخي ولقيمتها التراثية، ما يؤدي عملياً إلى القضاء على أكثر من 80% من معالم الوسط التجاري.

10 ـ قد تكون الجريمة الكبرى التي ارتكبتها سوليدير في حق المدينة والوطن والتاريخ والإنسانية، هي تلك التي تمثلت بجرف تاريخ بيروت الضارب في عمق السنين والزمن، بحيث لم تتوقف جرافات السوليدير عند هدم تلك الصروح الحضارية، بل حولتها إلى ركام وردم للتوسع في البحر.

وكل الأصوات والتوصيات التي نادت بالحفاظ على هذا الإرص الإنساني الكبير، ابتلعتها الجرافات؛ بحيث لم تثنها تلك المنظمات التابعة للأونيسكو وخبراء وعلماء الآثار عن نهش هذا العمق الحضاري، بل مضت إلى هدم المدينة الفينيقية والمرفأ الفينيقي وغير ذلك الكثير من الأبنية والصروح والفسيفساء، وتلك الجزيرة الصغيرة التي أبقوا عليها، تشكل بحسب آراء الخبراء أقل من 1% من المعالم الأثرية، وبهذه الجريمة التاريخية، يتأكد مرة ثانية أن السيد رفيق الحريري، يتصرف كمالك لسوليدير فحسب بل للمدينة وللوطن وللتاريخ؛ كمقاول أن يتصرف بتلك الذاكرة اليت دفنها فيمشروعه.

11 ـ الجريمة الأفظع التي ارتكبتها سوليدير، كانت في تاريخ 15 شباط 1996، يوم انهار المبنى القائم على العقار رقم 999 في وادي أبو جميل على عائلة تقيم فيه من آل عياد، بعدما أقدمت شركة سوليدير عمداً على تفكيكه من الداخل، الأمر الذي أدى إلى انهيار المبنى على ساكنيه فقتل منهم 15 شخصاً وجرح ثمانية آخرين، آنذاك لم يعرف أحد كيف استطاعت سوليدير أن تبرئ نفسها من هذه الجريمة، أما السؤال، فهو كيف استطاع القضاء أن يبرّئها؟

رغم أن الكل، آنذاك ظل أن تلك الجريمة وحدها كافية ليس لقلب معادلة السوليدير فحسب بل للإطاحة بالحكومة؛ فإن قوة المال على ما يبدو كانت أثمن بكثير من الذين راحوا ضحايا، وهم شعود في آن، على ذاك الوحش الذي يفترس الإنسان والحجر والتاريخ.

12 ـ استطاع السيد رفيق الحريري تمرير قرار في مجلس الوزراء بزيادة عامل الاستثمار في الوسط التجاري، من 5و 2% إلى 5% وفعلياً إلى 8% عبر شركة سوليدير، دون أن ينتج عن ذلك أي مردود للدولة، ما معنى هذه الزيادة؟

إن زيادة عامل الاستثمار معناه وببساطة زيادة قيمة الأرض فعلياً بنسبة زيادة عامل الاستثمار، وكأن الحريري لم يكتف بما حققه من أرباح ومكاسب من خلال هذه الشركةوغيرها، بل طمع إلى المزيد، من خلال تشويه وجه المدينة'، رغم اعتراض نقابة المهندسين والخبراء المختصين في هذا المجال.

13 ـ اتخاذ الجمعية العمومية لشركة سوليدير المنعقدة في 29/6 /1998 قراراً بالتمديد للشركة من 25 سنة إلى 75 سنة، يبدو تمهيداً لتمرير مشروع قانون عبر مجلس الوزراء لرفعه إلى المجلس النيابي، بهدف تعديل قانون الشركة العقارية رقم 117/ 91 باتجاه تمديد

مدة استثمار سوليدير للوسط التجاري 50 سنة إضافية، والسؤال المطروح: كيف سيتم تمرير هذا التعديل الذي يستدعي، دون شك، دفع رشاوى بملايين الدولارات؟ وفي أي عهد سوف يتم هذا التعديل؟ هل في عهد الرئيس الهراوي، أم في عهد الرئيس الذي سيأتي بعده؟ وهل يكون تمرير هذا القانون مدخلاً آخر لإعادة توزيع الحصص والمغانم على أركان العهد الجديد؟

هذه الأسباب وغيرها الكثير دفعت بالمهندس الأول لمشروع إعادة إعمار الوسط التجاري الوزير السابق هنري إده، إلى الاستقالة، وسحب يده من المشروع، يقول إده في كتابه الذي روى فيه تفاصيل استقالته، أو أن يستمر كشاهد زور في مشروع يتعارض مع رؤيته المهنية ومسؤليته تجاه الدولة ففضّل الرحيل..

ويقول إده: إن كل التشويهات والتعديلات التي تعرض لها المشروع الأصلي حوّلت هذا المشروع الحلم بالنسبة إليه بضع لافتات فوتوغرافية وشعارات رنانة، تنم عن الوجه الحقيقي للحريري الذي يسعى جاهداً لفرض سيطرته على البلد ومحو صورة ماض لا يخصه، وعلى سبيل المثال يذكر هنري إده محاولات الحريري لإزالة تمثال رياض الصلح، ومحو اسم كيل شمعون عن المدينة الرياضية.

هذه الحكاية في الواقع، هي فصلٌ من فصول الشركة العقارية، التي ابتدأت مشروعها بكم كبير من المخالفات والجرائم وهي لم تزل في مرحلة التكوين، حيث ما استطاع أن يعترضها اي قانون أو عرف ولا استطاعت أي جهة أن تقف في وجه آلياتها العملاقة، التي تكفلت بإزالة تاريخ بيروت البعيد منه والقريب؛ والتي كما ذكرنا جرفت في طريقها إلى الردم الأموات والآثار وتاريخ مدينة عريق وحتى الأحياء فيها، كأنها شيء خارج إطار أي سيطرة تذهب أفقياً وعمودياً، تنبت مكان الذاكرة مكاناً آخر، يشبه جزيرة أو امبراطورية أو دولة لها قوانينها وأعرافها في قلب بيروت أي في قلب الوطن..

أما السؤال الأخير، فهو إذا كانت هذه الشركة على ذاك القدر من التوحش في الابتلاع والجرف والمحو والقتل والتوسع وهي في مرحلة تكوينها الأولى، فكيف لها حين تصبح قائمة بناطحات السحاب التي ستبنيها ومؤسساتها وعالمها الذي لا يخص عالم المدينة ولا تاريخها ولا إنسانها، وهي ملك لأطراف مجهولي الانتماء والهوية، فكيف لها أن تصبح؟ أعتقد أنها ستزيد من افتراسها ومن اتساعها، وربما أصبحت بديلا عن المدينة، وعن الوطن.

مقدمة الملفات ـ خصخصة بلدية بيروت

عندما يستطيع الحريري أن يختصر سلطة تنفيذية بشخصه، وأن يحول صلاحيات الوزارات مجتمعة إلى مجلس الإنماء والإعمار، فمن السهل أن يلغي دور أي هيئة أخرى، تنفيذية كانت أم تقريرية.

وليس من العجب، إذا فكر بالمجيء بمجلس بلدي على شاكلة مجلس بلدية بيروت التي كانت ممتازة ليس لصلاحيات استثنائية، بل لأن هذه البلدية هي بلدية العاصمة حيث يتمركز القرار السياسي والاقتصادي، لذلك كانت أولى خطواته تجاه هذه المؤسسة، هي تعيين السيد محمد

غزيري، رئيسا لهذه البلدية قبل حدوث الانتخابات التي أيضاً جاءت وفق رغبته ومشروعه، ثم بدأ بعد ذلك بتعرية المجلس البلدي من صلاياته، وكان قد مكن موقعه، في المحافظة باختار نقولا سابا الذي كان وظفاً في إحدى شركات الحريري العاملة في السعودية، والتي يرأس مجلس إدارتها نجل الحريري، وتعيينه محافظاً، بدل نايف المعلوف، الذي لم يوافق على طروحات الحريري الهادفة إلى نزع بعض صلاحيات المجلس البلدي وخصخصة مرافقها، وربما كان تلزيم شركة سوكلين لصاحبها ميسرة سكر، شريك الحريري، أعمال التنظيفات في بيروت، هو السبب الذي أدى إلى استبداله بمحافظ مطواع.

كيف تم تأسيس شركة سوكلين وتلزيمها أعمال التنظيفات؟

في مطلع التسعينيات، وضع المحافظ نايف المعلوف خطة لتنظيف العاصمة من جبال النفايات وتنظيم عملية تجميع النفايات المنزلية، بكلفة سنوية قيمتها 5و1 مليون دولار، ورفع هذه الخطة إلى رئيس الحكومة رفيق الحريري للموافقة عليها.

إلا أن الرئيس الحريري، أهمل الخطة لأنه كان قد أعد مشروعه الخاص لهذه المهمة، مع شريكه ميسرة سكر، الذي أسس شركة سوكلين لهذا الغرض، وبعد مرور وقت قصير، فوجئ المعلوف بتوقيع عقدٍ بين مجلس الإنماء والإعمار وهذه الشركة بقيمة أربعة ملايين دولار، أي ما يوازي ثلاثة أضعاف الكلفة التي وضعها المعلوف، والغريب في العقد هو أن البلدية هي التي سوف تدفع قيمة التلزيم دون أن يكون لها حق مراقبة أعمال هذه الشركة؛ كما منح العقد شركة سوكلين حق استخدام موظفي وعمال البلدية كمياومين لديها على أن تتحمل البلدية تعويضات هؤلاء، والمنح المدرسية والمساعدات المرضية، كما أجاز لها استخدام آليات ومستودعات البلدية لقاء تعويض يبلغ مليارين ومائتي مليون ليرة لبنانية؛ لكن سوكلين لم تسدد هذه التعويضات، ما دفع المحافظ المعلوف إلى توجيه ثلاث رسائل إنذار للشركة بوجوب الدفع، فكان رد سوكلين أن العقد الذي وقعته، قد أبرم مع مجلس الإنماء والإعمار، ولا صلاحية للمحافظ أو للمجلس البلدي بمراجعتها في هذا الشأن وأثارت هذه المشكلة تجاذبات واعتراضات عديدة، مما اضطر شركة سوكلين إلى دفع أقل من نصف المبلغ أي مليار ليرة لبنانية، هذه الحادثة وغيرها كانت من الأسباب التي أدت إلى إزاحة المعلوف من موقعه، والمجيء بمحافظ آخر.

وهكذا أصبحت شركة سوكلين، المتعهد الرسمي لرفع النفايات من العاصمة، وأصبح العقد الموقع معها من قبل مجلس الإنماء والإعمار، يجدد تلقائياً عند انتهاء كل سنة، مع فارق أن قيمة العقد ارتفعت في السنة الثانية مباشرة من أربعة ملايين دولار إلى 23 مليون دولار، وفي السنة الثالثة من 23 مليون إلى 45 مليون دولار، مع اتساع نطاق عملها ليشمل حدود بيروت الكبرى أمنياً، علماً أن رئيس لجنة الإدارة والعدل البرلمانية السابق المحامي أوغست باخوس، أكد خلال مقابلة تلفزيونية أن تكلفة رفع طن النفايات الواحد لا تتعدى الـ 5و4 دولارات فيما التزمت سوكلين الطن بـ 45 دولاراً.

لم تقتصر تعديات الحريري والمجلس الإنمائي والإعماري على بلدية بيروت عند هذه الحدود، بل تخطتها إلى مجالات عديدة، منها على سبيل المثال، أنه بعد انتقال مقر الأونروا، من منطقة

فردان، طلب الرئيس الحريري من المجلس البلدي أن يقيم مشروعاً استثمارياً على العقار نفسه، وأن تتولى البلدية دفع 15 مليون دولار كلفة إعداد دراسات للمشروع؛ إلا أن البلدية ردت على رئيس الحكومة بسؤال عن الدراسات التفصيلية وعن الجدوى الاقتصادية من المشروع، لكنها لم تلقَ جواباً على ذلك.

في هذا الوقت كلف الحريري المهندس فؤاد الخوري بإعداد دراسة هندسية لإنشاء حديثة شرقية، ومجمع تجاري على العقار الذي تبلغ مساحته 14200 متر مربع، وتم على أساس هذه الدراسة نشر إعلان في جريدة "فايننشال تايمز" يدعو الشركات الأجنبية لتقديم عروض للاستثمار؛ وكانت المفاجأة أن بلدية بيروت استلمت ذات يوم فواتير تدعوها لدفع 600 ألف دولار تكلفة الدراسة؛ أما المفاجأة الأكبر، والتي تثير السخرية، فهي الطلب من بلدية بيروت أن تدفع تكاليف نقل تجهيزات الأونروا إلى مقرها الجديد، والتي بلغت ثلاثة ملايين دولار.

مثال ثانٍ على التعديات التي طالت بلدية بيروت، وهو قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 8 شباط 1996 الذي منحت بموجبه مصلحة النقل المشترك، التي كان يرأس مجلس إدارتها ربيع عماش صديق الحريري، وشريكه في التلزيمات في شركة رامكو حق إدارة محطات التسفير في العاصمة، وقام عماش بدوره بتقديم عرض جاهز إلى البلدية، ينص على أن تقوم بلدية بيروت باستدانة ثلاثة ملايين دولار من مصلحة النقل المشترك لتأهيل محطة التسفير تحت جسر شارل الحلو، بفائدة قدرها 5و22% سنوياً، وإدارة المحطة مقابل 15% من المدخول بدل أتعاب، ونص العرض على أن تكون مدة العقد 10 سنوات تمدد تلقائيا.

ردت بلدية بيروت هذا العرض إلى مصلحة النقل المشترك لعدم تضمينه دراسة عن الجدوى الاقتصادية وهنا تدخل الحريري ليمارس ضغوطه على المجلس البلدي الذي وافق في 8 آذار 1996 على العقد معدلاً في أحد بنوده الذي نصَ على أن تكلف البلدية تأمين مبلغ 3 ملايين دولار خلال ثلاثة أشهر وفي حال تعذر تأمين المبلغ تتولى مصلحة النقل المشترك إقراض البلدية هذا المبلغ لقاء الفائدة المذكورة.

مثال ثالث: ألزم رئيس الحكومة بلدية بيروت دفع مبلغ سبعة مليارات ليرة لبنانية، للسيد إيلي سلوان، الذي كلفه الحريري بمعزل عن مراقبة المجلس البلدي ورأيه، وعبر مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، إقامة الإنشاءات لمسلخ بيروت، في الوقت الذي يفترض أن تقوم بهذه المهمة البلدية وبمراقبة ديوان المحاسبة؛ إلا أن الصداقة التي تربط سلوان بالحريري، كانت أكثر فعالية من أي هيئة رسمية، وقد تم تنفيذ المشروع بمعزل عن رقابة البلدية، وقبل إرسال معاملات التلزيم إلى ديوان المحاسبة للموافقة عليها أو عدم الموافقة.

مثال رابع: كُلفت شركة روبير دباس، وهو شريك غير معلن للرئيس الحريري، من قبل مجلس تنفيذ مشاريع بيروت ووزارة الموارد المائية والكهربائية، بتنفيذ أعمال إنارة شوارع العاصمة بيروت، دون العودة أيضاً إلى المجلس البلدي الذي أصبح دوره مقتصراً فقط على دفع قيمة التلزيم، وما يتبعها من صيانة؛ وقد بلغت قيمة العقد الذي وقعته شركة كهرباء لبنان مع شركة دباس لصيانة التمديدات الكهربائية في مدينة بيروت أربعة مليارات ونصف المليار ليرة لبنانية، تم دفع مبلغ مليارين ونصف المليار ليرة كدفعة على الحساب إلى الشركة بعد أن

سحب هذا المبلغ من الصندوق البلدي لمدينة بيروت لصالح مؤسسة كهرباء لبنان الذي حولته بدورها إلى حساب شركة الدباس وقد نظم قرار من قبل وزارتي المالي والبلديات تحت بند نفقات مشتركة.

والجدير ذكره في هذا السياق أنه بموجب القرار الوزاري المعمول به والذي يسمح للوزير بصرف ما دون خمسة وسبعين مليون ليرة دون العودة إلى أجهزة الرقابة لأخذ موافقتها، يتم صرف جميع الالتزامات التي لم تمر أمام مجلس الوزراء وذلك من خلال وزارتي الشؤون البلدية والقروية والموراد المائية والكهربائية بموجب أمر صرف مباشر من الوزارة وبقرار من الوزير، وقد جرى صرف المئات من الالتزامات بهذه الطريقة خلال شهر واحد وذلك قبل تسلم الرئيس المنتخب العماد إميل لحود مهامه في رئاسة الجمهورية.

والجدير ذكرخه أيضاً أن السيد دباس، المقرب من الحريري، لم يلتزم إنارة العاصمة فحسب، التي تعود مرجعيتها إلى LASCO بل كلف بإنارة شوراع البلديات اللبنانية كافة بإشراف شركة الرئيس الحريري والتي كانت قد أشرفت على تنفيذ التزامات إعادة إعمار المدينة الرياضية.

مثال خامس: اقترح بعض نواب بيروت أن ترفع عائدات البلدية، من إيرادات سباق الخيل، لتحسين وضعها المالي الذي يمكنها من تنفيذ بعض المشاريع الإنمائية، إلا أن الحكومة لم توافق على هذا الاقتراح، لتداخل مصالح وزارة المالية مع بعض النافذين في السلطة، المالكين لجزء كبير من ميدان سباق الخيل؛ وجاء اقتراح آخر بنقل سباق الخيل إلى خارج بيروت، وتحويل العقار إلى حديقة عامة يستفيد منها سكان العاصمة؛ إلا أن الحكومة رفضت أيضاً هذا الاقتراح الذي رفضه لاحقاً مجلس بلدية بيروت الجديد، باستثناء عبد الحميد فاخوري.

من خلال هذه الأمثلة يمكننا أن ندرك لماذا أصر الحريري على تعطيل دور المجلس البلدي الذي حوله إلى محاسب يدفع فواتير التلزيمات المشبوهة، ويمكننا أن نستنتج أيضاً لماذا ناضل كثيراً ودفع أموالاً كثيرة للمجيء بمجلس بلدي في انتخابات 98، لا دور له سوى الموافقة برفع الأيادي وهزّ الرأس.

فاي مجلس بلدي خارج إطار سلطته، قد يعطل له قطار مشروعه المتمركز أساساً في العاصمة.

مقدمة الملفات ـ مشروع أليسار

لأليسار حكاية لا تختلف عن حكايات الشركات العقارية التي أنشأها الحريري، مستنداً إلى قوانين ومراسيم اشتراعية، كانت قد صدرت قبل تسلمه مقاليد السلطة.

فحكاية إنماء الضاحية الجنوبية تعود إلى عام 1983، حين صدر أول مرسوم تنظيمي في عهد الرئيس أمين الجميل، لترتيب الضاحية الجنوبية للعاصمة، إلا أن ظروف الحرب حالت دون تنفيذ هذا المشروع.

عام 1992 أعاد الحريري إحياء هذا المشروع، ولم يكن قد تسلم بعد رئاسة الحكومة، وتمكّن من خلال نفوذه داخل السلطة من تمرير قرار في مجلس الوزراء، لإنشاء شركة عقارية على غرار شركة سوليدير، لتطوير الضاحية الجنوبية، وبقي هذا القرار طي الكتمان.

في هذا الوقت بدأ الحريري يروج لمشروعه لدى الأطراف الفاعلة في الضاحية الجنوبية، فاستغل مناسبة التعازي باستشهاد الأمين العام السابق لحزب اللـه، السيد عباس الموسوي، ليطرح مع أمين عام الحزب السيد حسن نصر اللـه مشروعه لتطوير الضاحية الجنوبية، وبعد نقاشات أولية، شكلت لجنة من مهندسين، منهم غسان ضاهر عن مجلس الإنماء والإعمار وفادي فواز وغيرهما لبحث تفاصيله، واستمرت مناقشة هذا الموضوع عدة أشهر، في هذه الأثناء تكشف للأطراف المعنية أن هذا المشروع قد صدر قارا فيه من مجلس الوزراء، فوقع الخلاف، وبقيت الأمور بين أخذ ورد، حتى وصل الحريري رئاسة الحكومة أواخر عام 1992 وبدأ الحديث جدياً عن تنفيذ مشروع إنماء الضاحية، بموافقة ضمنية من رئيس مجلس النواب نبيه بري.

وبعد جدل طويل، تم تعديل القرار، واستبدلت بالشركة العقارية مؤسسة عامة للقيام بهذه المهمة، وذلك بموجب المرسوم رقم 6918/ 93 الذي نص على إنشاء المؤسسة العامة لترتيب منطقة الضاحية الجنوبية ــالغربية لمدينة بيروت ــأليسار، وتم استكمال هذه الخطوة بمراسيم لاحقة وتعيين مجلس إدارة للمؤسسة مؤلف من سعد خالد، جوزيف الحلو، علي خليل "أمل"، وليد صعب (عن الوزير جنبلاط)، إيلي صحناوي، نايف كريم (حزب اللـه)، أنطوان اندراوس، وكان حينها يشغل أيضاً منصب رئيس صندوق المهجرين، وكلفت دار الهندسة وضع التصاميم والدراسة الهندسية للمشروع الذي تبلغ كلفته، بحسب الدراسات التي قدمت، مليارأ و 200 مليون دولار أمريكي، ويتم تمويله من موازنة الدولة ومن المساهمات والهبات وعمليات فرز وضم أرض المشاع وبيعها والتي ستكون حصة المؤسسة منها 25%.

وتمتد مساحة المشروع على خمسة ملايين وستمائة ألف متر مربع من الأراضي، بينها مليونان وثلاثمائة ألف متر مربع مستثناة، وسيقوم عليها مشاريع تجارية وسياحية وحدائق عامة، وقد خصصت مساحات لبناء مساكن لبعض السكان الذين ستهدم منازلهم لإنجاز المشروع، ولإنشاء الأوتوستراد البحري الممتد ضمن منطقة أليسار، من السمرلند وحتى خلدة، لقد أثار هذا المشروع معارضة كبيرة، وقد قال نقيب المهندسين عاصم سلام إن المخطط التوجيهي الذي صدق عليه يفتقد للأسس السليمة والشروط الهندسية، وهو إضافة إلى ذلك سيكرس الفرز السكاني، وسيحدث تغييراً ديمغرافياً في المنطقة، مؤكداً أن المشروع موجّه لاستثمار مالي، أكثر من اهتمامه بمصالح الناس التي أصبحت رهناً لاستثمارات المتمولين، بسبب اعتماد منطق التعويض المالي بدلاً من توفير بدائل سكنية.

لقد حددت في إطار المخطط التوجيهي الأماكن التي ستقام عليها المجمعات السكنية، والتي على أساسها سيتم استملاك الأراضي في تلك المنطقة، لكن الذي حصل ومن دون العودة إلى مجلس إدارة المؤسسة، وبأمرٍ من الرئيس الحريري، هو استملاك وفرز مساحات من الأراضي تفوق حاجة المشروع، وبرز ذلك، بأنّ هذه الاستملاكات سيتم بيعها لتمويل المشروع.

من ضمن هذه الاستملاكات، عمد الرئيس الحريري باسم المؤسسة ودون علم مجلس إدارتها، إلى شراء العقار رقم 190 الواقع بين السمرلند ومقام الإمام الأوزاعي بسعر 180 دولاراً للمتر الواحد، وبعد أن علم مجلس الإدارة بهذه الصفقة، اعترض على طريقة شراء العقار دون علمه، مستغرباً أن يتم استملاك أراض يمنع البناء عليها لأنها محاذية للبحر، وبالتالي تقع خارج مساحة المخطط التوجيهي، لكن الرئيس الحريري برر ذلك بأن هذا العقار سيعاد بيعه لاحقاً لتمويل المشروع، والسؤال هنا من سيكون الشاري لعقارٍ ملاصقٍ لمشروع مرفأ سياحي ضخم يملكه الحريري في المنطقة؟!

عقارٌ آخر، أثار خلافاً مع مجلس إدارة شركة أليسار، وهو العقار 3908 والذي تبلغ مساحته حوالي مليون متر مربع، حصة الحريري منه 200 ألف متر مربع، فخلال عملية الفرز والضخم، خمنت اللجنة المختصة برئاسة القاضي فيليب خير اللـه سعد المتر الواحد في هذا العقار بـ 275 دولاراً، الأمر الذي أثار شكوكاً واعتراضات داخل مجلس إدارة أليسار، ونتيجة ذلك، جرى تعيين لجنة تخمين أخرى برئاسة أحد القضاة، والتي حددت سعر المتر الواحد في العقار نفسه بحوالي خمسين دولاراً، وتم اعتماد هذا التخمين.

وبالطبع فإن الرئيس الحريري مندوباً في كل لجان الاستملاك والتخمين، يرفع إليه تقريراً مباشراً حتى لا تمر فرصة دون أن يقتنصها، ولهذا الموضوع باب آخر نتحدث عنه بالتفصيل.

لم تنته فصول حكاية الاستملاك والمشاريع والعقارات وما ينتج عنها من مشاكل، وقد تكون المعضلة الكبرى هي تسوية أوضاع القاطنين وأصحاب المحال التجارية في منطقة الأوزاعي، حيث سيمر الأتوستراد البحري الذي هو جزء من أتوستراد السلام، الذي نص عليه المشروع الإسرائيلي الذي قدم خلال المؤتمر الاقتصادي الدولي للشرق الأوسط وغرب افريقيا الذي انعقد عام 1994 في الدار البيضاء في المغرب، لقد كان من المفترض، وبحسب الاتفاق الذي تم بين فعاليات المنطقة ورئيس الحكومة، أن يتم بناء منطقة بديلة لنقل سكان الأوزاعي وأعمالهم إليها، لكن الحريري أخلَ بالاتفاق وبالتعهدات التي قطعها لفعاليات المنطقة، وحاول الالتفاف عليها وإخراج القاطنين من هناك بعد إعطائهم تعويضات رمزية؛ وقد أثارت هذه المسألة حركة من الاحتجاجات قام بها سكان المنطقة وفعالياتها، إلى أن جاءت حكاية التعويضات الكبيرة التي دفعت لأصحاب محطة الوقود من آل ناصر، لتعيد تفجير الاحتجاجات على شكل أوسع، وتدفع بحركة أمل وحزب اللـه للوقوف بوجه قرارات الحريري بإخلاء المنطقة.

ما هي حكاية هذه المحطة؟

تقع محطة الوقود في أول منطقة الأوزاعي لجهة السان سيمون، ويملكها أشخاص من آل ناصر، وهي مبنية على أملاك الغير، قبيل الانتخابات النيابية عام 1996 استدعى الرئيس الحريري أصحاب المحطة، وعرض أن يدفع لهم مليون دولار ونصف المليون، وهو رقم يفوق بكثير المبلغ الذي طلبه هؤلاء، وذلك لإخلاء المحطة شرط أن يعملوا معه في حملة الانتخابات النيابية، ومعروف عن أصحاب المحطة أنهم مفاتيح انتخابية في عائلة آل ناصر، فكان المبلغ المضاف بمثابة رشوة لهؤلاء لدعم لائحة الحريري في الانتخابات.

بعد الانتخابات النيابية عام 1996 أعيد فتح ملف الإخلاءات في الأوزاعي، وحددت مبالغ التعويضات، ووجهت الإنذارات إلى القاطنين هناك بوجوب الإخلاء، فثارت ثائرة القاطنين وفعاليات المنطقة، والتجأوا إلى حركة أمل وحزب اللـه للدفاع عنهم مطالبين بصرف تعويضات عادلة لهم، وموازية للتعويضات التي دفعت لأصحاب محطة الوقود من آل ناصر.

هذا التطور وضع الحريري أمام خيارين، فإما أن يستمر بالمشروع لقاء دفع مئات ملايين الدولارات كتعويضات لسكان المنطقة، وإما محاولة الالتفاف مجدداً وتنفيذ المشروع بالتحايل والمواربة، وبالطبع فإن الرئيس الحريري فضل اعتماد الخيار الثاني، ووجد أن الحل المناسب هو بناء جسر فوق منطقة الأوزاعي بالكامل، وبذلك يتفادى مسألة التعويضات ويدفع بسكان المنطقة إلى إخلائها بدون أي تعويض، لأن بناء الجسر سيؤدي إلى توقف مصالحهم وأعمالهم، فيضطرون بذلك إلى النزوح من المنطقة.

وقد كلف الحريري مؤسسة للدراسات مقربة منه لوضع دراسة حول الجسر المنوي أنشاؤه، على أن تكون كلفته 75 مليون دولار، وبالطبع، فإن عمل هذه المؤسسة كان بإشراف مجلس الإنماء والإعمار، الذي هو الأداة التنفيذية لمصالح الحريري، وعلى هذا الأساس طلب الحريري من الصناديق الكويتية قرضاً بقيمة 75 مليون دولار لتنفيذ الجسر بواسطة مجلس الإنماء والإعمار؛ لكن وقبل أن تقر الصناديق الكويتية القرض، وتجنباً لما حدث سابقاً لبعض القروض التي منحتها هذه الصناديق إلى لبنان، من مضاعفة تكاليفها بسبب تلزيم الشركاء والأشقاء والمحاسيب، أوفدت مهندسين من مؤسسة الخرافي، وهي مؤسسة عريقة في إنشاء الجسور لدراسة هذا المشروع، فتبين لهؤلاء المهندسين أن كلفة بناء الجسر لن تتعدى الـ 28 مليون دولار، ما اضطر الحريري للرضوخ لهذا الأمر وطرح مشروع مناقصة لتلزيم الجسر بـ 28 مليون دولار بدلاً من 75 مليون دولار، وبذلك ضاع عليه وعلى شركائه من الملتزمين أكثر من 47 مليون دولار كسمسرات.

أثار مشروع بناء الجسر فوق الأوزاعي موجة كبيرة من الاحتجاجات قام بها سكان المنطقة، كما أثار معارضة حركة أمل وحزب اللـه الذين دعوا الحريري للالتزام بالتعهدات السابقة التي قطعها، وكتسوية للمشكلة اقترح الحريري رصد مبلغ خمسين مليون دولار كتعويضات لسكان المنطقة، من أجل إخلائها، إلا أن اقتراحه ووجه بالرفض، وبقيت القضية عالقة بانتظار إيجاد مخرج لها، وبذلك أدخل الحريري الدولة وأدخل نفسه أيضاً في مشكلة كبيرة بسبب مصالحه الانتخابية، وبسبب قراره دفع مبالغ كبيرة لآل ناصر، والتي أدت إلى تحرك سكان المنطقة للمطالبة بمعاملتهم بالمثل، على أساس أن للعدالة وجهاً واحداً فلا استعمالها بمكيالين، واحد بحسب رغبة ومصالح رئيس الحكومة، والآخر بحسب ما يقتضيه القانون.

ممارسات رئيس الحكومة هذه، طرحت مجموعة كبيرة من التساؤلات حول الأهداف الحقيقية لمشروع أليسار؛ أما السؤال الأبرز، فهو أين القضاء اللبناني من كل ما يجري، ولماذا لم يتدخل لوقف هذه الممارسات المخلّة بالقوانين وبكل الأعراف؟ وكيف استطاع الحريري أن يسخّر القضاء في سبيل خدمة مصالحه ومشاريعه الشخصية؟ ولماذا لم يتم التحقيق مع لجنة التخمين القضائية التي وضعت تخمينات إخلاءات تتناسب مع مصلحة رئيس الحكومة، وليس على أسس قانونية؟ هذه الأسئلة وغيرها الكثير لن تجد طبعاً أجوبة عنها، في ظل هذا العهد

المبني على الرشوة والفساد والهدر وتسخير المصلحة العامة، لخدمة مصالح ترويكا الحكم وشركائهم.

ويبقى سؤال آخر، وهو ما يخطط الحريري لهذه المنطقة وما هو هدفه الأساسي من مشروع أليسار؟ هذا المشروع الذي اعتبره الرئيس حسين الحسيني من المخططات المشبوهة التي تحمل في طياتها الكثير من الهواجس، ويذهب الرئيس الحسيني إلى أبعد من ذلك، ليعتبر أن مرسوم تأسيس أليسار، أصلاً، الذي ربط سلطة الوصايا برئيس مجلس الوزراء هو هرطقة قانونية، ويجب الطعن به وبمراسيم المخطط التوجيهي له، لأنها تجافي الدستور والقوانين والأنظمة بها، فحين فشلت الحكومة في تمرير هذا المشروع بصيغته كشركة عقارية، عملت على تمريره "بالمفرق" عبر تحريك مراسيم مشاريع أخرى بدءاً من الأتوتستراد البحري إلى القاعدة الجوية في مطار بيروت، فمرسوم تسوية مخالفات البناء وغير ذلك..

وقد استغل رئيس الحكومة سلطة وصايته على مؤسسة أليسار، ليبدأ بإعطاء سلف خزينة للمؤسسة من خارج الموازنة العامة، مخالفاً بذلك نص المادة 203 من قانون المحاسبة العمومية، التي تسمح للحكومة بسلفٍ في حدود حاجة صندوق المؤسسة، ولا تسمح بسلفٍ لتمويل المؤسسة؛ وإلا ستصبح الموازنة أداة شكلية، ويصبح الصرف كله من خارج الموازنة؛ إضافة إلى أن مؤسسة أليسار، تعمل من دون نظام مالي، وهذه السلف لا تتم بمعرفة أحد سوى رئيس المؤسسة والحكومة.

إن الهدف من هذه الممارسات، التلّف من رقابة مجلس النواب، ومن أشكال الرقابة المالية؛ فالحكومة تنشئ مؤسسات عامة بمراسيم وتعطيها سلفاً بمئات المليارات، دون العودة إلى مجلس النواب؛ وبذلك تصبح معظم نفقات الدولة، خارج إطار رقابة مجلس النواب وديوان المحاسبة، وبهذا المعنى يصبح رئيس الحكومة وحده يستطيع التصرف بالموازنة العامة.

وكل هذا يتم وفقاً لنظام الحلف الوثيق بين أعضاء "الترويكا" الحاكمة القائم على توزيع الحصص وتقاسم المغانم، وعندما يختل هذا التقاسم يختل التوازن ويبدأ التراشق بالاتهامات، وصولاً إلى نعي الترويكا ودفنها، لكن عندما تسوّى مشكلة الحصص يعود الوئام إلى العلاقات بين الرؤوس الثلاثة، ويعاد إحياء الترويكا، وكل ذلك يتم طبعاً على حساب المواطن وعلى حساب خزينة الدولة.

مقدمة الملفات ـ مشروع تطوير ساحل المتن الشمالي

منذ اندلاع الحرب الأهلية، كان هناك دائماً من يفكر بكيفية إعادة إعمار ما هدمته الحرب، ليس بهاجس وطني، أو بحمية نادرة بل الهاجس الذي يراود عادة المقاول الذي عينه دائماً على المكان حيث يستطيع نقل معداته إليه في ورشة استثماره؛ وهذا المقاول، إذا كان يجيد القراءة الجيدة للمستقبل، قد يسهم في التهديم وفي الحرب عبر وسائله الخاصة، وبشكل يتوافق مع مخططاته والمجسمات التي ينوي تجسيدها في زمن السلم.

انطلاقاً من هذه الرؤية أو التقدير، نجد أن هناك الكثير من الشركات العقارية التي أنشئت على فترات متلاحقة، رافقت فسحات الأمان في زمن الحرب، تحت شعار إعادة الإعمار والإنماء أو التأهيل أو الإعمار والإنماء، بدأت بتنفيذ مشاريعها فور وصول السيد رفيق الحريري إلى الحكم.

فبعد شركة سوليدير نبشت أوراق شركة عقارية كان قد رخص لها الرئيس أمين الجميل في مطلع الثمانينات، مهمتها تطوير ساحل المتن الشمالي.

ما هي حكاية هذه الشركة؟

في العام 1981 وضعت دار الهندسة تصميماً لتطوير ساحل المتن الشمالي، من مكب برج حمود حتى مصب نهر الكلب، وتمت المصادقة على هذا التصميم بمرسوم في مجلس الوزراء في عهد الرئيس أمين الجميل عام 1983.

كان التصميم يقضي آنذاك، بأن يتم ردم البحر على مسافة 500م تقريباً، وتكون للشركة العقارية التي ستنفذ هذا المشروع حصة بنسبة 35% من المساحة المردومة، أما المساحة المتبقية فهي ملك للدولة تقتطع منها الطرق والمساحات العامة والمرافق السياحية ومشاريع عمرانية، ويخصص لكل بلدية في المنطقة مساحة تخصصها للملاعب والحدائق العامة.

بعد صدور مرسوم هذا المشروع عُرِض للتلزيم في منتصف الثمانينيات وتنافست أربع شركات عليه؛ إلا أن المناقصة رست على شركة يترأسها جوزيف خوري الذي تربطه علاقة جيدة بالرئيس الجميل، وكان للسيد رفيق الحريري نصيب كبير من الأسهم في هذه الشركة، إلا أنه بعد الخلاف الذي نشأ بينه وبين أمين الجميل تمّ تخفيض أسهمه في الشركة إلى حدود 5% وبعد رسوَ الالتزام بدأت الشركة بأعمال الردم في المشروع، الذي كان يمتد بين نهر بيروت ونهر الكلب، وقد اختار خوري المكان الأسهل لبدء العمل، وهو بين انطلياس ونهر الكلب، حيث البحر أقل عمقاً، لكن هذه الأعمال لم تستكمل في حينه بسبب عودة الحرب.

بعد تولّيه منصب رئاسة الحكومة عام 1992، أعاد الحريري تحريك ملف مشروع تطوير ساحل المتن الشمالي، فقام بسلسلة مفاوضات مباشرة وسرية مع جوزيف خوري المساهم الأكبر في المشروع، أدت إلى اقتطاع جزء منه سمي بـ "لينور" يمتد من حدود جسر انطلياس حتى الكرنتينا، وهذا كل ما كشف من نتائج تلك المفاوضات، فلا أحد يعرف ما هي بنود ذلك الاتفاق؛ وا أحد يعرف مصير حصة الحريري في الشركة القديمة أي الـ 5% سوى الحريري طبعاً وجوزيف.

وفي عام 1995، وضع مجلس الوزراء مشروع مرسوم حمل الرقم 7510، الذي بموجبه ستتم المصادقة على التصميم التوجيهي العام لمنطقة الردم على ساحل المتن الشمالي.

وفي 25 تموز 1995 صدر رأي لمجلس شورى الدولة برئاسة القاضي جوزيف شاوول المعروف بجرأته ونزاهته، أبدى فيه معارضته لمشروع المرسوم لما يحمله من ثغرات قانونية، وخصوصاً في ما يتعلق منه بالنسبة المئوية التي ستملكها الشركة من المساحة المردومة، مشيراً إلى أنه يحق للدولة فقط إسقاط ما يوازي مساحة المنطقة المردومة

بالأنقاض، والتي بلغت بموجب مشروع المرسوم 150000 متر مربع، ولكي يصبح هذا المشروع قانونياً، يجب تحويل هذه المساحة من الأملاك العمومية إلى ملكية الدولة الخصوصية، كي يتم التنازل عنها لمصلحة الشركة العقارية التي ستستثمرها.

ورغم الرأي المعارض لمجلس شورى الدولة، فإن مجلس الوزراء أصدر المرسوم 7510 الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 30/11/1995 الذي صادق بموجبه على التصميم التوجيهي العام لمنطقة الردم على ساحل المتن الشمالي، والتي نفذها المتعهد جوزيف خوري، محققاً بذلك سابقة بتكريس إقرار مشاريع لردم، وتحويل ملكيته إلى أشخاص أو شركات، دون العودة إلى مجلس النواب لاستصدار قانون بذلك؛ وبالتالي أجازت الحكومة لنفسها، بأن تتصرف بالأملاك العامة بموجب مراسيم تتخذ في مجلس الوزراء خلافاً للقانون والدستور.

واستتبعت الحكومة هذا المرسوم بمرسوم آخر، حمل الرقم 8937، يقضي بإنشاء شركة عقارية مغفلة لبنانية، لتطوير الساحل الشمالي لبيروت، وتم بموجبه تشكيل الهيئة التأسيسية للشركة التي سميت لينور.

وقد جرى تكليف هذه المجموعة المتمولة، بتأسيس الشركة العقارية، بعيداً عن كل الأصول والقواعد القانونية التي تقضي بالتنافس الحر، ومبدأ التكافؤ بني الشركات وبموجب هذا المرسوم أيضاً، أجيز للهيئة التأسيسية للشركة الإشراف على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، وهو ما يشكل طعناً مسبقاً لمصداقية الدراسة وحياديتها.

ونتيجة لعملية القفز فوق راي وملاحظات مجلس شورى الدولة وفق القوانين، قلصت حصة الدولة إلى نسبة 30% من مساحة البحر المردومة.

لقد أثار هذا المشروع معارضة كبيرة، إضافة إلى معارضة مجلس شورى الدولة؛ بعض هذه المعارضة انطلق من المخاطر التي ستنجم عن قيام مثل مشاريع كهذه؛ وبعضها الآخر عارض من موقع الساعي للشراكة في هذا المشروع وعلى رأس هؤلاء الوزير المر.

دفعت هذه المعارضة الحكومة لإعادة طرح المشروع على بساط البحث، فاستغل الوزير المر المناسبة، وحرّك بلديات ساحل المتن الشمالي، ليشكّل بذلك عامل ضغط يخوله المساومة من أجل أن يكون شريكاً في المشروع، وهكذا حدث بالفعل، وبدأت المفاوضات المباشرة بينه وبين الحريري لإعادة رسم صورة الشركة من جديد، فكان لابد لكل منهما من ممارسة عملية الضغط لتحسين مواقعه في المفاوضات؛ وجاءت الانتخابات البلدية لتشكل فرصة سانحة للمر لتحسين شروطه التفاوضية عبر ممارسة المزيد من الضغط، إذ قام ببسط هيمنته على اتحاد بلديات ساحل المتن الشمالي، بعد أن ضم بلدية بتغرين إلى هذا الاتحاد، لينصّب ابنته عليه؛ وبالطبع، فإن هذا أمرٌ مخالف للقانون، لأن شؤون البلديات تابعة لوزارة مختصة، هي وزارة الشؤون البلدية القروية.

وبعد ذلك، بدأت المفاوضات تأخذ طريقها نحو الاتفاق وتقاسم الحصص عبر إنشاء شركة جديدة لاستثمار ساحل المتن الشمالي؛ لكن وخلال عملية التفاوض بين الحريري والمر، كانت

تجري مفاوضات أخرى بين الحريري ونعمة طعمة من شركة المباني، وهي كانت المساهم الأكبر في شركة لينور، حول التعويضات التي ستدفع للهيئة التأسيسية ثمناً لانسحابها من المشروع لمصلحة الوزير المر، وتم الاتفاق بين الحريري وممثل المساهمين في لينور نعمة طعمة، على ما يلي:

أولاً: تدفع الشركة الملتزمة الجديدة للمؤسسين مبلغ عشرة ملايين دولار بدل تكاليف للدراسات التي أجريت من قبل مؤسسي لينور.

ثانياً: يتم تلزيم شركة المباني شبكة المجاري للمنطقة عينها بمبلغ 47 مليون دولار، وتقوم الشركة الجديدة أي شركة المر بدفع قيمة هذا الالتزام إلى شركة المباني، إن هذه التسوية تحميل على الشك الذي يصل إلى حد اليقين، بأن الحريري هو واحد من أولئك المؤسسين القدامى، وبذلك يكون هو المستفيد على الجهتين من ناحية التعويضات التي دفعت للشركة المؤسسة، ومن ناحية ثانية شراكته في المشروع الجديد.

وقد كشف لي أحد المتعهدين الكبار أن تلزيم مشروع شبكة المجاري لشركة المباني، تم باتفا سري بين الحريري وطعمة بدون أن تجري أي مناقصة أو تلزيم حتى بالتراضي؛ وأكد هذا المتعهد أنه إذا التزم شخصياً هذا المشروع بمبلغ 13 مليون دولار، فإنه سيحقق من خلاله نسبة أرباح كبيرة، وهنا يطرح سؤال إلى من سيذهب هذا الفارق الذي يتخطى حدود 34 مليون دولار لالتزام واحد؟ وإذا كانت حصة نعمة طعمة معروفة، وهي الأرباح المتعارف عليها في مثل التزام كهذا، فإن الحصة الأساسية من الربح، والتي تشكل الفارق بين القيمة الفعلية للالتزام والمبلغ الذي تم التلزيم به، تكون من نصيب رئيس الحكومة.

وبعد أن تم استبعاد الشركة المؤسسة، أجرى مجلس الإنماء والإعمار عملية استدراج عروض صوري لتلزيم مشروع تطوير ساحل المتن الشمالي، وتقدمت شركة MIDDLE ESAT DEVELOPERS GROUP التي يملكها كل من السيدين ميشال المر ورفيق الحريري، كما تقدمت بعرض شركة أخرى تدعى UNITED DEVELOPERS CORPORATION S.A.L فمن البديهي طبعاً أن تستبعد الثانية وتفوز الأولى في العرض، لكن الخاسر الأكبر كان في هذه العملية هو الدولة وليس أي طرف آخر فشراكة الحريري والمر خفضت حصة الدولة من المساحات المكتسبة من 30% إلى 3% فقط، ولم تقتصر خسارة الدولة على هذا المستوى فحسب، بل ستنتظرها خسائر لاحقة ستكون على النحو التالي:

1 - التعويضات التي سيطالب بها أهالي المنطقة بعد إقفال واجهتهم البحرية.

2 - وبحسب القانون، ستضطر الحكومة لاستملاحك كل العقارات، وقطع الأراضي التي سيقفل المشروع واجهتها البحرية، وهو أمر لا تستطيع أن تتهرب منه الحكومة، وسيكلفها أضعاف تكاليف تنفيذ مشروع الواجهة البحرية لساحل المتن الشمالي.

بعد إتمام الاتفاق، طرح الرئيس الحريري خلال جلسات مجلس الوزراء مشروع قرار تكليف مجلس الإنماء والإعمار التفاوض مع الشركة التي ستلتزم المشروع الحريري وميشال المر ليطلق يد مجلس الإنماء والإعمار في التصرَف؛ ويكون بذلك قد فوّض نفسه التفاوض مع

نفسه وشريكه ميشال المر على المكاسب؛ وبالطبع فإن كل ذلك سيكون على حساب الدولة وحقوقها وحقوق الخزينة.

إلا أن ما حصل داخل الجلسة، هو أن رئيس الجمهورية الياس الهراوي الذي وجد نفسه خارج هذا الاتفاق وليس له أي نصيب فيه، أصر على أن يعاد الاتفاق إلى مجلس الوزراء لإقراره بصيغته النهائية وهكذا، انتزع الهراوي من الحريري حق تصرفه بأموال الدولة في هذا المشروع، ولكن إلى أن يعاد طرح هذا الاتفاق مجدداً في مجلس الوزراء في هذا العهد أو في العهد المقبل، فإن أحداً لن يعرف كيف ستتم تسوية الموضوع، وكيف سيتم إرضاء رئيس الجمهورية ليعاد إطلاق هذا المشروع مجدداً.

هذه واحدة من التجلّيات المشتركة بين أركان الحكم لكيفية مصادرة البحر، وقنص المال العام، فرئيس الحكومة ونائبه اعتقد أنهما حققا معجزة القرن في شراكتهما على تقاسم ما اختلفوا عليه، لكن المر قد يكون حقق معجزة أخرى في تنصيبه لابنته على اتحاد بلديات المتن الشمالي، إضافة إلى معجزاته في الانتخابات.

مقدمة الملفات ـ القانون رقم 402

هنيئاً لمن له مرقد عنزة في جبل لبنان" هكذا كان يقال في زمن ما قبل الحرب، في الزمن" السياحي القديم، أما في الزمن السياحي القادم، فقد يقال، هنيئاً لمن له مرقد عنزة في بيروت، هذا إذا بقي من بيروت مرقداً غفل عنه السيد رفيق الحريري ولم يَشْتَرِه أو يصادره أو يستثمره، بقرارات من محافظ مدينة بيروت، ومجلس بلدي خاض من أجله معركة تحالفات لم تشاهدها هذه المدينة من قبل، ليبقي سلطته على قرار هذه البلدية.

إذا استعرضنا خارطة بيروت العقارية، لوجدنا أنها تتحول تدريجياً شبه مملكة سياحية اقتصادية يملكها سيد واحد تقريباً، ومتمولون لا يمتون إلى بيروت بصلة، مركزها قلب بيروت وأطرافها تمتد في الجهات الأربع.

من سوليدير نحو ساحل المتن شمالاً ونحو الجناح جنوباً، وعمقاً إلى الشرق، بدأت تتوضح ملامح إمبراطورية يقيمها السيد رفيق الحريري، أو عبر شركات عقارية مثال سوليدير وليئور أو عبر امتلاكها شخصياً أو بواسطة مستشاريه أو أقربائه.

لقد قام بعملية شراء لعقارات عديدة، نذكر منها موقف السيارات المقابل لمقر الأونروا في فردان ومبنى سيار الدرك، وعشرات الشقق السكنية على طول خطة فردان نزولاً إلى الكرمل سان جوزيف، وحتى الرملة البيضاء، حيث ينوي بناء مرفأ سياحي ومجمّع سياحي يتصلان بسوليدير عبر الخط البحري الذي تملك هذه الشركة معظم عقاراته، ومن سوليدير صعوداً نحو كليمنصو حيث تملك مساحات كبيرة في المنطقة منها سنتر قازان، ولهذا المقر حكاية قد تفيد إذا روينا بعضاً من فصولها:

في تشرين الثاني 1995 بدأت المفاوضات بين السيد رفيق الحريري وتاجر المجوهرات اللبناني وليم قازان، من أجل شراء السنتر الذي يملكه قازان في كليمنصو على حدود مملكة سوليدير، وراوحت أسعار العرض والطلب والطلب آنذاك بين 18 و 20 مليون دولار؛ لكن الخلاف الذي وقع ليس على المبلغ بل على طريقة تسديده، فتوقفت المفاوضات، وفشلت العملية، لكن الجرافة لم تفشل في إعادة الحوار إلى مجراه.

بعد مرور بضعة أشهر، وفي كانون الثاني 1996، وصلت حفريات سوليدير إلى تخوم سنتر قازان الذي أبلغ آنذاك أن جزءاً كبيراً من المبنى الذي يملكه سوف يهدم لأنه يعترض النفق المخطط بين فندق فينيسيا وبرج المر، فما كان من السيد قازان إلا أن يخضع لمشيئة النفق، وجرت مفاوضات حول كيفية التعويض وحجمه.

في هذا الوقت تدخل بنك البحر المتوسط، الذي يملكه السيد رفيق الحريري، كطرف في المفاوضات، وبالتالي في الصفقة المدبرة على غفلة من السيد قازان، وبدل أن تنتهي المفاوضات لتحديد حجم التعويضات لمصلحة قازان، انتهت بعملية شراء من قبل "البحر المتوسط" وبسعر أقل من الذي جرى التفاوض عليه في البداية، بحوالي ستة ملايين دولار، وبيع المبنى بـ 14 مليون دولار، أما النفق الذي كان ينبغي أن يمر تحت ذاك المبنى فبقدرة قادر، وبأعجوبة من الأعاجيب، "كَوَّع" عنه نزولاً نحو فينيسيا ولم يهدم المبنى.

تزامن عقد هذه الصفقة مع توقيع رئيس الحكومة لمرسوم حمل الرقم 7692 بتاريخ 21/1/1996 عهد فيه إلى شركة سوليدير باستثمار المسطح المائي للجانبين الشرقي والغربي من مرفأ بيروت، واعتباره من المشاريع ذات المنفعة السياحية.

لنعد إلى عنوان هذا الفصل، القانون 402.

قبل صدور القانون 402، كان القانون يحدد عامل الاستثمار في كل أراضي المنطقة العاشرة من بيروت، أي الكورنيش الساحلي الممتد من السان جورج إلى السمرلند، بين 02و 0 و 01و 1 وذلك من أجل حماية الواجهة البحرية، وعدم إقفالها أمام الناس، وكان هذا القانون يمنع قيامه أبنية تحجب الرؤية، وأي بناء قد يقام، يفترض أن يكون تحت مستوى الخط العام بحدود مترين ونصف.

انتبه السيد رفيق الحريري إلى هذه المسالة وتأملها جيداً، فوجد أنه إذا قام بعملية شراء لتلك العقارات الممتدة على خط البحر، فإنه يستطع تحقيق أرباح طائلة في حال تبدّل القانون.

وهكذا، فقد اشترى بالترغيب مجمل تلك الأملاك التي رَاوَح سعرها بين 250 و 300 دولار للمتر الواحد، ومن الذين اشترى منهم، آل بيضون وبسَول وحنيني، بموجب عقود سجلت لدى الكاتب العدل.

بعد ذلك تقدم السيد رفيق الحريري بمشروع قانون إلى مجلس النواب، لزيادة عامل الاستثمار في الخطة العاشرة ما بين 6 أضعاف و 12 ضعفاً للذين يملكون مساحات تفوق العشرين ألف متر مربع، شرط أن تخصص المشاريع التي ستقام عليها لأغراض سياحية.

وفي وقت لاحق، تبين للسيد الحريري أن ثلاثة يمكنهم الاستفادة من مشروع القانون هذا، لأنهم يملكون عقارات تفوق مساحاتها العشرين ألف متر مربع، فأوعز إلى نوابه في المجلس للعمل على تعديل المشروع خلال مناقشته ضمن اللجان المختصة، بحيث لا يستفيد منه إلا الذين تزيد ملكيتهم على 30 ألف متر مربع، وعند ذلك يصبح هو المستفيد الوحيد.

وقد تم في اللجان النيابية المشتركة إقرار المشروع بعد تعديله، وأحيل إلى الهيئة العامة لمجلس النواب، غير أن اتصالات أجراها أصحاب الأملاك أدت إلى تجميد هذا المشروع في المجلس، عند ذلك تراجع الحريري عند تعديله ووافق على الصيغة الأولية للقرار، فأقرّ في الهيئة العامة.

بهذا القرار، وضع الرئيس الحريري أصحاب الأملاك التي تقل مساحة عقاراتهم عن العشرين ألف متر مربع أمام خيار وحيد هو: بيع تلك الأملاك وبأسعار متدنية، لأنهم أولاً لا يستطيعون الإفادة من القانون في عملية الاستثمار، وثانياً لا يستطيعون شراء مساحات جديدة، لأنه حاصرهم بعملية شرائه مجمل العقارات المتاخمة لعقاراتهم، وبهذه العملية استطاع الرئيس الحريري تحقيق أرباح هائلة تقدر بمئات ملايين الدولارات نتيجة ارتفاع سعر المتر بمقدار يراوح بين 12 ضعفاً و 15 ضعفاً وهذا أمر يعاقب عليه القانون، لأنه يعتبر إثراء غير مشروع، حيث ينص قانون العقوبات في أحد بنوده:

يعتبر إثراءً غير مشروع شراء أموال من قبل أشخاص رسميين، أو من ينتسب إليهم إذا حصل الشراء مع العلم أن القيمة سترتفع بسبب أنظمة وقوانين تنوي السلطة إصدارها.

من ناحية ثانية مهّد السيد رفيق الحريري الطريق أمام مشروعه السياحي المعروف باسم مرفأ الحريري السياحي، وسيقوم هذا المشروع قرب السمرلند تحت منطقة "إيدن روك" في نهاية جادة رفيق الحريري، حيث اشترى عقارات من شركة "لاند اند بلدينغ" لصاحبها الوزير السابق الراحل فريد طراد، وعقاراً آخر ملاصقاً من ميشال ضومط، إضافة إلى مجموعة من العقارات الأخرى قرب سفارة الإمارات العربية ومقر أمن الدولة، وذلك بهدف شق نفق يربط هذه الأرض بالشاطئ، حيث سيكون مشروعه السياحي.

أما هذا المشروع، فيتضمن إقامة فندق كبير وشقق ومجمع متاجر ومكاتب، بالإضافة إلى مجمع استجمامي ورياضي.

وأما مساحة هذا المشروع، فتبلغ مائة ألف متر مربع، من ضمنها الميناء الذي سيقام على مساحة 56000 متر مربع داخل البحر.

لكن المخالفة في هذا المشروع، هي إنشاء مرفأ، وهو ما يتطلب ردم البحر بشكل نصف دائري، والمعلوم أن عملية ردم للبحر، تستدعي قانوناً من مجلس النواب.

في الجهة المقابلة شمالاً وضع الرئيس الحريري يده على مساحة تفوق الـ 9000 متر مربع تمتد من الكورنيش المقابل لتمثال عبد الناصر في عين المريسة وحتى فندق سان جورج، وتعود بملكيتها إلى بلدية بيروت، باستثناء مبنى مسبح عجرم، وذلك بانتظار تحويلها إلى

مشاريع سياحية، بشراكة مسؤول سعودي كبير، كما يروي، كان شريكاً له في المملكة العربية السعودية.

لهذا المشروع حكاية قديمة تعود إلى عام 1954، وقد بدأت الدولة آنذاك في تنفيذه، إلا أن أحداث عام 1958 أدت إلى توقف العمل فيه، ومضت السنوات وبقي المشروع شبه منسي، إلى أن فطن إليه السيد الحريري؛ فأرسل عبر مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، في تاريخ 19/6/1997 إلى محافظ بيروت، مشروعاً لتعديل تخطيط عام 1954، الذي كان يلحظ ضرورة توسيع الكورنيش، على طول المنطقة الممتدة من تمثال عبد الناصر وحتى فندق سان جورج، أما التعديل على تخطيط عام 54، فقضى بضرورة تضييق الكورنيش وتغيير وظيفة المشروع ويهدف إلى:

أولاً: إعادة تصنيف المنطقة التي كان يمنع قيام الأبنية فيها، إلى منطقة يسمح قيام الأبنية فيها، مع زيادة عامل الاستثمار.

ثانياً: يتضمن مشروع التعديل توسيع مبنى الأرتيزانا القائم حالياً بدلاً من تفكيكه، ونقله إلى مكان آخر، وذلك بغية تحويله إلى مطعم، وهكذا جرى إذ يستثمره الآن السيد بشارة نمور الذي شاركه الرئيس الحريري عن طريق بنك البحر المتوسط، وذلك بعد إنشاء شركة سميت "إدارات" يملك معظم أسهمها الحريري عبر بنك البحر المتوسط، على الرغم من أن منصب رئيس مجلس الإدارة أنيط بنمور، ويجري العمل حالياً على توسيع هذا المبنى ليتناسب مع مشروع الحريري الهادف إلى إقامة سلسلة مطاعم عليه، لكن السؤال هو: كيف حصل الحريري على رخصة لإقامة هذا المشروع، وماذا كان دور المحافظ ورئيس بلدية بيروت السابق في هذا الأمر؟

ثالثاً: يتضمن المشروع المعدل أيضا، إقامة منشآت سياحية بين تمثال عبد الناصر وفندق السان جورج، أي غربي الكورنيش حيث ستبنى فنادق مرافق سياحية وتجارية تحجب الرؤية على أهل المنطقة، وتشوّه وحدة الشاطئ بالإضافة إلى الأضرار التي ستلحقها بالمنشآت السياحية القائمة أساساً على الجهة المقابلة، والتي تم إنجازها وترميمها وفقاً للشروط القديمة في مخطط العام 1954، الذي كان ينص على عدم المساس بالكورنيش البحري، بل كان ينص على توسيعه لمصلحة المواطنين، وبما يتناسب مع الشكل الجمالي والحضاري للمدينة.

أحال محافظ بيروت هذا المشروع المعدل إلى الدوائر المعنية لإبداء الرأي، فجاء الجواب رافضاً للتعديل، إلا أن المحافظ عاد وأرسل المشروع ثانية بتاريخ 8/7/1997 إلى المجلس البلدي، الذي عقد جلسة بتاريخ 14/8/1997 قرر خلالها عدم الموافقة على هذا التعديل، ورغم أن المجلس البلدي رفض الموافقة على المشروع، فإن رفيق الحريري طرح المشروع للتلزيم، وأخذ يسرب عبر وسطاء له إلى بعض الشركات والمستثمرين، معلومات تفيد أنه بصدد إعداد مرسوم لتمريره في مجلس الوزراءي، يجيز استثمار العقارين 705 و 706 في منطقة عين المريسة، لمدة 99 سنة، تكون حصة الدولة من أرباح هذا المشروع حوالي 20%.

واشترط الحريري على من يرغب في استثمار هذا المشروع، أن يدفع عمولة مقدارها 38 مليون دولار نقداً للرئيس الحريري كوسيط في هذه المرة، أي كسمسار، وجرت اتصالات بعدد من المستثمرين السعوديين، مع شركاء لبنانيين لاستثمار هذا المشروع؛ لكن عند دراسته تبين لهؤلاء أن المبلغ المطلوب دفعه كسمسرة للرئيس الحريري مبلغ كبير، ولا يتناسب مع حجم الاستثمار، وقد أثارت هذه المسألة ضجة في هذه الأوساط، فدفع ذلك بالرئيس الحريري إلى الإقدام على تنفيذ هذا المشروع وحده، وذلك عبر تأسيس شركة مساهمة يشترك فيها عدد من المساهمين يتم تلزيمها المشروع على طريقة B.O.T، وطبعاً بحجة أن خزينة الدولة لا تتحمل دفع تكلفة إنشاء هذا المشروع، وأن تلزيمه على طريقة B.O.T لا يكلف الخزينة أية مبالغ.

وهنا يعاد طرح السؤال نفسه: من سيستفيد من هذا المشروع، وإلى أين ستذهب أرباحه؟ الجواب واضح، فالحريري هو الملزِّم والملتزم والمستثمر والمستفيد الأول والأخير، ولاسيما بعد أن استطاع، هو والسلطة مجتمعة، أن يأتي بمجلس بلدي شديد الولاء له، يمكنه من خلاله تمرير أي مشروع من هذا القبيل في مدينة بيروت، وبذلك يكون قد أزال كل العقبات التي يمكن أن تعترض قيام امبراطوريته، وبعد سيطرته بداية على مجلس الإنماء والإعمار، وعلى مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت وعلى التنظيم المدني، عبر تعيين سعد خالد مديراً له، وبعد إقامة محافظ مدينة بيروت نايف المعلوف، الأمين على أموال الدولة ومصلحة بيروت، وتعيين آخر موالٍ له بل موظف لدى والده في السعودية، وهو المهندس نقولا سابا الذي لا يملك خبرة عشر سنوات عمل، ولا مؤهلات هندسية وإدارية، لا مواهب خاصة ليتم تعيينه محافظاً لمدينة بيروت، والموهبة الوحيدة التي جاءت به محافظاً، أنه مطواع في يد رئيس الحكومة ينفذ تعليماته حرفياً، فهو يحضر صباح كل يوم وينتظر في بهو منزل رئيس الحكومة وقوفاً، لا يجرؤ حتى على الجلوس في الصالون، ربما لساعات، ليتلقى التعليمات اللازمة قبل أن يذهب إلى مقر عمله.

وتوج الحريري سيطرته هذه، بالمجيء بمجلس بلدي مطيع، قد لا يعترض أن يناقش، وبهذا المعنى يكون رفيق الحريري رئيساً للحكومة، ورئيساً لمجلس الإنماء والإعمار، ورئيساً لمجلس تنفيذ مشاريع بيروت الكبرى، ورئيساً للمجلس البلدي، ومحافظاً لمدينة بيروت، إذن هو حاكم المدينة وأميرها وولي أمرها.

مقدمة الملفات ـ التوطين

عندما بدأ الحديث في السبعينيات عن احتمالا التسوية السياسية في منطقة الشرق الأوسط بين الدول العربية وإسرائيل، برز ملف مصير فلسطيني الشتات، كواحدة من العقبات الأساسية التي تعترض انطلاق هذه المسيرة، وبرزت أهمية هذا الملف أكثر، عندما طرح على طاولة مفاوضات كامب ديفيد بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، وكان يفجر هذه المفاوضات؛ فارتؤي حينذاك ترك هذه المواضيع إلى حين بدء المفاوضات مع الدول العربية الأخرى وخصوصاً الفلسطينيين.

هذه العقبة ظهرت مجدداً مع بدء مفاوضات مدريد عام 1992، ثم في خلال مفاوضات أوسلو السرية بين منظمة التحرير وإسرائيل، والتي أنجبت اتفاقات أوسلو؛ وكاد هذا الملف بدوره أن يطيح هذه المفاوضات لولا الاتفاق على تأجيل البحث فيه إلى مفاوضات المرحلة النهائية لتنفيذ الاتفاق، هذا ما بدا في ما هو معلن من المفاوضات والاتفاقات التي تم التوصل إليها، لكن ما بدا من تحركات ولقاءات خلف الكواليس يظهر عكس ما هو معلن، ويشير إلى تحضيرات ولقاءات خلف الكواليس يظهر عكس ما هو معلن، ويشير إلى تحضيرات تجري على قدم وساق، وبموافقة قيادة السلطة الفلسطينية، لتوطين فلسطيني الشتات في الدول التي يقيمون فيها، وهذا المشروع لم يكن وليد مدريد أو أوسلو وحتى كامب ديفيد، وإنما يعود إلى سنوات قبل ذلك؛ لكنه تجلى بشكل واضح فلي مبادرة كيسنجر "الخطوة خطوة" لحل أزمة الشرق الأوسط.

من هذا المنطلق، فإن لبنان هو إحدى الدول المعنية بهذا الملف، لأنه يستضيف فوق أرضه عشرات الآلاف من العائلات الفلسطينية اللاجئة، ولذلك شكّل حيّزاً مهماً في دائرة الاتهام الأمريكي، كونه إحدى الدول التي سيجري توطين الفلسطينيين فيها؛ وتجسد الاهتمام الأمريكي هذا بإيفاد مساعد وزير الخارجية الأمريكية في السبعينيات دين براون إلى بيروت لتسويق مبادرة وزير الخارجية هنري كيسنجر لتوطين الفلسطينيين والتي ووجهت برفض قاطع لكيسنجر مطلقاً عليه تسمية السيئ الذكر.

ومع بداية الحرب الأهلية في لبنان، بدا للولايات المتحدة آن الفرصة مناسبة لإعادة العمل على هذا المشروع وإعادة إحياء تحركها لتنفيذه، لكن الدخول السوري إلى لبنان عام 1976 قطع الطريق عليها فأعيد طوي المشروع مؤقتاً بانتظار فرصة جيدة مناسبة.

وهاجس الخوف من مؤامرة التوطين، حدا بالنواب اللبنانيين المجتمعين في الطائف على تأكيد رفض التقسيم والتوطين في وثيقة الوفاق الوطني التي أقروها.

هذا الإصرار اللبناني والسوري على رفض فكرة التوطين قابله إصرار من الولايات المتحدة على المضي في هذا المشروع وتنفيذه بمساعدة بعض الحكام العرب.

في العام 1991 وخلال اجتماع لجنة اللاجئين في العاصمة المصرية في القاهرة، طرح موضوع اللاجئين الفلسطينيين كقضية ساخنة، فوجدت الولايات المتحدة الفرصة التي كانت تنتظرها لتحقيق خطوة جديدة على طريق استكمال يقضي مشروعها التوطيني، وذلك بعد أن مررت قراراً وافق عليه المجتمعون، يقضي بتوفير المبالغ المطلوبة لبناء وحدات سكنية، بالتنسيق مع الأونروا، لحل مشكلة ستة آلاف عائلة فلسطينية مهجرة في لبنان.

بعد صدور هذا القرار، بدأ البحث عن قطعة أرض تكون مناسبة لبناء هذه المساكن؛ فأبدى الوزير وليد جنبلاط استعداده لبيع الدولة أرضاً يملكها في سبلين لبناء المساكن عليها، إلا أنه صُرِفَ النظر عن الفكرة لصغر مساحة الأرض التي لا تتعدى الـ 12 ألف متر مربع، ثم جرت محاولة ثانية لشراء أرض يملكها النائب نبيل البستاني، لكن المحاولة فشلت بسبب الخلاف على سعر الأرض؛ إذ طلب البستاني   دولاراً أمريكياً ثمناً للمتر المربع الواحد، في حين أن سعر المتر في هذه المنطقة لا يتعدى الدولارين في حده الأقصى.

وأخيراً، رسا الخيار على القريعة كخطوة أولى لمشروع تجميع الفلسطينيين القاطنين في لبنان في مساكن خاصة خارج العاصمة بيروت، تمهيداً لتوطينهم ومنحهم الجنسية اللبنانية، وقد في سلسلة تقارير أجراها حول الموضوع ما يبيّت من مؤامرات N.T.V كشف تلفزيون الجديد داخلية وخارجية لتوطين الفلسطينيين في لبنان، كما كان أول من كشف ملكية الحريري "الأرض "القريعة.

والقريعة، هي كناية عن مزرعة تقع في إقليم الخروب في قضاء الشوف، تحيط بها الزعرورية ومزرعة الضهر وبكيفا ودير المخلص وعين الدلب ومزبود والمغيرية وجون، وقد تم اختيارها، بعد محاولات بحث عديدة، اقتصرت على اقليم الخروب دون غيره، لإيجاد قطعة أرض ملائمة لنقل المخيمات إليها، وهنا يطرح سؤال هذا الإصرار على نقل الفلسطينيين إلى إقليم الخروب دون سواه؟ وما الرابط بين هذا الموضوع، ومحاولة فصل الإقليم عن قضاء الشوف إدراياً، رغم المعارضة الكبيرة التي يبديها الوزير وليد جنبلاط لهذا الفصل

ما هي رواية أرض القريعة؟

تبلغ مساحة مزرعة القريعة أربعة ملايين متر مربع تقريباً، وهي كانت أرضاً غير ممسوحة، مالكها الأساسي فضول نادر البستاني، ومن بعده انتقلت إلى ولديه اسكندر وسليم وابنتيه سعا وسامية البستاني، قام فضول بشراء هذه المزرعة عام 1861، ودخل معه شريكاً شخص يدعى فرج خليل فرج، الذي تولى إدارة هذه المزرعة وأعاد استصلاحها لتصبح صالحة للسكن والزراعة في العام 1906، قام فضول بتقسيم المزرعة إلى قسمين بحيث أورثها لولديه سليم واسكندر، فآل القسم الغربي إلى سليم والقسم الشرقي إلى اسكندر، وقد نوّه فضول في وصيته التي خطّها بيده عن علاقة فرج فرج وأولاده في المزرعة
.

في العام 1977 اشترى السيد رفيق الحريري القسم الغربي من المزرعة من ورثة فضول، أي من سليم وسعاد أرملة نجيب البستاني وسامية أرملة الياس الغريب، وتقدر مساحة المزرعة التي اشتراها الحريري بحوالي مليوني متر مربع، ودفع ثمنها 6 ملايين ليرة لبنانية.

الجمهورية اللبنانية

مديرية الشؤون العقارية

افادة عقارية

العقاريا – الوزيع ١٥ – ١٩٩٢

امانة السجل العقاري في [illegible]

بناء على الطلب المقدم من السيد [illegible] بتاريخ [illegible]

ولدى مراجعة قيود السجل العقاري أعطيت هذه الافادة الشاملة – المختصرة

المنطقة العقارية : [illegible]

رقم العقار	اسم الموقع	محتويات ووصف العقار	الحقوق العينية والرهونات	المساحة بالأمتار المربعة	الحصة جزء سهم	الحصة سهم	اسماء المالكين ومقدار الحصص باعتبار الكامل الفين واربعماية سهم
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

استوفي الرسم بموجب ايصال [illegible] على الطلب

[illegible] في [illegible] سنة ١٩

امين السجل العقاري

وقد جرت عملية الشراء عبر مجموعة من المتعاملين في العقارات، يترأسها الشيخ سعيد عبد اللطيف، وسجل العقار في الدوائر العقارية في جبل لبنان بعبدا بالأسماء المدونة في الإفادة العقارية وأطلق على العقار اسم مشروع الأمراء وسجل تحت رقم ، ولغاية الآن لا يزال هذا العقار على ما هو عليه، أي أرضاً تكسوها الأشجار البرية وبـ الأشجار المثمرة، أما

القسم الشرقي من المزرعة الذي يدعي ملكيته السيد جوزيف اسكندر البستاني، فيجري حوله نزاع قضائي مع خليل فرج ويوحنا مارون، وذلك منذ العام 1977، وقد وضعت إشارة حجز على هذا العقار من قبل المحكمة الابتدائية الرابعة في جبل لبنان تحت رقم 2085/ 96.

بتاريخ 1/2/1997 وفي خلال جلسة لمجلس النواب لدرس موازنة العام 1997، أثار النائب الدكتور محمد عبد الحميد بيضون قضية منطقة القريعة متهماً السيد رفيق الحريري رئيس الحكومة بشراء هذه المزرعة بمبلغ قدره 30 مليار ليرة لبنانية بموجب سلفة خزينة لصالح المؤسسة الوطنية لتشجيع الاستثمار.

في خلال العام 1997، اشترى الشيخ سعيد عبد اللطيف القسم الشرقي من مزرعة القريعة من السيد جوزيف البستاني، الذي زعم أنه باع المزرعة للدولة اللبنانية، وذلك رغم وجود قرار قضائي بحجز الأرض، ولم تعرف قيمة شراء هذا العقار، وقد كلف المساح معين يوسف دياب عيد من بلدة المطلة الشوف بمسح هذا العقار؛ ويؤكد أبناء المنطقة أن الشيخ سعيد عبد اللطيف قد اشترى القسم الشرقي من المزرعة لمصلحة الرئيس الحريري، وأن وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط والنائب نبيل البستاني وغيرهم من النواب على علم بهذه القضية.

أما مشروع التوطين في القريعة، فقد أثار ضجة سياسية كبرى، وكان له نصيب كبير في النقاشات التي شهدها مجلس النواب في جلسات النقاش العامة والأسئلة والاستجوابات والتشريع؛ ولم تقتصر حركة الاحتجاج والمساءلة على النواب، بل طالت وسائل الإعلام وغيرها من المنابر، وفي تاريخ 29/8/1994 نقلت جريدة النهار عن أوساط سياسية جنوبية، أن مجمع القريعة الفلسطيني سيكون الأول، وستليه مجمعات مشابهة في أمكنة أخرى، وكشفت هذه الأوساط أن السفير الأمريكي في لبنان وفي ذاك الوقت، مارك همبلي، نصح قيادات ومرجعيات روحية وسياسية قبل قيام حملة الاعتراض بعدم إثارة المعارضة حول هذا المشروع لأنه ماشي.

هذا الموضوع، ارتفعت حدة المساجلات حوله، مما اضطر N.T.V بعد أن أثار تلفزيون الجديد الحكومة إلى التراجع عن موقفها وتشكيل لجنة وزارية لدراسة موضوع القريعة، وهذا ما رأت فيه أوساط سياسية وإعلامية عديدة وضع هذا الملف في الثلاجة، خصوصاً مع إعلام الرئيس الحريري في أكثر من مناسبة ومن على منبر مجلس النواب أن الحكومة قررت أن تحول هذه الأرض إلى منطقة صناعية، وأنه بُدئ بإعداد الدراسات اللازمة لهذه الغاية
.

هل يعني ما ورد أن الملف قد طوي نهائياً، وانتهى عند هذه الحدود؟

إن المعلومات التي يتناقلها نواب وسياسيون، وكان قد كشف بعضاً منها تلفزيون الجديد N.T.V ووسائل إعلامية أخرى، لا تشير مطلقاً إلى أن هذا الملف قد طوي، وإنما جرى تأجيله بانتظار إعادة تهيئة الجو المناسب له، وما يرجح هذه النظرية أن أطرافاً محلية ودولية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة وراء ترتيب هذا المشروع.

فقد كشفت جريدة السفير بتاريخ 14/9/1994، أن منظمة الأونروا، وقبيل الكشف عن مشروع القريعة، أجرت أوسع عملية إحصاء للفلسطينيين المقيمين خارج المخيمات، في

تجمعات سكنية تشرف عليها الوكالة، من أقصى الجنوب وحتى الناعمة مروراً بمنطقة إقليم الخروب.

أما جريدة الكفاح العربي فقد كتبت بتاريخ 28/4/1998 خبراً رئيسياً بعنوان "خطة سياسية وراء التوسع بالقروض الأجنبية وعود أمريكية بإعفاء لبنان من ديونه و 10 مليارات دولار ثمن توطين الفلسطينيين" إن معلومات من بعض المسؤولين اللبنانيين لتوطين الفلسطينيين بالاتفاق مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية وكندا، وأخطر ما كشفته المعلومات في هذه الصفقة، الربط بين نهج الاستدانة من الخارج الذي يتّبعه رئيس الحكومة رفيق الحريري وعملية التوطين، عبر رهن القرار اللبناني للدول الدائنة أو تلك التي تقرر سياسة النقد العالمية، ما يجعل البلد غير قادر على إيفاء تلك الديون التي يتوقع أن تتجاوز الـ 20 مليار دولار في نهاية العام 1998.

وربطت بعض المصادر، تتابع الكفاح العربي بين خطة التوطين والإصرار المتمادي على الاقتراض بالدولار كما في قرض الملياري دولار الأخير، والقروض المقبلة التي يجري الإعداد لها بالدولار أيضاً، وقد تسرّب في اجتماع عُقِد لفريق عمل الحريري حديثه عن رخاء اقتصادي سينقذ لبنان من الدوامة التي يعيشها عبر وعود أمريكية بالعمل على إعفاء لبنان من ديون تصل إلى 5 مليارات دولار كثمن للسلام الموعود مع وعد آخر بمنح لبنان 10 مليارات دولار أخرى حتى لو تأخر السلام؛ وعلم أن هذا المبلغ الأخير سيخصص لتوطين الفلسطينيين، على أن يجري انفاق هذا المبلغ عبر القنوات المالية اللبنانية.

وتضيف معلومات الكفاح العربي أن جزءاً من المليارات العشرة سينفق على إزالة المخيمات الفلسطينية بعد تحضير مجمّعات سكنية بديلة خارج العاصمة، وقد باتت الأراضي التي ستقام عليها تلك المجمعات شبه جاهزة.

أما جريدة الديار، فقالت في عددها الصادر 1/5/1998 إنه في البيان الوزاري لأولى حكوماته في 9 تشرين الثاني 1992 قال رفيق الحريري بالحرف، في معرض تناوله العلاقات اللبنانية- الفلسطينية إن الحكومة لا تحتاج إلى أن تعلن للمناسبة، وبعدما أصبح ذلك جزءاً من دستور لبنان، أنها لا تقبل أي نوع من أنواع التوطين على الأراضي اللبنانية، لكن ومنذ حينه لم تتبلور أي سياسة أو خطوات حكومية لمنع شبح التوطين، بل إن شكوكاً كثيرة تبرز حول دور الحريري في تسهيل التوطين، ولو في شكل مبطّن وتدريجي كأمر واقع وكثمن لتسويات كبيرة، يقابله ثم آخر يصب في رصيد مشروع رئيس الحكومة تعويماً له، وقد تعاظمت الشكوى مع ظهور وقائع ومواقف وتحركات تصب في الخانة نفسها، وترتبط في أكثر من جانب بمسيرة إعادة الإعمار، وفي هذا الإطار عمل الرئيس الحريري وما زال لإدخال المخيمات الفلسطينية في بيروت وضاحيتها، ضمن مخطط لإعادة تنظيم المدينة والمحيط، وفي شكل يخفي النية الحقيقية التي تهدف إلى إصابة عصفورين بحجر واحد.

الأول: توسيع رقعة الاستثمار وتحسين ظروفه بما يضمن تأمين العائدات المطلوبة المباشرة وغير المباشرة، عبر شركة سوليدير وسواها.

الثاني: نقل المخيمات الفلسطينية إلى أماكن أخرى بعيدة عن العاصمة، في شكل يلغي عملياً الطابع المؤقت لوجودهم في مخيمات تمهيداً للتوطين بشكل أو بآخر، لقاء وعود بمساعدات وصفقات وإغراءات.

وتضيف الديار إن معلومات ثقة كشفت أن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دوراً أساسياً في هذا الشأن بمواكبة لصيقة من كندا، التي تترأس مجموعة العمل باللاجئين، وقد شكلت زيارة الرئيس الحريري إلى أوتاوا في نيسان 1997، والتي تناولت في ما تناولت ما يمكننا تقديمه لقاء تسهيل استقرار الفلسطينيين انطلاقاً من أن التوطين أمر واقع لابد منه، ولذا من الأفضل للبنان وللرئيس الحريري أن يؤمن هذا التسهيل مقابل توفير الدعم الذي يحتاج له، وقد اقتنع رئيس الحكومة إلى حد ما بوجهة النظر هذه، ولاسيما في ضوء فشل مؤتمر أصدقاء لبنان لواشنطن في خريف 1996، في بلورة ما انتهى من وعود، بعد ربطها بسلسلة شروط تتعلق بمفاوضات السلام ومن بينها إيجاد المخارج الملائمة لمشكلة اللاجئين.

وتتابع الجريدة في سرد المعلومات فتقول: إن واشنطن عرضت مع الحريري عبر عدة قنوات ولاسيما عبر سفيرها في بيروت، بعض التفاصيل الذي لابد من أن تؤمن المطلوب انطلاقاً من أن لا عودة للاجئين الفلسطينيين سواء في لبنان أو في غيره من الدولة العربية إلى الضفة والقطاع، وقال الأمريكيين للحريري صحيح أن مسألة اللاجئين مؤجلة، ولكن تأجيلها يعني أنها الأكثر صعوبة، إن لم يكن استحالة للحل، فالقرار 242 يكتفي بالدعوة المختصرة إلى إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين، وهذا لا يعني بالضرورة عودتهم بل مساعدتهم من الناحية الإنسانية، وأكد الأمريكيون للحريري، أن لا أحد من عواصم القرار يعارض ذلك، كما أن العرب عموماً ليسوا في المعارضة، حتى إن الروس عبر ميثاق السلام والأمن الذي طرحه وزير خارجيتهم بفغيني بريماكوف.. أشاروا تحديداً إلى حل مشكلة الإنسانية للاجئين في إطار تسوية مقبولة من كل الأطراف.

وأشارت المعلومات إلى أن الحريري يملك جملة معطيات ومبررات، تدعم الشوق إلى التوطين المبطن، والذي يعتمد على إلغاء المخيمات الفلسطينية تدريجياً، وإدماج الوجود الفلسطيني وتذويبه مع السكان اللبنانيين، وهذه المعطيات تتمثل بالتالي: إن الدول العربية عموماً نجحت في استيعاب اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها، فالأردن جنس أعداداً ضخمة منهم وسوريا وطّنتهم عملياً وجعلتهم متساوين تماما بالمواطنين السوريين، ووفّرت لهم كل التقديمات والضمانات، باستثناء واحدة هي الجنسية، علماً أن منحهم الجنسية قد يكون مطروحاً في المرحلة المقبلة.

وتنقل الصحيفة عن مصادر ديبلوماسية قولها: إن الرئيس الحريري يوحي بأنه ضد التوطين، لكنه في الواقع عمل ويعمل بعكس ما يوحي، فمشروع القريعة لإعادة إسكان الفلسطينيين لم يكن إلا عملية جس نبض أولية، تبيَن بعدها أن ثمة حاجة إلى مزيد من النضوج لفكرة التوطين المبطن، علماً أن رئيس الحكومة ليس وحده في هذا التوجه، بل إن هناك تفهماً معيناً لدى العديد من المسؤولين والقيادات، ولعل الشيخ محمد مهدي شمس الدين كان الأكثر صراحة عندما اعتبر أن التوطين حاصل لا محالة، وينبغي التعامل معه واقعياً

.

ولفتت أوساط نيابية، ودائماً بحسب الديار، إلى أن المخاوف تتعاظم يوماً بعد يوم حول ما يُحضّر على خط بيروت وصيدا صعوداً إلى شرق صيدا وإقليم الخروب، وحتى جزين، حيث تزدهر عمليات شراء الأراضي ويبرز أكثر فأكثر فرز مغلف بخليفة فئوية، وصولاً على بت طروحات حول فصل إقليم الخروب إدارياً عن قضاء الشوف.

وتضيف هذه الأوساط أن الحريري واثق في ما يبدو إلى حد معين بالمسار الحالي، وما ستؤول إليه التجاذبات حول الجنوب، توصلاً إلى إعادة إطلاق المفاوضات الثنائية وبالتالي إحياء عملية السلام؛ من هنا تصاعد الإقبال عبر وسطاء محليين على شراء الأراضي، سواء في المناطق الآنفة الذكر أو في بعض نواحي البقاع الغربي وحاصبيا وسفوح جبل الشيخ، في مؤشر واضح على رهانات مستقبلية مثيرة للتساؤلات. انتهى كلام جريدة الديار.

وما يؤكد هذه المعلومات ومدى تورط عدد من المسؤولين اللبنانيين في مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين، ما كشفته وسائل الإعلام وعدة أوساط سياسية ولم ينفه أي من المسؤولين صراحة حول تجنيس أكثر من 35 ألف فلسطيني في مرسوم التجنيس الشهير، الذي حمل الرقم 5247 تاريخ 20/6/ 1994.

أما الشق الآخر من هذه الصفقة، فيتمثل بالأرباح التي جناها الرئيس الحريري من فرق سعر المتر المربع الواحد في أرض القريعة، والذي اشتراه بدولارين وباعه للمؤسسة العامة للاستثمارات بـ 8 دولارات، فيكون بذلك قد حقق ربحاً قدره 6 × 1183000 = 7098000 مليون دولار.

هكذا انتقلت ملكية القريعة من الحريري إلى المؤسسة العامة للاستثمارات، لتثير مجدداً تساؤلات عديدة، حول الجدوى من عملية شراء الدولة لهذه اضطر الحريري للإعلان داخل مجلس النواب عن أن هذه الأرض تم شراؤها من قبل المؤسسة العامة للاستثمارات لتحويلها إلى منطقة صناعية، لم يكن هذا التبرير مقنعاً، ولاسيما أن هناك مساحات هائلة من المشاعات التابعة للدولة، والتي تصلح أكثر من هذه الأرض لإقامة منطقة صناعية عليها، إضافة إلى وجود عشرات المناطق الصناعية الموجودة أصلاً على ملكيات تابعة للدولة.

والأكثر غرابة وطرافة في آن، هو أن الدولة تمتلك حول هذه الأراضي التي اشترتها من الحريري مشاعات واسعة غير ممسوحة، قام الحريري بشرائها بموجب إفادة مزورة من مخاتير المنطقة، كما فعل عبر مستشاره عبد اللطيف الشمّاع في شراء مشاعات قرى بمهرين وعين دارة وفالوغا وحمانا، ولهذه الأراضي حكاية طويلة سوف نأتي على ذكرها في باب خاص.

وهنا يطرح السؤال عينه: إذا كانت الحكومة تنوي فعلاً بناء منطقة صناعية في القريعة، فلماذا قامت بعملية شراء أرض في تلك المنطقة ما دامت تمتلك فيها مساحات شاسعة؟ واستطراداً، فإن الدولة تملك عشرات المناطق الصناعية التي تم إنشاؤها، فلماذا لم تستغل تلك المناطق بدل شراء أراضٍ جديدة وتحميل خزينة الدولة أعباء إضافية؟ أعتقد أن الجواب شديد الوضوح، بمقدار وضوح تلك الصفقة التي خسرت الدولة سبعة ملايين، وربَحت الحريري

سبعة ملايين أخرى، تضاف إلى ملايينه، إضافة إلى تلك المشاعات التي اشتراها بواسطة إفادات مزورة، لتبدو كأنها مكافأة على حيلته وحنكته في عملية البيع والشراء.

ولاشك في أن هذه الأراضي جاهزة عند إعادة طرح مشروعه التوطيني، الذي سبق أن طرحه مع الأونروا بعد أن فشل مشروعه الأول في حينه ببيع أرض القريعة للأونروا بهدف توطين الفلسطينيين فيها، وذلك مقابل عشرة دولارات للمتر المربع الواحد، والتي عاد وباعها للدولة لاستخدامها في بناء منطجقة صناعية عليها، وطبعاً بشكل مخالف للقانون، وليس مستبعداً أن يكون مصير المشاعات الأخرى التي وضع يده عليها، مثل مصير أرض القريعة، على الرغم من أن قضية تلك المشاعات لا تزال عالقة أمام القضاء.

هذه العملية إضافة إلى العشرات من مثيلاتها، قد تكون بمثابة الجواب الأكيد لكلّ من يطرح السؤال المحدد التالي:

لماذا يطبق القانون المتعلق بالإثراء غير المشروع؟ ولماذا قانون محاكمة الرؤساء والوزراء لا يزال نائماً في "أدراج: رئيس الحكومة؟ وهذا السؤال يفضي إلى سؤال آخر ملحّ؛ وهو من يحاكم هؤلاء الذين يختلسون المال العام؟، ويقيمون الصفقات المشبوهة، وإلى متى ستبقى أموال الناس مشاعاً يتاجرون به؟

آمال الشعب في انتخاب رئيس للجمهورية، بعد صدور هذا الكتاب بشهر واحد، أن يكون لديه المناعة من الوقوع في فخ إغراءات الحريري في المحاصصة والمنفعة المالية وخلافه، وكذلك فإن الأمل الأكبر في أن يأتي رئيس قادر وقوي لوقف الاعتداءات والمخالفات على أموال هذا الوطن وأملاكه.

مقدمة الملفات ـ الاستيلاء على المشاعات والأملاك العامة

من المعروف تاريخياً أن مساحات الأراضي التابعة للأوقاف، هي أكبر ملكية على الإطلاق، بعد مساحات المشاع التي كانت حتى الأمس القريب ملكاً للدولة، لكن بعد مجيئ السيد رفيق الحريري إلى السلطة، اختلت هذه المعادلة، نتيجة لعمليات شراء العديد من الأملاك الخاصة والعامة أو الاستيلاء عليها؛ بدءاً من المدافن التي استولت عليها شركة سوليدير وصولاً إلى مشاعات بلدات بمهرين وعين دارة وفالوغا وحمانا، ومشاعات أخرى تابعة لبلديات بيروت، وغير ذلك.

وبالطبع، يحق لأي مواطن أن يتملّك أو يشتري هذا العقار أو ذاك، وفقاً للأعراف والقوانين؛ لكن ما فعله السيد رفيق الحريري، هو ضرب من ضروب التحايل والإثراء غير المشروع، وهذا أمر يعاقب عليه القانون، أقله بالسجن والأشغال الشاقة، في أي بلد يحترم فيه القانون، ويتمتع فيه القضاء بسلطة مستقلة.

فإذا استعرضنا خارطة لبنان الجغرافية، لوجدنا أن السيد رفيق الحريري، يمتد من الناقورة جنوباً وحتى جرود عكار؛ ومن البحر الذي ردم جزءاً منه، وصولاً إلى أعالي جبل الشيخ.

كيف تملّك وكيف اشترى، وأين المخالفات؟ قبل أن نستعرض ما استطاع أن يستولي عليه في العاصمة بعد سوليدير وأخواتها على الشاطئ،سوف نروي حكاية تملّكه للمشاعات في كل من بلدات بمهرين وعين دارة وفالوغا وحمّانا، وتبلغ مساحة هذه العقارات حوالي 30 مليون متر مربع.

وما سنورده في هذا الإطار يشكل جزءاً قليلاً من مآثر الرئيس الحريري في الاستيلاء على الأملاك العامة، واستباحة القوانين، واستغلال النفوذ لخدمة مصلحته الخاصة، أما المعلومات الكاملة فسوف تنتشر في جزء ثان، يتم الإعداد له بالتعاون مع المواطنين والموظفين الشرفاء، الذين يساهمون في استكمال المعلومات والبيانات متمنّين أن يشكل هذا الكتاب في حزئيه وثيقة يستند إليها القضاء، عندما تتأمن الظروف المناسبة لمحاسبة وملاحقة جميع المتآمرين على الوطن والمواطن.

في تاريخ 23/2/1946 صدر عن اللجنة التحكيمية للأراضي المشاعية قرار بتأكيد الوضع القانوني لمشاع بلدات بمهرين ــعين دارةـ فالوغاـ حمانا، وأراضٍ أميرية مجاورة، باعتبارها مشاعات تابعة لهذه البلدات.

وخلال فترة الحرب الأهلية، قام مختار عين دارة نجم يوسف بدر، بإعطاء إفادات علم وخبر، لعدد من السماسرة لترويج بيع أقسام من هذه المشاعات بشكل غير قانوني، وعندما علم الأهالي بهذا الأمر، تقدموا بشكوى إلى القضاء، الذي أمر بكف يد المختار المذكور وأوقف عملية البيع.

وفي عام 1992، كرر مختار عين دارة فعلته وأعطى إفادات علم وخبر جرى على أساسها بيع أقسام من أراضي المشاع، وبناء على شكوى من قبل بلدية عين دارة وأهالي بمهرين، جرى تحقيق في الأمر، ثبت بنتيجته واقع التزوير من قبل مختاري البلدتين، بالتواطؤ مع عدد من السماسرة، وقد كشف التحقيق أن معظم عمليات البيع جرت لمصلحة أشخاص يعملون لدى الحريري، منهم مديره المالي، والرئيس السابق لمجلس إدارة تلفزيون المستقبل، الذي يملكه رفيق الحريري وعائلته، عبد اللطيف الشماع الذي استخدم اسمه في عدد كبير من الالتزامات، التي كانت تنفذ لمصلحة الحريري.

وبتاريخ 21 آذار 1995 صدر عن قاضي التحقيق في بعبدا، مختار سعد، قرار بتوقيف مختاري عين دارة وبمهرين وثلاثة من السماسرة، كما قضى بإبطال عمليات البيع المزورة التي جرت؛ غير أن هذا القرار وبقدرة قادرٍ، لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ ولن يأخذ.

فضيحة العقار رقم 10

المروانيـة

روى مواطن من المروانية لجريدة الديار في عددها الصادر في 27/ 6/ 1997 أنه يوجد عقار في تلك البلدة، يقع في مزرعة معمارية الخراب مساحته 32000 متر مربع، بسعر مائة دولار للمتر الواحد وهو ملك للدولة، ويقول المواطن إن ملفات هذا العقار ومحاضره وصحيفته العقارية فُقدت من السجل العقاري خلافاً لكل العقارات الأخرى؛ ثم تبين أن هذا

العقار وحاضره وصحيفته العقارية فقدت من السجل العقاري خلافاً لكل العقارات الأخرى؛ ثم تبين أن هذا العقار أصبح ملكاً بسند مؤقت، ولم يُعرف كيف استحصل على هذا السند، للسيد عبد الباسط أحمد السنيورة، والد الوزير فؤاد السنيورة، وهكذا انتقلت ملكية العقار رقم 10 من الدولة، إلى وزير الدولة للشؤون المالية باعتباره الوريث الشرعي بعد والده.

في 16/1/1996، كشف تلفزيون الجديد عن صفقة يعدها الحريري بالاتفاق مع رئيس بلدية بيروت محمد الغزيري، الذي كان وزيراً في حكومته الأولى، لنقل مقر الأونروا من منطقة فردان إلى خارج العاصمة، واستثمار العقار 1220 طالذس تعودج ملكيته لبلدية بيروت.

والمثير للاستغراب أن مجلس الإنماء والإعمار، كان قد نشر في 22 كانون الأول 1995 إعلاناً في جريدة "فاينتشال تايمز" يدعو فيه الشركات الأجنبية للتقدم بعروض، على طريقة B.O.T لاستثمار العقار 1200، وتحويله إلى مركز تجاري وحديقة عامة على مساحة 14200 متر مربع.

وبالطبع فإن هذا الإعلان عن استثمار الأملاك العامة، من قبل مجلس الإنماء والإعمار، يخدم حكماً مشروع رفيق الحريري في منطقة فردان، حيث تملّك العديد من عقارات، فهو يدرك سلفاً أن أي استثمار في تلك المنطقة، يرفع القيمة الشرائية، لذلك لم تكن عملية شراء العقار المقابل الذي كان يملكه ربيع عماش، إنقاذاً لعماش نفسه، الذي كان يواجه أزمة مالية ومشكلة قضائية مع السلطات السعودية، بل دلالة على مشروع الحريري في منطقة فردان، التي ستصبح جزيرة لمشاريعه الاستثمارية، التي سيستملكها بمشروع جديد يقيمه على أرض سيار الدرك، بعد نقله إلى منطقة أخرى، مثلما فعل بمدرسة الكارمل.

خيام الهنا

حيث لم يستطع الحريري استملاك عقارات تابعة للدولة، لأسباب أن هذه العقارات قد وضعت عليها إشارات من قبل التخطيط البلدي، عمل على إيجاد حلول أخرى للاستيلاء عليها، ولو على المدى القصير، في تحويلها إلى مشاريع استثمارية، تابعة له أو لشركائه، كالعقار الذي "نصبت" فوقه خيام الهنا، في عملية "نصب" تم من خلالها تحويله إلى مطعم، طالما ظنه بعض الناس "مطعم المستقبل".

كيف أصبح هذا العقار خياماً للهناء؟

في الواقع، إن هذه المساحة من الأرض هي في الأساس عقاران يحملان الرقمين:

1 -. رقم 1550 ومساحته 4914 متر مربع.

2 -. رقم 4796 ومساحته 420 متر مربع.

تعود الملكية الأساسية للعقار الأول بنسبة 75% إلى آل عسيلي، 25% إلى آل طبارة وغيرهم، وقد جرى استملاك هذا العقار من قبل بلدية بيروت، بموجب مرسوم صدر عام

1954، وفي عام 1996 وضعت إشارة تخطيط عليه، لتحويله إلى ساحة عامة؛ وهذا ما يمنع بحسب القانون القيام بأية تعديلات أو إضافات عليه.

في 12 حزيران 1996، حُرر عقد إيجار لهذا العقار بين بلدية بيروت وشركة "مطاعم 1550" الممثلة بشخص جوزيف وليم عسيلي عضو مجلس إدارة شركة سوليدير، وذلك بعد موافقة هيئة المجلس البلدي ومحافظ بيروت، دون أن يحال طلب الاستثمار إلى لجنة الاستشارات والتشريع في وزارة العدل، وقد حددت مدة الاستثمار لستة أشهر ابتداء من 1/7/1996 ولغاية 31/12/ 1996 قابلة للتجديد سنة بعد سنة، وفق الشروط عينها وببدل إيجار سنوي يبلغ 50 الف دولار.

وربما المضارب أو الخيام التي نصبها العسيلي فوق أرض العقار، تكون مضرب مثل لكيفية الاحتيال على القانون، فالمضارب والخيام وما شابه من أشكال مؤقتة مدخلاً لتشييد مطعم من الاسمنت وحدائق تحيط به، وهذا يخالف مبدأ استثمار أرض عليها إشارة تخطيط والأخطر من كل هذا، أنه يشكل سابقة، قد تؤدي إلى قيام مئات المشاريع المماثلة على أراض تابعة للدولة أو للبلديات.

عقار 1145

رأس بيروت

استحصل المهندس سمير حداد على رخصة مستوفية كامل الشروط القانونية للبناء، على العقار 1145 في رأس بيروت، إلا أن المالكين فوجئوا عند البدء في العمل، بإيقاف الرخصة بأمر من محافظ بيروت؛ وتبين أن سبب إيقاف الرخصة، هو أن الرئيس الحريري يملك عقاراً مقابلاً لهذا العقار، رقمه 1126، وينوي استملاك العقار 1145 الملاصق لعقار لثالث 1107، قام الحريري بشرائه من آل بوجي وأمورية، بموجب وكالة غير قابلة للعزل حتى لا يفتضح أمره، لوصل هذين العقارين بواسطة نفق بالعقار رقم 1126 الذي يملكه سابقاً.

رفع المهندس سمير حداد مراجعة أمام مجلس شورى الدولة، الذي أصدر قراراً يؤكد قانونية المالكين الأساسيين للعقار، وقانونية رخصة البناء؛ إلا أن الرئيس الحريري وكعادته، لم يرضخ لقرار مجلس الشورى، ولا يزال وضع العقار معلقاً..

مشاعات حدث بعلبك

أقدمت بلدية حدث بعلبك في تاريخ 5 أيار 1998، على بيع حوالي مليون وأربعمائة ألف متر مربع من مشاعات تابعة للدولة، سبق أن ضمتها البلدية إلى أملاكها عام 1997، وقد بيع المتر المربع الواحد بسعر مائة وليرة لبنانية.

كيف تمت عملية البيع؟

بعد قيام بلدية حدث بعلبك العام 1997 بضم عقارات بلغت مساحتها الإجمالية حوالي سبعة ملايين وثلاثمائة ألف متر مربع، أعلنت البلدية في 16/4/1998 وفي الجريدة الرسمية العدد

رقم 17، عن إجراء مزايدة لبيع مليون وثلاثمائة وخمسة وأربعين ألفاً وسبعمائة وستة وثلاثين متراً مربعاً من هذه الأرض.

وجرت المناقصة بتاريخ 4/5/1998 بعد أن حددت اللجنة المكلفة بأعمال المزاد سعر طرح البيع بـ 75 ليرة لبنانية للمتر المربع الواحد، وقد اشترك عدد من الأشخاص في المزايدة بواسطة الظرف المختوم؛ إلا أن بعض المشاركين، ومن بينهم المدعو طوني عازار لم يحضروا المزايدة، وقيل أنهم تغيبوا بسبب تهديدات مورست عليهم، واللافت أن المناقصة رست على شخص يدعى محمود أبو ديّة، الذي ما لبث أن قام ببيع هذه الأرض إلى كل من محسن جميل ياسين، وأنيس طراد الذي كان قد شارك أيضاً في المناقصة، وقد بلغ سعر الأرض وفق ما اشتراها محمود أبو دية 135 مليون ليرة، والسؤال المطروح: من يقف وراء أبو دية وياسين وطراد في عملية البيع هذه، وإلى من ستؤول في كبار في هذه العملية؟ ومن سيقف في وجه تحويل هذه المنطقة إلى مقالع وكسارات، وذلك خلافاً لقرارات وزارة البيئة والحكومة، بتصنيف المناطق بين صالح وغير صالح لإقامة الكسارات عليها؟ وما يثير الشكوك أكثر الحملة التي خاضتها وزارة البيئة حول بيع هذه المشاعات، وطرحها لمجموعة من علامات الاستفهام حول جهات نافذة وقفت وراء عمليات البيع هذه، ولماذا تمّت لفلفة هذا الموضوع بهذه السرعة وسحبه من التداول، دون إجراء أي تحقيق من قبل الهيئات المختصة، لتحديد ما إذا كانت هذه العملية ثانوية، أم أنها تشكل تعدياً جدياً على أملاك الدولة العمومية؟

قد لا يكون الرئيس الحريري مستفيداً من هذه العملية بشكل مباشر، لكن لا شك أن هناك مسؤولاً كبيراً آخر مستفيد بشكل مباشر، فهذه الصفقة مثل غيرها من الصفقات، تدخل في إطار تقاسم الحصص وتوزيع المكاسب والمغانم بين أركان الحكم؛ وكل ذلك يتم على حساب خزينة الدولة وأموال الشعب.

هذه الوقائع تشكل نماذج لعشرات العمليات المشابهة التي قام بها الحريري، مباشرة أو عبر المقربين والشركاء، للاستيلاء على مساحات لا حصر لها من الأملاك العامة، ولم تتوقف شهية الحريري في الاستيلاء على المشاعات والعقارات التابعة للدولة فحسب، بل تفتحت أيضاً على الأملاك الخاصة العائدة إلى المواطنين، والممتدة على أرجاء الوطن كافة، فمن الناقورة إلى جزين إلى كفرفالوس، وشرق صيدا، وإقليم الخروب والدامور، صعوداً نحو بحوارة قرب عاليه وبحمدون وراس المتن وقرنايل، مروراً بسهل البقاع وسفح جبل الشيخ والقرعون وعيتنيت ومشغرة، وشمالاً نحو منطقة كسروان وفقرا وصولاً إلى الكورة فعكار سهلاً وجبلاً.

وكان الحريري قد استغل الضائقة المعيشية والوضع الاقتصادي وقضية المهجرين الذين تركوا وراءهم أملاكاً وعقارات، وعمل على شراء هذه المساحات بأبخس الأثمان، لذلك لم نبالغ إذا قلنا أن مساحات الأملاك التابعة له، تضاهي مساحات الأملاك العائدة إلى الأوقاف.

جين وضع رفيق الحريري في أيلول 1993 حجر الأساس لإعادة إعمار المدينة الرياضية، فكر في الاسم، إذ لابد من أن يكون واضع الحجر الأساسي هو صاحب الحق في تسمية الصرح، أو تغيير اسمه، فكيف إذا كان واضع الحجر هو الشيخ رفيق الحريري الذي يستلهم أفكاره ممن أوكلوا إليه بناء الصروح في ممالكهم التي تحمل اسماءهم، فلا عجب أن يسمي المدينة كلها باسمه وربما الوطن!

بالطبع، لم يفكر الشيخ رفيق الحريري فقط في الاسم، بل في شكل الإفادة من إعادة ترميم هذا الصرح، وكأنه في وضعه لحجر الأساس أراد أن يصيب عصفورين بحجر واحد، هكذا كان يرمي، فإذا تعذرت الإصابة بهدفين، بقي أحدهما مؤكداً، لأنه هداف من الطراز الذي يعرف إذا ما أخطأ هدفاً يصيب آخر.. وفي إصاباته إنما يصيب دائماً الوطن في صميمه.

لقد فشل في إطلاق اسمه على المدينة الرياضية، لكنه ربح حيث يربح دائماً على حساب الوطن والمواطن، ومنذ بداية الحديث عن إعادة إعمار المدينة الرياضية، بدأ الهدر يأخذ مجراه وعلى عكس ما وعد به الرئيس الحريري بأن هذا المشروع سوف ينجز بموجب مساعدات من الدولة العربية تغطي قيمة التكلفة البالغة 49 مليون و 600 ألف دولار موزعة على التوالي 20 مليون دولار من السعودية، 3و 6 ملايين من الكويت، 5 ملايين من الإمارات، 5 ملايين من قطر.

لكن معظم هذه الدول تخلّف، باستثناء السعودية والكويت، عن الوفاء بهذه الالتزامات، الأمر الذي اضطر الحكومة لسد العجز من خزينة الدولة، وإعادة النظر في كيفية تنفيذ المشروع الذي كان مقرراً تنفيذه دفعة واحدة، حيث جرى تقسيم العمل فيه على مرحلتين، الأولى تضمنت إعادة بناء الملعب الأولمبي وخصص له مبلغ 34 مليون دولار، والثانية أُجِّل تنفيذها لأجل غير مسمى.

أما العبء الذي تحمله الخزينة العامة من أجل تحقيق هذا المشروع فقد بلغ حوالي 23 مليون دولار، وهذا لم يكن ملحوظاً في البداية، يضاف إلى هذا الرقم مبالغ أخرى ناتجة عن:

أولاً: تأخر الشركات الملتزمة في إنجاز التزاماتها في المواعيد المتفق عليها، أي قبل افتتاح دورة الألعاب العربية الأمر الذي اضطر مجلس الإنماء والإعمار لدفع مبلغ 4 ملايين دولار للشركة الملتزمة "ترافالغر هوس" من أجل إجراء أعمال مؤقتة في المدينة، للتمكن من إقامة الدورة العربية، على أن تزال بعد انتهاء الدورة لاستكمال العمل كما كان مقررا.

ثانياً: زيدت قيمة العقد الي كان متفقاً عليه مبلغ 21 مليون دولار لإتمام العمل بالمشروع بشكل كامل، كما كان ينص الاتفاق، فرتب ذلك عبئاً جديداً على خزينة الدولة قيمته 10 ملايين دولار إضافية.

وفي عملية حسابية صغيرة، نجد أن خزينة الدولة خسرت حوالي 37 مليون دولار في مشروع كان يفترض أن تساهم فيه بمبلغ لا يتعدى الـ 13 مليون دولار، هذا استناداً إلى

الأرقام الرسمية الوهمية وقبل أن ينجز المشروع، لكنّ المبالغ التي صرفت فعلياً على مشروع المدينة الرياضية قد جاوزت هذه الأرقام إلى حد بعيد,, وطبعاً تلك المبالغ الإضافية صُرفت من خزينة الدولة، بدون مراقبة أو علم أو موافقة مجلس النواب.

تلزيم المجمع التجاري

السيد محمد B.O.T إضافة إلى ذلك لزم الحريري عبر مجلس الإنماء والإعمار، وعلى طريقة أمين حجازي وهو ابن خالته وشريكه السابق في المقاولات في المملكة العربية السعودية، وشريكه اللاحق في لبنان، مشروع إنشاء مجمَع تجاري على أرض تبلغ مساحتها 262 ألف متر مربع تقع على المنطقة الممتدة من المدينة الرياضية إلى السفارة الكويتية جنوباً، إلى حدود السمرلند غرباً، ونص التزام التلزيم على أن يقوم حجازي ببناء هذا المجمَع، واستثماره لمدة 45 سنة بدلاً من عشرين سنة كما نص عليه الاتفاق الأول، دون أي مقابل مالي تحصل عليه الدولة، على أن تعود ملكية هذا المجمع بعد انتهاء مدة العقد إلى الدولة، واللافت أن العقد لم يتضمن أي بند جزائي في حال عدم قيام الملتزم ببناء هذا المجمع خلال الفترة المحددة.

وعلى هذا الأساس، بدأ حجازي بتأجير المجمَع قبل إنجازه جامعاً بذلك الأموال اللازمة لبناء المجمع دون أن يتكلف بأي مبلغ من جيبه الخاص، وقد أنجز بناء إنشاءات على مساحة 2000 متر مربع، تحت الأرض استخدمت كمواقف للسيارات وغيرها، وبلغت تكلفة البناء مليونين ونصف مليون دولار أمريكي، وفور إنجازها تم تأجير هذه الإنشاءات بمبلغ مليون وستمائة ألف دولار أمريكي سنوياً إلى شركتين فرنسيتين وهما شركة BHV و شركة MONO PRIX وهذا الإيجار قابل للزيادة في السنوات القادمة، ما يعني أن حجازي بدأ يحقق أرباحاً من التزامه هذا بعد سنة واحدة فقط من توقيع عقد الالتزام، وبما أن مدة عقد الـ B.O.T محددة لمدة 45 سنة يا للعجب! فستكون أرباح حجازي على الشكل التالي:

1600000 × 45 = 72000000 مليون دولار

وإذا حسمنا من المبلغ تكاليف البناء والتجهيز فيكون ربحه الصافي:

72000000 – 2500000 = 69500000 مليون دولار.

وإذا كانت أرباحه من استثمار 8 آلاف متر مربع تصل إلى حدود السبعين مليون دولار خلال 45 سنة، فما هو حجم الأرباح التي سيجنيها محمد أمين حجازي من استثمار المساحة بكاملها أي 262 ألف متر مربع؟

أما الفضيحة الكبرى فقد تجلت في عملية التلاعب التي حصلت في عقود الاستثمار والتي تخوّل المستثمرين حق التملك بعد مرور ثلاثين سنة على عقد الاستثمار، وبالطبع فإن هذا البند يحمل خرقاً للدستور والقوانين العامة التي تمنع تملّك أملاك الدولة العامة.

كما عمل حجازي على الاستفادة، ثانية من هذا الاتفاق عندما أعطى نفسه حق استغلال الرمول المستخرجة من أرض المشروع والتي تمت على مساحة 900 متر مربع وبعرض

100 متر وبعمق 12 متراً والتي تقدر بملايين الدولارات، وهذا خرق للقوانين العامة وسرقة علنية لممتلكات الدولة وأموالها.

إن عملية تلزيم المدينة الرياضية والمجمع التجاري التابع لها تشكل أحد الأمثلة الفاضحة على عمليات النهب والسرقة التي تطاول أموال وخزينة الدولة والتي تكفي فضيحة واحدة منها لادخال المسؤولين عن هذه الصفقات إلى السجن، لكن السؤال يبقى: من سيحاسب هؤلاء المسؤولين عن إفلاس البلد وخرابه؟ وهل مشروع قانون الإثراء غير المشروع إذا ما أقر سيفتح الباب أمام محاكمة كل المسؤولين عن نهب الخزينة وهدر المال العام ومصادرة أملاك الدولة العامة؟ ولماذا لا يحق لأي قاض يمتلك مستندات ومعلومات عن فضائح السرقات والهدر أن يحاكم المسؤولين عنها؟ وأين هو دور مجلس النواب لمحاسبة الحكومة على ما تقترفه؟ وكيف يسمح، إذا لم يكن هناك من تواطئ وشراكة في هذه التلزيمات، بتمرير صفقات من هذا النوع دون مراقبتها؟

وكيف يحق لفرد، مهما كان موقعه ومنصبه، أن يتصرف بأموال عامة هي أموال الناس دون أن يعود إلى النظم والقوانين والأعراف؟ ولماذا جرى تغييب دور مؤسسات الرقابة أو إلغاؤه.

مقدمة الملفات ـ المطار

يحار المرء من أين يبدأ الكلام عن مطار بيروت، لكثرة الفضائح والسرقات والهدر، في هذا الملف، كالدخول في أنفاق تشبه تلك التي تنطلق منه نحو وسط المدينة.

إن هذا المرفق، دون شك، هو من أهم المرافق الحيوية، التي يفترض أن تشكل نبعاً وفيراً للدولة، لكنه منذ أن طرح الرئيس الحريري مشروع توسيعه في مجلس النواب عام 1994 أثناء جلسة الموازنة العامة، أصبح مرفقاً حيوياً للغاية، ولاسيما الذين دخلوا في هذا المشروع من ملتزمين وملزمين ومتلزّمين.

والسؤال البديهي الذي يخطر ببال أي مواطن، هل الوطن بحاجة إلى مطار، يستوعب ضعفي عدد سكانه؟ ثم ما هي الجدوى الاقتصادية من مشروع مكلف للغاية؟

يوم طرح الرئيس الحريري هذا المشروع في جلسة مجلس النواب "كثر" الذين طرحوا هذه الأسئلة، لكنها بقيت معلقة؛ إذ إن المشروع أخذ طريقه إلى التنفيذ بعد الموافقة على التكلفة التي عصرت من 485 مليون دولار إلى 400 مليون دولار شرط إلغاء بعض الأجزاء من المشروع، وبالطبع فإن هذا الرقم بدأ يتصاعد مع تصاعد عمليات النهب، حتى تخطى المليار دولار؛ وهذا يعني أن أكثر من 600 مليون دولار كانت من نصيب الملتزمين وإذا ضربنا مثلاً بسيطاً عن تلزيم الزجاج فقط، في مباني المطار، لعثرنا على نموذج "مثالي" في عملية النهب.

كان يفترض أن يقع الالتزام على ملتزم لبناني قدم عرضاً بسبعة ملايين دولار؛ لكن وبقدرة عجيبة، رسا الالتزام على السيد جورج الهراوي نجل الرئيس الهراوي بمبلغ 5و12 مليون

دولار، وقد قام جورج بتكليف الملتزم صاحب العرض، السبعة ملايين دولار، تنفيذ الالتزام وبذلك تكون الخزينة في التزام واحد قد تعرضت لنهب مباشر بلغ 5.5 ملايين دولار.

ولنعد إلى الحكاية من بدايتها، يوم طرح الرئيس الحريري مشروعه هذا، عبر مجلس الإنماء والإعمار، لقد قال حينذاك إن هذا المشروع سيتم تلزيمه على طريقة B.O.T أو الاستثمار لفترة محددة من الزمن، ولن يكلف الخزينة أية أعباء، لكن التلزيم على هذه الطريقة فشل، فتحول هذا المشروع عبئاً إضافياً على الخزينة، الأمر الذي أثار احتجاجات كبيرة في أوساط نيابية خلال الجلسات العامة، وجلسات مناقشة الموازنات، ارتكزت في معارضتها للمشروع على دراسات علمية وضعها خبراء اقتصاديون، تبيّن أن الأرقام الواردة في دراسة مجلس الإنماء والإعمار، حول الجدوى الاقتصادية للمشروع، هي أرقام وهمية ولا تستند إلى أي واقع علمي، أو تصور منطقي حول دور لبنان المستقبلي.

وتقدم آنذاك عدد من النواب المعارضين لهذا المشروع، بمشروع بديل لتوسيع المطار، قابل للتطوير لاحقاً؛ يستوعب في مرحلته الأولى 3 ملايين مسافر سنوياً، بكلفة لا تتعدى الـ 200 مليون دولار.

وفي الوقت نفسه، تقدم مجلس إدارة شركة طيران الشرق الأوسط الذي كان يرأسه السيد عبد الحميد فاخوري، بمشروع ثان لتوسيع المطار بكلفة أقل أيضاً، إلا أن الحكومة لم تأخذ بهذه المشاريع، وأصرا على تنفيذ مشروعها الدسم الذي بدأ كما ذكرنا بـ 400 مليون دولار عام 1993 وجاوز المليار دولار عام 1998 ولا ندري إلى أي رقم سيصل بعد أن تنجز الأعمال كافة في المطار؟

كيف جرت التلزيمات؟

أجرى مجلس الإنماء والإعمار بتاريخ B.O.T بعد فشل تلزيم المشروع عبر طريقة 6/4/1994 استدارج عروض لتلزيم الأشغال في المطار، شارك في المناقصة حوالي 14 شركة وجاءت أدنى الأسعار من شركة هوكتيف الألمانية وسي سي سي اللبنانية التي بلغت 489 دولار لكامل المشروع، وذلك بعد أن انحصرت المنافسة بين عرض هاتين الشركتين وعرض الشركة الإيطالية "كوندوتلي" التي تقدمت بسعر بلغ 493 مليون دولار، محاولة الاستفادة من البروتوكول الإيطالي الذي يخصص هبات بقيمة خمسة ملايين دولار للدولة اللبنانية في حال تمت إفادة الشركات الإيطالية من مشروع أشغال المطار، إلا أن المشروع رسا على "هوكتيف" و"سي سي سي" بسعر 400 مليون دولار، وذلك بعد إلغاء بعض الأجزاء التي أدخلت على المشروع، ومنها الأتوستراد البحري الذي يصل منطقة الكورال بيتش بمنطقة جامع الإمام الأوزاعي وبعض الأبنية المخصصة للطعام والتي أُدخلت في المرحلة الأخيرة من المشروع، مقابل ذلك وضعت الشركة الألمانية شروطاً، كان من بينها السماح لها باستعمال مرفأ الجية لنقل البحص والرمول واستقدام عمالة أجنبية، بما في ذلك العمال والخبراء والمهندسين؛ كما اشترطت أن يخضع مشروع المطار لنظام الضمان الألماني، أي بمعنى أن تضمنه "هرمس" الألمانية.

ورافقت عملية التلزيم التي شابتها مخالفات قانونية وإدارية واضحة، في شكل عملية استدراج العروض والتلزيم وإدارتها، مخالفات قانونية أخرى عديدة، لعل أبرزها وأخطرها الاعتداء على الأملاك الخاصة الملاصقة للمطار، بعد وضع اليد عليها واستغلالها خلافاً لحق الملكية الذي كرسه الدستور، لقاء بدل إيجار يعتبر رمزياً قياساً بأسعار العقارات والإيجارات في تلك المنطقة، فمثلاً مقابل إشغال عقار تبلغ مساحته حوالي 767 ألف متر دفعت الحكومة تعويضاً سنوياً لصاحب العقار لم يتعد المليون ليرة.

والسؤال المطروح هو إذا كانت هذه العقارات ستُضم حكماً في ما بعد، فلماذا لم يتم استملاكها والتعويض على أصحابها بشكل عادل؟ وإذا لم يكن هناك نية للاستملاك في الأساس، لماذا فُتحت اعتمادات بأكثر من 80 مليار ليرة، بعنوان استملاكات المطار؟ وأين ذهبت هذه الأموال؟

ولاستكمال وضع اليد على مشاريع المطار وتوزيعها على الأزلام والمحاسيب والمقرَّبين، قرر مجلس الوزراء، وبطلب من مجلس الإنماء والإعمار، إنشاء المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في حرم مطار بيروت الدولي، وذلك بموجب المرسوم رقم 6814 الصادر بتاريخ 26/5/1995 وعين يوسف شقير المقرب من الرئيس الحريري مديراً عاماً للمؤسسة، وهذه المؤسسة تابعة مباشرة لرئيس الحكومة، كغيرها من المؤسسات العامة التي أنشأها الحريري وبلغ عددها 15 مؤسسة، ليس لمجلس الوزراء أي صلة بها، أو وصاية عليها.

مع بدء تنفيذ أعمال توسيع مشروع المطار، طرأ تعديل أساسي على التصميم الموضوع للمطار، قضى بتوسيع المنطقة التي تضم قاعة المسافرين، واستحداث فندق يتسع لـ 210 غرف، وهو ما أوجب هدم نحو 35 ألف متر مربع، أي ما يشكل ثلثي الأشغال تقريباً، بلغت كلفة هذه العملية نحو 15 مليون دولار، وكان قد نفذها الملتزم السابق كره غولا الذي فسخ مجلس الإنماء والإعمار العقد معه بسبب تغييره في بنية الأسعار (وذلك بحسب ما أعلن مجلس الإنماء والإعمار) وأعاد تلزيم الأشغال المدنية لشركة سي سي سي مع المدرج الغربي، وعهد إلى كره غولا ترضية له تنفيذ المدرج الشرقي، أما الترضية الأخرى التي حصل عليها كره غولا فهي ضمه إلى فريق شركاء الحريري، وبهذا أصبح لوضع يد الحريري على فندق فينيسيا، رغم أن تلزيم هذا الفندق كان قد تم بعد أن تأمن التمويل اللازم له، من قبل عدد من البنوك اللبنانية.

لكن الحريري مارس ضغوطاً على المساهمين في الفندق وهددهم بمصادرة الفندق لمصلحة سوليدير، وبحسب الترخيص منهم، ما أجبر المساهمين على الموافقة على تلزيم كره غولا المشروع، وتأمين التمويل من بنك البحر المتوسط المملوك من الحريري، وبشروط مربحة للبنك، وبذلك يكون الحريري قد حقق مكاسب على خطين: الخط الأول وضع يده على الفندق؛ أما الخط الثاني، فهو تأمين أرباح إضافية لبنك البحر المتوسط الذي يملكه.

وفي العودة إلى قضية المطار، رغم تأكيدات صدرت عن مجلس الإنماء والإعمار بعدم هدم أي مبنى من مباني المطار الأساسية، وبأنها سوف تخضع لعملية ترميم فإن شركة سي سي سي عمدت إلى هدم أبنية قائمة، كان يفترض أن ترمم بحجة أنها ملتزمة بتنفيذ شروط العقد.

أما مجلس الإنماء والإعمار، وعلى عكس تأكيداته السابقة، فقد برر عمليات الهدم بأنها أمر لا مفر منه في سبيل تحسين وضعية المطار مستقبلاً، وتصنيفه بين المطار الدولية الحديثة، وبالطبع فإن تكاليف التعديلات التي أدخلت على التصميم الأساسي لمشروع توسيع المطار، والتي بلغت عشرات ملايين الدولارات، كانت خزينة الدولة والمواطن اللبناني قد تحملا عبئها.

تلزيم محطات الوقود

أنه بعد تلزيم مشروع توسيع المطار إلى شركتي "هوكتيف" N.T.V كشف تلفزيون الجديد و"سي سي سي" قام مجلس الإنماء والإعمار باستدراج عروض لتلزيم محطات الوقود في المطار، علماً أن خمس شركات كانت ملتزمة هذه المحطات، وهي "موبيل أويل" توتال فرانس، شال كالتس، لاتس، وأجيب، بموجب عقد موقع من وزير النقل، مدته أربع سنوات اعتباراً من العام 1994.

ورغم لجوء هذه الشركات إلى القضاء، لمقاضاة مجلس الإنماء والإعمار نتيجة إخلاله بالعقد، ورغم الاتصالات العديدة التي قامت بها هذه الشركات مع أصحاب الشأن، فإن مجلس الإنماء والإعمار باستدراج عروض، لتلزيم محطات الوقود في المطار، علماً أن خمس شركات كانت ملتزمة هذه المحطات، وهي "موبيل أويل، توتال فرانس، شال كالتس، لاتس، وأجيب" بموجب عقد موقع من وزير النقل، مدته أربع سنوات اعتباراً من العام 1994.

ورغم لجوء هذه الشركات إلى القضاء لمقاضاة مجلس الإنماء والإعمار نتيجة إخلاله بالعقد ورغم الاتصالات العديدة التي قامت بها هذه الشركات مع أصحاب الشأن، فإن مجلس الإنماء والإعمار مضى قدماً في عملية استدراج العروض، لتلزيم محطات الوقود التي رست بعد مزايدة صورية على مجموعة "وردية هولدينغ" التي تضم شركات كورال أويل كومباني "ليمتد" و"توتال ليبون" و"جينيكو" أي شفيق الحريري، شقيق رفيق الحريري، و"لانس".

وأثناء عملية استدراج العروض، قامت الدولة ببناء خزانات جديدة للوقود، بلغت أكلافها 15 مليون دولار، علماً أن الشركات الخمس التي كانت ملتزمة محطات الوقود، كانت قد أنشأت خزانات لهذه الغاية، على نفقتها الخاصة.

هذه الصفقة تطرح الأسئلة البديهية التالية:

أولاً: لماذا تمّ فسخ العقد مع هذه الشركات؟

ثانياً: لماذا حين فسخت العقود لم تعتمد الخزانات السابقة، أو لم تكلف الشركات الجديدة التي رست عليها المناقصة بإنشاء خزاناتها؟

ثالثاً: هل خضعت عملية استدراج العروض، والتلزيم لمراقبة ديوان المحاسبة، الذي يفترض به أن يبدي رأيه الاستشاري في كل عملية تلزيم قبل حصولها؟

لكن اللافت أنه وبعد انتهاء العقد، أي بعد 4 سنوات، قام مجلس إدارة شركة طيران الشرق الأوسط بتلزيم محطات الوقود لشركتي „بريتش بيتروليم„ و„كورال„ بواقع 18 سنتاً أمريكياً

للغالون الواحد، وسيعمل بهذا الاتفاق ابتداء من 1/1/1999 في حين أن الاتفاق مع شركة "وردية هولدينغ" كان بواقع 25و 25 سنتاً للغالون، وهذا يعني أن هناك هدراً يصل إلى أكثر "من 7 سنتات أمريكية للغالون، لحساب شركة "وردية هولدينغ.

تلزيم السوق الحرة

في تاريخ 12/10/1997 كشفت جريدة الكفاح العربي عن فضيحة أخرى، حرمت خزينة الدولة من مئات ملايين الدولارات، وهي تتعلق بعملية تلزيم المنطقة الحرة في المطار.

والغريب في هذه الفضائح، أنها تتم دائماً بموجب استدراجات عروض؛ ولا أحد يعرف، سوى أنها ترسو على المحظوظين.

أما الواقعة فقد حدثت على الشكل التالي:

أعلن في صحف محلية ودولية عن مزايدة لاستثمار السوق الحرة في مطار بيروت الدولي، وشُكلت لجنة لاستلام العروض وفضّها، ضمّت ممثلين عن مجلس الإنماء والإعمار المرتبط مباشرة بالحريري، المديرية العامة للطيران المدني، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في مطار بيروت الدولي المرتبطة مباشرة بالرئيس الحريري، دار الهندسة شاعر ومشاركوه التي قد لا يكون للحريري مشاركة مباشرة فيها في لبنان، لكن له مع هذه الدار مصالح عديدة مشتركة، إلى حد أن الشريك في الدار والمدير العام لها نبيل نصار، قد التحق بفريق عمل الحريري بعد أن تخلى عن منصبه في دار الهندسة، وذلك بالاتفاق مع إدارة هذه المؤسسة.. وهذا ما يعني أن هناك عملياً، وحدة حال ووحدة مصالح بين الحريري ودار الهندسة، أما نصار، فقد أوكل إليه بعد انضمامه إلى فريق الحريري، مهمة الإشراف على إعادة إعمار فندق فينيسيا.

وبعد فضّ العروض رست المزايدة على شركتين هما: "آرنيتا الدولية" التي التزمت مستودعات تخزين البضائع، وفينيسيا ترايدنك أفروآسيا، لصاحبها محمد زيدان، وهو شريك الوزير السنيورة لاستثمار المحال التجارية في مشاريع عديدة، سنأتي على ذكرها لاحقاً.

وفي نيسان 1996، وبناء على اقتراح الرئيس الحريري، صادق مجلس الوزراء على العقد الموقع مع الشركتين، والذي بلغت قيمته 38 مليون دولار لمدة 15 سنة، وفي تموز 1996 أحال وزير النقل عمر مسقاوي نص العقد على المدير العام للطيران المدني السيد رياض عبد اللـه لإبداء ملاحظاته، فكانت ملاحظات المدير العام نسف هذا العقد بكلّيته، لما يحتويه من تجاوزات للقوانين، تؤدي إلى حرمان الخزينة ن مئات ملايين الدولارات، في الوقت الذي في حينه هذا الموضوع، إضافة إلى N.T.V تشكو فيه من عجز، وقد أثار تلفزيون الجديد فضائح أخرى تتعلق بالتلزيمات؛ وبدل أن تتحرك النيابة العامة والمجلس النيابي للتحقيق في هذا الموضوع، وإيقاف هذه التلزيمات التي تؤدي إلى إهدار مئات ملايين الدولارات في الخزينة، مرت التلزيمات دون أي معارضة.

نص التقرير

وفي ما يلي نص تقرير مدير عام الطيران المدني رياض عبد اللـه، الذي وضع فيه ملاحظاته على عقد الاستثمار في المنطقة الحرة:

حضرة وزير النقل

الموضوع: عقد استثمار وتشغيل سوق المبيعات الحرة في مطار بيروت الدولي.

المرجع: قرار مجلس الوزراء رقم 28 تاريخ 4/3/ 1996.

إشارة إلى قرار مجلس الوزراء المنوّه به في المرجع أعلاه، بشأن المصادقة على مشروع عقد استثمار وتشغيل سوق المبيعات الحرة في مطار بيروت الدولي، وبعد أن جرى اطلاعنا على عقد الاستثمار والتشغيل المذكور أعلاه، لا يسعنا إلا أن نبدي ملاحظاتنا التالية:

- أولاً: في مدة العقد

نصت المادة 6 (مدة الأشغال والبدلات وطريقة الدفع) ولاسيما الفقرة 6-1-1 على ما يلي: حددت مدة الأشغال بخمس عشرة سنة ابتداء من تاريخ المباشرة إلخ..

حيث أن أحكام المادة 25 من قانون 19 آذار 1947 المعدلة بقانون موازنة 1950 وقانون رسوم المطارات وتعديلاته، قضت بأن يتم تأجير المباني المخصصة للسوق الحرة في مطار بيروت الدولي بالمزاد العلني، وفقاً لأحكام القرار عدد 275 تاريخ 25 أيار 1926.

وحيث أن المادة 60 من القرار المذكور، تقضي بأن يكون الإيجار لمدة 4 سنوات على الأكثر.

لذلك فإن تحديد مدة العقد موضوع البحث بـ 15 سنة تكون مخالفة للنصوص القانونية الآنفة الذكر.

- ثانياً: في بدل الأشغال

حدد بدل الأشغال لكامل المساحات المخصصة للبيع في الملحق رقم 5 من العقد، وللمدة المشار إليها أعلاه، أي مدة الـ 15 سنة بمبلغ إجمالي قدره ثمانية وثلاثون مليون دولار أمريكي، علماً بأن المساحة الإجمالية تبلغ 8277 ثمانية آلاف ومائتين وسبعة وسبعين متراً مربعاً، كما أن الاستثمار يشمل جميع أصناف السلع وبيعها للمسافرين القادمين إلى لبنان، أو المغادرين المطار.

وإذا أجرينا مقارنة بين بدل الاستثمار القائم حالياً للسوق الحرة في المطار، والاستثمار المزمع إجراؤه بموجب العقد الجديد موضوع البحث، يتضح لنا جلياً ما يلي:

1 - الاستثمار القائم حالياً:

أ - هذا الاستثمار هو للمسافرين المغادرين لبنان فقط.

ب ـ مجموع بدل الاستثمار هو (4297950000) ل.ل أربع مليارات ومائتان وسبعمائة وتسعون مليوناً وتسعمائة وخمسون ألف ليرة لبنانية، في السنة الواحدة.

أي ما يعادل (2737500) مليونين وسبعمائة وسبعة وثلاثين ألفاً وخمسمائة دولار أمريكي على أساس صرف الدولار بـ 1570 ل ل .

2 ـ الاستثمار بموجب العقد الجديد :-

أ ـ هذا الاستثمار هو للمسافرين المغادرين لبنان، وكذلك المسافرين القادمين إليه.

ب ـ لا يوجد تحديد في أصناف السلع المراد بيعها من قبل المستثمر.

ج ـ مجموع المساحات المخصصة للاستثمار في الملحق رقم 5 من العقد هو 8277 متر مربع ثمانية آلاف ومائتان وسبعمائة وسبعون متراً مربعاً.

د ـ مجموع بدل الاستثمار هو (38000000) ثمانية وثلاثون مليون دولار أمريكي لكامل مدة العقد، أي لمدة الـ 15 سنة.

وإذا أجرينا مقارنة نسبية بسيطة بين مجموع مردود الاستثمار الحالي في السنة الواحدة، والبالغ 3737500 دولار أمريكي من أصل مدة الاستثمار الحالي البالغة 4 سنوات، وأخذنا بعين الاعتبار مدة العقد الجديد أي 15 سنة من الاستثمار يصبح المردود.

3737500 × 15 = 41062500 دولار أمريكي أي واحداً وأربعين مليوناً واثنين وستين ألفاً وخمسمائة دولار أمريكي.

ثالثاً: الخلاصة ـ

يتبين مما تقدم أعلاه، أن البدل الحالي المستوفي عن استثمار مساحة الـ 679 متراً مربعاً الحالية يفوق كثيراً البدل الذي سيستوفى عن استثمار مساحة الـ 8277 متراً مربعاً، التي سيتم إشغالها بموجب العقد الجديد، رغم أن هذه المساحة الأخيرة تفوق المساحة المستثمرة حالياً بنسبة اثني عشر ضعفاً؛ وبالتالي فإننا نرى أنه سيكون هناك غبن كبير بحق الإدارة، الأمر الذي ينعكس سلباً على مصلحة خزينة الدولة، لذلك وتجاه هذا الواقع، نرفع لحضرتكم هذه الملاحظات على سبيل العلم، راجين اتخاذ الإجراءات المناسبة.

(انتهى تقرير مدير عام الطيران المدني).

واستناداً إلى الأرقام التي أوردها المدير العام للطيران المدني في تقريره، وفي عملية حسابية بسيطة، نجد أنه في خلال مدة العقد ستحرم خزينة الدولة من 41 مليون × 10 = 410 ملايين دولار أمريكي، هذا إذا ما احتسبت الأسعار دون أي زيادات، وبذلك تكون الخسارة بحدود 372 مليون دولار أمريكي، قد ذهبت إلى جيوب زيدان والسنيورة ومن وراءهما.

تلزيم التموين

من بين الفضائح التي كان قد كشفها N.T.V التلفزيون الجديد، فضيحة تلزيم التموين.

ففي العام 1993، وقبل البدء بعملية توسيع المطار، كان قد انتهى رسمياً العقد الحصري لشركة أبيلا للتموين، وبدل أن تتم مزايدة كما يفترض لعملية استثمار جديد، جرى تلقائياً تجديد العقد مع الشركة المذكورة دون الإعلان عن أية مزايدة، ومع البدء بعملية توسيع المطار، كان لابد من أن تطرح مسألة تلزيم التموين من جديد، فتم الإعلان عن استدراج عروض على طريقة B.O.T لاستثمار هذا القطاع في المطار لمدة 15 سنة، وقد تقدمت عدة شركات بعروض، تم استبعاد بعضها لعدم استيفائها الشروط المطلوبة، وانحصر التنافس بين ثلاث شركات هي:

CATER-AIR- LEBANON "أبو الجدايل" وهو سعودي يعمل في قطاع الخدمات في مطار المملكة العربية السعودية، وشركة أبيلا التي يملكها ألبير أبيلا المقرب إلى حد الشراكة من رئيس الجمهورية، وليس بعيداً من الحريري.

وجاءت عروض هذه الشركات على النحو التالي (أي المبالغ التي ستدفع للدولة لقاء هذا العقد هي):

CATER- AIR- LEBANON	44 مليون دولار
أبو الجدايل	22 مليون دولار
ألبير أبيلا	11 مليون دولار

وبما أن هذه العملية هي مزايدة، وليست مناقصة، فإن العرض الأنسب للدولة هو العرض الأعلى، هكذا يقول المنطق، إلا أن المنطق لدى أهل هذا العهد، مخالف لأي منطق، فبدل أن يرسو الالتزام على شركة CATER- AIR- LEBANON صاحبة عرض الـ 44 مليون دولار، رسا الالتزام على الشركة صاحبة العرض الأدنى 11 مليون دولار، وهي شركة أبيلا، وبهذا المنطق الذي يميز هذا العهد، تكون خزينة الدولة قد حرمت لمرة إضافية من 33 مليون دولار، التي لاشك أنها توزعت بين الملتزم وبعض المسؤولين في الدولة.

وبعد أن رسا العرض على شركة أبيلا، رفعت شركة CATER- AIR- LEBANON دعوى بواسطة المحامي الدكتور زكريا نصولي، أمام مجلس شورى الدولة ضد رئيس الحكومة الذي اضطر لإلغاء المزايدة آنذاك تجنباً للفضيحة، خلال موسم الانتخابات، ليرسو حيث رسا سابقاً على شركة أبيلا، التي حظيت بالتزامات أخرى في المطار، سوف نأتي على ذكرها.

الاستيلاء على T.M.A

في الجوهر عن حكاية ملكيات وشركات أخرى، عرف الحريري T.M.A لم تختلف حكاية الـ كيف يستولي عليها بأسلوب واحد تقريباً، وهو العمل على إفلاسها كي يطرح حلولاً لتعويمها مجددا، فهذه الشركة المساهمة، كانت تحافظ على استمراريتها من خلال سلف دعم من الحكومة؛ لكن منذ مجيء الحريري، منعت هذه السلف عنها، وعن شركة الميدل إيست التي

كان يرأس مجلس إدارتها عبد الحميد فاخوري، إلى أن وصلت الشركة إلى وضع لم تعد قادرة فيه حتى على دفع رواتب الموظفين والعاملين.

فكانت هذه الحال، فرصة مناسبة ليطرح الحريري "مشروع إنقاذ" تجسد بشراء معظم أسهم الشركة، عبر البنك اللبناني الفرنسي، الذي يملكه صديق الحريري السيد فريد روفايل، وكانت ملكية هذه الأسهم تعود إلى الوزير السابق نجيب أبو حيدر وأشقائه.

وكان تلفزيون الجديد N.T.V أول من كشف ما يحضر لهذه الشركة، وعرض لتفاصيل مخطط الاستيلاء عليها في سلسلة من التحقيقات.

وبعد أن أصبحت ملكية هذه الشركة عائدة إلى الحريري، بواسطة فريد روفايل وقد اعترف الحريري في أحد مؤتمراته الصحافية في دارته، رداً على سؤال لمندوبة N.T.V وبشكل غير مباشر بملكيته لشركة T.M.A بدأ الإعداد لعملية دمجها مع الميدل إيست، وتمهيداً لهذه العملية، كان لابد من العمل على الحد من خسائر الشركة، ورفع قيمة أسهمها، وهذا يقتضي بحسب رؤية الحريري العمل على خطين:

الخط الأول: تخفيض عدد الموظفين إلى حده الأدنى، فجاء الطرح بفصل خمسمائة موظف إلا أن التحركات التي قامت بها نقابة موظفي الشركة، حالت دون تحقيق هذه الخطوة كاملة، الأمر الذي جعل الحريري يفكر بكيفية السيطرة على النقابة كي يستطيع تنفيذ ما يحدد له دون معارضة.

أما على الخط الثاني، فقد كان أحد أهداف زيارات الحريري ورحلاته المكوكية، وبخاصة إلى منطقة الشرق الأقصى، إيجاد خطوط جديدة لهذه الشركة؛ فخلال الزيارات التي كان يقوم بها باسم لبنان بصفته رئيساً للوزراء، وبالطبع دون أن يأخذ موافقة مجلس الوزراء أو التبرير له لهذه الزيارات، كان يستعمل منصبه وصفته واسم لبنان ليحصل على توقف جديدة للشركة التي اشتراها، ليتمكن من طرح اسهمها في الأسواق بأسعار مرتفعة، وبهذا يكون قد حصل على أرباح كبيرة، من جراء استخدام منصبه كرئيس للوزارء لمصلحته الشخصية.

محاولة إفلاس الميدل إيست M.E.A

في لقاء صحافي أجرته جريدة الحياة مع جيرار وربس رئيس مجموعة سويز المالية المالكة الوحيدة لمصرف "أندو سويز" في فرنسا، الذي كان يواجه أزمة مالية بعد خسارة بلغت ملياراً ومائة مليون فرنسك فرنسي، أقر السيد جيرار وربس، في معرض نفيه خبراً، أن مبلغاً معادلاً للخسارة قد جرى تحويله من بيروت إلى باريس لإنقاذ وضع المصرف، وقال إن الخسارة الكبيرة التي تمت تغطيتها بزيادة رأس المالي من مجموعة سويز إلى مصرف "أندوسويز" وتابع قائلا: إنه حضر إلى لبنان في تموز 1997 وقابل الرئيس الحريري والسيد فريد روفايل، وبنتيجة هذه الزيارة تم تخفيض حصة مجموعة "سويز" في البنك اللبناني الفرنسي من 64% إلى 15% وزاد الحريري نسبة مساهمته فيه، كما تمت بنتيجة هذه الزيارة أيضاً تغطية خسارة أندوسويز الفرنسي من مصادر أربعة من لبنان، وهي شركة سوليدير، بنك البحر المتوسط، البنك السعودي اللبناني والبنك اللبناني الفرنسي.

وأكد جيرار وربس في هذا اللقاء أن من نتائج زيارته إلى لبنان أيضاً إنشاء شركة أندوسويز كابيتال الشرق الأوسط التي ساهم فيها البنك الفرنسي للمشرق، ومجموعة المتوسط التي يملكها رفيق الحريري، والبنك اللبناني الفرنسي؛ والتي ستتولى أعمال التوظيف والاستثمار، في لبنان والشرق الأوسط، وتشمل قطاعات المصارف والكهرباء والطيران المدني، وقال روبس إن نشاط هذه الشركة، سيكون مشروطاً بتقدم خطوط السلام في الشرق الأوسط.

أعتقد أن هذه المعاملة التي أوردها السيد روبس، في الحياة تعطي صورة واضحة عما يحضره الحريري لشركة طيران الشرق الأوسط، طبعدما كان تملك شركة طيران عبر من خلال السيد فريد، روفايل والبنك اللبناني الفرنسي الذي أصبح بمجمل T.M.A المتوسط والحريري أسهمه ملكاً لمجموعة "سويز".

كيف بدأ العمل على محاصرة الميدل إيست؟

منذ أن تسلم الحريري رئاسة الحكومة في خريف 1992 بدأ يعلن عن ضرورة دراسة أوضاع شركتي طيران الميدل إيست والـ تي. إم. أي وقبل صوله إلى السلطة تحديداً في 29 حزيران 1992 تم تأليف مجلس جديد لشركة الميدل إيست برئاسة عبد الحميد فاخوري لإنقاذ الشركة من العجز الذي وقعت فيه نتيجة الحرب، وإعادة إحياء دورها الذي كانت تقوم به قبل الحرب، إلا أن مجلس الإدارة هذا اصطدم منذ وصول الحريري إلى السلطة بسلسلة عقبات وضعت في طريقه لإفشال مهمته، ولدفع الشركة نحو الإفلاس، تسهيلاً لشرائها ودمجها مع الـ T.M.A

بعد وصت قصير من ترؤسه للحكومة، طرح الحريري على مجلس إدارة الـ M.E.A فكرة الدمج بين الشركتين الوطنيتين، لم يعارض المجلس هذه الفكرة، لكنه اشترط أن تجري دراسة لحاجات الشركتين، وأن يتم تقييم موجوداتها، وعلى هذا الأساس يمكن أن تتم عملية الدمج.

يبدو أن السيد رفيق الحريري لم يستأنس بهذه الشروط، بحيث كان يريد إجراء عملية الدمج دون أي دراسة أو تقييم، لذا بدأ محاولاته في تضييق الخناق على الميدل إيست، كي تنتهي إلى ما انتهت إليه الـ T.M.A.

وتجسدت أولى هذه المحاولات في السعي لإعطاء الحق لشركة الـ T.M.A في نقل المسافرين إضافة إلى شحن البضائع، مستفيداً من انهاء مدة العقد الذي وقع في العام 1968 بين الحكومة وشركة طيران الشرق الأوسط، والذي أعطى الحق الحصري لهذه الشركة في نقل الركاب دون غيرها من الشركات الوطنية لمدة عشرين سنة إلا أن وعي مجلس إدارة الميدل إيست لهذا التسلل أحبط المحاولة، وذلك بعد أن وجه رسالة إلى مجلس الوزراء يطلب من خلالها باستصدار قرار جديد يزمدد فترة العقد لعشرين سنة جديدة، باعتبار أن الشركة لم تستفد من العقد القديم بسبب الحرب التي شلت حركة الشركة، وعلى هذا الأساس تم تجديد العقد.

وبعد فشل محاولة التسلل عبر الـ T.M.A، عاد الحريري ليركز مجدداً على "نغمة" الدمج، لكنه اصطدم مجدداً بإصرار مجلس الإدارة على شروطه، فطلب من السيد عبد الحميد فاخوري أن يلتقي السيد فريد روفايل بغية تشكيل لجنة تدرس عملية الدمج، وقد شكلت هذه اللجنة

التي بدت منذ لقاءاتها الأولى أنها ستفشل، لأن الأعضاء الذين انتدبهم السيد روفايل أصروا على رفض إجراء الدراسة كي لا تظهر الحجم الفعلي الكبير للميدل إيست، أمام قيمة موجودات الـ T.M.A.

ثم كررت هذه المحاولة مرة أخرى في صيف 1993، وكان أيضاً مصيرها الفشل، في هذه الأثناء، تقدم مجلس إدارة الميدل إيست بخطة لتطوير عمل الشركة وإنقاذها من الوضع الذي تتخبط فيه، وكانت هذه الخطة تقوم على زيادة رأس مال الشركة في واحد من اتجاهين، إما المحافظة على شبكة خطوط رحلاتها كما هي، ويضاف إلى رأسمالها مائة مليون دولار، وإما توسيع خطوط الرحلات نحو البرازيل وكندا والولايات المتحدة، ويضاف إلى رأسمالها 150 مليون دولار.

وعندما طرحت هذه الخطة في الجمعية العمومية للمساهمين، لاقت دعماً من شركة AIE FRANCE التي كانت تملك 22% و5 من الأسهم، ومن السيد لوسيان دحداح، رئيس مجلس إدارة بنك أنترا الذي كان يملك 62% و5 من الأسهم.

لكن هذه الخطة لم تبصر النور، لأنه بعد وقت قصير حدثت تغييرات في كل من مجلس إدارة انترا وحاكمية المصرف المركزي، وبدا واضحاً من هذه التغيرات أن التوجه لدى الحاكمية الجديدة لمصرف لبنان، ولدى مجلس الإدارة الجديدة لبنك انترا، هو نحو المزيد من التضييق والضغط على مجلس إدارة الميدل إيست، للموافقى على فكرة الدمج في الشكل الذي كان يطرحه الرئيس الحريري.

وقد تجلت محاولات الضغط هذه، في السعي إلى تشكيل لجنة COMITE DE SURVEILLANCE تتمتع بصلاحيات تنفيذية تجاوز صلاحيات مجلس الإدارة، إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح، فجاءت محاولات أخرى ولجان أخرى، منها تشكيل لجنة تحت شعار دراسة أوضاع الطيران المدني، وكان الهدف الأساسي لهذه اللجنة تقديم اقتراح بتغيير مجلس إدارة الـ M.E.A والتوصية بالدمج بينها وبين الـ T.M.A ضمت هذه اللجنة أربعة أعضاء هم: أسعد نصر، أسعد قطيط، جورج يعقوب، ويرأسها شفيق المحرم.

وبعد أن رفض نصر وقطيط المشاركة في اللجنة، شكلت لجنة أخرى ضمت جورج يعقوب، شوقي فاخوري، عباس فرحات، مفيد أبو شقرا، ويرأسها شفيق محرم أيضاً، من أجل إنجاز المهمة.

عقدت اللجنة سلسلة اجتماعات وكلفت عضو مجلس الإدارة جورج يعقوب، بإعداد دراسة حول الأوضاع المالية لشركة الـ M.E.A وكانت بعض اجتماعات اللجنة تعقد في القصر الجمهوري، وبحضور رئيس الجمهورية الذي يعتبر نفسه طرفاً في هذه القضية، على أساس أن قضية طيران الشرق الأوسط هي من القضايا الوطنية العامة؛ إضافى طبعاً إلى أن للرئيس الهراوي مكاسب كبيرة من خلال الصفقات التي تتم في الشركة وفي المطار.

حضر الرئيس الحريري أحد اجتماعات اللجنة التي عقدت في القصر الجمهوري وبعد انتهاء الاجتماع طلب من جورج يعقوب مرافقته في السيارة إلى بيروت، وقاد الحريري سيارته

بنفسه وجلس إلى جانبه يعقوب، وفي الطريق طلب رئيس الحكومة من جورج يعوب أن يعد تقريره لغير مصلحة شركة طيران الشرق الأوسط، ويوصي بضرورة الدمج بين الـ M.E.A و الـ T.M.A.

وجورج يعقوب المعروف بإخلاصه ونزاهته، رفض عرض الرئيس الحريري وأصر على رفضه؛ فما كان من الرئيس الحريري إلا أن كرر عرضه بإغراءات مالية كبيرة، لكن يعقوب أصرّ على الرفض، فأوقف الحريري سيارته أمام قصره، وأنزل يعقوب منها ولن يلتقه ثانية.

غريب أمر هذا الحاكم الذي يحكم وطناً على خلفية مصالحه الشخصية، ودون أن يقيم أي اعتبار للمصلحة الوطنية أو المصلحة العامة؛ كما أن مستعد لاستخدام الأساليب كافة بما فيها الرشوة والتهديد لتسيير مصالحه الخاصة على حساب مصلحة الوطن والمواطنين، فكيف يمكن لحاكم كهذا أن يؤتمن على مصير الوطن والمواطنين؟ وكيف يمكن لشعب أن يصدق بحاكم يسعى إلى إفلاس شركة تعتبر من أعمدة الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف شرائها بأبخس الأثمان، ودمجها بشركة كان قد استملكها بالطريقة عينها، وبالأسلوب عينه، وهي شركة الـ T.M.A ليصب بذلك المالك الأوحد لقطاع الطيران المدني في لبنان.

بعد سلسلة اجتماعات ومشاورات، أصدرت اللجنة تقريراً يقترح تغيير مجلس إدارة طيران الشرق الأوسط، ويوصي بالدمج بينها وبين شركة طيران عبرالمتوسط، على أن يجري هذا الدمج على أساس دراسة علمية وتخمين لموجودات الشركتين، لكن الحريري استاء من هذا التقرير لتضمنه توصية بإجراء دراسة الموجودات وتخمينها.

في هذه الأثناء بدأ يبرز الخلاف داخل ترويكا الحكم حول مصير شركة طيران الشرق الأوسط، ومن أوجه هذا الخلاف أن الرئيس بري كان يسعى إلى تأمين التمويل للشركة عن طريق شركة انترا مع الحفاظ على مجلس الإدارة، وقد أيده في هذا الرأي بداية، رئيس الجمهورية.

أما الرئيس الحريري فكان يريد إطاحة مجلس الإدارة وتأمين التمويل للشركة، عن طريق مصرف لبنان.

ولكن حين بدأ الحديث عام **1994** عن التمديد لرئيس الجمهورية، انقلب الهراوي من مؤيد لرأي بري إلى مؤيد لرأي الحريري، وذلك بعد أن جرت مقايضة بين الاثنين، وتعهد بدعم مشروع التمديد للهراوي، مقابل ان يدعم الهراوي الحريري في قضية الميدل إيست، وغيرها من المشاريع التي ينوي الحريري الاستيلاء عليها.

ودون الخوض في التفاصيل، انتصر الحريري، فطار مجلس الإدارة وجيء بمجلس آخر على رأسه خالج سلام، وزيد رأس مال الشركة مائة مليون دولار بعد أن حولها مصرف لبنان إلى حساب الشركة دون أن يكتتب المساهمون الآخرون، بزيادة رأس المال، وبذلك أصبح المصرف المركزي هو المالك شبه الوحيد للشركة بعد أن تملك **99%** من الأسهم أما الـ **1%** الأخرى فبقيت مملوكة من الـ AIR FRANCE.

وخصخصة قطاع M.E.A و الـ T.M.A وهذه تشكل الخطوة العملية الأولى لدمج الـ الطيران.

فالبنك المركزي بحسب القوانين المصرفية، لا يحق له التملك طويلاً لشركات وعقارات، وهذا يعني أن هناك شارياً ينتظر خلف الباب " المركزي".

ومن ملك البر والبحر لا يعجز عن الجو!!

كيف ملك البنك المركزي شركة M.E.A

بعد تغيير مجلس إدارة الشركة، أعلن البنك المركزي إقراض الشركة 100 مليون دولار لترتيب أوضاعها، على أن يدخل هذا المبلغ في زيادة رأس المال، في هذا الوقت تمَ تكليف شركة أجنبية تدعى "ديلويت توش" لتقييم موجودات شركة M.E.A إذ فجاء تقييمها مفاجأة، إنها قيّمت سعر السهم الواحد بدولار أمريكي، علماً أن دراسة مسبقة أجريت عام 1994 قام بها خبراء محلّفون عينوا من محكمة مختصة، حددت سعر السهم بـ 25 دولاراً أمريكياً دون أن تشمل التقييم يومها خطوط الرحلات والموجودات الثابتة (أرض وطائرات).

ووجد الاقتصاديون في تقييم "ديلويت توش" أنه يصيب في خدمة وجهتي نظر الأولى: أنه وضع لمصلحة المساهمين الجدد (اي البنك المركزي) الذي سيتولى عملية تنفيذ زيادة رأس المال، والثانية: إن هذا التقييم يسهل عملية الدمج بين الـ M.E.A و الـ T.M.A.

بعد عملية زيادة رأس المال، وبعد أن تحولت قضية الميدل إيست إلى قضية سياسية، تمنّع المساهمون الكبار من الاكتتاب في زيادة رأس المال، وطرحوا أسهمهم للبيع؛ فاقتنص مصرف لبنان الفرصة ليشتري الأسهم بسعر خمسة دولارات للسهم، ويتفرد وحده في زيادة رأس المال، قم عمد إلى شراء أسهم صغار المساهمين، إضافة إلى أسهم السيدة ناديا خوري، بعد أن وضعهم أمام خيار صعب: إما زياة الاكتتاب وشراء 140 سهماً جديداً مقابل كل سهم قديم، وإما بيع الأسهم بسعر خمسة دولارات للسهم الواحد، وبذلك استطاع مصرف لبنان أن يمتلك 99% من أسهم الشركة.

لقد رُسم هذا السيناريو الذي أدى في النهاية إلى أن يكون مصرف لبنان هو المالك الوحيدلشركة الـ M.E.A بهدف خصخصة هذه الشركة ودمجها مع الـ T.M.A لتصبح في النهاية ملكاً لأركان الحكم.

بعد هذا السيناريو بدأ العمل على تجزئة الشركة إلى شركات، جاءت على الشكل التالي:

1 - تقدمت مجموعة أبيلا التي تمتلك شركة "اللات" وبالاتفاق مع مجموعة AIR PORTS DE PARIS بطلب إدارة وتشغيل الخدمات في مطار بيروت الدولي، بواسطة شركة قابضة مشتركة، وقد أبدى رئيس الحكومة موافقته على المشروع، شرط إدخال الـ M.E.A و الـ T.M.A في الشركة الديدة، كما دخلت على الخط أيضاً مجموعة أبو الجدايل السعودية، وبذلك

أصبح المشروع رهناً بين أربعة أطراف هي: مجموعة أبيلا، والشركة الفرنسية ومجموعة أبو الجدايل وشركتا T.M.A والـM.E.A

2 - كلفت إدارة الـ M.E.A بتأسيس شركة قابضة "هوليدينغ" مهمها تأسيس شركات لتنفيذ الأعمال داخل المطار؛ منها شركة للصيانة مستقلة، تتولى عمليات الصيانة لطائرات الشركات العربية والأجنبية.

3 - تأسيس شركة مستقبلة للشحن في طيران الشرق الأوسط، منفصلة عن شركة نقل الركاب؛ وهذا ما سيؤدي إلى قيام شركة مشتركة مع الـ T.M.A تتولى مسألة شحن البضائع.

4 - إنشاء شركة للمعدات والسيارات الخاصة، وصيانة معدات الأرض.

ما هي مخاطر هذه التجزئة؟

أولاً. بدل أن يعاد تأهيل موظفي الشركة، لاستلام هذه القطاعات، تم تأسيس شركات مختلطة للقيام بهذه الأعمال وهذا ما سيؤدي إلى انخفاض عائدات الشركة، التي هذي في حاجة ماسة لتعويم وضعها.

ثانياً: إن تأسيس شركات جديدة تقوم بمهمات كانت تقوم بها الميدل إيست أمر، قد يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين القدماء في الشركة.

ثالثاً: هذه التجزئة ستؤدي حكماً إلى خصخصة شركة الطيران الوطنية، التي ينتظر شراؤها ممن عملوا على إفلاسها.

لحكاية الميدل إيست فصول أخرى قد تفيد فيما لو رويت بعضها منها.

إن مصرف لبنان بعد تملكه للشركة، طلب من مجلس الإدارة الجديد برئاسة خالد سلام الذي كان الحريري يقدم له الغطاء اللازم لقراراته في البيع والشراء والتأجير؛ وهذا له سببه المهم الذي سنأتي على شرحه، طلببيع طائرات البوينغ 747 JUMBO الثلاث التي تملكها الشركة بسعر 60 مليون دولار، علماً أن سعر هذه الطائرات هو أكبر بكثير من هذا الرقم، وأنه كان بدلاً منها، ولاسيما أن مجلس الإدارة القديم كان قد أوصى بالإمكان بيع طائرات AIR BUS في الاقتراحات التي رفعها بالاحتفاظ بهذه الطائرات، واستئجار طائرات مستعملة لتوسيع شبكة الخطوط، أما "حجة" أن هذه الطائرات لا تستعمل في فصل الشتاء، بسبب تراجع حركة المسافرين، فهي مبرر غير مقنع إطلاقا، لأن هذه الطائرات كان يتم تأجيرها شتاء، وخصوصاً في موسم الحج، حين كان يأتي هذا الموسم شتاء، وهذا م كان يعوض الخسارة الناتجةعن تراجع حركة المسافرين في ذلك الفصل.

أما الفضيحة الكبرى التي أطاحت بمجلس الإدارة الجديد، فهي صفقة استئجار طائرات من شركة SINGAPORE AIR LINE فقد قرر مجلس إدارة الميدل إيست استئجار ست طائرات AIR BUS من طراز 210 و 300 وكلّف رئيسه إدارة المفاوضات مع ثلاث شركات تقدمت بعروض، وبدل أن يقوم رئيس مجلس الإدارة بعملية التفاوض، ويبلغ مجلس الإدارة بالنتيجة

قبل التوقيع على أي عقد وقّع على عقد استئجار ثلاث طائرات من شركة SINGAPORE AIR LINE لمدة خمس سنوات بقيمة 39 مليوناً و 600 ألف دولار، أي بمعدل 220 ألف دولار كبدل شهري للطائرة الواحدة، علماً أن الأسعار الدولية تراوح بين الـ 180 و 190 ألف دولار، وبذلك يكون الفارق بحدود 40 ألف دولار شهرياً، عن كل طائرة، وعن الطائرات الثلاث يصبح الفارق 120 ألف دولار شهرياً.

بعد أن انكشفت هذه الفضيحة، تدخّل مصرف لبنان بصفته المالك للشركة، وطلب من القضاء التحقيق في هذا الموضوع، وتبين من خلال مفاوضات جديدة قام بها مصرف لبنان مع الشركة السنغفورية أن هناك عمولة كبيرة من وراءهذه الصفقة استفاد منها طرف ماء، وذلك من خلال عملية التخفيض التي طالت العقد، والتي بلغت خمسة ملايين دولار، إلا أن هذه القضية لفلفت كغليرها من القضايا، ولم يكشف المسؤول والمستفيد من هذه الملايين.

أما الرئيس الحريري، فقد ضرب بذلك عدة عصافير بحجر واحد.

أولاً: المجيء بمجلس إدارة جديد، رئيسه موظف لدى رياض سلامة حاكم المصرف المركزي.

ثانياً: وضع يده بشكل كامل على مصير M.E.A لتنفيذ مخططاته.

بعد تغيير مجلس الإدارة، تم تعيين فرنسي مديراً عاماً للشركة، وضمَ إلى مجلس الإدارة فرنسي آخر يدعى كريستيان بلان، وكان يعمل رئيساً لمجلس إدارة شركة AIR FRANCE إلا أنه طرد من الشركة بسبب سوء إدارته والمعروف أنه عراب للخصخصة، وقد جيء به ليقوم بتنفيذ هذا المشروع، فعيّن في مجلس الإدارة بعد اتفاق جرى بين الرئيس الحريري والرئيس الفرنسي جاك شيراك، وتم تكليفه بوضع خطة استراتيجية لعمل الـ M.E.A

وضع بلان خطته للميدل إيست دون استشارة أحد، ولا حتى رئيس مجلس الإدارة، وجاءت الخطة معاكسة تماماً لكل الخطط التي وضعت من قبل، وخصوصاً من قبل مجلس الإدارة الذي تولى رئاسته عبد الحميد فاخوري، فبدل التوسع في شبكة الخطوط لصلح شركة طيران الشرق الأوسط، تم تقليص انتشارها ليقتصر على منطقة الشرق الأوسط، نحو باريس، على أن تتولى AIR FRANCE مهمة النقل إلى بعض أجزاء أوروبا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وافريقيا.

في النهاية، إن هذه الأمور، والفضائح ما كانت لتحدث لو كان هناك رقابة ومحاسبة ومرجعية صحيحة؛ لكن في هذا العهد، كل شيء مباح ما دام أركان الحكم هم شركاء في أي صفقة.

مقدمة الملفات ـ الهاتف المتحرك والهاتف الثابت

في الأوقات الحرجة، يردد رئيس الحكومة رفيق الحريري أمام الصحافيين حكاية صغيرة، الحكاية تقول: إن رجلاً "على قد حاله" فتح دكاناً للفول بالقرب من أحد المصارف، ومع الأيام نشأت علاقة صداقة بينه وبين أحد الزبائن، الذي طلب منه ذات مرة مبلغاً من المال، على أن

يرده بعد أجل! فابتسم بائع الفول وقال للزبون: واللـه أرجو أن تعذرني فقد عقدت اتفاقاً مع مدير المصرف بأن يشتغل كل منا شغلته، فهو لا يبيع الفول ولا أنا أقرض مالا لأحد.

ويردد السيد الحريري هذه الحكاية ليستخلص عبرته: أنه لو كان من اللبنانيين اشتغل شغلته لكانت البلد بألف خير.

اعتقد أن السيد رفيق الحريري أصاب تماما، فهو فلاً لا يشتغل شغلته، إنما في غير موقع، لذا نجد أن الخير قد ازداد عنده وعند أهل الحكم والترويكا، وشحّ نهائياً عند اللبنانيين، فقد حوّل الوطن شركة مقاولات له ولشركائه في العمل التجاري أو السياسي، وحوّل العمل السياسي سمسرة، وما ينطبق عليه ينطبق على أركان السلطة الذين يتبارون والذين بمعظمهم يبدون مدراء نجباء في شركته، وليس في حكومته.

أعتقد أن السيد رفيق الحريري، إذا ما بقي طويلاً في السلطة، سيتحول كل شيء في لبنان إلى شركات خاصة، وستلغى نهائياً مؤسسات الدولة؛ فالذي يستطيع إلغاء وزارة والمجيء ببديل عنها، يستطيع أن يلغي حكومة ويصبح هو البديل.

فمن وزارة التصميم التي دُفنت، ولتي كان البديل عنها مجلس الإنماء والإعمار، إلى الشركات العقارية، وصولاً إلى الهاتف، نجد أن الخصخصة تأكل شيئاً فشيئاً المؤسسات العامة، التي كان يمكن أن تقوم بدورها، محققة إيرادات تسد العجز.ومن هذه المؤسسات وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية، التي كانت من أولويات مشروعه في الخصخصة؛ والتي كان قد وضع تصوراً شاملاً لكيفية خصخصتها قبل مجيئه إلى رئاسة الحكومة.

ففي 14/11/1991 كان نزار محسن دلول وهو مهندس في مجال الاتصالات يعمل في الولايات المتحدة، قد بعث برسالة عبر الفاكس إلى السيد رفيق الحريري (لم يكن وقتها قد أصبح رئيساً للحكومة) يقترح فيها خطة استراتيجية لاتباعها في مجال الاتصالات بوضع تصميم لـ NORRCONSULT في لبنان، على أن تقوم الشركة النروجية TELECOM ودفتر الشروط والعروض المطلوبة بكلفة 900000 دولار P.I.T.

وقد تم فعلاً توقيع عقداً مع هذه الشركة في حزيران 1993 عبر مجلس الإنمار والإعمار، بقيمة 13 مليون دولار أمريكي، في حين أنه كان يوجد عرض آخر منافس، بشروط تقنية ومالية أفضل، بلغت قيمته 5 و 10 ملايين دولار أمريكي، تقدمت به الشركة السويدية

إن دلول وبدعم وغطاء من شريكه الحريري، هذه الشراكة المزدوجة مالياً وعائلياً إذ أن دلول متزوج من ابنه نازك الحريري من زوجها السابق وعبر تمويل من بنك البحر المتوسط، كان قد فاز بعقد بالتراضي في صيف 1992 لمدة خمس سنوات، يعطي لشركته حق وضع الخطوط الدولية، واستخدامها بين لبنان والخارج، وبيع خطوط واشتراكات للبنانيين من سنترالات خارج سنترالات الدولة.

إن هذه التسهيلات التي قدمها الحريري لنزار دلول لم تكن مصادفة، أو خدمة مجانية، بل نتيجة لشراكة قديمة، انكشفت دعوة قضائية كان قد رفعها رجل أعمال أمريكي لبناني الأصل ضد الرئيس الحريري ودلول أمام محكمة مقاطعة "فيرفاكس" في ولاية فرجينيا الأمريكية.

وقبل التطرق لتفاصيل هذه الدعوى، لابد من التوقف عن فضيحة كان قد كشفها تلفزيون N.T.V الجديد ولها دلالاتها المهمة تتعلق بمسألة تلزيم الهاتف الفلسطيني في غزة والضفة الغربية لشركة I.T.T التي يمل نزار دلول وكيلاً لها، فقد وقع رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات مع السكرتير التنفيذي لشركة I.T.T على اتفاقية لتطوير الهاتف وتجهيزه في غزة والضفة الغربية، بتدبير من شخص يدعى غبريال بانون، وهو إسرائيلي يهودي من أصل مغربي، وبيار رزق وهو مسؤول سابق في جهاز المخابرات في القوات اللبنانية؛ وقد تم توقيع هذه الاتفاقية بعد مرور بضعة أسابيع على توقيع اتفاقية "غزة ــ أريحا أولاً" في واشنطن وبموجب هذا الاتفاق نالت شركة I.T.T خطة لتنفيذ لمدة 25 سنة حقاً حصرياً التلزيم، إلا أنها اشترطت التمنع عن أي تصاريح صحافية أو كشف علني عنها أو عن التزامها، والسرال البديهي الذي يطرح هنا، ما هي علاقة نزار دلول باليهودي الإسرائيلي غبريال بانون؟ وبييار رزق الذي يعرف بارتباطاته بالمخابرات الإسرائيلية؟ وأين موقع رئيس الحكومة رفيق الحريري من هذه الاتفاقية، وهل هو شريك فيها كونه شريكاً لنزار دلول؟ وما العلاقة التي تربط لحريري ببيار رزق، وهل هناك علاقة بينه وبين اليهودي بانون؟ وما يؤكد هذه الفضيحة ما جاء في مقال لرئيس تحرير الصحيفة الأسبوعية المحرر بتاريخ 1-7 آب 1998 ونورد فيما يلي نص المقال كما جاء على لسان نهاد الغادري: أي بعد أكثر من سنة وبعد أكثر من نفي صدر N.T.V وبضعة أشهر من تاريخ كشف الخبر من قبل تلفزيون الجديد عن دلول والحريري.

بتاريخ 17 تموز /يوليو 1998 كنت في باريس ودعوت بعض الأصدقاء إلى عشاء في نادي فندق ريتز الذي انتسب إليه، وحين دخلت شاهدت الأخت سها عرفات التي تربطنا بها صداقة عائلية، فحييتها وحيتني، وكان لقاؤنا ودياً، وسألتني عن العائلة والأولاد.. إلخ، كانت بصحبة رجل، لم أتبين ملامحه، ولن أسأل عنه، وسيدة أخرى معها.

خلال العشاء، فوجئت بالموسيقى تعزف لحن عيد الميلاد، وقالب الكاتو الذي حمله الخدم يتجه إلى طاولة السيدة عرفات، فتذكرت أنه عيد ميلادها، ولأنني لم أكن وحدي، فقط طلبت من مدير النادي أن يحمل إليها ما تفرضه المناسبة، وأن يحييها باسمي، وقد لاحظت المدعوون وكل الذين كانوا يتناولون العشاء، أن الرجل الذي كان برفقة السيدة سها عرفات قد ثار وعربد، وكاد يحوَل الموضوع مشكلة ثم انسحب مع السيدة سها مبكراً، وقال لي مدير النادي إنه اعتبر ما فعلته قلة تهذيب لأن السيدة عرفات بصحبته لم أعلق على الموضوع، ولكنني سألته عن الرجل: فقال لي إنه بيار رزق، والسيدة الأخرى التي كانت معه هي أخته، أدركت فوراً الأبعاد الأخرى السياسية، وغيرها للموضوع، فقد سبق لـ "المحرر" أن كشف علاقة بيار رزق بمشاريع الأرض المحتلة الاقتصادية، التي يزعم أنه شريك فيها مع رجال عرفات وأهله، كذلك صلاته بجهاز الموساد الإسرائيلي.

هذه هي القصة كما وقعت، أما ما قيل أو أشيع أو نشر عن علاقة بيار رزق بسها عرفات فلا صلة له بالموضوع، كذلك لا صلة لما قيل وأشيع ونشر حول أسباب إقامة السيدة عرفات لمدة شهرين في باريس، ولا حول أسباب إقامة حفل عيد ميلادها من قبل بيار رزق في نادي الريتز، فتلك موضوعات أخرى، وشائعات وخصوصيات لا شأن لي بها، وقد حاولت في اليوم التالي الاتصال بالسيدة سها لأستوضح الأمر كله، فلم تجب، وقيل لي إنها شاركت السيد رزق استنكاره، واعتبرت نفسها ضيفته الخاصة، وإن ما فعلته أنا قد أثاره. (انتهى المقال).

وبالعودة إلى تفاصيل الدعوى التي رفعها رجل الأعمال الأمريكي اللبناني الأصل ضد الرئيس الحريري ونزار دلول أمام محكمة بيرفاكس في ولاية فرجينيا، فقد أوردت مجلة INSIGHT الأمريكية مبتاريخ 22/1/1996 ما يلي: تشهد محكمة مقاطعة فيرفاكس دعوى قضائية مثيرة أقامها رجل الأعمال الأمريكي اللبناني الأصل جان آغبيه على رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري، بداعي الإخلال بالاتفاقيات، وتقول المجلة في التحقيق الذي عنونته بـ أقلية محظوظة تفيد من ولادة جديدة لوطن تحت المظاهر المخادعة للمصالحة وإعادة الإعمار الجارية في بيروت، جاء في دعوة قضائية قدمت إلى محكمة أمريكية، أن ثمة نخبة تستولي على الاقتصاد بالتعاون الوثيق مع أطراف خارجية.

وتضيف المجلة: أنه في حين يبدو كلّ شيء ظاهرياً سلمياً ومثيراً للأمل، أثارت دعوى قضائية رفعت في الولايات المتحدة عدة تساؤلات بشأن رئاسة الحريري للحكومة، وقد بدت واشنطن موافقة على ما يقوم به منذ ثلاث سنوات، وتشير هذه الدعوى إلى أن فريقاً يقوده الحريري للاستئثار بالاقتصاد، يقوّض المصالحة الوطنية التي يزعم الحريري أنه يروجها، ويوزع هذا الفريق المغانم التجارية عليه وعلى المقربين منه وعلى جهات خارجية، بحسبما يقول سياسيون معارضون، ومن شأن هذه الدعوى أن تؤجج اتهامات المعارضة بأن الحريري يدير شؤون البلاد كأنها شركة خاصة به، مع أن إدارة كلينتون، ترى أن حكومة الحريري هي أفضل فرصة لإرسال السلام في هذا البلد الذي ستزداد أهميته الاستراتيجية بعد توقيع اتفاق السلام بين سوريا وإسرائيل.

وتوضح المجلة أن هذه التساؤلات تزامنت مع مقاضاة رجل الأعمال اللبناني الأمريكي جان آغبيه لرئيس الوزراء اللبناني، واربع شركات أخرى يسيطر عليها أمام محكمة أمريكية في فرجينيا، بتهمة فسخ اتفاق وفسخ شراكة، وتنقل المجلة عن مجامي جان آغبيه، أنه من الخطأ اعتبار هذه القضية، قضية شراكة لم يكتب لها النجاح، بل إنها تفض ممارسات خاطئة على الصعيد التجاري، يقوم بها السياسيون الحاكمون في لبنان، بمن فيهم الحريري نفسه، كما تفضح مخاطر عمليات التفاوض والصفقات، في دولة تهدف النخبة الحاكمة فيها إلى الإثراء، والسيطرة على توزيع الأرباح الخاصة.

وتكشف المجلة أن جان آغبيه دخل فلك الحريري عام 1990 حين بدأ شريكه اللبناني نزار دلول ابن وزير الدفاع وصهر الحريري، التخطيط للحصول على عمليات لقطاع المواصلات السلكية واللاسلكية، وإنشاء شبكات الهاتف الخلوي في السعودية ومحاولة استمالة شركة الـ M.C.I الأمريكية لإنشاء محطات أرضية في لبنان وسوريا، ونقلت المجلة عن أوراق الدعوى التي قدمها جان آغبيه أنه عقد شراكة ونزار دلول لأن في الشركة مصلحة لكليهما، إذ يملك

اتصالات تجارية وتقنية واسعة في الولايات المتحدة، فيما يملك دلول اتصالات واسعة في لبنان وسوريا معتمداً على مشاركته ودعمه من قبل الحريري، كما كان الشريكان قد قاما ببيع أقنعة غاز إلى السعودية خلال حرب الخليج، وصدرا دواجن إلى الخليج، وأمنّا وسائل اتصال مايكروويف لطيران الشرق الأوسط، وكان أملهما كبيراً في الحصول على عقد الهاتف الخلوي، استعان نزار دلول بوالده وبالحريري لتأمين رأس المال، وقد توج الأمر باجتماع مع الحريري في باريس.

ويقول آغبيه إن الحريري وافق على مساعدة الشريكين في العقود التي ينويان الحصول عليها في لبنان وسوريا، شرط أن يبقيا بعيدين عن السعودية التي يظن أنها وراء معظم ثروة الحريري البالغة نحو ستة مليارات دولار، كما اشترط الحريري أيضاً لأعطائهما الدعم المالي والسياسي، أن يحصل على نصف الأرباح على أن يقتسم الشريكان الآخران النصف الآخر.

وتقول المجلة إن الحريري أعطى تعليماته لشركته في "دويلاوير" "حريري انترستس آنك" لتسهيل إتمام المشروع، وتمّ إنشاء ITI لإنشاء شركة جديدة هي الدمج العالمي للتقنيات شركة: سرفيز دفلوبمنت كورب، في بيروت، لتجنب الإحراج السياسي الناتج عن تعاطي الحريري وآل دلول المباشر بالصفقات، وتنقل المجلة عن آغبيه أن الحريري أبلغ إليه ولشريكه بعد حين، ضرورة إدخال شركاء غير لبنانيين لتسهيل إتمام المشروع، ويوضح آغبيه أن مجلس الوزراء اللبناني أعطى الشركة عام 1992 الضوء الأخضر للبدء فأمر بمحو اسمه من كل ITI بالمشروع، لكن الحريري خشي أن تفتضح علاقته بشركة الأوراق الرسمية، ثم باع الشركة بيعاً صورياً لدلول، بمبلغ ألفي دولار، بهدف تمويه ملكيته الحقيقية للشركة دون أن تفقده السيطرة عليها، وقد نجحت الشركة في أعمالها عام ودرَت أرباحاً بقيمة ثلاثمائة ألف دولار في الشهر 1993.

وادعى آغبيه أنه لم يحصل على قرش واحد من أصل ستة ملايين دولار كحق له في الأرباح، بحيث أنه شريك ويؤكد في دعواه القضائية أنه أقصي بأوامر مباشرة من الحريري، وأحد شركائه الخارجيين النافذين، بعدما مارس ضغطاً على دلول، واعترف آغبيه للمجلة، أنه يتعرض منذ تقديمه لدعواه القضائية، إلى ترهيب وتهديات مبطنة.

وقد تحرك الحريري بواسطة بمحاميه، طالباً رد الدعوى على أساس أنها ترتكز إلى مزاعم ملتوية واستنتاجية، ويدعي الحريري في دعواه المضادة أن ليس لآغبيه أي حصة في كمراقب، ولم تكن له حصة ضمن حصص المساهمين ITI الأرباح، وأنه كان موظفاً في شركة في الشركة، كما يدعي دلول أيضاً بحسب الأوراق المقدمة إلى المحكمة، أنه لم يكن ثمة شراكة مطلقاً بينه وبين آغبيه، وأنه لم يتفاوض معه مطلقاً على اقتسام الأرباح.

انتهى تحقيق المجلة، ولا داعي للتعليق، لأن السيد رفيق الحريري في دعواه المضادة علق بما فيه الكفاية، وأكد مرة أخرى مضمون عنوان التحقيق، وموضوع مشاركته، وإقراره بأنه شريك في شركة تحصل على التزامات في لبنان لمصلحته الخاصة.

وهنا لابدَ من التوقف عند مسألة مهمة لماذا لم يتحرك القضاء اللبناني؟ أقله، للتقصي عن صحة تلك المعلومات وحقيقة الدعاوى التي أقيمت أمام المحاكم الأمريكية والفرنسية ضد

الحريري ودلول؟ علماً أن حيثيات هذه الدعاوي تؤكد استغلال الحريري لسلطاته بهدف المنفعة الشخصية على حساب الدولة والشعب، وهذا ما يحاكم عليه القانون اللبناني صراحة.. فمتى يتحرك القضاء؟! وأين مجلس النواب ليحاسب رئيس الحكومة وزرائه على مثل هذه الأفعال؟

وتأكيداً لما أورده آغبيه في دعواه، فقد اتخذ مجلس الوزراء في تاريخ 1/4/1992 قراراً حمل الرقم 218 بالتصديق على اتفاق مع شركة MCI الأمريكية، عبر شركة لبنانية خاصة هي MCIOG منحت الشركة من خلال تلزيم خطوط دولية بطريقة التمويل الذاتي B.O.T لمدة خمس سنوات دون العودة إلى مجلس النواب لاستصدار قانون بذلك وهذا ما يعتبر مخالفاً لنص المادة 89 من الدستور اللبناني، وقد وجهت حينها كتلة الإنقاذ والتغيير سؤالاً إلى الحكومة حول هذا الموضوع، وطبعاً كان الجواب، وكالعادة، محاولة الهروب إلى الإمام ومعمعة الموضوع، وجاء في سؤال الكتلة:

"الموضوع: تلزيم خطوط دولية بطريقة التمويل الذاتي".

بالإشارة إلى جواب الحكومة عن سؤالنا، في شأن الترخيص لشركة خاصة للقيام بتركيب شبكة اتصالات ودولية في لبنان وتشغيلها، نتوقف عند المعطيات الآتية:

1 ـ يتبين من محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في 1/4/1992 أن الاتفاق معقود مع شركة خاصة تسمى MCIOG أسست خصيصاً لهذه الغاية، وليس مع شركة MCI الأمريكية مباشرة كما يوحي الجواب.

2 ـ ورد في جواب الحكومة، أن المشروع لن تترتب من خلاله أية كلفة مالية مباشرة تتحملها الخزينة، وأنه في نهاية مدة العقد، أي خمس سنوات، تعود ملكية المعدات والمنشآت كاملة إلى الإدارة اللبنانية من دون مقابل، لكن الاتفاق المعقود مع الشركة اللبنانية ينص على اقتطاع حصة من أجرة المخابرة الدولية مقدارها 35و0 دولار في السنة الأولى، وتتناقص بواقع 05و0 دولار سنوياً، لتنتهي بـ 15و0 دولار في السنة الخامسة، والمعروف أن الشركة تتقاضى من المشتركين إضافة إلى ذلك، بدل اشتراك على الشبكة.

3 ـ أن ديوان المحاسبة لم يوافق على الاتفاق، فعللاً رفضه كما يأتي: بما أن غاية المشروع المتفرعة من شركة MCIOG "المعروض، تتناول قيام شركة إم سي أي ..أوفرسيزغيتويز الأمريكية، بتقديم التجهيزات اللازمة لزيادة الاتصالات الهاتفية والفاكس والتلكس، بين MCI لبنان والعالم وتركيبها وتشغيلها وصيانتها، وأن المرفق المذكور يدخل في عداد المرافق العامة، ويتصل بمصلحة ذات منفعة عامة تتولاه سلطة عامة ذات صلاحية، هي وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

وبما أن تولي أمر إنشاء هذا المرفق العام لتسيير مصلحة ذات منفعة عامة، وإدارته من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين من أشخاص القطاع الخاص، يستلزم صدور قانون يحدد موضوعه وأحكامه ووسائله وحدوده ومدته؛ ولهذا نصت المادة 89 من الدستور اللبناني

على ما يأتي: لا يجوز منح موارده ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار إلا بموجب قانون وإلى زمن محدود.

ولما أنه لم يتبين وجود قانون يجيز منح امتياز للشركة المقترح التعاقد معها، في القضية المبحوث فيها، لإنشاء مرفق عام تتولاه وزارة البريد والموصلات السلكية واللاسلكية وتسييره.

وبما أنه ليس لقرار مجلس الوزراء الرقم 18 المتخذ في الجلسة المنعقدة بتاريخ 1/4/1992 المتعلق بالموضوع، قوة القانون المحكي عنه، ليمنح الامتياز المشار إليه.

وبما أن الأعمال موضوع مشروع التعاقد، لا تدخل في عداد الآلات التي يمكن التعاقد رضائياً في شأنها، سندا إلى أحكام المادة 147 من قانون المحاسبة العمومية، بما فيها الحالتان المبنيتان في الفقرتين 11 و 12 منها.

وبما أنه يقتضي والحال ما ذكر، عدم الموافقة على المشروع المبحوث فيه لهذه الجهة.

4 - يشير جواب الحكومة، إلى الحاجة الملحة إلى منع أعمال التعدي والقرصنة على الشبكات.

في ضوء هذه المعطيات نعود فنسأل الحكومة:

أولاً: لماذا أقدمت الحكومة على خرق أحكام المادة 89 معدلة من الدستور، رغم رأي ديوان المحاسبة؟

ثانياً: وبمعزل عن الناحية الدستورية والقانونية، نطرح الأسئلة الآتية:

أ - أما كان في إمكان الحكومة، عقد اتفاق مع الشركة الأمريكية MCI مباشرة، بدل توسيط شركة لبنانية، توفيراً لكلفة الوساطة على الخزينة؟

ب - باعتبار أن الشركة الوسيطة تسترد قيمة توظيفاتها ونفقاتها من المكلف اللبناني، من خلال المبالغ المقتطعة من أجرة كل مخابرة، هل أجرت الإدارة اللبنانية المختصة، دراسة اقتصادية لتبرير مقدار ما يترتب على الشركة كل سنة، وعلى امتداد خمس سنوات؟ ألا ترى الحكومة أن مثل هذه الدراسة ضرورية، للتثبت من أن مصلحة الخزينة كما مصلحة المكلف مصونة؟ وهل يجوز أن تتقاضى الشركة الوكيلة في لبنان، مبلغاً مقطوعاً عن وصل الاشتراك على الشبكة الدولية.

ج - هل اتخذت الحكومة كل الإجراءات اللازمة، لمنع كل أشكال القرصنة على الشبكات الداخلية والخطوط الدولية؟

نرجو من الحكومة الإجابة ضمن المهلة القانونية" انتهى سؤال الكتلة".

وفي العودة إلى عملية تلزيم الهاتف الخليوي في لبنان، أجاز مجلس النواب للحكومة في 13 ايار 1993 إنشاء شبكة للهاتف الخلوي، تغطي كامل الأراضي اللبنانية.

بعد حوالي شهر من هذا التاريخ تقدمت فرانس تلكوم انترناسيونال وتلكوم فنلندا بعرضين لتنفيذ هذه الشبكة، وبعد عملية استدراج عروض صورية من قبل مجلس الإنماء والإعمار، رسا الالتزام على هاتين الشركتين، والجدير ذكره هو أن شركة ثالثة هي ERICSON & ITALIAN TELECOM مدعومة من الرئيس بري، شاركت في استدراج العروض، لكنها عادت وانسحبت من العملية، نتيجة صفقة تمت بين الرئيس بري والحريري.

في 14 /9/1994 تم تأسيس الشركة اللبنانية للاتصالات، التي يملكها ميسرة خليل سكر المدير العام، ومالك ميسرة سكر وعارف محي الدين الحص، برأسمال قدره 170 مليون ليرة لبنانية.

وفي 10/4/1994 تم تسجيل شركة أخرى، وهي شركة ليبانسيل يملكها نديم نايف الفغالي، معين أمين جابر، نجيب دياب، ومديرها زياد دلول ومحاميها نبيل الفغالي، وهو محامي الشركة اللبنانية للاتصالات، أي محام واحد لشركتين متنافستين وهذا يعني أن المرجع واحد والمالك واحد واللاعبين كثر!!

في 14/11/1994 تم تأسيس شركة مشتركة بين تلكوم الفنلندية والشركة اللبنانية للاتصالات، باسم شركة ليبانسيل تحت رقم 67741 المحدودة المسؤولية، ويمثلها ميسرة سكر، شركة المباني- لبنان ويمثلها نعمة طعمة أو رزق رزق، شركة ليبانيز كوميونيكيشن هولدنغ يمثلها رزق رزق أو نعمة طعمة، المهندس حسين الرفاعي، محاميها كارلوس أبو جودة، ورأسمالها 50 مليار ليرة.

يملكها صلاح أبو رعد، F.T.M.L في 23 /8/1994 تم تأسيس شركة مساهمة لبنانية باسم
يمثلها بريجيت بورغوان، ميشال F.T.M.L.S.A محمد نجيب ميقاتي، طه ميقاتي وشركة
بيرتينتيو، آلان مالو بيرتي، بيل فضول وندى تيان المحامي.

وفيما لو تحققنا، من عملية التشابك في هذه الشركات، ومن ولاءات أصحابها والمساهمين فيها، لعرفنا حينها، لماذا رسا الالتزام على الشركتين الفنلندية والفرنسية.

يقضي الاتفاق الموقع بين وزارة الاتصالات عبر مجلس الإنماء والإعمار، وهاتين الشركتين، والذي تبلغ مدته عشر سنوات، بأن تدفع الشركتان في السنوات الثماني الأولى من العقد %20 من المردود العام للدولة اللبنانية، و %40 في السنتين المتبقيتين، مقابل أن يحق لها اعتماد عدد غير محدد من الخطوط.

وهكذا نكتشف أن هذه الشركات بدأت عملها بحوالي 30 ألف خط، وبعد ثلاث سنوات أصبح عدد الخطوط 500 ألف خط، وقد بدات هذه الشركات منذ السنة الأولى تحقق أ رباحاً طائلة، وذلك نتيجة الخلل الفادح في شركات الهاتف العادية، التي حتى وقت بعيد ستبقى تعاني من نقص ومماطلة في التأهيل، ومد الشبكات في العديد من المناطق اللبنانية.

وفي هذا السياق يقول الخبير اشرف سنو، في تقرير أعده حول نظام الخلوي قبل إجراء التلزيم للشركتين، إن هذا النظام في لبنان ملائم وعملي، ويعتبر مساعداً لشبكة الهاتف

المحلية، لكن لا يمكن أن يحلّ! مكانه، ويعمل كحل لمشاكل هذه الشبكة المشلولة، ويؤكد التقرير أن نظام الخلوي في لبنان ليس ملائماً من ناحية التمويل فحسب، بل هو مربح جداً منذ السنة الأولى لإنجازه.

ويضيف أن نظاماً كهذا في الولايات المتحدة الأمريكية أو معظم بلدان العالم لا يعود بالربح قبل السنة الرابعة من إنجازه، ويخلص التقرير إلى الاستنتاج، أن مفاوضات الوزارة مع الشركتين يجب أن تؤدي إلى اختصار مدة الـ B.O.T وليس إلى إبقائها كما كان مقترحاً.

ونورد في ما يلي جدولاً تقريبياً عن كلفة شركتي الهاتف الخلوي، وأرباحهما في خلال ثلاث سنوات من بدء العمل، وذلك بالدولار الأمريكي.

وفي علم الاقتصاد، يقال إنه ولتحقيق هذا الحجم من الربح، لابدّ من أن يفوق حجم الاستثمار مبلغ أربعمائة مليار دولار، لكن ما حصل مع هاتين الشركتين، أنهما لم تستثمرا قلساً واحداً من رأسمالهما،وأن كل المبالغ التي صرفتاها في الإنشاءات والتجهيزات، جاءت من الاشتراكات التي جمعتاها من الراغبين بامتلاك الهواتف الخلوية، وذلك قبل بدئها بالعمل.

إذاً، فأموال الاستثمار هي أموال المشتركين، وإذا كانت الشركتان لم تتكلفا شيئا على إنشاء محطات الهاتف الخلوي في لبنان، فالسؤال المطروح هل كانت الدولة عاجزة عن القيام بمشروع مربح كهذا المشروع، يدر ملايين الدولارات كما برهنا، دون أن تتكلف شيئاً من أموال الخزينة التي حرمت من أكثر من نصف مليار دولار، كأرباح من الهاتف الخلوي، والتي ذهبت، أي هذه الأرباح إلى جيوب الحريري وشركائه.

	سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة
اشتراكات البث	30000	60000	90000
إيرادات الاشتراك			
رسم الاشتراك	500		
رسم الصيانة	300	300	300
كلفة استخدام الخط لإجراء مخابرات	720	720	720
إيرادات الوقت الهوائي من المخابرات			
من خط عادي غير خلوي	270	297 (4)	297
معطيات الإرسال		(!)	(!)
المخابرات الدولية	36	36	48
فاكس			6
إجمالي الإيرادات	1826	1359	1377
إجمالي المصاريف	1580	80	80
ارباح الاشتراك	246	1279	1297
إجمالي الأرباح السنوية بالدولار	12300000	76740000	77820000

1- **افتراض 4 مخابرات في اليوم 10 دقائق كل مخابرة، الدقيقة 5 سنتات/ 360 يوماً في العام.**

2- افتراض 3 مخابرات في اليوم 5 دقائق كل مخابرة، الدقيقة 5 سنتات /360 يوماً في العام.

3- معدل 3 دولارات في الشهر لكل الاشتراكات.

4- 10% زيادة لتغطية أفضل.

5- 30% حسم للإضافات على المعدات.

إن أرباح السنة الثالثة احتسبت على أساس 90 ألف خط، وجاء الربح الصافي بقيمة 77820000 دولار أمريكي، وإن عدد المشتركين فاق النصف مليون مشترك، وبذلك فإن نسبة الارباح المحققة التي ترتفع سنوياً ابتداء من السنة الثالثة تفوق الاربعمائة مليون دولار أمريكي.

ولو افترضنا أن الشركتين تديران النظام في لبنان، وكل واحدة تقدم خحدمات لـ 30 ألف مشترك، فإن المصاريف التأسيسية لكل شركة شهرياً تبلغ:

الرقم	الوظيفة	الكمية	البدل للوحدة	دولار أمريكي
1	مدير عام	1	6000	6000
2	مساعد مدير	5	40000	20000
3	مهندسون وتقنيون	15	1500	22000
4	إدارة	20	750	1500
5	تسويق (إعلانات)			10000
6	إيجار			30000
7	مؤسسات ذات منفعة عامة- كهرباء			20000
8	تسليحات			20000
9	خدمات هندسية			10000
10	سفر			10000
11	تأمين			1000
12	قانون سياسي			3000

المجموع -- --- --- --- 167000

متفرقات
-- --- --- --- 33000
المجموع شهرياً -- --- --- --- 20000

$إجمالي المصاريف لكل مشترك خلال عام 2400000/30000 = 80

إن عدد الاشتراكات التي سجلتها شركتا الهاتف الخلوي في لبنان، تخطى الأرقام المقدرة ليصل إلى ما يفوق الثلاثمائة ألف اشتراك في السنة الثالثة لعملهما، ما انعكس مضاعفة في مداخيل هاتين الشركتين وأرباحهما؟، فيما لا يذهب إلى الدولة إلا النزر القليل، أي 20% من هذه الإيرادات، وهي تذهب بمعظمها لتنظيف الموجة التي يبث عليها الخلوي من التشويش.

وإذا ما أضفنا الخدمات التي تقدمها هاتان الشركتان، لتبين أن الأرباح التي تجنيانها سنوياً تتخطى النصف مليار دولار، وإذا قمنا بعملية حسابية بسيطة لوجدنا: أن عدد المشتركين وصل عام 1998 إلى 500 ألف مشترك، وإذا احتسبنا الخدمات الإضافية لهؤلاء المشتركين نحصل على الجدول التالي:

مكالمة في الانتظار	**1 دولار**
بدل جوال	**10**
فاتورة مفصلة	**4**

اشتراك شهري	25
تقجيم المكالمة	2
تسجيل رقم المتصل	6
عدم ظهور الرقم على هاتف المتصل به	20
المجموع	68

إن مجموع 68 دولاراً هو الكلفة الشهرية للخدمات الإضافية التي تقدم للمشترك، وإذا ما افترضنا أن 250 ألف مشترك سيستفيدون من هذه الخدمات، نحصل على الرقم التالي: 68× 250 ألف = 20 مليون دولار شهريا، وفي السنة يصل المبلغ إلى:

20 مليون × 12 = 240 مليون دولار سنوياً.

والنصف الآخر يدفع فقط رسم الاشتراك والبالغ 25 دولار شهريا أي:

25 × 250000 = 6250000 مليار دولار شهريا.

1276250000 = 75000000 مليون دولار سنوياً.

240 + 75 = 315 مليون دولار.

وإذا ما أضفنا إلى هذا الرقم بدلات المكالمات الهاتفية، والتي تشكل أضعافاً مضاعفة من هذه المبالغ لتخطى هذا الرقم المليار دولار سنوياً، وهي ستذهب بالطبع إلى جيوب رئيس الحكومة وشريكه وزير الدفاع محسن دلول، وشركائه الآخرين.

فعلى سبيل المثال، بلغت الأرباح المعلنة من قبلهم وبدون رقيب أو حسيب، التي جنتها شركتا الخلوي في خلال العام 1996 حوالي 260 مليون دولار، بينما لم تتجاوز حصة الدولة الـ 23 مليون دولار خلال العام عينه، إضافة إلى الأرباح التي تحققت خلال عامي 94و 95؛ وهذا أمر كان يجب أن يطرح وبشكل ملح، ضرورة أن تضع الدولة يدها على الهاتف الخلوي عبر تأسيس شركة مختلطة تساهم الدولة فيها بنسبة مئوية معينة، وتطرح باقي الأسهم في السوق المحلية، أمام المواطنين والمؤسسات المحلية.

وقد تكون التجربة التي تخوضها دولة الكويت مثلاً مفيدة جداً للاقتداء بها في لبنان، فقد أسست الحكومة الكويتية في العام 1997 شركة رأسمالها 30 مليون دينار كويتي (حوالي مائة مليون دولار) تساهمفيها الحكومة بنسبة 25 في المائة على أن يطرح 75 في المائة من أسهمها للاكتتاب العام وفي ذلك خطوة لكسر احتكار شركة الهواتف المتنقلة (الخلوي).

وقد يكون من المفيد أيضاً في هذا المجال، التمثل بالتجربة التي خاضتها مصر في مجال الخلوي، ففي العام 1996 أدخلت الحكومة المصرية الهاتف الخلوي إلى الأسواق، وبعد أشهر

من ذلك، أعلنت عن عزمها على تخصيص قطاع الاتصالات، والسماح للقطاع الخاص المصري والأجنبي بالاستثمار، وإنهاء احتكار الحكومة، لتقديم الخدمات الهاتفية في مصر.

وفي أعقاب ذلك، قاومت هيئة الاتصالات المصرية بطرح 30% من أسهم الشركة المصرية لخدمات الهاتف النقال المملوكة من الدولة، في اكتتاب عام على الجمهور، وتم بيع 18 مليون سهم، وبعد نجاحها في هذه الخطوة، أعلنت الحكومة المصرية عن إجراء مناقصة عالمية لاختيار إحدى الشركات أو المجموعات الاستثمارية لإنشاء شبكة ثانية للهاتف الخلوي في مصر، بنتيجة هذه المناقصة، رسا الالتزام على شركة (مصرفون) التي تضم شركات عالمية، بعدما تقدمت بعرض قدره ما يقارب 525000000 مليون دولار للفوز بحق تركيب وتشغيل الشبكة الثانية للهاتف النقال لمدة 15 عاماً.

وكان منافس "مصرفون" في تلك الصفقة شركة "موبينيل" التي يقل عرضها عن عرض الأولى بحوالي 135 مليون دولار.

وحتى تحقق الحكومة المصرية مزيداً من المكاسب، أدخلت شركة "موبينيل" مساهمة في الشبكة الأولى للهاتف الخلوي بعد أن رفعت عرضها بحدود المائة مليون دولار، وحصلت الشركة على نسبة 68% من أسهم الشركة الأولى للهاتف الخلوي التي يشترك فيها نحو 83 ألف مشترك، وبذلك حققت الحكومة المصرية دخلاً يبلغ نحو مليار و 350 مليون دولار.

وفي مقارنة بسيطة بين وضع الهاتف الخلوي في مصر وفي لبنان، نجد أنه في مصر تم تخصيص جزئي للهاتف الخلوي بينما كانت الخصخصة في لبنان كلية، وفي مصر جرى التخصيص على أساس مناقصة عالمية، جنت من خلالها الدولة ما يزيد على المليار و 350 مليون دولار، في وقت تم تلزيم الهاتف الخلوي في لبنان مجاناً، وفي مصر حددت الاشتراكات بعدد معين، أما في لبنان فقامت الشركات بتوسيع شبكاتها، وزيادة عدد مكشتركيها بأرقام كبيرة، دون أن تستفيد الدولة من نسب مئوية في هذه الزيادات.

وفي المغرب طرحت الحكومة المغربية أواخر عام 1998 مناقصة مفتوحة بين الشركات المتخصصة لإنشاء شبكة ثانية للهخاتف الخلوي النقال وتنافست نحو عشر شركات عملاقة على المناقصة تتقدمها شركة "فرانس تلكوم" و"تليفونيكا" الإسبانية و"دويشه تيلكوم" و"بريتش تيلكوم" و"الثريا" الإماراتية و"أريكسون" السويدية و"موتورولا" الأمريكية وغيرها.

وتوقعت الحكومة المغربية دخلاً من إنشاء شبكة ثانية للهاتف الخلوي يراوح ما بين الـ 400 مليون والـ 500 مليون دولار للعام 1999 مع العلم أن شركة اتصالات المغرب (ماروك تيلكوم) التي أنشأت الشبكة الأولى للهاتف الخلوي، أعلنت أنها حققت أرباحاً صافية عام 1998 تقدر بنحو مائة مليون دولار، وإن عدد المشتركين في شبكتها سيرتفع من 114 ألف مشترك عام 98 إلى 164 ألف مشترك عام 1999، وتستعد الشركة لخفض أسعار خدمات الهاتف النقال بنسب تراوح ما بين الـ 9 والـ 25 في المائة كما ستخفض رسوم الإشتراك من 600 درهم إلى 450 درهماً والتعرفة الشهرية من 200 إلى 150 درهماً وأسعار المكالمات الداخلية والدولية.

تجربة أخرى قد يكون من المفيد أن نشير إليها، وهي تجربة الهاتف الخلوي في دولة قطر، حيث أعلنت الحكومة القطرية عن تخصيص 40% من المؤسسة القطرية العامة للاتصالات، وطرحت هذه الأسهم على الجمهور القطري، عبر بورصة الدوحة وذلك لسد عجز الخزينة البالغ ثلاثة مليارات ريال لموازنة 98 -99.

ما يهمنا هنا، هو المقارنة ما بين ما يجري في لبنان وقطر، فهذا القطاع الذي يتفق كل المحللين الاقتصاديين على أنه منجم ذهب، ورغم العجز الكبير في الموازنة القطرية، إلا أن الحكومة لم تطرح سوى 40% من أسهم هذا القطاع للبيع، واحتفظت بـ 60% منه لإدراكها أهمية هذا المنجم وخطورة التفريط به، أما في لبنان، فالحكومة لا تملك سهماً واحداً في شركتي الخلوي؛ وقد قطر طرحت الأسهم على الجمهور القطري، أما في لبنان فقد ذهبت أسهم هذه الشركات إلى الرئيس الحريري وشركائه والمقربين منه؛ ويكفي إعادة تأكيد ما يقوله الخبراء، من هذا القطاع منجم ذهب، لتبيان حجم السرقة التي يقوم بها الحريري وشركائه، من خلال هذا القطاع فقط.

وبدل أن تسعى الحكومة إلى تقليص مدة العقد، مع الشركتين لإفادة خزينة الدولة، من الأرباح الطائلة التي يجنيها الهاتف الخلوي، الذي وصفه رئيس مجلس النواب نبيه بري بأنه نهر من الواردات، كلفت الحكومة المدير العام للصيانة والاستثمار في وزارة الاتصالات عبد المنعم يوسف، المقرب من الحريري، بمفاوضة الشركتين أي "فرانس تيليكوم" و"ليبانسيل" اللتين يملك النسبة الأكبر من أسهمها الرئيس الحريري، لتمديد مدة العقد إلى خمسين سنة، ورفع حجم الاشتراكات مجدداً، وطبعاً دون أن يكون هناك أي مردود إضافي لخزينة الدولة، إذن، فالحريري يفاوض الحريري لمصلحة الحريري.

وليس الاتهام أو اللوم اللذان وجهتهما شركتا الهاتف الخلوي إلى وزارة الاتصالات لرفضها رفع سقف الـ 250 ألف خط لكل منهما، سوى ذريعة للسماح لهاتين الشركتين برفع سقفيهما دون أن يتكفلا مقابل ذلك بدفع أي عائدات للدولة.

أما ذروة التحايل للتهرب من دفع أي عائدات للدولة فكانت في بدعة إصدار بطاقات "كليك" و"بروميار" والتي يعد بعشرات الألوف، فحصة الدولة هنا أقل بكثير، لأنه لا يوجد اشتراك على هذه البطاقات.

ورغم مناشدة الحكومة من قبل قوى كثيرة، وخبراء اقتصاديين لتقصير مدة العقد مع مع شركتي B.O.T الشركتين، فإنها أرسلت إلى مجلس النواب مشروع قانون لتمديد عقد الخلوي إلى 50 سنة.

ثابتة" وأكيدة، ففضائح الهاتف "الثابت" ثابتة" MOBILE إذا كانت فضائح الهاتف الخلوي "ونقالة" فقد أصبحت على كل لسان، وهي كثيرة وخطيرة، وأخطرها فضيحة تلزيم إعادة تأهيل شبكة الهاتف في لبنان، على شركة يراس مجلس إدارتها رئيس إسرائيلي سابق، وهو حاييم هيرتزوغ.

لقد كشف هذه الفضيحة تلفزيون الجديد N.T.V من خلال سلسلة من التحقيقات التي كان قد قام بها، والتي كان قد عرضها خلال نشرات أخباره قبل أن تقفله السلطة.

وقد استند التلفزيون إلى معلو مات أوردتها مجلة FINANCIAL –TIMES في عددها الصادر بتاريخ 2/5/1995.

تقول المجلة إن شركة CABLE AND WIRELESS البريطانية للاتصالات الهاتفية، دفعت مبلغاً قدره 63 مليون جنيه، أي 102 مليون دولار، لقاء حصة تساوي 10و 7 في المائة من شركة BEZEQ للاتصالات المملوكة من قبل الدولة الإسرائيلية، والتي يجري نقل أسهمها إلى القطاع الخاص.

وتضيف المجلة إن الشركة المذكورة: حصلت على عقد بقيمة خمسة ملايين دولار للإشراف على إعادة تأهيل شركة الهاتف في لبنان، وفي عدد آخر للمجلة صدر في تاريخ 20/6/1995 ورد أن حاييم خيرتزوغ رئيس دولة إسرائل السابق هو عضو مجلس إدارة شركة CABLE AND WIRELESS وهو في الوقت عينه ممثلها في مجلس إدارة شركة BEZEQ الإسرائيلية.

وفي عتدد آخر أكدت المجلة المذكورة أن شركة CABLE AND WIRELESS رفعت حصتها في الشركة الإسرائيلية إلى 10% وألقت الضوء على دور شركة MERRILL LYNCH في هذه العملية إشارة إلى أن هذه الشركة تولت عملية تسويق سندات الخزينة اللبنانية إلى العملة الأجنبية.

في نشرة TELECOM MARKETS الصادرة عن مجلة FINANCIAL –TIMES أن شركة CABLE AND WIRELESS تعتقد أن ستكون في موقع قوي لنيل حصة في مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية المملوكة من قبل الدولة اللبنانية، بسبب نجاحها في كسب عقد لمدة ثلاث سنوات من أجل الإشراف على إعادة تأهيل شبكة الاتصالات في لبنان، وتعتقد الشركة أن عملاية الخصخصة في لبنان هي على روزنامة الحكومة، وتأمل في نيل حصة من عملية الخصخصة الموعودة.

بعد أن كشف تلفزيون الجديد عن هذه الفضيحة، توجهت بسؤال إلى الحكومة عن مسألة تلزيمها مشروع الهاتف لشركة تتعامل مع إسرائيل، فكان رد الحكومة أنها استفسرت من مكتب مقاطعة الشركات المتعاملة مع إسرائيل الذي أبلغها أن CABLE AND WIRELESS ليست على اللائحة السوداء، وعندما طرح هذا الموضوع أمام لجنة الإعلام والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في مجلس النواب، صدرت توصية عن هذه اللجنة، بفسخ العقد مع الشركة المذكورة، وبعد وقت طويل من المماطلة، أعلنت الحكومة أنها أوقفت التعاون مع هذه الشركة، إلا أنه تبين أن مؤسسة "أوجيرو" الملتزمة بأعمال التنفيذ لا تزال تتعامل معها.

ولم يكتف الحريري بهذا المقدار من امتلاك الخلوي، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، حين قرر أن يكون شريكاً في شركة ICO وهي للخدمات الخلوية الفردية الدولية عبر الأقمار الصناعية، ويوم طرحت هذه الشركة الدولية أسهماً للبيع، شاركت بعض الدول العربية بشراء أسهم لا تتعدى قيمتها المليون دولار، كما ساهما إسرائيل في شراء حصة في هذه الشركة.

أما شراكة الحريري فقد جاءت عبر وزارة الاتصالات بمبلغ قيمته 78 مليون دولار، وقدج قام بهذه العملية دون علم الحكومة، ودون علم مجلس النواب، وفي بداية الصفقة دفع نسبة 35% من القيمة الإجمالية، لكن وبعد مضي وقت، وعند استحخقاق المبالغ المتوجبة، ولسبب عجز الخزينة، لم يتمكن الحريري من تسديد ما يتوجب عليه، فنفذت الشركة البنود الجزائية من العقد، وأضافت إليه فوائد التأخير، وبعد أن دفع من مال الخزينة قيمة الفوائد والجزاءات، بقي مترتباً من ديون، مبلغ 53 مليون دولار، وأمام تعذر الدفع بسبب عجز الخزينة، وخوفاً من أن يفتضح هذا الأمر أمام الرأي العام، اضطر للجوء إلى السماسرة الدوليين لبيع حصة الدولة في هذه الشركة.

لكن لم يعرف بعد ذلك، إذا كانت هذه الأسهم قد بيعت، وبأية أسعار وما المصير الذي آلت إليه تلك الأسهم؟ إن مستندات هذه القضية الفضيحة محفوظة بتفاصيلها، وسيتم عرضها أما القضاء، أو مجلس النواب في الوقت للمناسب، حين يبدأ وقت الحساب الجدي، وترفع الضغوط السياسية، وتصبح المحاسبة ممكنة.

قد لا تكون هذه الصفقة الأولى التي يمررها رئيس الحكومة، لكن السؤال يبقى دائماً الأول، كيف يستطيع رئيس الحكومة أن يتصرف بالمال العام، دون العودة إلى الحكومة وإلى مجلس النواب وإلى المؤسسات والهيئات المختصة؟

ثم كيف خرجت هذه الأموال من الخزينة دون علم أحد؟ أما السؤال الثالث، فهو كيف يشارك الحريري، مواطناً كان أو رئيس حكومة مستخدماً أموال الخزينة اللبنانية، في شركة تملك أسهماً فيها دولة عدوة؟ كل هذه الأسئلة تنتظر أحداً يجيب عنها؛ لكن قد يخطر فوراً على البال أن حرص الحريري على أن يكون هو وزيراً للاتصالات، أحد أسباب هذه الصفقة، إضافة إلى ما يملك في شبكات الاتصال.

5/11/1994 كشف تلفزيون الجديد N.T.V معلومات بشأن طريقة توزيع الالتزامات والتعهدات في إدارة الدولة، وكيف ترسو هذه الالتزامات على شركات تابعة لأركان الحكم والمقربين منهم.

فالمعروف أن ثلاثة أطراف تتابع التلزيم والتفيذ والمراقبة في كل التزام ينفذ لصالح الدولة اللبنانية، أو أي من إدارتها الرسمية؛ وهذه الأطراف هي: الشركة الملتزمة، المراقب الذي يتابع التنفيذ وفق العقد الموقع، والدولة عبر الإدارة الرسمية المعنية بالالتزام.

وبما أن الهاتف والبريد هما في أولويات برنامج الحريري في مشروع خصخصة المؤسسات العامة، فقد كان من الطبيعي أن يحكم سيطرته أولاً على وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، تمهيداً لخصخصة قطاعات فجاء بالمهندس محمد الغزيري، الذي تربطه به

علاقاة جيدة، وزيراً للاتصالات في حكومته الأولى التي لزمت الهاتف الخلوي إلى شركات خاصة وبدأت التمهيد لخصخصة البريد والهاتف الرسمي، وترافقت هذه الخطوة مع تعيين مدير عام للوزارة، ومدراء عامين للقطاعات مقربين منه أو موظفين لديه، ثم الإمساك بقرار مؤسسة أوجيرو، وتكليفها بالتنفيذ والإشراف على التزامات التوصيلات خارج السنترالات للهاتف، وإدخال موظفي المؤسسة في ملاك الوزارة.

وتجدر الإشارة هنا إلى المفاوضات على تلزيم الهاتف الخلوي كانت تجري دون معرفة الغزيري، ودون مشاركته وبشكل مباشر بين الرئيس الحريري والشركتين الفنلندية والفرنسية، وبالطبع فإن التفاوض كان يتم على أساس زيادة مكاسب الحريري وشركائه، على حساب الدولة ومصالحها، وعندما تم التوصل إلى اتفاق حول البنود كافة، كانت مهمة الغزيري تنحصر في التوقيع على العقد، دون أن يعرف هذا المسكين حجم الجرم الذي ارتكبه، في توقيعه على هذا العقد.

وعندما أكمل الغزيري مهماته، استغنى رئيس الحكومة عن خدماته لدى تشكيل حكومته الثانية، وعينه رئيساً لبلدية بيروت، فيما جاء برئيس مجلس الإنماء والإعمار المقرب منه الفضل شلق ويعنه وزيراً للاتصالات، ليستكمل الخطوات العمليةلتخصيص قطاعات البريد والهاتف؛ إلا أن الخلاف وقع بين الحريري بهذه الحقيبة لنفسه، إضافة إلى حقيبة وزارة المال ورئاسة الحكومة بالطبع.

لكن لابد هنا من التوقف قليلاً للحديث عن شركة فرانس تيليكوم فأحد المساهمين الأساسيين في هذه الشركة هي شركة فرانس تيليكوم أنترناشيونال، التي نجهل أسماء المساهمين فيها، وقد حاولنا عدة مرات الحصول على صورة للسجل التجاري لهذه الشركة، كونها مساهمة في إحدى الشركات العاملة في لبنان، وبالتالي يجب أن يكون لها سجل تجاري.

لكننا ورغام كل مساعينا، فإننا لم نستطع الحصول على أي معلومات حول هذه الشركة، أو أسماء المساوهمين فيها؛ كما تبين لنا، أنه لا يوجد سجل لهذه الشركة في لبنان، فكيف تسمح الحكومة بأن تعمل شركة أجنبية على أراضيها وهي مجهولة الهوية، وغير معروفة أسماء المساهمين فيها، ومن يؤكد أن ليس لإسرائيل يد في هذه الشركة؟ علماً أن فرانس تلكوم هي ليست فرانس تلكوم انترناسيونال ولا ندري دهاء الحريري على ماذا تفتق بمثل هذا الاحتيال في إدخال معلومات خاطئة في عقول الناس مفادها أن هذه الشركة هي عينها الشركة الحكومية الفرنسية، سنتابع هذا التحقيق وسنقوم بنشر الحقيقة كاملة وعرضها أمام الرأي وأمام القضاء في الجزء الثاني من هذا الكتاب، لكن لابد هنا من التساؤل هلما تمّ هو خطأ عربي في السجل التجاري أم تواطؤ أم أن هناك ضغوطاً مورست على مدير السجل لارتكاب مثل هذه الأخطاء لمصلحة الحريري.

كيف تم توزيع التلزيمات؟

جرى استدراج للعروض لتلزيم أعمال التمديدات الهاتفية، بإشراف المدير العام بالتكليف للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات زهير النقيب، المقرب من رئيس الحكومة وشقيق يوسف النقيب الذي عمل مع الحريري في السعودية، ثم عين مديراً لشركة أوجيرو، أما عملية

المفاوضة مع الشركات، فقد تولاها يوسف شقير، وهو مستشار لدى الحريري، وبذلك يكون ثالوث تلزيمات أعمال الهاتف بيد رئيس الحكومة، وتالياً يكون هو المفاوض الحقيقي، وصاحب القرار، وبالطبع المستفيد الأكبر.

بنتيجة استدراجات العروض لأعمال التمديدات في الهاتف، رست التلزيمات على ثلاث شركات أجنبية هي "الكاتيل" و"أريكسون" و"سيمنز" وكان شرط تلزيمها هو تلزيم جزء من مشاريعها إلى شركات يملكها الحريري أو مقربون منه، وعلى سبيل المثال، فقد قامت شركة أريكسون بتلزيم شركة الحسام وهي شركة مسجلة في السعودية، باسم نجل الرئيس الحريري، تتولى أعمال الإنشاءات التي بلغت قيمتها حوالي 70 مليون دولار، وقامت هذه الشركة، أي شركة الحسام بتلزيم هذه الأعمال إلى الشركة العربية للأعمال المدنية، التي يرأس مجس إدارتها عبد اللطيف الشماع مستشار الحريري، ومدير عدد من شركاته.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن قيمة التلزيمات الهاتفية بلغت 430 مليون دولار أمريكي، إلا أن التأخير غير المبرر في بدء التنفيذ رغم رغم دفع 20% من قيمة الالتزامات إلى الشركات، أدى إلى زيادة الكلفة على الدولة، بعد أن طالبت الشركات الملتزمة بمضاعفة المبالغ لإنجاز أعمالها في الوقت المحدد؛ وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة أرباح الشركات المحلية، التي التزمت التنفيذ، كما أدى إلى ارتفاع قيمة العقد الاستشاري، الموقَّع مع شركة نوركوتسالنت من 13 مليون دولار إلى 26 مليون دولار.

بعدما تسلم الفضل شلق حقيبة وزارة الاتصالات أجرت الوزارة في 17 -9-1996 استقصاء أسعار لمشروع توسيع الشبكات الهاتفية في مختلف المناطق اللبنانية، استكمالاً لمشروع المليون ونصف مليون خط الذي كان قد تم إقراره، وبلغت قيمة تلزيمات المرحلة الثانية من ملايين و 484 ألف دولار، وقد رست التلزيمات على مجموعة O.S.P-2 104 هذا المشروع من الشركات بشكل استنسابي، بحيث أن بعض الشركات التي تقدمت بأفضل الأسعار تم استبعادها، أو تلزيمها منطقة واحدة، فيما أعطيت المناطق الأخرى، لشركات تقدمت بأسعار أعلى من أسعارها، ونعطي مثالاً على ذلك أن شركة الطرق الحديثة MODERN ROAS تقدمت بأفضل ثلاثة عروض لالتزام مشاريع توسيع الشبكة في الشمال والبقاع وجبل لبنان، وبأسعار هي 22 مليوناً و 982 ألفاً و 49 دولاراً لمنطقة الشمال، و 17 مليوناً و 741 ألفاً و 733 دولاراً لمنطقة بعلبك، و 15 مليوناً و 393 ألفاً و 86 دولاراً لمشروع جبل لبنان؛ إلا أن الوزارة طلبت من الشركة أن تختار مشروعاً واحداً للتنفيذ، دون أن تتأكد ما إذا كان بإمكانية هذه الشركة التنفيذ في أكثر من منطقة في وقت واحد.

وقررت الشركة التزام مشروع البقاع بقيمة 17 مليون و 741 ألف دولار، أما مشروع توسيع شبطة الشمال فتم تلزيمه لشركة الإنشاءات العربية بسعر قدره 24 مليوناً و 900 ألف دولار علماً أن عرض الشركة الأولى بلغ نحو 9و 22 مليون دولار.

وفي جبل لبنان رسا قسم من الالتزامات على شركة معوض وإده بسعر 17 مليوناً و 148 ألف دولار، في حين أن عرض الشركة الأولى كان 3و 15 مليون دولار؛ علماً بأن شركة

معوض عينها، كانت قد تقدمت بعرض للجنة استقصاء الأسعار قدره 16 مليوناً و 436 ألف دولار.

أما القسم الثاني فقد رسا على شركة زاخم للهندسة والمقاولات بسعرٍ بلغ نحو 25 مليوناً و 931 الف دولار أمريكي وتم تلزيم منطقة الجنوب للشركة العربية للأعمال المدنية، التي يرأسها عبد اللطيف الشماع المدير المالي للحريري، بسعر بلغ نحو 18 مليوناً و 765 الف دولار.

إن هذه الوقائع والارقام تعطي صورة واضحة عن حجم الهدر والسرقات التي ترافق عمليات التلزيم في مشروع إعادة الإعمار على حساب خزينة الدولة والمكلّف اللبناني، ودائماً لحساب الحريري وشركائه.

وفضائح تلزيمات الهاتف، كما غيرها من التلزيمات لم تنته فصولاً عند هذه الحدود، بل تعدتها لتبيّن مدى استهتار الحكومة بصرف أموال الخزينة والمكلف اللبناني، وذلك بعدما كشفت عدة وسائل إعلام عربية وأجنبية، أن مجموعة من الشركات التي تنفذ تلزيمات أعمال في لبنان، تواجه فضائح مالية كبيرة في دولها الأم، ويمثل مسؤولوها أمام المحاكم بتهم الرشاوي والغش والسرقة، وفي هذا السياق، نشرت جريدة الحياة في عددها الصادر بتاريخ 16/3/1995 تقريراً يكشف حقيقة شركة الكاتيل، التي ختولى تأهيل قسم من شبكة الهاتف في لبنان، وذكرت الصحيفة أن القضاء الفرنسي باشر التحقيق مع المدير العام لمجموعة الكاتيل، بتهمة الاختلاس، ولو تمكنا من الحصول على وقائع قبل نشر كتابنا هذا، لوجدنا فيها أسماء بعض المسؤولين هنا.

وقد بلغت قيمة العقود الموقعة بين الحكومة اللبنانية وهذه الشركة 7و 130 مليون دولار أمريكي، وتتضمن إنشاء وتأهيل شبكات محلية لما يقارب 225 ألف خط، إلى جانب إنشاء وتأهيل اتصالات رقيمة سلكية ولاسلكية، بواسطة كابل الألياف البصرية والموجات الميكروية، مع تطوير الاتصالات الدولية، وإنشاء 35 مبنى جديداً وترميم 35 مبنى قائماً.

واللافت أن مثل هذه المشاريع، كان يتولى مجلس الإنماء والإعمار طرح مناقصتها وتلزيمها فلماذا عادت إلى كنف وزارة البريد والمواصلات، ولم يحدث ذلك بالنسبة لوزارات أخرى، خصوصاً وزارة الأشغال؟

الجواب واضح وهو أن هذه الخطوة تأتي في إطار الإجراءات الهادفةإلى خصخصة الهاتف في لبنان، والتي بدأت بتكليف شركة أوجيرو (وهي هيئة إدارة واستثمار وتجهيزات شركة راديو أوريان السابقة التي كانت مهمتها إعداد فواتير الهاتف فقط) القيام بتنفيذ أعمال التوصيلات اللازمة لشبكة الهاتف، العائدة لوزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية، بذريعة أن ذلك يوفر على المبالغ التي كانت ستتكبدها فيما لو تعاقدت مع الشركات الخاصة، وقد صدر هذا التكليف بمرسوم عن مجلس الوزراء حمل الرقم 5613 بتاريخ 5/9/1994.

وبما أن يوسف النقيب كان موظفاً لدى الحريري في السعودية، ومشرفاً على إصدار فواتير لطباعة القرآن الكريم، الذي يطبع في مطابع يشرف عليها الحريري لحساب الديوان الملكي؛

فكانت مواهب يوسف النقيب تتجلة في إصدار الفواتير المزورة، لأن حجم الأرباح هنا، أصبح يفوق حجم أرباح إصدار الفواتير في السعودية؛ وهكذا يكون النقيب قد كوفئ على مواهبه ونجاحاته، وجاء ليكمل مهمته في لبنان من خلال أوجيرو.

كان رئيس الحكومة رفيق الحريري، وخارج مضمون هذا المرسوم، قد منح شركة أوجيرو صلاحيات ومهمات أوسع، ومنها القيام بأعمال الصيانة لحساب وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وتم توقيع عقد بهذا المعنى بين الوزارة وأوجيرو لمدة خمس سنوات كما وقعت شركة أوجيرو، وبإيعاز من الحريري، عقداً في شهر ايار 1996 مع شركة كايبل أندوايرلس للصيانة والأعمال الاستشارية.

وبخلاف قرار مجلس الوزراء بوقف التوظيف في المؤسسات العامة وإدارات الدولة، قامت شركة أوجيرو بتوظيف أعداد كبيرة تخطت حدود الألفي شخص، بينهم نحو مائتين موالين للرئيس بري وبرواتب مرتفعة قياساً برواتب موظفي الإدارات الرسمية، دون أن تخضع هذه العملية لرقابة مجلس الخدمة المدنية وشروطه، ولا لرقابة ديوان المحاسبة من ناحية الإنفاق، ولا لرقابة المجلس النيابي في ما يتعلق بموازنتها وأوجه نشاطها، ولاشك في أن ما من أحد من المسؤولين، باستثناء رئيس الحكومة، يعرف ما عدد موظفي أوجيرو، وحجم الأموال التي تنفق عليها، وما هو مصدرها.

ولابد من إشارةإلى أن مجلس إدارة أوجيرو يتألف من: يوسف النقيب رئيساً ومديراً عاماً، غابي خوري نائباً للرئيس ووائل حمدان عضواً.

ولاستكمال الخطوات التمهيدية لخصخصة قطاع الهاتف، رفعت الوزارة قيمة الاشتركات الشهرية للهاتف من ثمانية آلاف ليرة إلى 20 الف ليرة أي 13 دولاراً (عن قيمة الاشتراك الشهري للهاتف في بريطانيا تراوح ما بين 7 و 10 دولارات كما رفعت قيمة التخابر المحلي والدولي إلى أكثر من الضعفين.

وبنتيجة هذه الزيادات ارتفعت قيمة إيرادات الهاتف، وبلغت عام 1996 أكثر من ثلاثمائة مليون دولار، وعام 1997 أكثر من أربعمائة مليون دولار، بعد هذه الخطوة وضعت وزارة الاتصالات مشروع قانون لخصخصة الهاتف، وإنشاء شركة مختلطة تكون مسؤولة عن الهاتف في لبنان، أطلق عليها اسم TELECOM LIBAN والتي عبرها سيضع الحريري يده على الهاتف في لبنان، كما فعل بالهاتف الخلوي.

وأثارت تلزيمات وزارة الاتصالات، والهدر الحاصل فيها، والتعامل مع شركات لها علاقة بإسرائيل، ومشروع خصخصة القطاع، معارضة كبيرة من قبل عدد من النواب داخل المجلس النيابي، ومن قبل خبراء واختصاصيين بالقضايا الاقتصادية، وبرزت خلال السجالات حول هذا الموضوع، فضيحة جديدة طغت على باقي الفضائح، وهي فضيحة التنصت على الهاتف العادي والخلوي، من قبل مسؤولين كبار.

ففي 15/9/1995 نشرت جريدة النهار تحقيقاً بعنوان "أنباء عن جهاز تنصت اشترته الدولة بملايين الدولارات" تناولت فيه موضوع التنصت على الهاتف الخلوي.

وفي 16/3/1997 كشف رئيس الحكومة السابق الدكتور سليم الحص، أن جهازاً للتنصت على المخابرات الهاتفية الخلوية تم تركيبه في شباط 1997، لتكتمل بذلك عملية التنصت على المخابرات الهاتفية، أما مهندس الاتصالات النائب سمير عون، فقد أكد في حديث للنهار بتاريخ 17/3/1997 أن ثمة إمكانات للتنصت على الخلوي من خلال جهاز متطور، يفك رموز المخابرات عبر الكمبيوتر وقد نقلت الجريدة عينها عن خبير تقني آخر، أن الدولة الخلوية، وأنه لم يسمح بدخول الخلوي إلى G.S.M وحدها يمكن أن تتنصت على أجهزة لبنان، إلا بعد أن تم شراء جهاز التنصت.

كما نشرت جريدة الكفاح العربي في عددها الصادر بتاريخ 11/6/1997، معلومات تسمها رئيس مجلس النواب نبيه بري حول عملية التنصت، وقالت إن بري وقبل ساعات من انعقاد جلسة سرية للجان النيابة المشتركة؟، خصصت لبحث موضوع التنصت على الهاتف العادي والخلوي، بحضور رؤساء الأجهزة المعنية ورؤساء شركات الهاتف الخلوي، تسلم تقريراً مفصلاً من أحد السياسيين، تناول معلومات مفصلة عن الجهات التي تقوم بالتنصت، ويؤكد التقرير، أنه ليس صحيحاً ما قيل حول عدم تدخل جهة رسمية حكومية رفيعة (الحريري) بهذا الأمر، بل إن ما اشتكته هذه الجهة من خضوعها أيضاً للتنصت ليس سوى معلومات غير دقيقة، عن وجود تنصت على الهاتف العادي لهذه المرجعية، وأكدت المعلومات، أن الحريري أوعز تحديداً إلى شركة أوجيروا لتركيب أجهزة متطورة للقيام بعمليات تنصت على الهاتف الخلوي لعدد من الشخصيات البارزة، وأضافت صحيفة الكفاح العربي، استناداً إلى هذه المعلومات، أن لا صحة للأنباء التي أفادت عن قطع خطوط الاتصال والتعاون بين شركة كايبل أند وايرلس العالمية والمعروفة بارتباطها مع إسرائيل، وأن تعاوناً وثيقاً يقوم بين شركة أوجيرو وهذه الشركة، للتنسيق حول تركيب الأجهزة والمعدات.

إلا أن موضوع التنصت تمت لفلفته، من خلال تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في الموضوع، رغم أن هذه اللجنة اعترفت بعد التحقيقات التي أجرتها، بوجود تنصت على الهاتف العادي، ولم تستطع إثبات عدم وجود تنصت على الهاتف الخلوي.

لكن الحقيقة التي لم تكشفها اللجنة، هي أن الحريري، وفي خلال لقاء جمعه بالرئيس كلينتون، كان قد وعده بأن يزوده بأشرطة تنصت، وعلى هذا الأساس اشترى الحريري جهاز تنصت حديأ جداً بنظام ديجتل، بلغ ثمنه 8 ملايين دولار، وتم نقله إلى لبنان بواسطة طائرة الحريري الخاصة، وطبعاً للحريري أهدافه الخاصة في عملية التنصت هذه، لكن الأخطر أن أشرطة التنصت تذهب وبشكل يومي إلى الولايات المتحدة، كما وعد الحريري كلينتون ومن يمنع أن تصل هذه الأشرطة إلى إسرائيل؟

خصخصة البريد

تمهيداً لخصخصة قطاع البريد والتي طرحت قبل خصخصة الهاتف؟، ألغى وزير الاتصالات السلكية واللاسلكية السابق الفضل شلق، اللجنة المكلفة منم مجلس الإنماء والإعمار بإجراء العروض والتلزيمات على قطاعي البريد والهاتف، وأحال العروض إلى وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وذلك بإيعاز من رئيس الحكومة، تمهيداً لاستملاكه الوزارة، وترافق هذا

الإجراء مع زيادة تعرفة البريد والرسوم على الطرود والمنشورات؛ وكلفت شركة ألمانية، بوضع دراسة ودفتر شروط مناسب، لخصخصة البريد، وقد كلفت هذه الدراسة 435 مليون ليرة لبنانية.

وبذلك رسمت حكومة الحريري الطريق لخصخصة قطاع البريد، وقامت بنشر إعلان عن تلزيم البريد إلى القطاع الخاص، بموجب عدة شروط أبرزها:

1 ـ جمع وفرز البريد وتوزيعه مع خدمات البريد السريع، وخدمة الشبابيك، والحوالات البريدية، وخدمة الطرود والفاكس.

2 ـ تقوم الشركة التي سترسو عليها المناقصة بإعادة تأهيل البريد، مقابل حق الاستثمار لفترة زمنية معينة، يتم الاتفاق عليها والطبع فإن التلزيم لم يطرح في مناقصة عالمية معروفة، والسبب معروف، وهو لكي يبقى الحريري ممسكاً مباشرة، بزمام مفاوضات التلزيم، وذلك حفاظاً على مكاسبه ومكاسب شركائه.

وتقدم عدد من شركات البريد الأجنبية بعروض، وتقدمت شركة هولندية متخصصة وهي واحدة من الشركات القلائل التي تملك خبرة في هذا المجال، خصوصاً أن هولندا هي البلد الوحيد التي لديها خبرة في خصخصة البريد، وقد تمت إزاحة هذه الشركة من المناقصة؟، ليتسنى للرئيس الحريري وكما في التلزيمات الأخرى كافة، استباحة أموال الخزيمة لخدمة مصالحه الشخصية، ولوضع يده على هذا القطاع عبر الشركات التي سيتم تأسيسها في لبنان، بالمشاركة مع الكنديين لتنفيذ الالتزامات، والتي ستكون السيطرة فيها مالياً واقتصادياً وسياسياً للرئيس الحريري، وبذلك حصرت المنافسة بينم شركتين مدعومتين من أهل السلطة، وهما الشركة الفرنسية المدعوة من الرئيس الحريري، والشركة الكندية المدعومة من الفضل شلق بسبب علاقة صهره حسن البواب بهذه الشركة، والتي قامت عبر صداقة بينه وبين أستاذ يدعى نسيب الحسيني يعمل في إحدى الجامعات الكندية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الخلاف بين الحريري والفضل شلق الذي تحدثنا عنه سابقاً، كان من أحد أسبابه أيضاً قضية تلزيم البريد، وهو الخلاف الذي على خروج شلق من الوزارة ليتسلم الحريري شخصياً هذه الحقيبة.

بعد أن انحصر التنافس على التزام البريد بين هاتين الشركتين، طلبت وزارة الاتصالات، عبر مجلس الإنماء والإعمار، من إدارتي الشركتين تجديد كفالتيهما المصرفية، فتقدمت الشركة الكندية بكفالة جديدة، بينما عزفت الشركة الفرنسية عن ذلك، متذرعة بأنها أعادت حساباتها فوجدت أن التزام البريد بالشروط القائمة لا يتناسب مع وضعها.

أما السبب الحقيقي لذلك، فهو تحول الرئيس الحريري إلى دعم الشركة الكندية، نتيجة لمصلحة استجدت، وبالتالي كان إصدار الكفالة وسحبها من الشركة الفرنسية أمراً يعود للحريري، وبهذا أصبح التلزيم مقتصراً على شركة واحدة بدون منافس، وهذا طبعاً مخالف لأبسط قواعد التلزيمات ويعرض التعاقد للإلغاء في ما لو مارس مجلس النواب مسؤولياته

بالمراقبة وذلك بانتظار عهد جديد يفعّل القضاء ويرفع عنه كابوس الضغوط السياسية ليتمكن من أن يُحاسب ويُحاكم ويُعاقِب.

وبذلك رسا عقد التلزيم على شركتين كنديتين، وتم توقيع العقد في القصر الحكومي يوم الأربعاء 23 تموز 1998، وإضافة إلى ذلك، فدق أصاب الحريري عصفوراً آخر بهذا الحجر، فمن خلال تلزيمه للبريد إلى شركات كندية أعاد ترطيب الأجواء بينه وبين الوزير السابق الفضل شلق، التي كانت أحد أسباب توتيرها قضية خصخصة البريد.

وينص عقد التلزيم على أن تؤسس الشركتان الكنديتان شركة لبنانية لتنفيذ التزمها، وبالطبع فإن المساهم الأكبر بهذه الشركة سيكون الرئيس الحريري وخصوأ أن كل ذلك سيتم عن طريق بنك البحر المتوسط الذي يملكه.

كما ينص العقد، على أن تتولى الشركتان الكنديتان خلال مدة العقد البالغة 12 سنة، والقابلة للتجديد لثلاث سنوات أخرى، مهمة تأمين الخدمات البريدية التي تتضمن نقل البريد وتجميعه وتوزيعه، وخدمة الشبابيك، بما فيها الحوالات، وخدمة الطرود البريدية، وخدمة البريد السريع، وخدمة الفاكس، وخدمة الهواة في كل الأراضي اللبنانية، مع احتمال زيادة هذه المكاتب مستقبلاً وفق إقبال المواطنين على الإفادة من هذه الخدمات، وتتعهد الشركة أيضاً بحد أدنى من الاستثمار يبلغ 50 مليون دولار أمريكي فيما تتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمار نحو 92 مليون دولار، تؤمن الشركة من خلاله تجهيز مركز الفرز الرئيسي في مطار بيروت، وتجهيز مراكز الفرز الأخرى والمكاتب البريدية، واستخدام آليات نقل وتنفيذ الرمز البريدي، وتركيب علب بريدية في كل المناطق.

كما تتولى مهمة تأمين مكاتب بريد تابعة للمديرية العامة راهناً، وتتعهد الشركة تدريب جميع العاملين في المديرية العامة للبريد على أن تدفع لهم خلال التدريب رواتبهم مع زيادة 20% وبعد انتهاء فترة التدريب يتم تثبيت المؤهلين منهم في الشركة، ومقابل ذلك تحصل خزينة الدولة على نسبة مئوية من المبيعات، تراوح ما بين 5% في السنة الأولى و 40% في السنة الثانية عشرة، بينما تعتمد الشركة مكاتب الوزارة المنتشرة على الأراضي اللبنانية كمقرات لها بعد ترميمها وتجهيزها، بالإضافة إلى اعتمادها التعرفة البريدية المعمول بها راهناً في السنتين الأولى والثانية من العقد، ومن ثم تتابع توصيات اتحاد البريد العالمي، مع مراعاة متطلبات السوق المحلية.

أما ما لم يذكر في العقد فهو أن الحكومة الكندية ليس لها علاقة بهذا العقد لأن قطاع البريد في كندا، هو في الأصل غير مخصص، وإن الشركتين اللتين التزمتا قطاع البريد هما شركتان مختلطتان، أصحابهما كنديون ولبنانيون، وعند التدقيق في سجلاتهما يتبين أنهما لا تختلفان كثيراً عن عشرات الشركات العقارية التي أسسها الرئيس الحريري في لبنان، وإن بأسماء مساهمين غير أولئك المساهمين في الشركات العقارية، ولكن مرجعيتهم واحدة وهذا ما سنأتي على ذكره لاحقاً.

وبموجب العقد الموقع أسست للشركتين الملتزمتين شركة لبنانية لتنفيذ الاتفاق باسم LIBAN POST S.A.L. سجلت في الدائرة العقارية في بعبدا تحت الرقم 63718 أما المساهمون في

هذه الشركة فهم: نسيب سمير الحسيني، رئيس مجلس إدارة ومدير عام، غالب حلمي محمصاني، خالد محمد سعيد شهاب، المحامي أديب يوسف طعمة، فيليب لامار، شارل أندريه لاروش، جوناثان تيالور، PROFAC – BRK HOLDING –PROFAC SLI HOLDING القنطرة هولدينغ.

أما المساهمون في شركة PROFAC SLI HOLDING 865 والمسجلة في بيروت تحت الرقم فهم:

شارك أندره لاروش (كندي) وهو رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركة، بولا أسعد سعادة (لبنانية) وسيم سامي قازان (لبناني).

والمساهمون في شركة PROFAC – BRK HOLDING 866 المسجلة في بيروت تحت الرقم فهم: جوناثان تايلور (كندي) وهو رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركة، بولا أسعد سعادة (لبنانية)، وسيم سامي قازان.

والمساهمون في شركة القنطرة هولدينغ والمسجلة تحت رقم 867 فهم: نسيب سمير الحسيني رئيس مجلس الإدارة والمدير العام روني سمير الحسيني وسمير نسيب الحسيني وبذلك يتبين أن مرجعية هذه الشركات واحدة والمالك الأساسي واحد وبذلك يكون الملزم والملتزم واحداً والبائع والشاري واحداً، أما الخاسر الأكبر فهو الشعب اللبناني وخزينة الدولة.

وأثارت قضية خصخصة البريد، قبل تلزيمها وبعده العديد من التساؤلات والشكوك، خصوصاً بعد أن تم كشف النقاب في فرنسا، عن تقرير سري حول استعمال الخدمات البريدية في عمليات تبييض الأموال، والاختلاسات على مختلف أنواعها، وإذا كانت مثل هذه الفضائح يمكن أن تحصل في دولة مثل فرنسا تتمتع فيها أجهزة المراقبة والمحاسبة بصلاحيات واسعة، فكيف سيكون الوضع في بلد مثل لبنان يعشعش الفساد في إدارته، نتيجة سياسية تقاسم الحصص والمنافع بين أركان السلطة، ومعطلة أو مغيبة فيه كل هيئات الرقابة ومؤسساتها؟ ويهيمن على السلطة فيه شخص واحد حامل مشروع إفلاس الوطن والسيطرة على مرافقه لتجييرها إلى الجهة صاحبة مشروع الحريري لعام 2000.

تلزيمات وشركات مشبوهة

..

كنا قد أشرنا في ملف الهاتف، إلى التلزيمات التي عهد بها شركة الكاتيل الفرنسية التي كان مديرها العام وعدد من مسؤوليها أمام المحاكم الفرنسية، بتهم الرشاوي والاختلاس، إلى جانب هذه الشركة يوجد الكثير من مثيلاتها التي كشف عنها تلفزيون الجديد N.T.V في سلسلة تقارير بثها عبر شاشته قبل أن يمنع من هذه الشركات، شركة بويغ الفرنسية التي عهدت إليها سوليدير تلزيم مشروع تنفيذ أشغال الواجهة البحرية لوسط مدينة بيروت، بعد أن تم تلزيم هذه الشركة تنفيذ وصلات من الأوتستراد العربي.

في ذلك الوقت كشفت مجلة POINT الفرنسية أن مسؤولين كباراً في هذه الشركة بحاكمون أمام المحاكم الفرنسية، بتهم التزوير والرشوة، وأن الشركة قامت بتقديم عروض وهمية وفواتير للحصول على مشاريع كبرى في فرنسا؛ وأن شركة بويغ كانت تقدم عروضاً وهمية؟، بأسماء شركات وهيمة، ثم تقدم عرضها بحيث يبدو العرض الأفضل، وبذلك تفوز بالالتزامات، وروت المجلة عن تورط مدير عام هذه الشركة، بدفع عمولات للحصول على موقع الأفضلية في المناقصات، وقد اعتقل اندريه بويغ الذي تربطه صداقة حميمة بالرئيس الحريري بتهم الاحتيال، كما قدم إلى المحاكمة بتهم مماثلة، مدير عام بويغ تلكوم، باتريك لولو وأمين الخزينة فيليب رينو.

ومن الأمثلة الأخرى، أن هناك معهداً يملكه ولي العهد البريطاني الأمير تشارلز ويدعي معهد أمي رويلز للعمارة والتصميم المدني، ويتمتع هذا المعهد بحسبما روت الصنداي تايمز بأسوأ سمعة في بريطانيا وتصف الصحيفة المعهد في عددها الصادر بتاريخ 24/8/1997 بأنه: مهانة يعيشها أمير ويلز، بفعل الفوضى التي يغرق فيها، وهو مؤسسة تشتري الطلاب بمنح وهبات تصل قيمتها إلى 125 ألف جنيه استرليني سنوياً، وتجعلهم يسمون أنفسهم مهندسين، وأن المشاريع الهندسية التي يصممها هؤلاء الطلاب سخسفة وفجة، وبلا حياة، وعملهم مرسوم بصورة رديئة وفاضحة وباعثة على اليأس.

رغم هذه السمعة السيئة للغاية، فإن الرئيس الحريري استقدم وفداً من هذا المعهد، يضم 21 طالباً وطالبة، وذلك إثر لقاء جرى في لندن بين النائبة بهية الحريري والأمير تشارلز وكلف هؤلاء الطلاب بوضع تصورات ودراسات هندسية لعدة مناطق من المدن اللبنانية، بينها حي الزيتيني في صيدا القديمة، التي وضع لها هؤلاء الطلاب 26 تصميماً، إضافة إلى تصاميم أخرى تشمل إعادة ترتيب مناطق الجميزة، الأشرفية، الباشورة، زقاق البلاط، وعين المريسة.

وقد علق على هذا الموضوع نقيب المهندسين عام 1997 ببيان اعتبر فيه أن الاستعانة بمؤسسة الأمير تشارلز التي تملك الجزء القليل من المؤهلات والموصفات والإمكانات الفنية المطلوبة، للقيام بدراسة شاملة للتشعبات المعقدة لموضوع كهذا، تطغى عليها صفة الارتجال، مما يؤدي إلى نتائج ناقصة ومبتورة لنتائج عمل استقصائها.

هذا بعض من نماذج عديدة لعمليات تلزيم شركات تعمم وتعوّم نفسها، على حساب المصلحة الوطنية، ولا صفة تمنحها حق التنفيذ، سوى أن أصحابها شركاء لأركان الحكم، ينفذون مشاريعهم بعيداً عن أية رقابة أو محاسبة، معتدين على القانون وعلى الوطن، وبذلك أيضاً يتم حرمان الشركات الوطنية الأخرى من هذه التلزيمات.

هذه الشركات التي تتحمل أعباء ومصاريف داخلية كبيرة ولديها عدد كبير من الموظفين، أصبحت بفعل سياسة المحاصصة، وتقاسم المغانم بين المسؤلين وشركائهم على شفير الإفلاس والتوقف والإقفال، فكل أموال الإعمال وإعادة البناء تذهب إلى جيوب أركان الحكم وشركائهم، وإلى عدد كبير من الشركات الأجنبية التي لهؤلاء مصالح فيها، علماً أن الشركات اللبنانية كان لها دور كبير في إنماء وإعمار العديد من دول الخليج العربي وافريقيا حتى الأمريكيتين.

وبالطبع فإن الأضرار لم تقتصر فقط على هذه الشركات، بل أدت وتؤدي إلى أضرار أخرى أكبر بكثير تصيب الوطن؛ ولعل أهمها هجرة الأدمغة والأيدي العاملة اللبنانية إلى الخارج، بعد أن أقفلت في وجهها سوق العمل في لبنان، وإذا كانت محطات الهجرة اللبنانية السابقة، تعود في أسبابها إلى الحروب التي لعل أبرزها حرب 1860 والمجاعة التي انتشرت في العام 1926 بعد الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، والحرب الأهلية؛ فالهجرة اليوم تعود لأسباب أخرى.

وهنا تطرح علامات استفهام كبيرة، ومنها لماذا يتم التدمير المنظم للقطاعات الصناعية والزراعية والاقتصادية الأخرى في لبنان؟ ولماذا يتم دفع الأدمغة واليد العاملة إلى الهجرة؟ وما علاقة ذلك بالمشروع الإسرائيلي حول الشرق أوسطية الجديدة الذي طرح أمام مؤتمر الدار البيضاء عام 1994؟ وهل السياسة المتبعة الحالية في لبنان هي التنفيذ العملي لهذا المشروع؟

مقدمة الملفات - النفط

قد يكون النفط من أهم القطاعات التي تجلب الربح للدولة، بعد رفع الدعم عنه، لو كانت هي المسؤولة عن استيراده، لكن هذا القطاع الإنتاجي، هو كسائر القطاعات الأخرى التي تديرها شركات خاصة، تتقاسم أرباحها مع أصحاب النفوذ في السلطة.

فعلى سبيل المثال: لقد بلغت الفاتورة النفطية لعام 1996 (769 مليوناً و 150 ألف دولار) بحسب إحصاءات وأذونات المديرية العامة للنفط، فيما كانت قد بلغت عام 1995 (630 مليوناً و 294 ألف دولار) أي بزيادة 139 مليون دولار ونسبة 06و22%.

وإذا افترضنا أن الفاتورة النفطية تبلغ سنوياً حوالي 700 مليون دولار، وأن الأرباح التي تحققها الشركات المستوردة 10% فقط من الفاتورة، فإن حجم الأرباح في هذا المعدل قد يصل إلى حدود 70 مليون دولار، هذا إذا تم استيراد النفط مكرراً، أما إذا أعيد تأهيل وتشغيل مصفاتي طرابلس والزهراني، فإن هذه الأرقام ستتضاعف مرتين أو ثلاثاً، إن هذه الأرقام ستطرح سؤالاً بديهياً: لماذا لا تضع الدولة يدها على هذا القطاع، وتصبح المستورد الوحيد لمادة النفط؟ خصوصاً وأن فاتورة استهلاك الدولة، من مجمل الفاتورة النفطية بلغ حوالي (1838789) طناً، منها أكثر من مليون ونصف مليون طن من مادة الفيول أويل الذي يستخدم في توليد الطاقة الكهربائية، وهذا يعني أنها تشكل المستهلك الأول لهذه السلعة؟

الجواب الوحيد والمقنع عن هذا السؤال: أنه لم لم يكن أصحاب القرار في السلطة مستفيدين من إبقاء عملية الاستيراد بين الشركات، لبادروا فوراً إلى وضع اليد نهائياً وكلياً على هذا القطاع، الذي بأرباحه الطائلة يسهم في سد عجز الخزينة.

هذا التقرير، تؤكده وقائع عديدة لا لبس فيها، وكانت وسائل الإعلام قد تناولت هذا الموضوع طويلاً، وأشارت إلى أسماء كبيرة مستفيدة من هذا القطاع، من بين هذه الأسماء السيد رئيس الجمهورية الياس الهراوي، الذي بدأ اهتمامه بهذا القطاع، منذ أن كان وكيلاً لدى شركة

موبيل يوم كان مديرها العام خليل غطاس، وكان مقرها بين بيروت وجنيف؛ ومع توليه رئاسة الجمهورية، اعتبر الهراوي أن قطاع النفط هو حصته في إطار تقاسم الحصص بين أعضاء الترويكا وأعوانهم في الحكم، فكان أن وضع يده على ملف النفط، وعمد عبر ولده رولان الهراوي إلى تأسيس شركة نفطية بمشاركة صائب نحاس، فارتفعت حصته من السوق النفطية إلى حدود الـ 30%.

وبهدف إحكام قبضته على هذا الملف، عين أقرب أصدقائه ومحاميه الخاص المحامي شاهيه برصوميان وزيراً للنفط، بعدما اشترط على الحرري، لدى تشكيله الثانية، أن يستبعد منها وزير النفط السابق أسعد رزق، المقرب من الحريري وأن يستبدل به بروصوميان.

وقد اضطر الحريري إلى الموافقة، بعد أن أدى الخلاف بشأن هذا الموضوع إلى تأخير تشكيل الحكومة لعدة أيام؛ وبذلك فشلت (مؤقتاً) خطة الحريري في وضع يده بشكل احتكاري على قطاع النفط عبر شركة "بريتشارد" وهذا ما كان قد كشفه تلفزيون الجديد N.T.V في سلسلة تحقيقات بثها عبر شاشته لكن الحريري لم يقبل أن تكون حصة النفط من نصيب الرئيس الهراوي فقط، فعاد للعمل على إدخال شركة ريتشارد، التي يشغل منصب مديرها العام شقيق زوجته نازل السيد نادر عودة، إلى سوق النفط اللبنانية، تمهيداً للسيطرة الكاملة على هذا القطاع بعد انتهاء ولاية الرئيس الهراوي.

وترافق دخول هذه الشركة الأمريكية، مع إعداد مشروع لإنشاء شركة مختلطة بينها وبين وزارة الصناعة والنفط براسمال مقداره 200 مليون دولار تكون حصة الدولة منه 25% وتتمثل مساهمتها بتقديم منشآت مصفاتي طرابلس والزهراني والمساحات العقارية العائدة لهما؛ وتوازي هذه النسبة حوالي 500 ألف سهم من أصل مليونين، قيمة السهم الواحد 100 دولار، أما حصة الشركة الأمريكية فتبلغ 50% أي ما يوازي 750 ألف سهم، والحصة الباقية تطرح للاكتتاب من قبل اللبنانيين، شرط أن تزيد مساهمة الشخص الواحد على واحد في المائة من قيمة مجموع الأسهم وقد حددت مدة الاستثمار لعشرين سنة، ومدة الشركة المختلطة 99 سنة قابلة للتجديد أو الحل، وفقاً لقرارات الجمعية العمومية، وفي قراءة تفصيلية هذه الشركة، يتضح أنها تصادر صلاحيات وزارة النفط وتلغي دور الشركات المحلية، بعد أن تحتكر السوق بأكملها.

لكن نتيجة للصراع بيم مصالح رئيس الجمهورية ومصالح رئيس الحكومة، تم تجميد هذا المشروع للشركة المختلطة، بعد أن وافق رئيس الجمهورية على أن يضع الحريري يده على مرافق أخرى.

في موازاة هذا المشروع ظهر مشروع آخر عرابه وزير الموارد المائية والكهربائية إيلي حبيقة، وهو مد أنابيب غاز من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان، لاستخدامه في توليد الطاقة الكهربائية في المصانع الجديدة في الشمال والزهراني، بدلاً من الفيول تأويل الذي سيتم الاستغناء عنه في توليد الطاقة الكهربائية، وينص هذا المشروع على أن تتكفل شركات سورية بمدّ الأنابيب داخل الأراضي السورية حتى الحدود، وكلف الوزير حبيقة التفاوض مع

شركات أمريكية لاستكمال الإمدادات داخل الأراضي اللبنانية، وصولاً إلى محطات توليد الطاقة الكهربائية.

وما دام عراب هذا المشروع هو الوزير حبيقة، فمن الطبيعي أن نسبة العمولة "حرزانة" هذا إذا يفكر بشركة مستقبلية، في مشروع مماثل.

إضافة إلى هذه المشاريع، هناك العديد من الفضائح "النفطية" التي كشفها تلفزيون الجديد N.T.V ووسائل إعلامية أخرى منها:

في تاريخ 27/7/1996 منح مجلس الوزراء شركة الطاقة اللبنانية حق استئجار أو شراء قطعة أرض مفروزة من العقارين 327 و 337 في الغازية (التابلين) وذلك بمبادرة من وزير الصناعة والنفط شاهيه برصوميان، والسؤال: لماذا لم يطرح البيع أو التأجير بالمزاد العلني كما هو متبع عادة؟ ومن هي الجهة الخفية المستفيدة من هذه العملية، وهذا ما يُخْفِه وزير السياحة نقولا فتوش خلال الجلسة التي جرى فيها طرح هذا الموضوع حين سأل. من الجهة المستفيدة من هذه الصفقة؟ ورافق هذا السؤال همس وغمز وابتسامات، وكانت بمثابة إجابة عن سؤال الوزير، وهذا ما يؤكد مرة أخرى أن قرارات السرقة يتم تهريبها بمراسيم وزارية.

وفي سلسلة تحقيقات قامت بها جريدة "النهار" كشفت عن فضيحة نفطية أخرى، بطلها الوزير شاهيه برصوميان، الذي قام بإعادة بيع كميات كبيرة من مادة المازوت، على أساس أنها رواسب ثقيلة، بينما هي، في الحقيقة خلال ذلك وقد تم بيع هذه الكميات إلى تركيا وأمريكا ودول أخرى.

هذه الصفقات التي تقدر بمئات ملايين الدولارات، كانت تتم عبر شركتين وهميتين، الأولى أنشئت في قبرص برأسمال مقداره خمسة آلاف ليرة قبرصية، أي ما يوازي عشرة آلاف دولار، وتعرف باسم (بتروليتك ليميتد) والثانية في بريطانيا برأسمال مقداره عشرون ألف جنيه استرليني أي ما يعادل 37 ألف دولار أمريكي وتعرف بـ: DYCAN ASSOCIATES والشركتان مسجلتان شكلياً في قبرص ولندن، وهما في الحقيقة شركة لبنانية يملكها شخص واحد، وتستعمل رقم فاكس واحد، لكنها سجلت باسم شركتين أجنبيتين خارج لبنان، تهرباً من دفع "رسم الطابع" الذي يبلغ بحسب الصفقات التي قامت بها هاتان الشركتان 500 ألف دولار للأولى و 900 ألف دولار للثانية.

وفي إطار هذه التحقيقات نشرت جريدة النهار كلاماً مصدره مسؤول في وزارة المال، ينفي أن تكون الوزارة قد تسلّمت أي مبالغ سواء أكانت من أرباح محققة من هذه الصفقات، أم استرجاعاً لأثمان محروقات تم بيعها، وهنا السؤال: من هو المستفيد إذاً من أرباح برصوميان، الذي قال إن وزارته هي الوحيدة بين الوزارات التي تؤمن لخزينة الدولة مدخولاً يومياً مقداره 50 ألف دولار، في الوقت الذي تنفي فيه وزارة المال مصدرها المسؤول هذا القول؟!

الجواب بالطبع عند وزير النفط هو يعرف إلى أين تذهب الخمسين ألف دولار يومياً.

إضافة إلى هذه الفضائح، هناك تلزيمات أثارت العديد من التساؤلات، وصحيفة النهار أوردت في عددها الصادر بتاريخ 10 أيلول 1997، خبراً مفاده أن وزارة النفط قامت بتلزيم أعمال تنظيف عشرة خزانات لتخزين المازوت في منشآت الزهراني لأحد المتعهدين على أساس مائة ألف دولار أمريكي عن كل خزان، أي ما مجموعه مليون دولار، هذا في الوقت الذي يبدي فيه العاملون في الزهراني استعداهم لتنظيف الخزانات بحيث تراوح التكلفة بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف دولار أمريكي للخزان، وقد سبق للعاملين في الزهراني قد قاموا بمثل هذا العمل في الماضي، وفي عددها الصادر صباح 12 أيلول 1997، ذكرت الصحيفة عينها أن تسعة خزانات معدة لتخزين الغاز استأجرتها شركة خاصة مقابل مليون ومائتي ألف دولار أمريكي في السنة؛ إلا أنه تبين أن هذه الخزانات غير مجهزة لكن الهدف من استئجارها كان الحؤول دون استخدامها من قبل الوزارة، وقد بقيت هذه الخزانات على ما يبدو دون صيانة.

وفي عددها الصادر بتاريخ 26 آب 1997، أوردت الصحيفة أيضاً كلاماً منسوباً إلى مصدر مسؤول في وزارة المالية، يفيد أن صفقات الفيول أويل تجري بالتراضي لحساب مؤسسة كهرباء لبنان، وكانت الصحيفة، قد ألمحت في عددها الصادر بتاريخ 12 آب 1997، إلى عقود استيراد كانت أجريت بالتراضي.

وإذا ما أضفنا إلى الصفقات التي أجريت وتجري بالتراضي، والسرقات التي تتم من خلال بيع المازوت إلى الخارج على أنه رواسب ثقيلة، وهو مازوت من الدرجة الأولى؛ وإذا أضفنا إلى ذلك الرسوم التي وضعتها الدولة على سعر صفيحة البنزين، والتي بلغت 5 آلاف ليرة عن كل صفيحة بنزين، لوجدنا أن المواطن اللبناني يدفع مبالغ هائلة ثمناً لكل هذه الصفقات والسرقات، وهذه المبالغ يدفعها على مرحلتين، المرحلة الأولى مباشرة عبر زيادة سعر البنزين، وزيادة تعرفة الكهرباء، والمرحلة الثانية عبر الغلاء على وسائل النقل والبضائع والمواد التي ستتأثر أسعارها حكماً بزيادات الرسوم على البنزين والكهرباء.

وفي عددها الصادر بتاريخ 27 آب 1997 ذكرت الصحيفة عينها أن وزارة النفط استحدثت مختبراً جديداً في محلة برج حمود، رغم أنها أكملت أيضاً تجهيز مختبر طرابلس ومختبر الزهراني للمواد النفطية.

وهنا نتساءل:

أولاً. هل صحيح أن وزارة النفط قامت بتلزيم خزانات المازوت في الزهراني مقابل مليون دولار؟ ولماذا لم يعهد بعملية التنظيف إلى العاملين في الزهراني، مع ما يترتب على ذلك من وفر كبير في التكلفة؟

ثانياً: هل صحيح أن وزارة النفط أجّرت خزانات الغاز إلى شركة خاصة بملبلغ مليون ومائتي ألف دولار سنوياً، ولما لم يتم تجهيز هذه الخزانات ووضعها قيد الاستعمال؟ لماذا لم تجر على هذه الخزانات أعمل الصيانة المفروضة؟

ثالثاً: لماذا تجري وزارة النفط صفقات الفيول أويل لحساب مؤسسة كهرباء لبنان بالتراضي، ولا تجريها بطريقة المناقصة العمومية، كما هو مفروض بحسب القوانين النافذة، وكما تمليه مصلحة الخزينة؟

رابعاً: هل كان ثمة حاجة لاستحداث مختبر جديد للمواد النفطية في مجلة برج حمود مع وجود مختبرٍ كامل التجهيز في طرابلس، وآخر في الزهراني؟ وكم كانت تكلفة إنشاء المختبر الجديد؟

بعد أن كشف النقاب عن قصة الصفقات في وزارة النفط، طرح برصوميان الموضوع خلال إحدى جلسات مجلس الوزراء، على أن هناك حملة سياسية تستهدفه من خلال هذه الفضائح؛ فتصدى له الحريري، إلا أنه اضطر إلى أن يتراجع، لعلمه بأن المستفيد الأول من موضوع النفط والغاز هو أولاد رئيس الجمهورية.

فضيحة أخرى شهدتها أروقة وزارة النفط لم يكشف عنها، وهي أن وزير النفط شاهيه برصوميان، بعث بكتاب إنذار إلى شركة موبيل، قبل أن تصبح ملكاً للوزير جنبلاط، يبلغها فيه بأن موصفات الخزانات التي أنشأتها مخالفة للقوانين، فردت الشركة على هذا الإنذار بكتاب أكدت فيه أن خزانات تم بناؤها وفق الأسس والمعايير الأمريكية، ووفق دفاتر الشروط العالمية، إلا أن الوزير برصوميان كان في إنذاره الثاني أكثر وضوحاً، فأرسل موفداً منه هو ناجي عازار ليبلغ شفهياً إدارة موبيل، أن عليها أن تدفع مائة ألف دولار للوزير، وعبره إلى نجل الرئيس الأول، لكي يتم سحب هذا الإنذار، وهذا ما حصل.

هذه الأسئلة، هي أسئلة المواطن الذي يتحمل وحده أعباء الصفقات والسرقات والتزيمات، فهو الخاسر الوحيد والمكلف الوحيد الذي يدفع فوق ذلك قيمة الضرائب والرسوم التي وصلت عام 1996 إلى 250 مليون دولار بعد زيادة الخمسة آلاف ليرة على سعر صفيحة البنزين، إضافة إلى الفوارق بين الأسعار العالمية وأسعار الوزارة التي تراوح بين 89 دولاراً لسعر طن الغاز الواحد و 171 دولاراً لسعر طن البنزين، وهذه النسبة يدفعها أيضاً المواطن.

ونلاحظ أن كلَ مشروع من المشاريع التي تقوم بها الحكومة، كان يمكن، لو أنه نفذ بالطرق القانونية والشرعية، أن يجنّب الخزينة العامة خسائر فادحة تفوق ملايين الدولارات، التي تكفي لتغطية سلسلة الرتب والرواتب، أو لإنشاء صناعات وطنية جديدة تحرك الاقتصاد الوطني، أو لدعم قطاع الزراعة أو التربية، أو أي قطاع آخر يعاني من إهمال مريع؛ وتجنّب الدولة أيضاً الاستدانة من الخارج لسد عجز الخزينة، الناجم أصلاً عن هذه الطرق الفاضحة في السرقة والهدر؛ ولكن على من تقرأ مزاميرك يا داوود، فهذه ليست سوى أمنيات مواطن عادي في وطن تحكمه "شلة" من السماسرة!

مقدمة الملفات ـ واجهة صيدا البحرية والأتوستراد الجنوبي

هذا الشغف النادر في شق الأتوسترادات، وبناء الجسور وفتح الأنفاق، نادراً ما نجده بهذا الزخم، عند إنسان كما هو عند رفيق الحريري.

!!وقد يبدخل مجموعة "غينس" ذات يوم لكثرة إسرافه في هذا الشأن

لا شك أن هذا الشغف، ليس مجرد هواية، أو نزوة، وبالتأكيد ليس حالة نفسية، بل هو جزء أساسي من مشروع.

يبلغ طول مدينة صيدا حوالي 7 كم وعرضها في أقصى احتماله حوالي 1كم، تخرقها طولاً 4 أتوسترادات: البولفار الغربي أو كورنيش البحر، البولفار الشرقي، بولفار رياض الصلح وبولفار معروف سعد وطريق صيدا القديمة.

ولا أعتقد أن مدينة بهذه المساحة بحاجة لإضافة أتوستراد، وبخاصة من النوع الذي يلغي خصوصيتها وتاريخها ويفصلها عن واجهتها البحري.

وبالتالي، لا أعتقد أن مدينة بهذه المساحة تستدعي قيام مرفأ بوق مساحتها بحوالي عشرة أضعاف، لكن ما يحدق في زمن الحريري إنما يحدث خارج إطار المنطق العام والمصلحة العامة، والحاجة، فأي جدوى في مشاريع من هذا النوع، تدرس بعقلية المقاول الذي يضع في أولويات دراسته حجم الأرباح التي سيجنيها؟ وإذا ما فكر بدور اقتصادي في مستقبل يراهن عليه، يبقى هذا من الاستثناءات التي تبرر تنفيذ مشاريع كهذه؛ والسؤال الذي طرح دائماً: لماذا توكل هذه المشاريع إلى شركات خاصة تستملك النسب العالية من الأملاك العامة؟ علماً أن القانون 117/91 قد أجاز إنشاء شركات عقارية لإعادة إعمار المناطق التي دمرتها الحرب، فهل الواجهات البحرية لصيدا وصور وساحل المتن الشمالي، هي من المناطق التي دمرتها الحرب؟

وهل المساحات الكبيرة من البحر التي تردم من أجل إنشاء مجمعات سياحية، هي من المناطق التي دمرتها الحرب؟ إذا ما هو مبرر الترخيص لمثل هذه الشركات حتى تصبح بديلاً عن الدولة كاملة؟ ومن هو المستفيد الأول؟ وكيف يصدق مجلس النواب بهذه السهولة على تمليك الأملاك العامة لشركات خاصة؟

ما هي حكاية الشركة اللبنانية لتطوير ساحل صيدا "شركة صيدون"؟

يقول المهندس بهاء الدين البساط (وهو وزير سابق، ونقيب سابق للمهندسين) في محاضرة ألقاها في نادي خريجي مقاصد صيدا في 16/12/1995 إنه في عام 1977-1978 تقدم السيد رفيق الحريري بمشروع بناء مرفأ في مدخل صيدا الشمالي، ما لبث أن تمّ تعديل موقعه إلى جنوب المدينة لاعتبارات بيئية وتراثية وسياحية، وكان يتوقع لهذا المرفأ الجديد أن يكون مرفأ بحجم وسطي، وبوظيفة عادية غير متخصصة، لكن الأحداث حالت دون إنجاز هذا المرفق

طرح الموضوع مجدداً في الآونة الأخيرة، وأثناء إعادة البحث في المشروع، طرأ عليه تغيير كبير في حجمه ووظيفته، إثر مداخلة من شركة CMA التي يملكها السيد رودولف سعاده وشركاه، وبناء على هذه المداخلة، تعدل مشروع المرفأ الجديد ليصبح مرفأ متخصصاً للحاويات، وقد خصص جزء منه لعملية الشحن والتفريغ، وأنشئت لتنفيذ المشروع شركة عقارية مغفلة لبنانية باسم الشركة اللبنانية لتطوير ساحل مدينة صيدا وصدق نظامها

الأساسي لموجب المرسوم رقم 7593 الصادر بتاريخ 4/12/1995 وكلّفت الشركة إضافة إلى بناء المرفأ، بعمليات تجهيزية تتناول البنية التحتية وتنفيذ تصميم توجيهي، مقابل تملك أراض من جراء ردم البحر واستثمار هذه الأراضي أو تأجيرها أو بيعها أو إدارتها.

أما الطاقة التشغيلية لهذا المرفأ، كما يروي اسليد البساط، فهي تفوق بأضعاف مضاعفة، الطاقة التشغيلية لمرفأ بيروت؛ هذه المسألة تحديداً هي التي شغلت الخبراء والمهندسين، ولسبب أولي وجوهري هو: أن مساحة المرفأ الجديد ستفوق مساحة مدينة صيدا بعشرة أضعاف وهذه سابقة في تاريخ العالم والمدن الساحلية.

وفي تقرير وضعه المجلس الأعلى لتنظيم المدني حول هذا المشروع: توقف عند المساحات الكبيرة جداً للمرفأ، وتساءل عن المبررات والحاجات التي قضت بها، ثم ناقش سلبيات انعكاس هذه المساحة الهائلة على جوارها البري والبحري، ولاسيما مدينة صيدا القديمة وخليج اسكندر السياحي؛ وبعد المداولة قرر المجلس الموافقة على مبدا إقامة المرفأ التجاري في الموقع المقترح، إلا أنه أبدى تحفظه على مساحته الكبيرة والشكل المنفر الناتج عنها.

ورغم كل الاعتراضات والتحفظات على قيام هذا المشروع، بدءاً من التنظيم المدني إلى نقابة المهندسين ومنظمة الأونسكو وخبراء الآثار، فإن الرئيس الحريري أصر على المضي في هذا المشروع.

هذا الإصرار من قبل السيد رفيق الحريري، لم يكن ناتجاً عن هم وطني وغيرة على مسقط رأسه؛ فهو كعادته، كلما أنشأ شركة عقارية، يتم ذلك بهاجس المستثمر، وليس بهاجس رجل الدولة

.

وفيما لو حاولنا أن نستعرض الجدوى الاقتصادية من هذا المشروع، نجد أن المستفيد الأول منه أصحاب الشركة العقارية التي ستكون نسخة عن سوليدير وأخواتها؛ ولاسيما أن المرسوم يجيز لأصحاب الشركة تملك نسبة توازي حوالي 20% من كامل مساحة مدينة صيدا، وتتحكم عملياً باستثمار الجزء الأهمل من المرفأ ما بين منطقة حرة ومستودعات تخزين؛ وتضع يدها فعلياً على المرفأ بمختلف أقسامه، إضافة إلى امتلاكها لشاطئ اسكندر الذي ستقيم عليه مدينة ساحلية بعمق مئات الأمتار في البحر.

تكمن الخدعة في هذا المشروع، في عملية تضخيم حجمه وكلفته بشكل تعجز الدولة عن تنفيذه، وهذا ما يبرر قيام شركة عقارية تتملك ملايين الأمتار في محيط المرفأ، أما السؤال، فهو هل من ضرورة ملحة لمشروع كهذا؟

وهل المراهنة على السلم تستدعي رهن أملاك وتمليكها لشركات عقارية؟ وهل إن هذا المرفأ فيما لو أنشئ بذريعة المنافسة في المنطقة، يستطيع منافسة مرفأ دمياط أو مرفأي حيفا ويافا؟ ثم من يفترض أن يكون المنافس فيما لو كان الأمر على هذا النحو من البراءة، الشركة أم الدولة؟

وقد يكون من المفيد، لتلمس بعض الإجابة عن هذه التساؤلات، التوقف عند ما يرويه المهندس رهيف فياض عن هذه الشركة، وعن جدواها الاقتصادية، (وهو صاحب مكتب هندسة وله مشاريع كبيرة في لبنتان والدول العربية.

يقول:

بتاريخ 2/8/1995 أعدت إدارة مرفأ صيدا تقريراً وقدمته إلى وزير النقل، يتعلق بالمرفأ والواجهة البحرية لصيدا، وقد شرح التقرير الصعوبات التي يواجهها مرفأ صيدا بسبب صغر حجمه، إضافة إلى موضوع الآثار والنفايات الصلبة المرمية في البحر، ومشكلة المجارير التي تصب في خليج اسكندر؛ واقترح التقرير أن يعاد تنظيم الواجهة البحرية لصيدا وتأهيلها على أساس جمع المجارير وتكريرها وتخصيص مجمع لهذا الغرض، على الأرض المردومة من البحر.

أما النقطة الثانية، فهي جمع النفايات الصلبة وإزالتها من خليج اسكندر وإعادة الشاطئ عبر تغذيته برمل يؤتى به من الخارج، وردم البحر في الخليج، ليبنى عليه مرفأ سياحي وفندق، أما النقطة الثالثة فهي بناء مرفأ تجاري في سينيق عن طريق الردم أيضا، وقد قرر مجلس الوزراء الموافقة على المخطط التوجيهي من خلال المرسوم 7482 الصادر بتاريخ 6/ت 2/ 95، وأسس شركة صيدون، وهي شركة لبنانية لتطوير ساحل مدينة صيدا، كما وافق المجلس على تأسيس الشركة في القانون 7593 الصادر بتاريخ 4/ك 1/95؛ وبعد أقل من شهر صدر في 31/ ك 1/95 المرسوم 7691، الذي عدل القوانين في شركة صيدون العقارية، وصحح بعض الأخطاء الموجودة في المرسوم الأول، وأعيد النظر بشكل خاص في المساحة المقرر اكتسابها وتصغيرها، والملاحظة الأولى على المشروع، بحسب المهندس رهيف فياض، تفيد أن المساحة المردومة تبلغ حوالي مليون و 551 ألف م 2 أي مرتين ونصف مساحة سوليدير ومن المقدر أن تستخدم الشركة 6و 2 مليون متر مكعب من الصخور الكبيرة لبناء كاسر للأمواج، إضافة إلى 20 مليون متر مكعب من البحص والحصى والصخور لعملية الردم.

وهذا المرفأ يصنَّف في خانة المشاريع الخرافية، إذ أنه لا يعقل أن يتم بناء مرفأ ملاصق لمدينة وامتداده على الشاطئ أكبر بكثير من امتداد المدينة عينها، أما ضخامة حجم الردم، فلا يمكن أن تشكل مشروعاً مربحاً، لأن الأراضي المردومة ستكون مكلفة جداً؛ ومن المؤكد أن أرباح المرفأ ونجاحه، لن يوازيا المال المنفق عليه، فضلاً عن أن هذا المرفأ العملاق سيشوه البيئة بالكامل لأن عمليات الردم تؤثر أيضاً على التوازن البيئي في المنطقة بأثرها وتمتد آلاف الكيلومترات.

إن هذا المشروع يقوم على أساس قراءة خاطئة لوضع المنطقة، خصوصاً في ظل الأوضاع السائدة في الجنوب، وهو مشروع غير مطمئن ومكلف جداً، وغير متوازن سواء أكان بالنسبة لعدد السكان أم بالنسبة لمساحة المدينة؛ وهو قائم على صيغة المراهنة الخاسرة والمنافسة غير الواقعية، لأنها مرتبطة بتغيير المعادلات القائمة في المنطقة.

والمسألة الثانية، التي الكثير من الاعتراضات والتساؤلات، هي مخطط الأتوستراد البحري "أتوستراد السلام".

تعود حكاية هذا الأتوستراد إلى عام 1956، بعد الزلزال الذي ضرب المدينة، إلا أن تعديلات كثيرة طرأت على هذا المخطط، نتيجة للانتشار العمراني في المدينة، وجاءت الأحداث وأجلت تنفيذه إلى أن وضعت الدولة خلال العام 1993 قضية تنفيذ الأتوسترادات على نار حامية، وأصبحت القضية المؤجلة لتنفيذ الأتوستراد في صيدا قضية ملحة، يجب إيجاد حل لها.

وهذا ما دعا مجموعة من المهندسين الصيداويين المطلعين على تفاصيل المشروع القديم، إلى عقد سلسلة من اللقاءات لوضع تصور لتصميم أتوستراد يجنب المدينة مخاطر بيئية وتراثية وجمالية واجتماعية، وأقر الرأي على ضرورة تعديل المخطط العام باتجاه نقل الاتوستراد إلى خارج المدينة، إلا أن بعض المستثمرين المستفيدين والمقربين من رئيس الحكومة، أصروا على المخطط القديم؛ وهنا تدخل الرئيس الحريري وجاء بتصور جديد لهذا الأتوستراد، يتلاءم مع مشروعه في إنشاء الشركة العقارية لواجهة صيدا البحرية.

وقدم اقتراحاً توافقياً، يقضي بتوسيع كورنيش البحر بعرض مائة متر وتحويله إلى طريق سريع مدعماً اقتراحه بمقولة "التوفير على الدولة أعباء استملاك الأراضي"؟

ويروي المهندس بساط: أنه تم وضع الخرائط لهذا المشروع بسرعة، ودون استشارة أي من الفعاليات الهندسية في صيدا أو المديرية العامة للآثار، علماً أن هذا الأتوستراد المقترح يخترق مدينة صيدا القديمة في أكثر مناطقها حساسية، وهي المرفأ ومحيطه التراثي.

ورغم حركة الاحتجاج، ومن وعود السيدة بهية الحريري للفعاليات التي عارضت قيام هذا المشروع، والتي تقضي بإقناع المسؤولين بضرورة نقل الأتوستراد خارج مدينة صيدا، وبانتظار بدء التنفيذ بمشروع واجهة صيدا البحرية، فإن شاحنات شركة جينيكو التي يملكها السيد وليد الحريري المعروف باسم شفيق الحريري، وهو شقيق الرئيس الحريري، قد باشرت بجرف ونقل الرمول والردميات التي هي ملك الدولة من منطقة بحر اسكندر خلف الجامع العمري الكبير، إلى أرضٍ يملكها الرئيس الحريري في مجدليون قرب قصر شقيقته بهية، وذلك بهدف استخدامها في استصلاح الأرض وردم المنخفضات فيها، وتحويلها إلى أرضٍ زراعية.

ويروي بعض المهندسين أن إصرار الرئيس الحريري على تمرير هذا المشروع دون أي تعديل، يعود إلى أن هذا الأتوستراد يشكل امتداداً لبولفار رفيق الحريري الشمالي، وبذلك يتمدد البولفار ويصبح اسم البولفار بأكمله، بولفار رفيق الحريري، كما أنه يصبح حكماً طريقاً يسيراً وسهلاً نحو منطقة الشركة العقارية والمدينة السياحية؛ فليس له أي مبرر وظيفي سوى ذلك، وهذا ما أثبتته كل التقارير التي أعدت لمباراة الواجهة البحرية في صيدا، وبذلك يصبح شارع رياض الصلح في صيدا أقل أهمية من بولفار رفيق الحريري، وهنا بيت القصيد؛ فظل الأموات من رؤساء الوزراء السابقين، وخصوصاً اسم رياض الصلح، يشكل عقدة دائمة للحريري

.

أما المخاطر التي ستنتج عن هذا المشروع فهي:

1 - إن الأتوستراد الجنوبي جزء من البنى التحتية الأساسية، ولابد من تنفيذه بالمواصفات القانونية، إن لم يكن اليوم فغداً وبعد غد، وهو مرتبط بمعطيات إقليمية تجاوز الأوضاع المحلية، فلا مجال للهروب من هذا الاستحقاق، إلا باللجوء إلى حلول مؤقتة تبقي المشكلة معلقة، وتخلق مشاكل أخطر من المشاكل التي تثيرها الحلول النهائية.

2 - إن المشروع المقترح لا يمكن أن يعتبر في أي صورة من الصور حلاً صحيحاً للأوتستراد، فهو حل هجين، لا هو بكورنيش بعد أن فقد أهم مميزات الكورنيش المخصص عادة للسير البطيء وللنزهة، ولا هو بأتوستراد يؤمن الفعالية في النقل السريع إلى الجنوب ومنه، ولابد في المستقبل من إنشاء أتوستراد لعبور منطقة وذلك بالمواصفات الفنية العالمية، ووفق نظمها، ليستطيع الأتوستراد أن يقوم بدوره في تلبية الحاجات المستقبلية للجنوب، وسيكون حتماً خارج نطاق صيدا العقاري ولجهة الشرق.

3 - إن المشروع المقترح يقتطع قسماً كبيراً من الشاطئ الشمالي، ويعطل إمكانيات تطوير سياحي في المستقبل، ويلغي الإيجابيات التي نتجت عن حل اعتماد المرفأ الجديد في الناحية الجنوبية لصيدا بدل الناحية الشمالية، ويلغي كذلك إيجابيات قرار المجلس البلدي باعتبار منطقة الشاطئ في مدخل صيدا الشمالي، منطقة يحظر فيها البناء غربي بولفار رياض الصلح.

4 - إن المشروع المقترح يدمر الواجهة البحرية الباقية لمدينة صيدا القديمة، في أكثر أقسامها أهمية وحساسية، ويفصل المدينة القديمة عن البحر فصلاً تاماً ويعطل بذلك إحدى أهم مميزات المدينة.

5 - إن المشروع المقترح يلغي ما تبقى من حوض الميناء القديم، بإنشاءات وردميات وجسور لا تتناسب إطلاقاً مع واقع صيدا، كمدينة بحرية صغيرة ذات تراث.

6 - إن المشروع المقترح يلغي ما اتفقت عليه بلدية صيدا وفعالياتها جميعاً عام 1983، بتحويل البولفار المخطط قديماً عام 1967 في منطقة المرفأ القديم ما بين القلعة البحرية وحي الكنان إلى ساحة مشاة وإعادة النسيج المدني المدمر بفعل الاعتداء الإسرائيلي عام 1982، كي يتجانس مع المحيط التراثي الباقي وذلك وفقاً للمرسوم رقم 2853 الصادر بتاريخ 5/12/1985.

7 - إن المشروع المقترح يدمّر بيئة المنطقة بالضجيج والغازات الناتجة عن السير السريع، إضافة إلى تصدع وانهيار المباني المتاخمة له، نتيجة الاهتزاز والارتجاجات التي تسببها حركة السير.

8 - إن المشروع المقترح يتعارض مع تقرير الأونسكو في 22/7/1993 إثر الزيارة التي قامت بها بعثته إلى صيدا ما بين 19 و 27 حزيران 1993 برئاية رئيس المهندسين للأبنية الأثرية التاريخية في فرنسا السيد فونكورنيه؛ فقد ركز التقرير على أهمية صيدا التراثية،

وحث على الحفاظ على اتصال المدينة القديمة بالبحر عبر الميناء وندد بالردميات التي حصلت في مرفأ ما بين القلعة والجمرك، وأيد وجهة النظر بعدم مرور الطريق عبر الميناء وكل ذلك يتوافق مع أهداف المرسوم رقم 2853 لعام 1985 بتحويل منطقة الميناء إلى ساحة مشاة.

لهذا المشروع، حكاية أخرى وهي كما يقال بيت القصيد:

إن الأوتوستراد البحري في مدينة صيدا، يشكل جزءاً من الأتوستراد الممتد من الأولي إلى صور، والذي يبلغ طوله 22كلم.

أما حكاية تلزيم هذا المشروع هي على النحو التالي:

جرى استدراج عروض لتلزيم الأتوستراد وحصر بثلاث شركات دون أي مبرر وبشكل غير قانوني، ورسا التلزيم على شركة قاسيون السورية التي التزمت تنفيذ وصلة الزهراني مفرق قانا بمبلغ ملايين دولار، وشركة قاسيون السورية التي التزمت تنفيذ وصلة الزهراني مفرق بمبلغ 206 ملايين دولار، وشركة جينيكو التي يملكها شفيق الحريري، شقيق رفيق الحريري، والتي التزمت الكورنيش البحري في صيدا بمبلغ 67 مليون دولار، وتبين أن كلفة الكلم الواحد بلغت 11 مليون دولار، فيما بلغت كلفة الكلم في وصلة الجيه الدامور مليون ونصف دولار، وستبلغ كلفة الأتوستراد الدائري لمدينة بيروت والذي يبلغ طوله 15 كلم مع جسور ومجاري للمياه وبنى تحتية 3 ملايين دولار، أما أتوستراد الشمال فقد بلغت كلفة الكلم الواحد منه 900 ألف دولار أمريكي.

أما لماذا رسا الالتزام على شركة قاسيون التي تقدمت بعرض باهظ الكلفة، فقط أكد لي مصدر مقرب من رئيس الحكومة وعلى علم بتفاصيل الأمور، أنه وافق على تلزيم وصلة الزهراني إلى هذه الشركة نتيجة لعلاقة تربطه بالمسؤولين عن هذه الشركة، فهذه الشركة تقوم بتنفيذ الالتزامات في لبنان عن طريق وكيل لها يدعى غابي الشويري وشقيقه.

وهنا لابد من الإشارة إلى الفارق الخيالي الذي فاق خمسة أضعاف أعلى كلفة في تنفيذ الأتوسترادات في لبنان، وعشرة أضعاف لأدنى كلفة، أثار ضجة في الأوساط المعنية داخل المجلس النيابي وخارجه، ووجهت كتلة الإنقاذ والتغيير سؤالا بهذا الصدد إلى الحكومة، تناول مبرر الكلفة العالية جداً ومبرر الفارق بين هذه الوصلة وبقية الوصلات والأتوسترادات في لبنان، كما تناول السؤال مسألة حصر استدراج العروض بشركات ثلاث، ولماذا لم يعمد إلى تجزئة المشروع إلى أقسام صغيرة بحيث تتاح المشاركة في عملية استدراج العروض لأكبر عدد مكن من المقاولين، وهذا ما يخلق مجالاً أكبر للمنافسة، الأمر الذي يحفظ للدولة حقوقها؟

لم تجد الحكومة الجواب المقنع على تلك الأسئلة، لأن العملية كانت قد تمت خارج إطار القنوات الإدارية والطبيعية، وبوصاية وإشراف مباشرين من رئيس الحكومة عبر مجلس الإنماء والإعمار؛ ولكن حين انكشفت خيوط تلك الصفقة، تدخل وزير الأشغال علي حراجلي من موقع الحرص على أموال الخزينة، وأعاد التفاوض مع الشركتين الملتزمتين، لتنخفض بذلك قيمة الالتزامين من 270 مليون دولار إلى 220 مليون دولار، بحيث تم تخفيض التزام

وصلة صيدا البحرية من 5و 67 مليون دولار إلى 55 مليون دولار ووصلة الزهراني من 5و 206 ملايين إلى 165 مليون دولار.

والجدير ذكره أن ثلاث شركات أخرى كانت قد تقدمت بعروض لتنفيذ هذه المشاريع بكلفة 3 ملايين دولار للكلم الواحد؛ وقد روى لي أحد أصحاب هذه الشركات، أنه رغم هذه الكلفة المتدنية جداً، يبقى محققاً ربحاً مقداره 5و 1مليون دولار في الكلم، وهذا يعني أن الخزينة العامة خسرت في هذين الالتزامين فقط ما يفوق الـ 160 مليون دولار.

ويكفي هنا ايضا، أن نشير إلى أن الشركة الرومانية "كونترا سيناكس" التي التزمت تنفيذ محول الرميلة ومحول سينيق، وهما يقعان بين التزامي جينيكو (شفيق الحريري) وقاسيون، ويبلغ طول المشروع الملزم للشركة الرومانية حوالي 3 كلم موزعة مناصفة بين الرميلة وسينيق أي في وسط الالتزامين المذكورين أعلاه ويصلهما ببعضهما عند انتهاء المشروع، وسيبلغ عرض هذه الطريق بحدود 4 خطوط في الرميلة و 3 خطوط في سينيق، كما سيتم بناء جسرين عليها، وبذلك تكون مساحة هذا المشروع ضعف مساحة التزامي جينيكو وقاسيون تقريباً والمفارقة أن قيمة الالتزام للشركة الرومانية بلغت 4 ملايين دولار.

وإذا أجرينا مقارنة بسطة بين التزام الشركة الرومانية والتزامي جينيكو وقاسيون، لوجدنا أن كلفة الكلم الواحد في التزام الشركة الرومانية بلغت مليوناً وثلاثمائة ألف دولار بينما بلغت كلفة الكلم الواحد في التزامي قاسيون وجينيكو 8 ملايين دولار.

وفي هذا المجال أكد لي أحد الوزراء المعنيين في تلزيمات مشاريع الإعمار من كهرباء وماء وطرقات وغير ذلك، أنه لم تم تلزيم هذه المشاريع بالأسعار الحقيقية، لكانت كلفتها أقل بمرتين، لكن إصرار رجالات الحكم على تلزيم المشاريع لشركات خاصة بهم أو خاصة بشركاء أو مقربين لهم، أدى إلى هدر فاق الأربعة مليارات دولار حتى أواخر عام 1998.

وأخيراً أعتقد أن الأمر ليس بحاجة للمزيد من الشرح، كي نتبين كيف يتم نهب الخزينة ونهب الوطن، بإشراف مباشر من رئيس الحكومة وبواسطة شقيقه وشركائه ومستشاريه، بالتواطؤ والمشاركة أحيانا مع ترويكا الحكم.

مقدمة الملفات - وزارة الموارد المائية والكهربائية

قبل وصوله إلى الحكومة، أشيع في لبنان أن بواخر عملاقة سترسو في البحر، تحمل مولدات كهرباء ضخمة ستعيد النور إلى البلد؛ ربما فكر الحريري بهذا الموضوع إذ أن خياله خصب كمقاول، وإذا لم تكن حقيقة فلتكن شائعة، تمهد الطريق نحو "الوطن- الشركة" وهكذا حدث وانتظر اللبنانيون البواخر التي لم تصل ولن تصل: والتي جاء بدلاً عنها، سلسلة صفقات، على طريق خصخصة هذا القطاع الذي وضعه في مقدمة برنامج عمله، في خصخصة القطاع العام.

يوم جاء إلى السلطة عين أحد مستشاريه وهو مارون أسمر رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان، وجاء بموظف آخر لديه وهو مهيب عيتاني وعينه مديراً عاماً للمؤسسة، كخطوة أولى للتحكم في هذه المؤسسة.

عندما باشر في عملية خصخصة هذا القطاع، واجهته عقبة وجود وزير رفض هذا الأمر، فعمل على إزاحته وهو الوزير جورج فرام، وأتى بوزير آخر "خبير" في شؤون التيار وهو السيد إيلي حبيقة وكانت ذريعة إبعاد الوزير السابق جورج فرام أنه رفض تلزيم الشركة إعادة تأهيل معملي البداوي والزهراني لعدم تطابق العرض الذي قدمته INSALDO الإيطالية مع دفتر الشروط، في حين اعتبر الحريري أن عرض هذه الشركة الذي بلغ 80 مليون دولار كان الأنسب والأفضل، وتبين فيما بعد أن الدولة تكبدت من وراء هذا العقد خسارة تفوق الـ 150 مليون دولار زيادة على قيمة العقد؛ فالشركة الإيطالية التزمت فعلاً فيما بعد بفضل رئيس الحكومة ومستشارية أسمر وعيتاني، قامت بعملية كشف ظاهري على المعدات المنوي إعادة تأهيلها، وطلبت مقابل التسهيلات الطفيفة التي قدمتها أن يكون معدل الأعمال الإضافية مضاعفاً بنحو 230% وقد ورد هذا البند في متن عقد التلزيم لكن دون تصنيف هذه الأعمال أو تعدادها، وبذلك فاقت الأعمال الإضافية من حيث العدد والنوعية الأعمال الواردة في دفتر الشروط، وهذا ما رفع الكلفة إلى أكثر من 230 مليون دولار، بعد أن كانت بموجب العقد 80 مليون دولار، وبالطبع كان للمستشارين وللوزير حبيقة ومستشاره فادي ساروفيم الذي هو الوزير الفعلي، حصتهم الصخمة من العمولات، التي كانت حصة بيقة منها بحسب بعض المعلومات 20% وهي نسبة لا جدل فيها يتقاضاها سماسرة الوزير حبيقة من قيمة اي تلزيم يخص الكهرباء أو الماء، إضافة إلى العمولات الأخرى التي توزعت بين الرؤساء الهراوي وبري والحريري، خصوصاً إذا ما علمن أن الرئيس الهراوي وعبر ابنه رولان، هو شريك لرفله دبانه وكيل شركة انسالدو في لبنان بالاشتراك مع عهد بارودي.

لهذا السبب أبعد الوزير جورج فرام، ولهذا السبب جيء بالوزير حبيقة فالأول، ربما كان يحرص على المال العام، أما الثاني فهو أيضاً شديد الحرص، على هذا المال إنما لجيبه؟ المتص بجيب من جاء وزيراً للضوء.

من مجيء حبيقة على رأس وزارة الموارد المائية والكهربائية تحولت هذه الوزارة وما يتبع لها من إدارات ومؤسسات إلى حصن تلفّه السرية التامة، وأصبح من الصعب جداً خرق هذا الحصن لمعرفة ما يجري داخل هذا المؤسسات من صفقات وسرقات وهدر للأموال العامة.

لكن بعد ما ظهرت الخلافات بين الحريري وحبيقة وبعد ما تكاثر الحديث عن نية الحريري بإجراء تبديل وزاري لاستبعاد بعض الوزراء ومنهم حبيقة، بدأت تتسرب شيئاً فشيئاً المعلومات من داخل هذه المؤسسات، كاشفة عن حجم الهدر والسرقات الحاصلين في هذه المؤسسات واللذين وصل جمهما إلى مئات ملايين الدولارات التي كانت من نصيب الحريري وحبيقة وشركائهما.

وجاءت أولى هذه الفضائح علىلسان رئيس مجلس الإدارة السابق لمؤسسة كهرباء لبنان مارون أسمر، الذي قال إن الهدر في مؤسسة الكهرباء جاوز الـ 600 مليون دولار، وإن هذه

المؤسسة لا قعر لها، وإلى جانب الفضائح المالية تكشفت خطة منظمة لضرب وتفريغ المؤسسة من داخلها، تمهيداً لبرنامج خصخصتها، الذي وضع بتفاصيله في وثيقة وقعها رئيس مجلس إدارة المؤسسة مارون أسمر وأحد المسؤولين في البنك الدولي، وقد جاء في نص الوثيقة ما يلي:

- في تشرين الأول- كانون الأول 1997: استدراج طلبات التأهيل المسبق للراغبين في التقدم لالتزام التوزيع.

- كانون الثاني –نيسان 1998: استدراج عروض لتلزيم التوزيع لمؤسسات القطاع الخاص.

- تشرين الأول 1998: دخول امتيازات التوزيع حيّز التنفيذ.

وقد سبق ذلك تلزيم الجباية في عدد من المناطق، وقد مهد لها بزيادات هائلة على أسعار استهلاك الطاقة الكهربائية ورسوم العدادات.

أما عملية تلزيم الجباية، فقد بدأت من خلال استدراج عروض وهمية أو صورية، لتغطية المحاصصة في التلزيمات التي توزعت بين المقربين من الرئيس الحريري والوزير حبيقة، فليس مصادفة أن ترسو الجباية في الشمال على شركة ماريو فاضل المقرب من الحريري، وفي بعبدات وبكفيا في المتن على شارل حبيقة شقيق الوزير، وكذلك لم يكن قبيل المصادفة أيضاً أن يفوز بالالتزام في عالية ألبير غطاس، وأن تنتقل كما تردد في كسروان من ماريو فاضل إلى كعدو معوض عديل الوزير حبيقة.

أما في بيروت فقد تأخر تلزيم الجباية بسبب الخلاف بين الرئيس الحريري والوزير حبيقة، على الجهة التي ستتولى هذه العملية، وأعتقد أن جوهر هذا الخلاف يعود إلى دسامة الجباية في بيروت.

واللافت، أن الشركات الملتزمة للجباية لم تأت بموظفين تابعين لها، بل استخدمت جباة مؤسسة كهرباء لبنان الذين كان يفترض أن يكونوا مراقبين على عمليات الجباية، وهذا ما يعتبر مخالفاً للقانون فبدلاً من أن يكون جابي المؤسسة رقيباً على الشركة الخاصة، أصبح موظفاً عندها وضاعت الرقابة وضاعت الطاسة.

كانت حجة الدولة في تلزيم الجباية، أن المؤسسة ومنذ وقف الحرب لم تستطع بواسطة جباتها أن تحصّل أكثر من 40% من قيمة فواتيرها، ولكن بعد عمليات التلزيم تبين أن الشركات الملتزمة لم تتخط هذا الرقم، ولم تحقق المعجزات التي تحدث عنها المسؤولون؛ ورغم ارتفاع قيمة الفواتير المجباة من مائة مليار إلى أربعمائة مليار، فإن النسبة بقيت كما هي، أما الفارق فقد نتج عن الزيادات الكبيرة التي طرأت على فواتير الكهرباء وعلى سعر استهلاك الكيلوات/ساعة، وليس كما يدعون عن تحسين مستوى الجباية، فالجباية لخزينة الدولة رغم زيادات الأسعار بقيت على ما هي عليه بدون زيادة، أم الجبايات للمسؤولين فقد ارتفعت كثيراً.

فضائح بالجملة

إن دائرة الفضائح في مؤسسة كهرباء لبنان، واسعة إلىحد لا يمكن معه حصرها، ولكن يمكن تعداد أسماء المستفيدين منها واللذين أصبحوا معروفين من قبل الجميع.

فمنذ مجيء الحكومة الأولى للرئيس الحريري، وحتى حكومته الثالثة، رصد لهذه المؤسسة أكثر من مليار ومائتي مليون دولار من أجل إعادة التأهيل والصيانة وتركيب شبكات ومحطات جديدة، وإذا كانت قيمة الأموال المهدورة وسمسرات الصفقات، قد جاوزت وبحسب تأكيد رئيس مجلس الإدارة السابق للمؤسسة مارون أسمرالـ 600 مليون دولار، فهذا يعني أن أكثر من نصف ما رصد للمؤسسة قد ذهب في باب السمسرات والمحسوبيات، التي كان النصيب الأكبر منها لوزير النور (إيلي حبيقة) ولوزير الظل (فادي ساروفيم) ولرئيس مجلس الإدارة مارون أسمر والمدير العام مهيب عيتاني إضافة إلى أبناء الرئيس الهراوي وشركاء الحريري أمثال روبير الدباس وآخرين مقربين من الرئيس بري، وقد تفاقم هذا الوضع، إلى حد أن وزراء مشاركين في الحكم وفي الصفقات ضاقوا ذرعاً بما يجري في مؤسسة كهرباء لبنان.

ففي 11/12/1997 أدلى وزير الدفاع محسن دلول، بتصريح تحدث فيه عن الفضائح والصفقات المشبوهة في تلزيمات ومشتريات كهرباء لبنان مستغرباً نقل المهندس مهيب عيتاني من إدارة مؤسسة الكهرباء إلى إدارة المرفأ، وقال إن مصير المرفأ لن يكون في ظل إدارته الحالية أفضل مما آلت إليه مؤسسة كهرباء لبنان في ظل الإدارة عينها.

وفي اليوم التالي، أكد دلول في تصريح آخر، أن كل المعالجات المطروحة بموضوع الهدر في الأموال العامة،ستبقى عقيمة، ما لم تخوَل إدارة المناقصات العامة تلزيم المشاريع، وسأل لماذا يُمنع المتعهدون من التقدم إلى التزام مشاريع معينة، ويسمح فقط للمحظوظين من الملتزمين، وأضاف دلول إن المحاسبة يجب أن تبدأ من ملف الكهرباء غامزاً من قناة الوزير حبيقة، بالقول: من هو المسؤول عن هذا الملف، وهذا الهدر، وصفقات التلزيمات والمشتريات؟ ولكن الوزير دلول وفي تصريح له في 26 تموز 1998، تراجع عن اتهامه للوزير حبيقة، في حين أنه كان قد أشار في تصريحاته السابقة إلى كيفية معالجة الملفات ولفلفتها، وعندما سئل عن مصير الاتهامات التي كان سبق أن ساقها إلى القضاء، قال دلول: قدمتها ثم خبَأتها، والنتيجة مثل العادة، وطبعاً ما آلت إليه النتيجة، هو أن هذا الملف كغيره من الملفات والفضائح جرت لفلفته، ولن تجري أي محاسبة للمسؤولين أو المشاركين في ظل هذا الحكم الغارق حتى رأسه في الصفقات والرشاوي والسمسرات.

قد يصبح تشبيه وزارة الكهرباء، بمغارة علي بابا لكثرة ما شدته هذه المؤسسة من عمليات نهب مدروسة للغاية، وربما إذا جرت مباراة بين المؤسسات الموصوفة بالهدر، لفازت وزارة النور بالدرجة الممتازة فقد بدأت رائحة النهب تفوح من هذه الوزارة، عندما قامت بعملية ترميم لمبناها القائم في منطقة الشياح، والذي كلف الخزينة مبالغ غير محدودة، ذهبت دون أية جدوى، لأنه فور الانتهاء من عملية الترميم، كان قد شمخ مبنى آخر للوزارة على أرض تابعة للدلة في منطقة المطاحن انتقلت مكاتب الوزارة إليه وهجر المبنى السابق، بحيث بدا ترميمه من أجل التنفيعات والصفقات فقط.

أما الداخل إلى المبنى الجديد فقد يدهش من فرط البذخ فهو أقرب إلى منتج سياحي منه إلى مقر وزاري، أو أي منتجع خاص برجالات المخابرات لكثرة ما يحتوي من أجهزة أمنية وكاميرات مراقبة، لذا أطلق عليه اسم مبنى المخابرات، وبالطبع فقد يصح فيه هذا الاسم، لأن الوزير حبيقة له تاريخ مشهود في حقل المخابرات، فحجراته وحماماته، أقرب إلى أجنحة ملكية في الفنادق الفخمة؛ كلّ ما فيه يثير الدهشة، ويثيرالتساؤل لماذا كلّ هذا البذخ؟ وهذا الهدر؟

هذا شيء قليل مما يخص هذا المبنى، الذي كلف أموالاً طائلة؛ أما في ما يخص التلزيمات فحدّث ولا حرج..

مثالاً على ذلك استقدمت المؤسسةمجموعة من الخبراء الفرنسيين لمراقبة أعمال التلزيمات، يتقاضى كل فرد منها 14 ألف دولار كحد أدنى شهرياً، ولا أحد يعرف تحديداً الدور الفعلي لهؤلاء الخبراء.

أما أعمال التلزيم، فقد كلف فيها عدد من الشركات الأجنبية منها بويغ وكليسمي الفرنسيتين وإنسالدو الإيطالية وشركة هيونداي الكورية.

وقد قامت هذه الشركات بتلزيم التعهد إلى متعهدين لبنانيين، لكن الأمر الغريب والنادر الحدوث في العالم هو أن هذه التلزيمات تنتقل من متعهد إلى ثان ثم إلى ثالث فرابع: فمثلاً لزم مجلس الإنماء والإعمار أعمال تأهيل شبكات النقل ومحطات التحويل إلى شركة هيونداي الكورية، وقد قامت هذه الشركة بتلزيم الالتزام إلى متعهدين لبنانيين، الذين قاموا بدورهم ولزموا الالتزام إلى فرق بلغارية، فقامت هذه الفرق بتحويل الالتزام إلى شرزة محلية أخرى، عادت ولزمت بدورها الأعمال إلى فرق بلغارية أخرى.

هذا الفعل الذي يشبه النادرة يبدو مثيراً للضحك، لكنه في الواقع مثير للأسف، لأن مجمل هذه الشركات التي تناقلت التلزيم، إنما كانت تجني أرباحاً طائلة، وهذه الأرباح مصدرها المال العام.

أما الحدث الأكثر غرابة، فهو أن شركة هيونداي الكورية التزمت عملية تنظيف زيت المحولات الكهربائية الجديدة عند التركيب، علماً أن هذه العملية كان يقوم بها عادة معمال ومهندسون من الشركة ويستخدمون الآلات الموجودة والمخصصة لهذه الغاية، لكن أحد لا يعرف لماذا كلفت هذه الشركة بهذه العملية، أما الشيء المثير للغرابة، فهو أن هذه الشركة قامت باستئجار آلات التنظيف من مؤسسة كهرباء لبنان، وكلفت فريق العمل عينه في المؤسسة للقيام بهذه المهمة وبهذا الفعل حققت الشركة المذكورة الملايين دون القيام بأي عمل.

من الأحداث الأخرى المشابهة، من حيث الهدر، هو أن شركة كهرباء لبنان، اشترت ذات يوم محولات للطاقة بقوة 110 فولت بمبلغ قدره حوالي مليوني دولار، ولم تستخدم هذه المحولات إطلاقاً لأنه تم التشغيل بقوة 220 فولت، فكان مصير هذه المحولات الصدأ في المستودعات.

في تحقيق عن سيطرة بعض N.T.V في الإطار عينه بتاريخ 4/7/95 كشف تلفزيون الجديد مافيات تجار الأسلحة على وزارة الكهرباء، وجاء في التحقيق أن هؤلاء قاموا برشوة بعض النافذين في شركة الكهرباء بلغت حوالي عشرين مليون دولار لتمرير صفقة شراء مولدات كهربائية إلى الشركة، وقد روّج لهذه الصفقة مقربون من أوساط مسؤول كبير وصحافي في شركة سوليدير. واللافت أن ديوان المحاسبة، وبعد أن اطلع على أوراق ومستندات هذه الصفقة أوصى برفضها، إلا أنها مُررت بعد تدخل مباشر من الرئيس الحريري والوزير حبيقة.

في تقرير آخر، أن شركة إنسالدو الإيطالية دفعت عبر N.T.V وفي 30/6/95 كشف تلفزيون وسيط، يدعى عهد بارودي إلى الوزير حبيقة، وابن مسؤول كبير آخر رشوة بقيمة 30 مليون دولار مقابل نيلها حصتها من التلزيمات الكهربائية، كما كشف التقرير عن فضيحة شحنات من الفيول المغشوشة لصالح محطات التوليد في الطاقة، كانت تتم بالتنسيق بين الوزيرين حبيقة وشاهيه برصوميان، وهو وزير البترول، وفي الوقت عينه يعمل وكيلاً عند أحد أولاد رئيس الجمهورية.

أما الفضيحة الأخرى، فهي تتعلق بصفقة تلزيم خطوط التوتر العالي، التي تمت عندما كان المهندس مارون أسمر رئيساً لمجلس إدارة كهرباء قاديشا، حيث تولت هذه الشركة أشغالاً بالتراضي في جميع المناطق اللبنانية وهذا ما تسبب بهدر مبالغ كبيرة من أموال الخزينة العامة.

ولقصة كشركة كهرباء قاديشا تتمة، فهذه الشركة بعد أن عادت ملكيتها إلى الدولة مؤخراً نتيجة انتهاء عقد الاستثمار، يتم الآن التحضير لبيعها إلى القطاع الخاص مجدداً، وما دام القطاع الخاص، هو خاص بالحريري وشركائه فسوف يكون الشاري واحداً من هؤلاء المحظوظين وأبرز المندفعين لاستثمار هذه الشركة، هما الوزيران السابقان الفضل شلق وفريد مكاري، وقد كلف أحد موظفي الوزارة وهو جوزيف فنيانوس بتحضير دراسة تشمل على النواحي القانونية والاقتصادية من أجل تحويل الشركة إلى القطاع الخاص، وربما يبقى للدولة حصة فيها بنسبة 38%، وقد تم نقل موظفين من إدارات مختلفة في مؤسسة الكهرباء إلى مراكز حساسة في شركة قاديشا تمهيداً لخصخصتها.

في سياق الحديث عن شركات الامتياز في الكهرباء، من المفيد الإشارة إلى أن هذه الشركات قد استفادت من خلال رشاوي دفعتها إلى مسؤولين في وزارة الكهرباء من أعمال إعادة التأهيل والصيانة لشبكتها الخاصة في إطار أعمال إعادة التأهيل التي قامت بها مؤسسة كهرباء لبنان، ولم تتوقف إفادة هذه الشركات على هذا المستوى فحسب، بل تعدت ذلك عبر التحايل والتواطؤ من قبل الوزارة، لضم مؤسسات ومصانع لديها قدرة استهلاكية كبيرة من الطاقة إلى المناطق التي تستثمرها، ومثالاً على ذلك أن شركة امتياز كهرباء جبيل ضمت إلى نطاقها معامل كابلات لبنان ذات الاستهلاك الكبير من الطاقة مقابل تخليها عن بعض المنازل التي لا يتعدى استهلاكها الشهري عشرات الآلاف من الليرات وفي هذه الحالة ينتقل تسديد فواتير كابلات لبنان من مؤسسة كهرباء لبنان إلى شركة امتياز جبيل، وهذا يعني أن هذه العملية هي نوع من السرقة العلنية من المال العام لصالح شركة خاصة، وهذا يستحيل حدوثه لم لم يكن هناك تواطؤ ورشوة.

لم تكن شركة امتياز جبيل الوحيدة التي استفادت من هذا الخداع والتحايل والتواطؤ من قبل وزارة الكهرباء بل هناك العديد من الشركات المماثلة الممتدة على كامل الأراضي اللبنانية.

ومن الروايات حول مغارة أبو علي حبيقة، أنه يوجد في مؤسسة كهرباء لبنان لجنتان مسؤولتان عن التلزيمات لجنة غب الطلب ولجنة الطوارئ والذي كان يجري ولا يزال هو أن المتعهدين أصحاب الحظوة كانوا يسجلون الالتزام عينه لدى اللجنتين، وبتلك الحالة يقبضون قيمة الالتزام مرتين بدون رقيب أو حسيب، والعلم عند الله.

وفي المغارة عينها، مغارة أبو علي حبيقة، أن كل التلزيمات تجري بالتراضي كما هو متبع حالياً في لبنان خلافاً للقانون في لبنان وفي كل العالم.

وحفاظاً لماء الوجه، تتم عملية مناقصة صورية، يشترك فيه الملتزم عينه بعرضين أحدهما وهمي من شركة وهمية، وآخر باسمه، ومن الطبيعي أن يرسو الالتزام عليه لأنه صاحب العرض الأفضل، ولحظة رسو الالتزام يحق للمتعهدين بزيادة 15% على القيمة الإجمالية، كفائدة سنوية، وبما أن الإجراءات داخل الوزارة تأخذ مداها الزمني، وأحياناً تتخطى السنة، فإن المتعهد يكون قد قبض سلفاً 15% قبل أن يغادر مبنى المؤسسة.

في تقرير له وفي إطار الفضائح النوعية التي ارتكبها وزير الكهرباء، كشف تلفزيون N.T.V بثه في 14/6/1996 أن المخالفات القانونية والتنظيمية التي ترتكبها وزارة الموارد المائية ومؤسسة كهرباء لبنان أدت إلى مواجهة بينه وبين مجلس الخدمة المدنية؛ وقد بدأ هذا الخلاف، بعدما أصدر مجلس الخدمة المدنية تعميماً حمل الرقم 11 دعا فيه الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات المشمولة بصلاحياته إلى إلغاء حالات التكليف النافذة لديها، وإلى اعتماد التعيين بالأصالة أو بالوكالة، وتفعيل حالات الإنابة عند الاقتضاء؛ ونص التعميم على المخالفة القانونية الصارخة التي ارتكبها المسؤولون في وزارة الموارد المائية والكهربائية باعتمادهم مبدأ التكليف، وعدم التجاوب مع قرار مجلس الخدمة المدنية بإلغاء التكليف والإفساح في المجال للتعيينات الإدارية والقانونية، فجاء رد الوزير حبيقة ومدير عام مؤسسة كهرباء لبنان مهيب عيتاني على هذا التعميم، بالإعلان عن رفض الرجوع عن الأمر الإداري، معتبرين أن هذا التدبير يخرج عن الصلاحية الرقابية المنصوص عليها في الأنظمة المرعية الإجراء، وأكد حبيقة من جهته على العمل بالتكاليف الصادرة عنه، معتبراً إياها من الأعراف الإدارية.

ورد مجلس الخدمة المدنية على ذلك، محذراً من أنه سيرفع هذا الأمر إلى مجلس الوزراء، وأنه سيتعاون مع التفتيش المركزي والمجلس التأديبي العام من أجل وضع حد لظاهرة التكليف الخارجة عن أنظمة الوظيفة العامة، إلا أن الوزير حبيقة لم يتراجع عن قراراته، وواصل خرقه للقانون وللأنظمة المرعية الإجراء، متحدياً مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي والمجلس التأديبي العام.

أما حال مصلحة المياه، فلا تختلف كثيراً عن حال مؤسسة كهرباء لبنان، إن كان على مستوى التلزيمات وما تقتضيه من عمولات ورشاوي طأم على مستوى النهب والهدر وسرقة المواطن، فيكفي لو ذكرنا أنه في أحد التلزيمات التي تناولت الطلبمات والمولدات وشراء مادة

الكلور، اختلس مبلغيفوق ثلاثمائة ألف دولار في صفقة واحدة وبشهادة متعهدين اثنين هما إبراهيم سماحة وجوزيف توفيق من المتن،أن تلزيمانت تمديدات المياه في المتن، لم تحصل لولا دفع الرشاوى للمسؤولين، والتي تقدر بعشرات آلاف الدولارات في المتن وحده، وتؤكد المعلومات أن 85% من تلزيمات شركة الكهرباء ومصلحة المياة تذهب إلى ثلاثة متعهدين هم شركاء لحبيقة والـ 15% من التلزيمات الأخرى توزع على ستة أشهر متعهداً وذلك للتمويه.

لقد وصلت تجاوزات الوزير حبيقة إلى حد ضاق صدر الرئيس الحريري به، فأوعز إلى الوزير السنيورة لفضحه في إحدى جلسات مجلس الوزراء، فتمادى السنيورة في فضح حبيقة إلى حد وصفه بالحرامي فثارت ثائرة الوزير حبيقة وهجم على السنيورة وحصل تشابك بالأيدي بين الوزيرين داخل جلسة مجلس الوزراء؛ مما حدا برئيس الحكومة إلى رفع الجلسة لمعالجة الموضوع بعد أن كان أوصل إلى حبيقة عبر السنيورة الرسالة التي أراد توجيهها له، لكن حبيقة لم يقبل بأن تنتهي المسألة عند هذا الحد، وفي الأسبوع التالي وقبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء، جرى لقاء بين الحريري وحبيقة، هدد حبيقة في خلاله بأنه إذا لم يعتذر منه السنيورة في الجلسة فإنه سيكشف داخل مجلس الوزراء كل الأوراق وسيتحدث بالأرقام عن العمولات والسمسرات التي ذهبت إلى أزلام الهراوي وبري والحريري، من خلال صفقات التلزيمات في شركة كهرباء لبنان.

عند بدء جلسة مجلس الوزراء طلب الحريري من السنيورة أن يقف ويعتذر من حبيقة أمام كل الوزراء، وهكذا حصل وتما لفلفة الموضوع دون أن يتجرأ أحد من الوزراء ويسأل عن صحة الاتهامات التي وجهها السنيورة إلى حبيقة، وعن رد حبيقة على هذه الاتهامات.

أعتقد أن تشبيه وزارة الكهرباء بمغارة علي بابا لا يفي بالغرض، لأن كم النهب عبر هذه المؤسسة وفيها يفوق الخيال؛ وكأن المواطن اعتاد على وطن تملأه الفضائح وتغيّب فيه أدوار دواوين المحاسبة والرقابة، ويصبح حديث كل ديوان يعقد هو ما ارتكبته هذه المؤسسة أو تلك من جريمة جديدة أو فضيحة جديدة، وما سيتحمله المواطن من ضريبة لتغطية هذه الاختلاسات والهدر.

مثلاً وبطريقة حسابية بسيطة، إذا كان الهدر في قيمة التلزيمات في مؤسسة كهرباء لبنان يصل إلى حدود 50% علماً أن أحد الوزراء أكد لي أن المشاريع التي تنفذ أو نفذت كان يمكن أن تلزم بثلث ما لزمت به، فهذا يعني أن المواطن يدفع فواتير للكهرباء وللماء ما يوازي ضعفي أو ثلاثة أضعاف الفواتير الحقيقية التي يجب أن يدفعها، وهنا سؤال يطرح نفسه أين هو ديوان المحاسبة من كل ما يجري ولماذا لا يمارس دوره؟ ولماذا عاد الحريري فأوعز إلى رئيس ديوان المحاسبة عفيف المقدم لممارسة دوره في الرقابة على تلزيمات وزارة الموارد المائية والكهربائية؟ ومتى سيطلب الحريري من المقدم تخفيف رقابته هذه؟

الجواب واضح والكل يعرف، فعندما اتفق الحريري وحبيقة، تمكن حبيقة وبمباركة الحريري من القفز فوق ديوان المحاسبة من خلال إجراء تلزيمات ومناقصات وعرضها مباشرة على

مجلس الوزراء دون مراقبة ديوان المحاسبة، ليتم إقرارها ومن دون أية اعتراضات من قبل الوزراء الذين اعتادوا على البصم دون مناقشة.

أما حين وقع الخلاف بين الحريري وحبيقة، فالأول رفع الغطاء عن الثاني، وعاد ديوان المحاسبة لممارسة دروه في الرقابة، مما نتج عنه رفض عشرات مشاريع التلزيم لما تضمنته من هد كبير للمال؛ وعلى هذا يعني أن ديوان المحاسبة لو أتيح له ممارسة دوره منذ البداية، لكان وفر على خزينة الدولة أكثر من مليار دولار في مشاريع بلغت كلفتها مليار ونصف مليار دولار، أي لكان وفر ثلثي ما صرف على مشاريع الماء والكهرباء وحدها.

مقدمة الملفات ـ التدمير المنظم للبيئة

لم تشهد البيئة في تاريخ لبنان تلوثاً وتدميراً وتخريباً بالمقدار الذي شهدته في هذا العهد الذي أمن حماية عبر بعض أركانه، للذين أخذوا على عاتقهم التخريب، والمثير للسخرية أن أول حكومة تشكلت في عهد الحريري، جاءت بوزير للبيئة موصوف كمتعهد لاستيراد النفايات السامة؛ وهو السيد سمير مقبل، وكأنّ الحكومة في فعلها ذلك كافأت مقبل بوزارة البيئة على جهوده الهائلة في طمر النفايات السامة، ثم إنه لا عجب في ذلك، في زمن جرى فيه هدم التاريخ والذاكرة وجرف حضارات بكاملها وسط المدينة، لا عجب إذا كان وزير البيئة في أول حكومة للحريري، تاجر سموم ونفايات، حيث يكون أركان الحكم تجار رمول وبحص وكسارات في سوليدير، وأرواح الناس أقل من ثمن سهمٍ واحدٍ في الشركة عينها.

أعتقد أن ما حصل للبيئة في لبنان من عملية تدمير مفزع، قد يطيح حكومة بكامله في أي دولة متخلفة في العالم، لكن الذي يحدث دائماً في هذا العهد، هو أن المجرم يكافأ، وإلا كيف نفسر بقاء رموز كبيرة في السلطة مسلّطة جرافاتها على الجبال والمشافط على الشواطئ والديناميت في قلب العاصمة قلب التاريخ، ومهما حاولت الحكومة لفلة هذا التخريب والتسميم فهي لا تستطيع إخفاءها لأن الأمر أكبر من ذكاء الحام التاجر، الذي قد لا ينتبه أن الضحية في جريمته هي الشاهد الدائم.

البراميل السامة

بدأت حكاية النفايات السامة عام **1987** عندما كانت القوات اللبنانية لا تزال مسيطرة على المرفأ وكان أحد أبطال هذه الحكاية هو سمير مقبل، الذي مهد لعملية دخول النفايات السامة إلى لبنان بتغطية من قائد القوات آنذاك السيد سمير جعجع، واستمر الاستيراد والطمر حتى ما بعد مؤتمر الطائف، وقيام العهد الجديد، حيث تم استيراد صفقة جديدة من النفايات السامة، عبر وكالة بحرية يملكها الرئيس الياس الهراوي، وقد تم إدخال هذه الشحنة في تاريخ **11/5/1990** ولم يكن يعلم الرئيس الهراوي محتوى الحمولة مذ وصولها إلى مرفأ بيروت إلا عندما أبلغه سمير جعجع بأن هذه الحمولة تحتوي على نفايات سامة.

بقيت هذه الجريمة في ظل الكواليس حتى عام **1995** حين سلط تلفزيون الجديد **N.T.V** الضوء مجددا عليها، عبر سلسلة تحقيقات أجراها كشف عن الأمكنة التي تم فيها طمر

النفايات السامة وقد أثار الكشف عن هذه الفضيحة حملات كبيرة، وتمت الاستعانة بخبراء بيئيين لمعاينة البراميل المطمورة، حيث تبين أنها تحتوي على مواد سامة، عملت على تلويث التربة والمياه الجوفية.

هذه التقارير وضعت سمير مقبل ومديره سيزار نصر في خانة الحرج، وبالتالي أزعجت بعض أركان الترويكا الذين وجهوت أمرهم باعتقال الخبير البيئي بيار ماليتشيف بعد مشاركته واستدعوا خبيراً يدعى ميلاد جرجوعي والمناطق N.T.V بمناقشة للموضوع على شاشة باسم منظمة السلام الأخضر فؤاد حمدان إلى التحقيق، وذلك في محاولة للضغط عليهم لضبضبة الملف.

استمرت الحملة على حكومة الحريري ووزير البيئة إلى أن شكلت أحد الأسباب لاستقالة حكومة الحريري الأولى، وتشكيل الثانية، والمجيء بوزير آخر للبيئة هو السيد بيار فرعون، لكن هذا الاستبدال لم يوقف استيراد النفايات، فقد جرى في تموز 1996 إدخال صفقة جديدة إلى مرفأ بيروت، مصدرها ألمانيا وإيطاليا وكانت هذه الصفقة من الأسباب التي أدت إلى إزاحة فرعون.

هذه القضية بالغة الخطورة ومن الطبيعي أن يتسلم ملفها القضاء، الذي باشر تحقيقاته مع المتهمين وعدد من الشهود، لكن على ما يبدو لم ينهها نتيجة للضغوط السياسية التي مورست عليه.

وهذا ما يؤكد أن رؤوساً كبيرة شريكة في هذه الجريمة.

شفط الرمول

إن موضة شفط الرمول، ابتكرتها ميليشيات الحرب، واستمر الشفط في زمن السلم بحكم وصول هذه الميليشيات إلى السلطة، وإذا كان لبنان يتميز في زمنه السياحي القديم بشواطئه الذهبية، أصبح الآن بشواطئ خالية من رمولها التي تحولت ذهباً في جيوب المسؤولين، ويحكى أنه ذات يوم، حين كانت الشفاطات التابعة للرئيس بري تقوم بمهمتها الجليلة، في شفط رمول شواطئ صور، التهمت فتى كان يلعب على الشاطئ.

في بداية هذا العهد، بدأت عملية شفط الرمول في مدينة صور عام 1991، ثم انتشرت العدوى على امتداد الشاطئ اللبناني من صور إلى الاوزاعي فنهر الكلب فجبيل فكار، ولم تخسر صور شواطئها الرملية فحسب، بل أدت عمليات الشفط إلى إحداث فجوات هائلة في جوف البحر، قضت بداية على الحياة البحرية، ثم كان لها تأثيرات كبيرة على حركة التيارات البحرية التي ازدادت بشكل كبير مما أدى ويؤدي إلى غرق عشرات المواطنين من رواد الشاطئ ومن الصيادين.

ومن صور إلى الأوزاعي حيث تطورت عمليات شفط الرمول بشكل خيالي، فلقد استقدمت حكومة الحريري بواخر هولندية لهذه الغاية وقامت بشفط الرمول من شاطئ الأوزاعي لتنقلها إلى منطقة انطلياس_ ضبية بحجة توسيع الأتوستراد الساحلي.

لم يسلم كل الشاطئ اللبناني من هذه الجريمة، التي يقول عن مضاعفاتها خبراء بيئيون، أنها تؤدي إلى تغير في طبيعة الحبر، وتقضي على التنوع البيولوجي من سمك ونباتات؛ والأخطر من ذلك، أنها تؤدثي إلى تمدد البحر في اليابسة في مواسم الأمطار، بشكل يستحيل معه السيطرة على ذلك، وقد تجتاح المياه المنازل القريبة؛ ويؤكد تقرير صادر عن البنك الدولي أن الاستمرار بالتعدي على الشاطئ سيؤدي قريباً إلى انقراض الشاطئ اللبناني وإلى تغيرات جيولوجية.

لا أحد من هؤلاء القيمين على الحكم والشاطئ أخذوا بأي تحذير أو قرار من قرارات اتخذوها هم أنفسهم، بل استمر العمل الدؤوب في الشفط؛ والغريب في هذا أن مجلس الوزراء أصدر قرارا بوقف عمل المرامل المتواجدة في العاصمة، فرضخ أصحاب المرامل لهذا القرار باستثناء شخص واحد هو الرئيس الحريري، الذي يملك مرمرة في الرملة البيضاء.. ولم تقتصر عمليات التعدي وارتكاب الجرائم بحق الشاطئ على شفط الرمول فحسب، بل على ردم البحر من أجل قيام منتجعات سياحية عليه، معظم مالكيها هم أنفسهم من شافطي الرمول.

من الشاطئ إلى الجبل، من الأزرق إلى الأخضر، الذي لم يبق منه تقريباً سوى الاسم في كتاب الجغرافيا، وبعض أغاني وديع الصافي.. وهذا بحكم عبقرية أهل الحكم وحبهم الجارف لجبلهم ووطنهم، إلى حد راح بعضهم ينهش منه كذئب كاسر يطارد فريسته، ولو استعرضنا عبر عدسة التصوير بشكل بانورامي الجبل اللبناني من جنوبه إلى شماله، لتثبت أمام أعيننا أكبر كارثة بيئية في الجغرافيا والتاريخ، حيث لم تعد تظهر أمامنا تلك القمم الشامخة، بل أزيلت بكاملها وتحولت إلى بحص في كسارات أهم الحكم، وغابات بكاملها مُسحت لتظهر مكانها مغازر حديثة وتجاويف هائلة أحدثتها جرافات ومقالع أهل السلطة أيضاً، أو من وجدوا سبيلاً إلى حماية منهم بالتزام أو مشاركة.

أعتقد أننا في هذا السياق لسنا بحاجة للإثبات، فأي لبناني في كل لبنان وأينما مرّ يشاهد بعينه الكارثة الحقيقية، وليس في وسعي أن أفعل شيئاً سوى التحسر والأسف.

لقد أثارت هذه الجرائم التي ترتكب يومياً بحث الطبيعة والبيئة اللبنانية، سخطاً كبيراً لدى المواطنين والمنظمات الإنسانية والبيئية وتناولتها وسائل الإعلام متسائلة عن السبب الذي يمنع وقف هذا الخراب، وبنتيجة الضغط الشعبي والإعلامي أصدر مجلس الوزراء قراراً صدر بمرسوم حمل الرقم 5616 تاريخ 15/9/1995 أعطى فيه مهلة سنة لأصحاب المقالع والكسارات القانونية لكي توقف عملها.

ومضت السنة ولم تتوقف هذه المقالع والكسارات عن العمل، فعاد مجلس الوزراء، ومدد المهلة لستة أشهر جديدة، أي حتى نهاية العام 1995؛ لكنه لم يحدث جديد، ومضت الكسارات في عملها، ثم في تشرين الأول عان 1996 صدر قرار ثالث للغاية عينها، ممدداً للكسارات والمقالع لنهاية العام 1996 حيث نفذ بعضهم القرار، وأقفلت كسارات أبو ميزان وزبوغة في المتن الشمالي، بعد أن كانت قد حولت الجبال إلى تجاويف بيضاء مرعبة، لكن كسارة نهر إبراهيم لم تقفل، واستمرت ناشطة في العمل رغم محاولات عديدة جرت لإيقافها، ليتبين فيما بعد أن مسؤولين كباراً يحمون هذه الكسارة.

وفي آذار 1997 صدر قرار جديد عن مجلس الوزراء بإيقاف كل الكسارات والمقالع في جبل لبنان، ونقلها بموجب مخطط توجيهي وضعته وزارة البيئة، إلى البقاع الشمالي وسفح جبل الشيخ، فمل بعضها بموجب القرار، لكن بعضها الآخر استمر في عمله ككسارات نهر إبراهيم وكسارات ومقالع كسروان، وكسارات ضهر البيدر ومرامل المتن الشمالي، لأن الحماية لها مازالت مستمرة، فكسارات ومقالع كسروان محمية مباشرة من الرئيس الحريري بحكم علاقته برشيد الخازن الذي يملك وشقيقه عددا كبيرا من الكسارات والمرامل؛ أما مرامل المتن الشمالي، فهي محمية مهمة وشراكة، من المتن نحو كسارات ضهر البيدر أيضاً نجد أن استمرارية هذه الكسارات وعد توقفها، ناتج عن دعم من نقولأ فتوش الذي يملك وشقيقه نسبة من هذه الكسارات مع بعض المسؤولين السوريين.

أعتقد أن إيقاف هذه الكسارات يحدث حين لم يعد هناك جبال وحجارة، لأن عقل أصحابها لا يجمع خارج إطار الأرقام، وكيفية الكسب والربح حتى لو كان ذلك على حساب الوطن والإنسان والبئية، والذي عبر عنه وزير البيئة أكرم شهيب في أكثر من مؤتمر صحافلي، حين قال إن هناك كسارات ومقالع ومرامل لا أستطيع إيقافها، يؤكد رأينا، ولاسيما في زمن كل شيء فيه مباح لدى من هم في موقع الحكم، فالذي يحول الوطن إلى عقارات ويختصره بشركة استثمارية، لا عجب إذا قام واحد من أتباعه أو من وزارء في حكومته، وحول جبلاً إلى مرملة أو إلى مقلع للحجارة.. فهم يتعاطون مع الوطن كحجارة، وليس أكثر.

مقدمة الملفات - الرئاسة الأولى وهواجس الحريري

كانت سنة الاستحقاق الرئاسي من الهموم الكبرى التي شغلت بال الرئيس الحريري، ليس من موقع حرصه على المصلحة العامة، والحياة البرلمانية، والدستور، بل من موقع الخوف، أو التحسب لمجيء رئيس للجمهورية نظيف اليدين، يريد بناء وطن المؤسسات وليس دولة الشركات، فيهدد بذلك كل ما أنجزه من مشاريع وكل ما يخطط له من مشاريع أخرى.

لذلك، سعى لأن يكون لاعباً مؤثراً في انتخابات الرئاسة الأولى، تيمناً بلاعبيها الكبيرين الأجنبي والعربي، أي الأمريكي والسوري، وربما أراد أن يكون اللاعب الثالث المدعوم من أطراف تطاول الأجنبي والعربي، وهكذا شكل لجنته الخاصة، أو فريق عمل خاصاً لمواجهة هذا الاستحقاق، ويتألف هذا الفريق من. مدير المخابرات السابق في الجيش جوني عبدو لرئاسة الفريق وإدارة أعماله، المدير العام السابق للامن العام زاهي البستاني، محاميه الخاص باسيل يارد، الفضل شلق، فريد مكاري، وتوزعت مهام الفريق على الشكل التالي:

1 -. باسيل يارد للاتصالات الخارجية وخصوصاً واشنطن –الفاتيكان- باريس.

2 -. الفضل شلق وفريد مكاري وزاهي البستاني للاتصالات المحلية.

3 -. تُركت الاتصالات المسؤولين السوريين والسعوديين للرئيس الحريري.

ووضع فريق العمل هذا، خطة عمل وافق عليها الرئيس الحريري، وتقوم على الأسس التالية:

1 ـ شحن وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة المتعاطفة مع الحريري والمستفيدة منه ماليا، للترويج لأسماء مرشحيه إلى انتخابات رئاسة الجمهورية.

2 ـ القيام بحملة إعلامية واسعة عبر الوسائل المذكورة لمنع تعديل المادة 49 من الدستور بفقرتيها، والتي لا تجيز لموظفي الفئة الأولى أن يترشحوا للرئاسة إلا إذا استقالوا قبل سنتين من موعد الانتخابات؛ وبالطبع فإن هذه الحملة تهدف إلى قطع الطريق على ترشيح العماد إميل لحود.

3 ـ إجراء اتصالات مع الأقطاب السياسيين ورؤساء الكتل النيابية وعدد من النواب، واستمالتهم سراً، والاتفاق معهم على دعم مشروع لا يشكل خطراً على مشروع الحريري، كبوبير غانم أو فوزي حبيش.

4 ـ تكثيف الاتصالات مع المسؤوللاين في الفاتيكان وواشنطن وباريس لدعم توجهات الحريري الهادفة إلى منع وصول العماد لحود إلى الرئاسة، وإيصال شخص موالٍ له إلى منصب الرئاسة الأولى في البلاد.

5 ـ إجراء اتصالات مع عدد من المسؤوين السوريين الذين تربطهم بالحريري علاقة جيدة، ومع المسؤولين السعوديين لدعم وجهة نظر الحريري في هذا المجال.

وقد أنشأ الحريري صندوقاً خاصاً لتمويل هذه الخطة، بلغت ميزانيته مائة مليون دولار موزعة على الشكل التالي:

1 ـ 30 مليون دولار لتمويل الحملات الإعلامية ورشوة وسائل الإعلام.

2 ـ 50 مليون دولار لتمويل الاتصالات المحلية، مع رؤساء الكتل النيابية والنواب والفعاليات السياسية والروحية والحزبية.

3 ـ 20 مليون دولار للاتصالات الخارجية.

وفور تشكيل اللجنة وضع خطة عملها، كان الفريق المختص بالاتصالات الداخلية والمؤلف من شلق ومكاري والبستاني، قد باشر اتصالات بشكل مكثف على ثلاثة محاور هي:

1 ـ محور الشخصيات الرسمية من وزراء ونواب.

2 ـ محور الشخصيات السياسية والقيادات الروحية.

3 ـ محور المؤسسات الإعلامية والصحفية.

وقد تولى الفضل شلق مهمة العمل مع الشخصيات السياسية والمراجع الروحية الإسلامية، وزاهي البستان مع الشخصيات السياسية والمراجع الروحية المسيحية، وفرد مكاري مع الشخصيات الرسمية والمؤسسات الإعلامية والصحافية.

وتؤكد معلومات أن الفضل شلق قام بتوزيع مليونين وسبعمائة وخمسين ألف دولار على عدد من المراجع الروحية الإسلامية على شكل هبات ومساعدات لمؤسسات يديرونها، وفي المقابل قام زميله البستاني بتوزيع ثلاث ملايين وسبعمائة وخمسين ألف دولار على عدد من المراجع الروحية المسيحية والمؤسسات التابعة لها.

وقام النائب مكاري بتوزيع ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف دولار على مجموعة من الصحف والمجلات والصحافيين.

أما خارجياً وفي واشنطن تحديداً؛ فقد كشفت معلومات موثوقة أن السفير السعودي لدى الإدارة الأمريكية الأمير بندر بن سلطان، هو الذي يتولى مباشرة تسويق اتصالات الحريري مع هذه الإدارة، بالتنسيق المباشر مع جوني عبدو الذي تربطه صلة وثيقة بالأمير بندر.

كما يساعد في تنسيق الاتصالات بين الأمير بندر من جهة وجوني عبدو باسيل يارد من جهة أخرى سفير لبنان في واشنطن محمد شطح وهو مقرب من الحريري؛ ويقوم شطح أيضاً بتسهيل بعض الاتصالات لفريق الحريري داخل الإدارة الأمريكية، ومع بعض أركان الجالية اللبنانية في واشنطن، كما قام الأمير بندر بتحضير لقاء خاص في منزله بواشنطن، جمع جوني عبدو وباسيل يارد مع مساعد الرئيس الأمريكي ألفونسو مالدن، الذي له تأثير خاص على الرئيس كلينتون رغم ابتعاده عن الأضواء الإعلامية، بالإضافة إلى عدد من مساعدي وزيري الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، وقد شارك في جانب من هذا اللقاء السفير شطح.

وفي باريس عُقد اجتماع، بعيداً عن الأضواء، بين يارد وعبدو من جهة والمستشار السابق للرئيس أمين الجميل الدكتور وديع حداد؛ والدبلوماسي الأمريكي روبرت ماكفرلين؛ وقد خصص هذا الاجتماع لتقييم الاتصالات التي يقومون بها في واشنطن وباريس والفاتيكان، والتي كانت قد قطعت شوطاً بعيداً لجهة دعم توجيهات الحريري؛ وقد طلب حداد وماكفرلين من يارد وعبدو، أن يبلغا الحريري أنهما أدخلا الملك حسين والملك الحسن الثاني في دائرة اتصالاتهما من أجل دعم تحركهما مع الإدارة الأمريكية، وحثها على الشخص الذي يرشحه الحريري لرئاسة الجمهورية.

وكشف المعلومات أن حداد وماكفرلين قالا في معرض تبريرهما لإدخال العاهلين الأردني والمغربي على خط اتصالاتهما، إن جميع الأوراق التي يملكانها سيتم استخدامها في معركة الرئاسة وسيضعانها في خدمة الخطة، وكشفت المعلومات أيضاً أن عبدو ويارد وحداد وماكفرلين توجهوا بعد يومين من لقائهم في باريس إلى واشنطن، لمتابعة اتصالاتهم حيث عقدوا هناك سلسلة اجتماعات مع سفير لبنان محمد شطح، توجهت بلقاء بين يارد وعبدو مع دايفيد والش مساعد وزير الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت لشؤون الشرق الأوسط، واستغرقت زيارة عبدو ويارد لواشنطن 48 ساعة، عادا بعدها إلى باريس ومنها انتقلا إلى بيروت سراً، حيث وضعا الحريري في أجواء آخر التطورات، بينما بقي حداد وماكفرلين في واشنطن؛ وفي ضوء نتائج هذا التحرك، قام الحريري بزيارته الشهيرة إلى واشنطن، لاستكمال الاتصالات التي بدأها فريقه الخاص في شأن الاستحقاق الرئاسي.

مقدمة الملفات ــ الخاتمة

من الصعب أن تجد خاتمة لمثل هذا الكتاب، أو حتى لأي جزء من أجزائه؛ وكأن كل ما ورد فيه لا يشكل سوى مقدمة لسياسة عهد حافل بالفضائح والسرقات والنهب والسمسرة، وفيما لو أردنا أرشفة فضائحه، لكنا بحاجة إلى ألف كتاب من هذا الحجم.

لكن ما استطعنا جمعه هنا، قد يعطي صورة واضحة عن سياسة أهل الحكم في الجمهورية الثانية، ويشكل نموذجاً كبير الدلالة على حنكة قادرة هذا الزمان، الذين بنوا أمجادهم الخاصة، وحققوا ثرواتهم ومشاريعهم على حساب الوطن والدولة والإنسان، في كل ما فعلوه، تحت شعار الإنماء والإعمار وإزالة أسباب الحرب، إنهم يؤسسون لخراب جديد، ولحرب جديدة، وذلك من خلال ترسيخهم للأسباب عينها التي أدت إلى الحرب.

فهم أجلوا قيام الوطن والدولة، وعززوا مفهوم المزرعة، والطائفية والمذهبية وتوزيع الحصص وضرب المؤسسات العامة والرشوة والفساد والفوضى فليس من جديد "مثير" في هذا العهد، سوى الأشخاص الذين استفادوا بشكل نوعي من النهج القديم، عبر أساليبهم الرخيصة في استباحة، حتى الأخلاق والقيم وحياة الناس وأرزاقهم و كراماتهم، وإذا كانت العهود السابقة، منذ الاستقلال وحتى نهاية هذا القرن، قد شهدت فساداً وانتهاكاً للقوانين والمبادئ العامة واختلاسات ومؤامرات وحروباً، وتلاعباً على القوانين والدستور، فأعتقد أن هذا العهد يمتاز عنها، بأنه حقق الرقم القياسي في الفساد والنهب، وقد يكون الأول في العالم الذي استطاع أن يلغي مفهوم الوطن والدولة، من خلال المراسيم وقيام مؤسسات بديلة

ولو قرأنا كتاب الرئيس تقي الدين الصلح، في السياسة والحكم، الصدر عن دار العودة بيروت عام 1972 للظننا أن هذا الكتاب يتحدث عن هذا العهد تحديداً فيما لو كان الاستقلال فعلاً حدث قبل 25 سنة.

فهو يقول ص 82:

لبنان يحكمه ألف لبناني، إذا لم يكونوا كلهم فمعظمهم مربوطون بخيوط من الخارج شرقاً أو غرباً يميناً أو يساراً، ويقول أيضاً ص 72: أن تكون الرشوة سيدة في الدوائر، أن تكون أسرة بلا بيت، وقرية بلا طريق، وضيعة بلا ماء، ومريض بلا علاج.. أن تتبوأ الأمية والجهل أعلى المراتب، وتتبوأ اللاأخلاقية أخطر المناصب، أن يظل أربعة بالمائة ينعمون بخيرات البلاد على ظهر خمسة وتسعين بالمائة من الشعب.

ويسأل ص 73:

هل معنى هذا أن على لبنان أن ينتظر ربع قرن آخر ليطلع جيل جديد، جيل لكي يستطيع أن يبني مجتمعاً غير مجتمع آبائه، يبدأ فيتخلة عن عيوب وأساليب ووسائل آبائه.

أعتقد أنه لو قدر للرئيس تقي الدين الصلح أن يعيش فصول هذا العهد، لكان ترحم على العهود السابقة؛ وربما كان سؤاله عن ربع قرن جديد يحمل ملامح تغيير أو تبدل، قد وضعه بصيغة جواب، أو لربما كانت الإجابة عنه، على النحو التالي:

لم نكن بحاجة إلى وقت لكي نصنع وطناً ودولة، أعتقد أننا نحن بحاجة لأخلاق ولشيء من الكرامة، فبعد مضي ربع قرن على سؤال الرئيس تقي الدين الصلح، الجيل، بل الحكام الذين جاؤوا إلى السلطة، أظن أن معظمهم نسي هذه القيم، أو ماتت فيه لعدم استعمالها.

ولكن خير ختام لمثل كتاب كهذا، أن نورد هذا التقرير الحوار، حرفياً كما جرى بين الرئيس الحريري والمطران الراعي، وقد يكون جواباً آخر عن سؤال الرئيس الصلح، ومقدمة لكتاب لا ينتهي..

محضر لقاء الحريري والمطران الراعي

نهار الخميس المواق 23/10/1997 بعد الظهر قام مطران بلاد جبيل للموارنة بشارة الراعي بزيارة رئيس الحكومة رفيق الحريري في دارته في قريطم، وكان فحوى اللقاء وهدفه شكوى المطرن الراعي، لإقدام الوزيرين فؤاد السنيورة، وهاغوب دمرجيان على رفع الحماية عن سلعة الحديد، مما حمل معمل مايك أبو زيد في عمشيت الإقفال، وأزمة المعمل بدأت منذ أيار 1996 عندما بدأ السنيورة ودمرجيان استيراد الحديدج لحسابهما من أوكرانيا خلافاً للمواصفات وبأسعار زهيدة، مما قلص عمال المصنع في عمشيت من 1500 موظف إلى 250 موظف.

الحريري. أهلا سيدنا كيف حالك

الراعي: مش منيح

الحريري: خير إن شاء الله. هل بك شيء.

الراعي: أنا منيح بس البلد مش منيحة.

الحريري: معك حق يا سيدنا، الظروف صعبة وخطيرة، والأوضاع دقيقة.

الراعي. من أوصل الأمور إلى هنا.

الحريري: أنت تعرف مين يا سيدنا.

الراعي: لم أفهم.

الحريري: الأخوان لم يسمحوا لي بأخذ حريتي كاملة في العمل.

الراعي: كيف.

الحريري: أنا أتيت إلى الحكم لأبني دولة مؤسسات، وإخراج الدولة من المزرعة، لكن الإخوان لم يسهلوا مهمتي، وأبقوا الميليشيات في السلطة، بدل أن يكونوا في السجن.

الراعي: ولكنك مسؤول أيضاً عما وصلت إليه الأوضاع من تردٍ ودائماً المسؤولون عندنا يضعون الحق على الاخوان، وأصبحت القصة كالمثل الداجر الحق على الطليان، علماً أن المسؤولية الأساسية تقع على المسؤولينٌ عندنا وليس على السوريين.

الحريري: واللـه يا سيدنا لقد حاولت مؤخراً تصحيح الأمور، وطرحت تشكيل حكومة جديدة، ولكن الرئيس الهراوي والرئيس بري عارضا ذلك.

الراعي: لماذا؟

الحريري: من أجل إبقاء زعرانهم في الحكومة.

الراعي: بس الهراوي وبري عندهما زعران.

الحريري: من تقصد.

الراعي: أنت تعرف من أقصد، فؤاد السنيورة وهاغوب دمرجيان سيقفلان مصنعاً للحديد في عمشيت، وهو من أكبر المصانع في لبنان والشرق الأوسط، يملكه السيد مايك أبو زيد، وأنا هنا في الحقيقة يا دولة الرئيس للتحدث معك في هذا الموضوع باسمي وباسم البطرك صفير، هذا المصنع كان يعتاش منه 1500 عائلة، تقلص العدد إلى 250 عائلة منذ أيار 1996؛ وهذا بفضل الوزيرين السنيورة ودمرجيان، لأنهما ألغيا قانون الحماية، وأصبحا يستوردان الحديد لحسابهما الخاص من أوكرانيا، وأغرقا السوق المحلية بحديد رخيص وخلافاً للمواصفات مما نعكس سلباً على إنتاج معمل عمشيت، وهو مهدد بالإقفال إذا استمر الحال على ما هو عليه.

الحريري: استيراد الحديد من أوكرانيا، يكلف أقل من إنتجه في الداخل.

الراعي: هل هذه هي مسيرة إعمار لبنان التي تقودونها يا دولة الرئيس، في إقفال مؤسسات الناس وتفقيرهم وتشريدهم، المواطن كفر بدولته، ويبدو أن الدولة مصممة على دفعه للهجرة وترك البلد للزعران

الحريري: استيراد الحديد من الخارج أوفر على الخزينة.

الراعي: إذا لم يوقف السنيورة ودمرجيان التقدي على حقوق مايك أبو زيد، فإننا سوف لن نتردد في الكشف عن هذه الفضيحة الذي يقودها وزيران من الحكومة بهدف الربح الشخصي.

الحريري: سوف اقوم ببعض الاتصالات وأخبرك بنتيجتها وإن شاء اللـه خير.

الراعي: وزير الصناعة نديم سالم، ووزير الاقتصاد ياسين جابر، والرئيس الهراوي، جمعهم مع إبقاء قانون الحماية، فلماذا يخالفه السنيورة؟ لأن هيريد أن يستفيد شخصيا.

الحريري بدنا نطول بالنا على هؤلاء الأولاد يا سيدنا.

الراعي: ولكن هؤلاء الأولاد هم وزراء يا دولة الرئيس، وهناك مصنع مهدد بالإقفال، وتشريد مئات العائلات تعتاش منه.

الحريري: بدنا نطول بالنا سيدنا "ضاحكاً".

الراعي: لا أمل بهكذا دولة. مسكين المواطن.

عندما راهن الرئيس الصلح على جيل الشباب والطلاب، من أجل إصلاح النظام، فهو لم يراهن على حالة عابرة، بل على حساب متجدد دائماً؛ لذلك هو الرهان الأكيد الذي لا بديل عنه، لأن كل التجارب والمحاولات التي هدفت إلى هذا التغيير، كانت تأتي عبر هذا الجسم المتجدد، الذي وحده يهدد عروش سلاطين الحكم، أركان نظامه الطائفي الفاسيد، من هنا نجد أن التصدي لأي تحرك لهذا الجسم الشبابي، يزداد شراسة، يوماً بعد آخر، ما بين المنع والقمع، مع ازدياد الفساد وهشاشة وميوعة الفكر الذي ينظّر لنظام يدّعي الديمقراطية والوطنية، وهو في العمق أصبح أكثر طائفية وبعيداً عن أي وطنية.

وفي كلام أخير، يبقى رهان الرئيس الصلح، كرهان أي مواطن حر، على هذا الجيل الشاب الذي لم يلوث بعد بالطائفية والمذهبية والفساد، الطلاب يسيرون صفوفاً منتظمة، ووجوهاً مؤمنه مصممة وراء نعش الفدائي الشهيد، الذي ذهب من هنا ليروي بدمه أرض فلسطين، في ذلك اليوم عادت كل الثقة إلى نفسي.

السؤال الأخير:

من يصلح هذا الخراب؟

في مكان آخر من الكتاب يقول الرئيس الصلح ص 73:

بعد أن فشلت كل محاولات الإصلاح المتعددة، بات أكيداً ومسلماً به أنه لا يمكن إصلاح النظام من ضمن النظام.

ولا يمكن إصلاحه إلا من خارجه.

كان رهان الرئيس الصلح على الشباب والطلاب، في إطلاق ثورة التغيير في لبنان فيقول: في جامعات القاهرة ولدت ثورة مصر 1919، وفي جامعات اسطنبول وباريس ومدارس بيروت ودمشق ولدت ثورة العرب على الحكم العثماني، وفي جامعتي الزيتونة والقيروان ولدت ثورات المغرب والمشرق العربيتين.

ويضيف الرئيس الصلح.

يوم جاءني الطلاب، وأنا وزير للداخلية يطلبون مني أن يقوموا بمظاهرة ضد تصريحات الرئيس بورقيبة كان فرحي بهم كبيراً وفي ذلك اليوم المشهور الذي رايت فيه ثلاثين ألف فتى وفتاة ومعظمهم من يحاول الانتماء إلى مواطن، وليس إلى مزرعة، أو شركة أو طائفة، أو عشيرة، هو الذي شاهدناه في أكثر من مرة خلال هذا العهد، ينزل أعزل إلى الشارع إلا من حمله ورغبته في أن يكون بلده حراً، وعادلاً وجميلا.

فالجواب على السؤال الأخير: من يُصلح هذا الخراب؟

أعتقد أن جيل الشباب وحده هو القادر على ذلك.

انتهى

الهامش:

[1] صادر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر في بيروت عام 1991.

[2] الضوء الأصفر 175- 176- 177.

[3] كتاب الأسد، الصادر عن شركة المطبوعات، بيروت.

[4] إيلي سالم، لاالخيارات الصعبة ص: 463- 464، والصادر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر عام 1993.

[5] إيلي سالم، الخيارات الصعبة ص 474-475، والصادر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

[6] الثورة 15 – 10-87.

[7] إيلي سالم، الخيارات الصعبة ص 476.

[8] إيلي سالم، الخيارات الصعبة ص 478.

[9] عبد اللـه بو حبيب، الضوء الأصفر ص 131.

[10] إيلي سالم، الخيارات الصعبة، ص 487.

[11] راجع جريدة السفير، 5 آذار 88.

[12] إيلي سالم، الخيارات الصعبة، ص 497.

[13] إيلي سالم، الخيارات الصعبة ص 497.

[14] الضوء الأصفر، ص 153- 154.

[15] 211 إيلي سالم "الخيارات الصعبة" ص.